المجموعة الأولى

كتب حذر منها العلماء

تصنيف

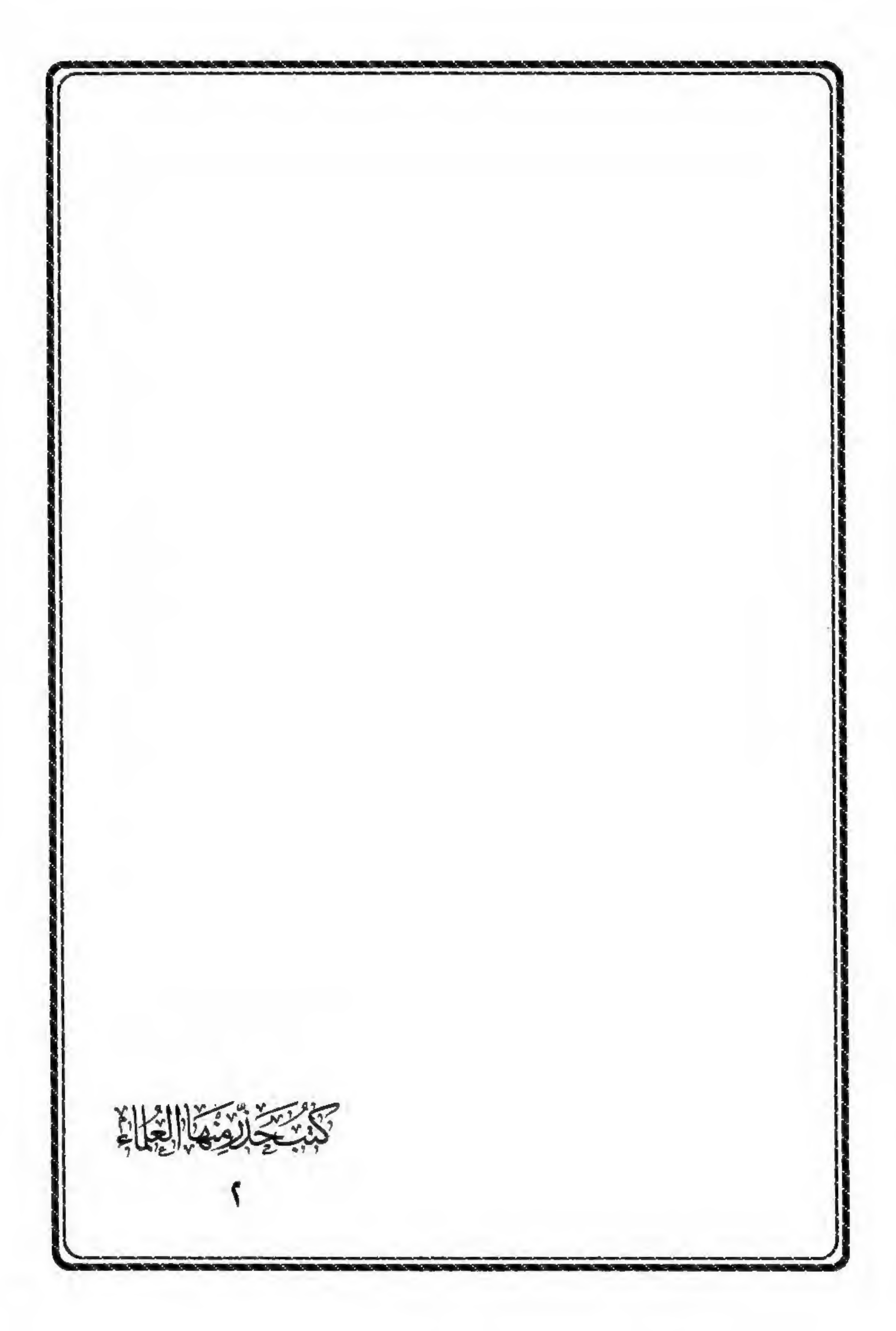
أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

تقديم

فضيلة الشيخ بكر عبد الله أبو زيد

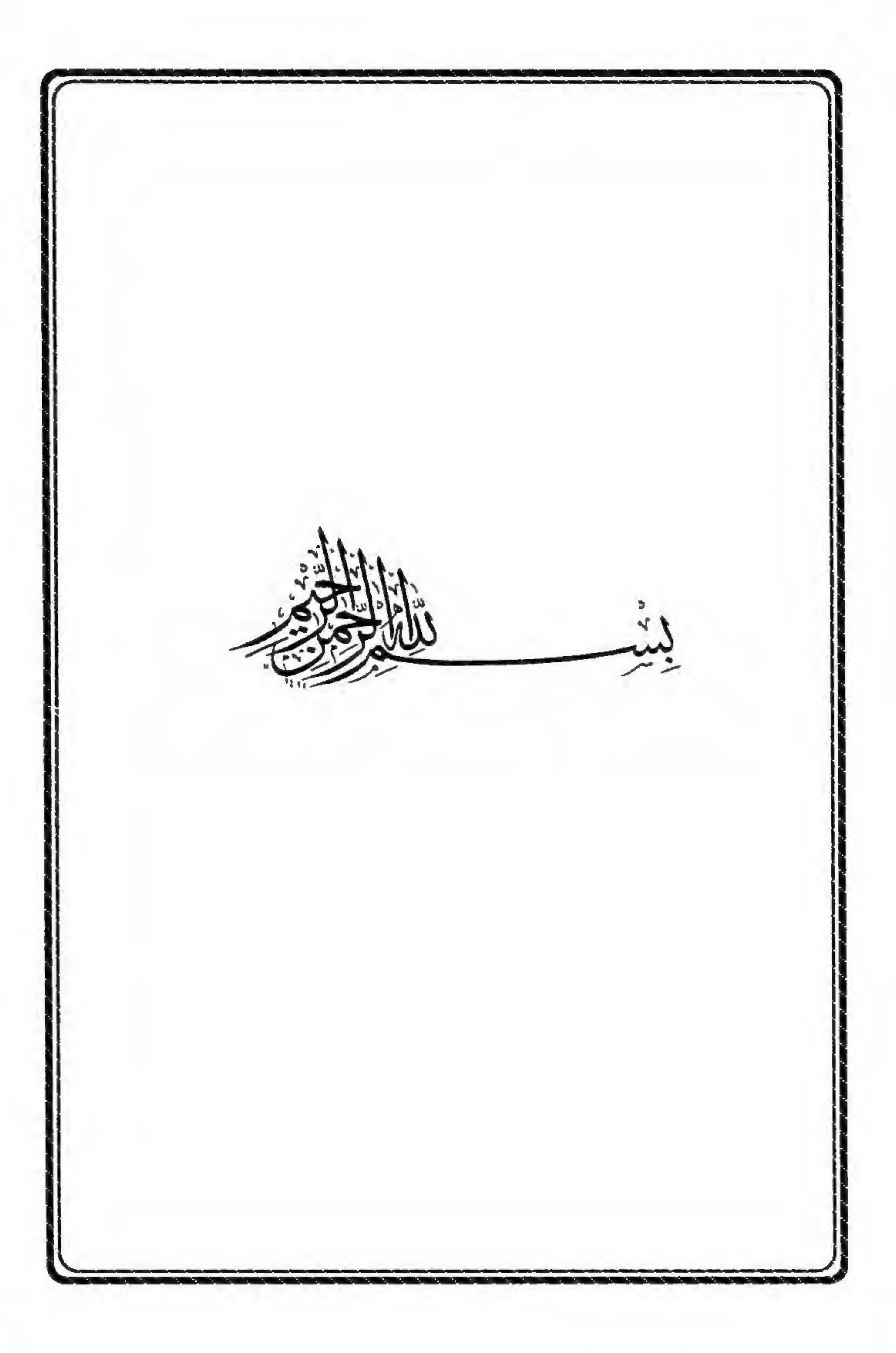
المجلد الثاني

دار الصميعي
للنشر والتوزيع



كتب حذر منها العلماء

٢


بسم الله الرحمن الرحيم

كتب الأخبار والأوائل والتاريخ

(١ - ١٠٠)

تمهيد

حذر الخطيب البغداديّ رحمه الله تعالى من كتب الأخبار والأوائل؛ فقال: «ويترك المنتخب أيضاً الاشتغال بأَخبار الأُوائل؛ مثل كتاب «المبتدأ»[1] ونحوه، فإنَّ الشغل بذلك غير نافع، وهو عن التَّوفُّر على ما هو أولى قاطع»[2].

وقال أيضاً: «وإنما كره العلماء رواية أحاديث الأنبياء وأقاصيص بني إسرائيل المأخوذة عن الصحف مثل ما رواه وهب بن منبه، وكان يذكر أنه وجده في كتب المتقدِّمين، وتلك الصحف لا يوثق بها ولا يُعتمد عليها».

وقال: «وكذلك ما نُقل عن أهل الكتاب أنفسهم، دون أخذه من صُحُفهم؛ فإنَّ اطِّراحه واجب، والصدوف عنه لازم، وقد كان محمد بن إسحاق ـ صاحب «السيرة»[3] ـ ضمَّن كتبه من ذلك أشياء كثيرة»[4].

وكلامُ الخطيب البغدادي هذا في حق ترتيب طالب العلم للأولويات، ولا يعني البتة عدم الاشتغال بالتاريخ، ولكن مراده والله أعلم هو ترك الاشتغال بالأخبار التي لا أسانيد لها، والقصص التي فيها تهويلات، والحكايات الشبيهة بالخرافات.

---

(١) انظر ما سيأتي قريباً.

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢ / ١٦٠).

(٣) انظر بشأنه: «مصادر السيرة النبوية» (ص ٩٠) لفاروق حمادة.

(٤) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢ / ١١٤).

وهنالك في المكتبة الإسلامية كتب فيها شيء كثير من هٰذا القبيل، ينبغي لطلبة العلم ـ فضلاً عن آحاد الناس ـ أن يتعاملوا معها بحذر كبير، ولا سيما تلك الكتب التي تتحدث عن الصحابة رضوان الله عليهم وتنتقدهم.

ولقد صار هٰذا الانتقاد عند طائفة من الإصلاح الضروري؛ فكتابتهم في تاريخ المسلمين لا تقوم دعائمها إلا به، وانتقاد الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ليس برأي حتى يسوغ للأغمار الخوض فيه، إنما هو الطعن المحض في دعائم الشريعة وفي الشريعة نفسها كتاباً وسنة، طعن في نصوص القرآن الصريحة القطعية التي عدلتهم ومدحتهم، طعن في أحاديث النبي ﷺ الصحيحة الكثيرة التي أثنت عليهم على أنه لا فائدة يجنيها المسلمون من هٰذا النقد سوى إفساد عقائدهم الدينية في رجالهم وشماتة الأجانب.

والعجب من هٰؤلاء المصلحين أنهم إذا كتبوا عن حياة أساتذتهم وعمن لا يعبأ الله به؛ يتغالون في إطرائهم حتى يجاوزوا المعقول، يثبتون لهم أخلاق الأنبياء وحكمة الحكماء وجهاد الأبطال العظماء، ولن يأتي آخر هٰذه الأمة بأهدى وأحسن مما أتى به أولها، وقد قال عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح لخالد بن الوليد وهو هو لما سب عبد الرحمٰن بن عوف رضي الله تعالى عنهما:

«دعوا لي أصحابي، فوالذي نفسي بيده؛ لو أنفق أحدكم مثل جبل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»[1].

والعجب أيضاً من مسلم يترك مناقب الصحابة الصريحة المقطوع بها في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، بل في جميع الكتب السماوية، ويتركها أيضاً في السنة الثابتة عنه عليه الصلاة والسلام،

---

(١) انظر: «جزء لا تسبوا أصحابي» لابن حجر (ص ٤٣ ـ بتحقيقي).

ويذهب يتعثر في طلبها في كتب التواريخ التي لا تخلو من الواهيات والأباطيل.

ولوجود كثير من الأقوال الباطلة في تواريخ المسلمين ـ ولا سيما أهل الأهواء في تاريخهم المجيد ـ؛ حذَّر العلماء العارفون الربانيون الخوض فيما جرى بينهم على المسلمين؛ رجوعاً بهم إلى العقيدة القرآنية والعقيدة النبوية الثابتة فيهم، وتركاً للفضول فيما يعود عليهم بالضرر دون جدوى، ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لها ما كَسَبَتْ وَلَكُمْ ما كَسَبْتُمْ ولا تُسْأَلُونَ عَمَّا كانوا يَعْمَلونَ﴾، ولأجل ذٰلك؛ قال الإمام الحافظ أبو زرعة الرازي ـ وهو من أقران الإمام البخاري ـ: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم؛ فاعلم أنه زنديق، وذٰلك أن الرسول حق والقرآن حق وما جاء به حق، وإنما أدى إلينا ذٰلك كله الصحابة، وهٰؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة والجرح بهم أولى وهم زنادقة».

وقال أيضاً للذي قال له إني أبغض معاوية؛ فقال له الحافظ: «ولم؟ قال: لأنه حارب عليّاً بغير حق. فقال له أبو زرعة: رب معاوية رب رحيم، وخصمه خصم كريم؛ فما دخولك بينهما؛ أي: أنت فضولي، أدخلت نفسك فيما لا يعنيك، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»(١).

فأوصي كلَّ حريص على دينه وكرامته أن يحتاط غاية الاحتياط في أنباء الصدر الأول بتعرف طرق تصفيتها بمصفاة العلم ووجوه عيارها بمعايير الفهم، نسأل الله سبحانه الصون والعون.

ولا يخفى على الباحث مبلغ سعي أعداء الإسلام في كل دور، ووجوهُ تجدد مكرهم في كل طبقة؛ فمن ألوان مكرهم في عهد تدوين الروايات

---

(١) «تحذير العبقري» (١ / ٣٨ ـ ٣٩) بتصرف يسير.

اندساس أناس منهم بين نَقَلة الأخبار متلفعين بغير أزيائهم لترويج أكاذيب بينهم مما يشوه سمعة الإسلام وسمعة القائمين بالدعوة إلى الإسلام، فراجت تلك الأكاذيب المدبرة على نَقَلة لم يؤتوا بصيرة نافذة؛ فخلدوها في الكتب حتى ظل الكـائـدون يتذرعون بها في كل قرن للكيد بالإسلام، لٰكن الله سبحانه أقام ببالغ فضله جهابذة تضع الموازين القسط لتعرف الأنباء الصافية العيار من بهرج الأخبار؛ فأصبحت تعاليم الإسلام وأنباء الإسلام في حرز أمين من دس الدساسين عند من يعرف أن يزنها بتلك الموازين، وكانت طريقة كتاب الغرب في النيل من الإسلام طريقة الإقذاع المجرد والبَهت الصِرْف إلى أن جد لهم منذ قرنين منهجٌ في تشويه الحقائق، يتصيدون أكاذيب من كتب الشرق متظاهرين بمظهر البحث العلمي البريء؛ فأخذ مَن له صلةٌ بهم من أبنـاء الشـرق الأغـرار ينخـدع بكتاباتهم وينشر خزعبلاتهم بين بني قومه؛ فاستشرى الشر، ووجب تدارك الأمر؛ فأصبح من الحتم اللازم على كُتَّاب «السِيَر» من أدباء اليوم أن يأخذوا حذرهم وأسلحتهم إزاء الكتب المؤلفة في السِيَر في الشرق والغرب قديماً وحديثاً، وأن يضاعفوا السعي في تمحيص الحقائق بالموازين المعتبرة عند أهل النقد بدون أن يجعلوا لأقلامهم الحرية المطلقة التي تعودوها في سبك القصص والروايات العصرية والموضوعات الأدبـية في الـصحف السيارة، محتــاطين غاية الاحتياط في إيداع آرائهم ونقولهم في الكتب متريثين إلى نتيجة عرضها لمحك النقد الصحيح، فإذا تبصروا هٰكذا في تعرف دخائل الكتب الشرقية خاصة؛ يسهل عليهم القضاء على صنوف الكيد في كتب الغربيين.

ومؤلفات الغرب ضد الإسلام في القرن الثامن عشر الميلادي وما بعده مسرودة في مقدمة كتاب «سِيَر النبي» ﷺ للعلامة شبلي النعماني الهندي، وهو كتاب جيد في تمحيص السيرة النبوية والرد على المشككين فيها، قليل

الأخطاء بالنسبة إلى غيره[1]، والغريبُ انخداع كثير من كتاب الشرق فيما يؤلفونه في السير وتاريخ الصدر الأول بمؤلفات هٰؤلاء.

والأغرب من ذٰلك أن نرى بعضهم يقرظ كتاب **البرنس كايتانو الإيطالي في عشرة مجلدات في تاريخ الإسلام المعروف بـ «الحوليات»** ويثني عليه خيراً مع أنه من شر ما كتب في هٰذا الموضوع مهما تظاهر مؤلفه بمظهر البحث البريء وترى بعضهم يثني على **«تاريخ الإسلام»** للدكتور **دوزي الهولندي** مع أنه من أشد من ألف من الأوروبيين في تاريخ الإسلام تشويهاً للحقائق، فإذا كان حال بعض المطلعين من علمائنا وباحثينا يكيل الثناء جزافاً هٰكذا لأضر الكتب دون أن يطلع على أصل الكتابين ولا على ترجمتهما؛ فماذا يكون حال الشبيبة الذين ينهلون من مناهل الغرب قبل أن يتضلعوا في العلوم الشرقية؟ وقى الله الإسلام شر مثل هٰذا الذاب عن حريم قدس الإسلام، ثم بدأ المستشرقون من اليهود ومعهم غيرهم يبحثون في القرآن، وعلوم القرآن، والحديث، والفقه وأصوله، وعلم أصول الدين، وتاريخ النحل؛ بغية أن يجدوا فيها ما يمكنهم من التشكيك في أصول الإسلام، ساعين جهدهم في إخفاء غاياتهم من تلك البحوث، متظاهرين بالإنصاف في بعض المسائل؛ ليلقوا في رُوع ضحاياهم أنهم على الحق في جميع بحوثهم، وما هم إلا كصياد يرمي طعماً شهياً ليظفر بصيده كله غنيمة باردة، والوقوع في الفخ عاقبة من يمم مناهل الغرب قبل أن يرتوي من معين الشرق الفياض بما فيه وقاية لحياته الروحية، وضحايا هٰذا الفريق من المستشرقين في غاية الكثرة.

---

(١) وقد أصدر مكتب التربية العربي لدول الخليج دراسة في مجلدين بعنوان: «مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية»، احتوت على مباحث نفيسة لنخبة من العلماء والباحثين، يردون فيها على أشهر هٰؤلاء المستشرقين والمشككين.

وسيأتيك إن شاء الله تفصيل عن كتب (المستشرقين) فيما بعد.

ومن أخطر هٰذا الفريق المموه جولدزيهر المَجَرِيّ الدم، اليهودي النحلة، العريق في عداء الإسلام، الماضي في هٰذا السبيل طول حياته، وهو من رجال أوائل القرن الميلادي الحاضر، وله دراسات في القرآن وعلوم القرآن وفي الحديث وعلومه والفقه وأصوله وفي الكلام وفرق المتكلمين، محتال ماهر في توليد ما يشاء من نصوص يتصيدها من مصادر تعجبه باعتبار غايته، مغالطاً في تحميلها ما لا تحتمله من المعاني عند أهل البصيرة، ومتجاهلاً اختلاف منازل تلك المصادر في الثقة والتعويل، فلو شكلت لجنة علمية لفحص كتب هٰذا المجري المنطوي على عداء بالغ للإسلام؛ لوضح الصبح لكل ذي عينين، ولسهل الرد على الماكر المخادع، لٰكن ترجمة تلك الكتب بمعرفة بعض الأزهريين من غير عُدة كافية، ونشرها بدون ردود وافية، وعرض شكوك المشككين من أعداء الإسلام هٰكذا لأنظار الناطقين بالضاد؛ تكون نيابة عن الفاتنين في إيصال تشكيكاتهم إلى البيئات الإسلامية، وهٰذا يحتم أن يكون القرار الذي كان الأزهر أصدره قبل سنين في ترجمة كتب أمثال غولد زيهير ونشرها مشروطاً باستيفاء الردود عليها كاملة غير منقوصة في غير هوادة، وهٰذا أمر ينبغي أن يتعاون عليه الناشرون مع المترجمين، ولعله يصل إلى الوجوب الشرعي[1].

ولما كثر المنتبهون إلى وجوه الفرية في دعايات هٰؤلاء ضد الإسلام؛ بدأ المموهون من دعاة الغرب يسلكون طريقاً آخر في الإساءة إلى الإسلام، وذٰلك بأن يتظاهروا بمظهر البحوث البريئة في الإسلام وتاريخ الإسلام بالنقل عن الكتب المؤلفة في الشرق؛ فبدأوا منذ القرن السابع عشر الميلادي يترجمون إلى لغتهم بعض نصوص يتصيدونها في كتب الشرق، مما يرون فيه تشويهاً للتاريخ الإسلامي، وكان أول عملهم ترجمة ما يرون من ذٰلك في

(١) «من عبر التاريخ» (٢٣ ـ ٢٧) بتصرف.

كتب أمثال سعيد بن البطريق الإسكندراني (ت ٣٢٨هـ)، والشيخ المكين جرجس بن العميد (ت ٦٧٢هـ)، وأبي الفرج غريغوريوس بن هارون الملطي المعروف بـ (ابن العبري) (ت ١٢٨٦هـ)[١] من نصارى الشرق، ثم في مصادر ألفها غلاة الشيعة ـ أذيال ابن سبأ السابق ذكره ـ، ثم في كتب أمثال الواقدي، وابن هشام، والطبري، وسائر الكتب الجامعة لكل غث وسمين مما تحتاج نصوصه وأسانيده إلى نظر فاحص ونقد شامل، وكان اهتمامهم بادىء ذي بدء بكتب السير والمغازي علماً منهم بأن التشكيك فيها يثمر ثمرات المروق والتحلل في مقلدة الغرب من أبناء الشرق الأغرار؛ لجهلهم بمداخل التلبيس ووجوه الفساد في عرضهم للأنباء، ولعدم تضلع هٰؤلاء الأبناء في العلوم الإسلامية.

وأمثل من كتب في السير من رجال الصدر الأول موسى بن عقبة، وعليه يعول البخاري، وقد أثنوا عليه خيراً؛ إلا في رواياته عن ابن شهاب، وقد ذكر الإسماعيلي الحافظ أنه لم يسمع منه شيئاً، وابن شهاب تغلب عليه المراسيل في باب السير والمغازي، ومراسيله شبه الريح عند ابن القطان والشافعي، وأما ابن جرير الطبري صاحب التاريخ؛ فجليل القدر في الحديث والتفسير والفقه، لكنه لم يضمن صحة ما أورده في «تاريخه»، بل قال في (١ / ٥): «فما كان في كتابي هٰذا مما يستنكره قارئه أو يستشنعه سامعه من أجل أنه لم يعرف له وجهاً في الصحة ولا معنى في الحقيقة؛ فليعلم أنه لم يؤت ذٰلك من قِبَلنا، وإنما أتي من قبل بعض ناقليه إلينا، وإنما أدينا ذٰلك على نحو ما أُدِّيَ إلينا»، وقال هناك أيضاً: «إذ لم نقصد بكتابنا هٰذا قصد الاحتجاج...».

فهٰذا يعلم أنه تبرأ من عهدة رواياته في التاريخ وحملها على أكتاف

---

(١) انظر عن «تاريخه» (رقم ٦) من هٰذا الجزء.

رواتها له، ومحمد بن إسحاق صاحب المغازي اختلف فيه أهل النقد وقد كذبه كثير منهم، وكان أبو حنيفة ومالك لا يرضيانه، ومَن قَوّاه في المغازي؛ اشترط في رواياته شروطاً لا تتوفر في مواضع الريبة، وفي «فهرست» ابن النديم كلام طويل فيه؛ فمنه: «مطعون غير مرضي الطريقة، ويقال: كان يُعْمَل له الأشعار ويؤتى بها، ويسأل أن يدخلها في كتابه في السيرة فيفعل؛ فضمن كتابه من الأشعار ما صار به فضيحة عند رواة الشعر...»، والجمهور على تقويته في المغازي بشروط معروفة، وروايات مثله يجب التروي فيها ولو بالنظر إلى رجال الأسانيد إليه؛ فراويته زياد البكّائي مختلف فيه؛ ضعفه النسائي وتركه ابن المديني، وقال فيه أبو حاتم: «لا يحتج به»، وراويته الآخر سلمة بن الفضل الرازي مختلف فيه أيضاً، يقول عنه أبو حاتم: «لا يحتج به»، وراوية سلمة هٰذا هو محمد بن حميد الرازي مختلف فيه، وقد كذبه كثيرون أشنع تكذيب وبطريقه يسوق ابن جرير روايات ابن إسحاق، وأما هشام بن محمد الكلبي وأبوه والواقدي؛ فالكلام فيهم معروف، وأما راوية الوليد بن مسلم محمد بن عائذ الدمشقي؛ فيقول عنه أبو داود: «هو كما شاء الله».

وأما سيف بن عمر التميمي صاحب كتاب «الردة»و«الفتوح» فمتروك الحديث عند أبي حاتم، وقد ضعفه غير واحد، بل رماه ابن حبان بالوضع، والراوي عنه شعيب بن إبراهيم من المجاهيل عند ابن عدي والذهبي، وله أخبار فيها تحامل على السلف، والراوي عن شعيب هٰذا السري بن يحيى غير موثق وهو شيخ ابن جرير في رواياته عن سيف، وأما من فوق سيف من الرجال؛ فمجاهيل في الغالب، فإذا كانت أسانيد ابن جرير في السِّير كما ذكرناه تعين وجوب التحري في رواياته في السير لا سيما في مواضع الانفراد فضلاً عن وجوب ذٰلك فيمن هو دونه في العلم من حملة السير؛ فاليعقوبي

شيعي متحامل، وأبو الفرج الأصبهاني صاحب «الأغاني»[1] من رجال الأسمار لا من مصادر صحيح الأخبار.

وتلك نماذج من مصادر السير وأخبار الصدر الأول تحمل الحريص على الحقائق على التحري البالغ في أسانيد الأخبار، ولا سيما في مواضع الانفراد ومواطن الريب التي يتمسك بها أعداء الإسلام؛ جهلاً منهم أو تجاهلاً للعلل القاضية على تلك الأخبار، والتوسع في معرفة نقد الرجال به يعرف المرء كيف يرد الفرية ويقوي القوي؛ فيحتمي من الوقوع في أفخاخ الأعداء المنصوبة للكيد بالإسلام.

ومن طالع كتب أخبار الصدر الأول التي ألفها الأظناء المتهمون من رجال الشرق أو الغرب من غير خبرة في مداخل الفساد في تلك الأخبار ووجوه التدليس فيها، وألف أو ترجم شيئاً منها من غير تمحيص؛ هلك وأهلك وضل عن سواء السبيل[2].

*** منهجي في التحذير من كتب الأخبار والأوائل والتاريخ:**

سأقوم في هذا القسم إن شاء الله تعالى بدراسة تقويمية جادّة لأشهر كتب (الأخبار والأوائل والتاريخ)، وتحمل في طيَّاتها وبين جنباتها معلومات ينبغي لطلبة العلم أن يحذروا منها، وسأعتمد في ذلك على كلام لعلماء ثقات وباحثين منصفين.

وفي هذا القسم أتعرّض لمئة عنوان من الكتب المشهورة[3] في هذا

---

(١) انظر عنه: (رقم ٧).

(٢) «من عبر التاريخ» (٢٠ ـ ٢٣) بتصرف.

(٣) وهذه الشهرة نسبيَّة؛ فستجد فيه عناوين غير معروفة اليوم عند عامة طلبة العلم، مع أنها كانت منتشرة انتشار النار في الهشيم عند العامة في زمن من الأزمان.

الباب، وأغلبها مراجع ومصادر للباحثين في الجامعات والمشتغلين بالبحث وإعداد الدراسات، وبعضها يكثر تداوله بين العوام والمثقفين، ولست بصدد عرض هٰذه الكتب عرضاً تفصيلياً، ولا تفنيد ما حواه من مفردات الأخبار الباطلة، وإنما أكتفي بالإشارة إلى ما فيه ونقل ما قيل عنه، مع التمثيل قدر الوسع والطَّاقة، والله المستعان لا ربَّ سواه.

والله أسأل، وبأسمائه وصفاته أتوسل أن يجنبنا الزلل والخطأ والاعتساف، وأن يرزقنا الإنصاف، وأن يبعد عنا الهوى وركوب ما لا يرتضى، وأن يوفِّقنا لما يحب ويرضى، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

●●●●●

كتب المبتدأ

١ ـ «المبتدأ»، لإسحاق بن بشر بن محمد، أبو حذيفة البخاري (ت ٢٠٦هـ).

نعته الذهبي بقوله: «الشيخ، العالم، القصاص، الضعيف، التالف»، وقال في كتابه: «هو كتاب مشهور، في مجلَّدين، ينقل منه ابن جرير فمن دونه، حدَّث فيه ببلايا وموضوعات»(١).

قلت: منه جزءان في المكتبة الظاهرية(٢).

٢ ـ «المبتدأ»، لعبد المنعم بن إدريس اليماني (ت ٢٢٨هـ).

ذكره له ابن النديم في «الفهرست» (١٠٨)، وهو متَّهم بالكذب، قال أحمد: «كان يكذب على وهب بن منبه»، وقال البخاري: «ذاهب الحديث»، وله عن أبيه عن وهب عن جابر وابن عباس خبر في وفاة النبي ﷺ طويل، وأنه دفع القضيب إلى عكاشة ليقتص منه.

قلت: ويردده بعض البيروتيين في شريط طار كل مطار.

قال ابن حبان: «يضع الحديث على أبيه وعلى غيره، وقال عبد الخالق

---

(١) «السير» (٩ / ٤٧٧).

(٢) «فهرس المخطوطات الحديثية» (ص ٢٢٦) لشيخنا الألباني، و«تاريخ التراث العربي» (١ / ٤٦٩).

ابن منصور عن يحيى بن معين؛ أنه قال عنه: الكـذَّاب، الخبيث، قيل له: يا أبا زكريا! بم عرفته؟ قال: حدثني شيخ صدوق أنه رآه في زمن أبي جعفر يطلب هٰذه الكتب من الوراقين، وهو اليوم يدَّعيها، فقيل له: إنه يروي عن معمر. فقال: كذاب. وقال الساجي: كان يشتري كتب السيرة؛ فيرويها ما سمعها من أبيه ولا بعضها»[1].

●●●●●

(١) «لسان الميزان» (٤ / ٧٣ ـ ٧٤).

كتب مشتهرة عند العوام مليئة بالافتراءات

٣ ـ «نزهة المجالس ومنتخب النفائس»، لعبد الرحمٰن الصَّفُّوري (المتوفى سنة ٨٩٤هـ).

لا ينبغي الاعتماد عليه لكثرة الأحاديث الموضوعة فيه؛ حتى إن برهان الدين، محدِّث دمشق؛ حذَّر من قراءته، وحرَّمها الجلال السيوطي.

قاله السيِّد علويّ السقاف في آخر «المنهل اللطيف في أحكام الحديث الضعيف»[1]، وقال في «مختصر الفوائد المكية»: «... ومن ذلك تعلم حرمة قراءة «نزهة المجالس» ونحوها مما اختلط الباطل فيه بغيره، حيث لا مميز؛ لأن الإمام برهان الدين محدّث دمشق شنَّع على قارئها، خصوصاً في مجامع الناس، وقدم جملة من أحاديثها لجلال السيوطي يستفتيه فيها؛ فأجابه بأن فيها أحاديث واردة، بعضها مقبول وبعضها فيه مقال وعدَّها أربعين حديثاً، ثم قال: «وما عدا ذلك من الأحاديث المسؤول عنها؛ فمقطوع ببطلانه»[2].

وقال محمد رشيد رضا: «ومن الكتب المتداولة التي تكثر فيها الأحاديث الموضوعة والشديدة الضعف كتاب «فريدة العجائب»[3]، وكتاب

---

(١) (ص ٢٩).

(٢) «إصلاح المساجد من البدع والعوائد» (ص ١٥٤ ـ الهامش).

(٣) مؤلفه أبو حفص زين الدين عمر بن مظفر المعروف بـ «ابن الوردي» (ت ٧٤٩هـ)، وأكثره في الجغرافية، وفيه كلام على المعارف والنبات والحيوان، ولكن تغلب عليه الصفة الأدبية

«نزهة المجالس»»[1].

ومن الأحاديث المقطوع ببطلانها مما في هٰذا الكتاب: «مَنْ شَمَّ الورد الأحمر ولم يُصَلِّ عَلَيَّ؛ فقد جفاني»[2]، كما قال الإمام السيوطي في «الحاوي» (٢ / ١٨٣، ١٩٢، ٢٠٨)، وذكر في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (٨٥، ٨٦) أنه من وضع بعض المغاربة؛ فلعله أراد الصفوري، والله أعلم[3].

٤ ـ «عرائس المجالس في قصص الأنبياء»، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧هـ).

كتاب يشتمل على قصص الأنبياء المذكورة في القرآن بالشرح والبيان، وقد طبع غير مرة، وفيه كثير من الإسرائيليات والأخبار الواهيات والغرائب، وفيه أيضاً بلايا ورزايا[4].

وذكره علويٌّ السقاف المالكي في آخر جزئه «المنهل اللطيف في أحكام الحديث الضعيف»[5] تحت «فائدة: ذكر العلماء كتباً لا ينبغي للإنسان

الخيالية، وهو مطبوع لأول مرة بعناية نورنبرغ سنة (١٨٣٥ ـ ١٨٣٩م) في مجلدين، وطبع في مصر مرات.

(١) «فتاوى محمد رشيد رضا» (٣ / ١٧١).

(٢) انظر: «السلسلة الضعيفة» (رقم ٥٣٧).

(٣) انظر: كتابَيْنا: «من قصص الماضيين» (ص ٨)، و«الهجر في الكتاب والسنة» (ص ١٨٣).

(٤) انظر التعليق على «سير أعلام النبلاء» (١٧ / ٤٣٦)، و«الأجوبة الفاضلة» للكنوي (ص ١٠١)، وكتابَيْنا: «من قصص الماضيين» (ص ٨)، و«الهجر في الكتاب والسنة» (ص ١٨٣).

(٥) (ص ٢٩).

أن ينقـل منها حديثاً إلا بعد المراجعة والتنقيب، بل بعضها يغلب فيه ذكر الأحاديث الموضوعة»، ثم قال: «فقد نص على حُرْمَتها الجلال السيوطي»، ثم قال: «فكم من مؤلِّف حاطب ليلٍ، وجارف سيلٍ، وناقدٍ لا يفرّق بين الـصحيح والضعيف، ويَظُنّ أن كلّ مدوَّرٍ رغيف، ويأتي ببعض الحجـج الواهية التي تؤدِّيه إلى الهاوية، والله أعلم».

٥ ـ «بدائع الزهور في وقائع الدّهور»، لمحمد بن أحمد بن إياس.

كتاب فيه من الفوائد الغرائب، ومن النقول العجائب، ابتدأ مصنِّفهُ فيه بذكر السماوات والأرضين وما كان قبل الوجود، وإظهار العالم الموجود من مبدإ خلق آدم عليه السلام وما جاء من نسله من الأنبياء الكرام إلى نبيّنا محمد عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام[1].

قال مصنفه في آخره: «قد طالعتُ هٰذا التاريخ من عدة تواريخ؛ منها: ما روي عن الثعلبي، ونقله الكسـائي، والحجـري، وابن الجوزي، وابن سلام عبـد الـرحمٰن، وابن كثير عمـاد الدين، ووهب بن منبه، والسدي، والواقدي، وغير ذٰلك من الرواة المؤرخين وما وافق مما وقع عليه اختياري، وذٰلك على سبيل الاختصار؛ ليكون طالبهُ على اقتدار»[2].

قلت: ومن مصـادره تعـرف قيمتـه؛ فقـد اعتمـد الثعلبي والسـدي والواقدي، وكان صاحبه فيه حاطب ليل وجارف سيل، ومن المفيد أن أذكر لك أخي القارىء المرقوم على غلاف هٰذا الكتاب؛ فعليه ما صورته (أدب ـ تاريخ ـ قصص ـ فكاهة).

---

(١) «بدائع الزهور» (ص ٢).

(٢) المرجع نفسه (ص ١٩٣).

وقد حذر منه العلماء[1]، وبيَّنوا أن الغالب عليه الأحاديث الموضوعة، ولعل هٰذا سر قول المؤلف في آخره: «وأنا أسأل الواقف عليه أن يصلح شيئاً لا يوافق لديه»[2].

وقد حذرت من هٰذا الكتاب اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء؛ فقالت جواباً على السؤال الثالث من الفتوى (رقم ٧٨٢) ما نصه: «. . . وأن يتجنَّب القراءة في الكتب التي ليست مأمونة مثل كتاب «بدائع الزهور في وقائع الدهور»؛ فإنَّ مؤلِّفه وأمثاله هم الذين يذكرون مثل هٰذه الافتراءات، والله أعلم»[3].

●●●●●

---

(١) انظر: «المنهل اللطيف في أحكام الحديث الضعيف» (ص ٢٩)، وكتابنا «الهجر في الكتاب والسنة» (ص ١٨٣).

(٢) «بدائع الزهور» (ص ١٩٣).

(٣) «فتاوى اللجنة الدائمة» (١ / ٢٦).

مراجع يعتمد عليها كثيراَ المستشرقون (اليهود الجدد)

٦ ـ «مختصر تاريخ الدُّول»، لأبي الفرج غريغوريوس يوحنا، الشهير بـ «ابن العبري» (ت ١٢٨٦م).

وكتابه هٰذا من المصادر التي يتكىء عليها المستشرقون وأذيالهم من خريجي مدرسة التغريب، وقد كُتبت أصوله بالسِّريانية، ثم ترجم إلى العربيَّة بعد أن حذف منه الروايات والأفكار التي هاجم بها الإسلام ورسول الله ﷺ.

لقد وجَّه ابن العبري في كتابه انتقادات عنيفة للإسلام والرسول الكريم، وقد أَمِنَ غضب المسلمين لأنَّهُ كتب تاريخه بالسريانيَّة التي كان يجهلها المسلمون، وعندما طُلِبَ منه أن يترجم كتابه إلى العربيَّة؛ ترجم الكتاب، وحذف منه تلك الانتقادات الموجَّهة ضد الإسلام وأهله[1].

لقد أظهر ابن العبري الخلفاء والولاة المسلمين بأنَّهم يميلون إلى البطش والتخريب، لقد كتب الجوانب السَّلبيَّة مجسَّمة وأغفل الجوانب الإيجابيَّة، وطمس روائع تاريخنا ولم يذكر منها في «تاريخه» إلا النادر، ولذا؛ طار به المستشرقون أيَّ مطار، وأكثروا من الاعتماد عليه كما فعل فيليب حتِّي في كتابه «تاريخ العرب المطول»[2].

(١) انظر: مجلة «عالم الفكر» (المجلد ١٥، العدد ٣، سنة ١٩٨٤م)، مقالة الأستاذ جاسم صكبان علي بعنوان «التاريخ العربي والإسلامي من خلال المصادر السُّريانية العراقية»، و«موضوعية فيليب حتِّي في كتابه تاريخ العرب المطوَّل» (١٨٧ ـ ١٨٨).

(٢) قال مترجموه في (ص ٨٠٧ ـ الحاشية): «كثرت الاستعانة بتاريخ ابن العبري». «تاريخ مختصر الدول»، نشر صالحاني في بيروت (١٨٩٠م)!!

ومن المصادر التي يكثر المستشرقون الاعتماد عليها في الأخبار، ويحاولون إشباع رغباتهم من النيل من هٰذا الدين الخالد وأعلامه المشاهير:

٧ ـ «الأغاني»، لأبي الفرج علي بن الحسين بن محمد الكاتب الأصبهاني الأموي (ت ٣٥٦هـ).

اختلف مترجمو أبي الفرج بين مادحٍ له وقادح فيه، وممن ذمه: هلال ابن المحسن الصابي، نقل عنه ياقوت في «معجمه» (١٣ / ١٠٠)؛ أنه قال في أبي الفرج: «كان وسخاً قذراً، ولم يغسل له ثوب منذ فصَّله إلى أن قطَّعه، وكان الناس على ذٰلك يحذرون لسانه ويتَّقون هجاءه، ويصبرون على مجالسته ومعاشرته ومؤاكلته ومشاربته، وعلى كل صعب من أمره؛ لأنه كان وسخاً في نفسه، ثم في ثوبِهِ وفعلِهِ...».

وأسند الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١ / ٣٩٩) عن أبي محمد الحسن بن الحسين النوبختي قوله فيه: «كان أكذبَ الناس، كان يدخل سوق الوراقين وهي عامرة، والدكاكين مملوءة بالكتب؛ فيشتري شيئاً كثيراً من الصُّحُفِ، ويحملها إلى بيته ثم تكون رواياته كلها منها».

وكذا ذمَّه المتأخِّرون ممن ترجم له من العلماء؛ فقال فيه ابن الجوزي في «المنتظم» (٧ / ٤٠ ـ ٤١)، ونقله عنه ابنُ كثير في «البداية والنهاية» (١١ / ٢٨٠) وارتضاه: «ومثله لا يوثق بروايته، يصرِّح في كتبه بما يوجب عليه الفسق، ويهوِّن شرب الخمر، وربما حكى ذٰلك عن نفسه».

وقال في كتابه الشهير «الأغاني»: «ومن تأمَّل كتاب «الأغاني» رأى كلَّ قبيحٍ ومنكر».

وذمَّه أيضاً شيخ الإسلام ابن تيمية؛ ففي تصدير «الأغاني» (١ / ١٩) ذكر ابن شاكر الكتبي أن الذهبي قال: «رأيتُ شيخنا تقي الدين بن تيمية

يضعِّفه ويتَّهمه في نقله، ويستهول ما يأتي به، وما علمتُ فيه جرحاً؛ إلا قول ابن أبي الفوارس: خلط قبل موته»[1].

قلت: قوله: «وما علمتُ فيه جرحاً. . .» من كلام الذهبي في «السير» (١٦ / ٢٠٢) أيضاً، وقال بعده: «قلت: لا بأس به. . .»، و«كان وسخاً زَرِيّاً»، وقبله: «كان بحراً في نقل الآداب»، و«كان بصيراً بالأنساب وأيام العرب، جيِّد الشعر»، وقال في «الميزان» (٣ / ١٢٣): «كان إليه المنتهى في معرفة الأخبار وأيام الناس والشعر والغناء والمحاضرات، وكان يأتي بأعاجيب بحدّثنا وأخبرنا»، وقال: «والظاهر أنه صدوق»، وقال في «المغني في الضعفاء» (٢ / ٤٤٦): «شيعي يأتي بعجائب، يحتمل لسعة اطلاعه؛ فالله أعلم»، وقال في «ديوان الضعفاء والمتروكين» (٢ / ١٧٠، رقم ٢٩١٨): «شيعي فيه كلام»، وقال في «السير» (١٦ / ٢٠٢): «والعجب أنه أموي شيعي».

قلت: إذا عُرِفَ السبب بَطُلَ العجب؛ فتشيُّعه لم يرتضيه الشيعة أنفسهم، وتصانيفه تدل على أنه ليس بعمدة، وعليها يعتمد الإسرائيليون الجدد (المبشِّرون) وأذنابُهم، والشانئون والحاقدون على الإسلام، ولا سيما ممن له اشتغال بعلم التاريخ منهم.

قال الخوانساري في «روضات الجنات» (٤٥٧) في تشيّعه: «وأيّاً ما وجد في كلماته من المديح؛ ففيه:

أوَّلاً: أنه غير صريح، ولو سُلِّم؛ فهو محمول على قصده التقرُّب إلى أبواب ملوك ذلك العصر المظهرين لولاية أهل البيت غالباً، والطمع في

---

(١) وظفرتُ بها ـ بعد ـ في «تاريخ الإسلام» (وفيات ٣٥١ ـ ٣٨٠، ص ١٤٤)، وفيه بعد ذلك: «وقد أثنى على كتابه «الأغاني» جماعة من جلة الأدباء»!!

جوائزهم العظيمة بالنسبة إلى مادحيهم، كما هو شأنُ كثيرٍ من شعراء ذٰلك الزمان، فإن الإنسان عبدُ الإحسان».

وقال في كتابه: «مع أني تصفحتُ كتاب «أغانيه» المذكورَ إجمالاً؛ فلم أرَ فيه إلا هزلاً أو ضلالاً، أو بقصص أصحاب الملاهي اشتغالاً، وعن علوم أهل بيت الرسالة اعتزالاً، وهو ما ينيف على ثمانين ألف بيت تقريباً...».

فسبب تشيُّع أبي الفرج أنه كان من الذين يتحسسون رغبات البيئة الخاصَّة، أو رغبات المنعّمين في اختيار موضوعات كتبه، وفي اختيار المواد التي تؤلّف هٰذه الموضوعات، وهو أمر يجب أن نفطن إليه، وإلى بعض آثاره عند تقديرنا لأبي فرج الراوي وقيمة مرويَّاته في الميدان العلمي؛ ليكون لنا صدق النظرة في التقدير.

فلقد كان أبو الفرج يقصُّ ألواناً من القصص تتمثَّل فيها الغرابة، وهو يقصُّها إرضاءً للروح الدينية أو المذهبية الخاصة، أو لأنها تستثير الخيال، وتُرضي هٰذه العقلية التي تميل إلى الغريب ولو كان من المصنوعات والأكاذيب.

أما حرصه على الإسناد؛ فواضح في كتابه «الأغاني» و«المقاتل»، وهو حرص لا يتلاءم وتساهله في المرويات، وأخذه عن الكَذَبة وتدوينه للمصنوعات؛ لأنَّ الإسناد ما وُجد إلا ليحول بين الرواة وبين أن يُخْدَعوا فيرووا الأكاذيب، أو الموضوع من الأخبار والأقاصيص، ولذا؛ كان لا بد لنا من هٰذه الوقفة لنرى رأينا في أبي الفرج؛ فهل كان حرصه على الإسناد لتكون الصحة في النقل؟ أو كان لأمرٍ آخر يُقْصَدُ ويُراد؟[1].

---

(١) أبو الفرج الأصبهاني / الرواية (ص ٢٠٢).

وإذا كان لا بُدَّ لنا من كلمة نقولها هنا؛ فهي: يجب أن لا يخدعنا إيراد الأخبار مسندة في كتاب «الأغاني» وغيره، وإنما يجب علينا أن نقف عند كل خبر؛ لنسبر غوره ونقيسه بمقياس الحقائق التاريخية وفقاً لما قرره العلماء في هٰذا المضمار[1].

ويمكن أن نصنف الروايات التي عالجها في كتابه من استقراء كتاب «الأغاني» إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: فهي الروايات التي تقوم على الاستحالة والتناقض وعدم إمكـانية وقـوع ذٰلك، وقد اعتمد أبو الفرج على أصل معتزلي في المناقشة العقلية لهٰذا النوع من الروايات، وقد أسماه الجاحظ «ما تناقض واستحال» في الطبيعة، وهو في معالجته لهٰذا النوع من الأخبار يقف موقف الساخر منبهاً على كونها من الروايات الموضوعة غير المقبولة عقلاً، وأكبر من روى هٰذا النوع من الروايات هو ابن الكلبي.

أما النوع الثاني؛ فهي الروايات المستضعفة تاريخياً؛ لعدم اتفاقها مع واقع الحال وشخصية المروي عنه.

ولهٰذا النوع من الأخبار رواة لا يحققون ولا يناقشون، وهم ذوو غرام بالغريب والطريف من الأحداث، وأشهر رواة هٰذا النوع هو ابن خرداذبة وجحظة.

أما النوع الثالث؛ فهي الروايات التاريخية المعتمدة والتي تحتاج إلى نقاش يقوم على أساس خطأ الراوية في معلوماته والتباس الأمر عليه؛ كأن

---

(١) من كلامٍ لي في التعليق على جزء أبي نعيم الأصبهاني في طرق حديث: «إن لله تسعة وتسعين اسماً»، (ص ١٢٣ ـ ١٢٥).

وانظر ـ غير مأمور ـ أيضاً: تعليقي على «الخلافيات» للبيهقي (١ / ٢٤٢).

يشير إلى حادثة وقعت لشخص في زمن متأخّر في الوقت الذي يكون فيه ذٰلك الشخص قد مات في فترة مبكرة ماضية وما شابه ذٰلك[1].

ولستُ هنا بصدد حصر ما وقع في هٰذا الكتاب من رزايا وبلايا وخزايا وأباطيل نالت من الصحابة ومن بعدهم ممن تربوا على آيات التنزيل وأحاديث وآثار خير جيل، رضوان الله عليهم أجمعين.

وتبرز هنا أشياء لا بد من تسجيلها والإلماع إليها:

أولاً: نَقْلُ العلماء من هٰذا الكتاب لا يعني بالضرورة أن كل ما فيه صحيح؛ فقد أكثر من النقل منه غير واحد من العلماء المشهورين الثقات؛ كابن حجر في «فتح الباري» وفي «الإصابة»، وأكثر من الاعتماد عليه في أخبار الصحابة رضوان الله عليهم، وإنما اختار من أخباره النوع الثالث فحسب.

ثانياً: نعم، نقل أبو الفرج أخباراً نالت من الصحابة وردَّها كحكاية الغناء وتعاطيه عن عمر بن الخطاب، نقل ذٰلك في كتابه «الأغاني» (٩ / ٢٤٢)، ولٰكنه سرعان ما يعود؛ فتضعف أمامه الرواية المتواترة، ويميل إلى نسبة صنعة الغناء لعمر بن عبد العزيز أيام إمارته، وفي هٰذا غرابة دون شك، خاصة بالنسبة له وهو الذي اطَّلع على سيرة العمرين وهي متشابهة تقريباً.

ثالثاً: سرُّ ذكر ما يقدح في الصحابة والصلحاء من ولاة الأمور وعلمائها أنه اعتمد فيه على رواةٍ كذَّابين، وخلط فيه بين الجد والهزل والغث والسمين؛ فهو كتاب أدب وحكاية وخرافة، تضمَّن في ثناياه بعض الصحيح والثابت،

---

(١) «دراسة كتاب الأغاني ومنهج مؤلِّفه» (ص ٨٢ ـ ٨٣) لداود سلُّوم.

ولذا قالوا فيه: «كان يأتي بالأعاجيب بحدثنا وأخبرنا».

قال الأستاذ شوقي أبو خليل مقوّماً مصادر فيليب حتّي في كتابه «تاريخ العرب المطوَّل» ما نصه:

«واعتمد حتّي كتاب «الأغاني» للأصفهاني، وهو ليس كتاب تاريخ يعتمد أيضاً؛ إنَّه كتاب أدب، وهٰذا لا يعني مطلقاً أن كل كتاب أدب لا يؤخذ به، بل يعتمد إن كان صاحبه ثقة، معروفاً عنه الأمانة في النقل والرِّواية.

إن كتاب «الأغاني» الذي جعله حتّي مرجعاً تاريخيّاً معتمداً، صاحبه متَّهم في أمانته الأدبيَّة والتاريخيَّة؛ جاء في «ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال»: أن الأصفهاني في كتابه «الأغاني» كان يأتي بالأعاجيب بحدَّثنا وأخبرنا.

ومن يقرأ «الأغاني» يرى حياة العباسيِّين لهواً ومجوناً وغناءاً وشراباً. . . وهٰذا يناسب المؤلِّف وخياله وحياته، ومن يرجع إلى كتب التاريخ الصحيحة يجد صورة أُخرى فيها علم وجهاد وأدب؛ فكتاب «الأغاني» ليس كتاب تاريخ يحتجُّ به»[1].

رابعاً: ومن الكذَّابين والضعفاء الذين أكثر أبو الفرج من الرواية عنهم في كتابه «الأغاني»؛ محمد بن أحمد بن مزيد بن أبي الأزهر البوشنجي، والهيثم بن عدي، وهشام بن محمد بن السائب الكلبي، وأبو النضر محمد ابن السائب الكلبي، وأحمد بن عبيد الله بن محمد بن عمار، المعروف بـ «حمار العُزير» ـ وكان كثير الوقيعة في الأكابر، وله كتاب «مثالب معاوية»[2] ـ، ومحمد بن زكريا بن دينار الغلابي البصري، وأبو توبة القاص،

---

(١) «موضوعية فيليب حتّي في كتابه «تاريخ العرب المطول»» (١٨٧).

(٢) راجع: «لسان الميزان» (١ / ٢٢٠).

وعيسى بن يزيد بن بكر بن دأب ـ قال عنه عبد الواحد بن علي: كان يضع الشعر وأحاديث السحر، وكلاماً ينسبه إلى العرب؛ فسقط علمه، وخَفِيت روايته[1] ـ، وإبراهيم بن أيوب البرساني الأصفهاني، وأحمد بن معاوية الباهلي، ومحمد بن إسماعيل الجعفري، ويوسف بن إبراهيم الجوهريّ، ومحمد بن دأب، وإسماعيل بن زيد بن مجمِّع، وعيسى بن عبد الله بن محمد العلوي، وأيوب بن سيَّار الزهري، وأبو الحجاج النضر بن طاهر، ومحمد بن عمار بن محمد بن عمار، وعثمان بن عمارة بن حريم المرّي، ومحمد بن حميد الرازي، وإسماعيل بن زياد الطائي، ومحمد بن علي بن معاذ السمرقندي، وسعيد بن سلّام العطار.

فهٰؤلاء اشتهروا بالوضع وعرف بعضهم بالكذب، واعتمد عليهم أبو الفرج في كتابه، وقد فصل بيان أحوالهم مع التدليل على أماكن رواية أبي الفرج، عنهم الأستاذ وليد الأعظمي في كتابه «السيف اليماني في نحر الأصفهاني صاحب الأغاني»[2].

خامساً: وأخيراً؛ لا بد من ذكر أمر هام تفطن إليه بعض الباحثين، وهو أن أهواء وميول أبي الفرج الشيعية لها دور بارز ظهر فيما دوّنه في كتابه هٰذا، قال الدكتور محمد أحمد خلف الله في خاتمة كتابه «أبو الفرج الأصبهاني / الراوية» (ص ٢٣٥) ما نصه:

«ولقد وقفنا على ما لأبي فرج من ميول وأهواء؛ فيجب أن نحذر هٰذه الميول وهٰذه الأهواء كلما حاولنا الاعتماد على ما خلّف الرجل من مرويّات؛ فقد يكون الرجل مضللاً، وقد يكون صاحب غرض وهوى، وليس يخفى أنّ

---

(١) «لسان الميزان» (٤ / ٢٠٨).

(٢) انظر منه: (ص ٢٧ ـ ٤٣).

للأهـواء حكمها في التاريخ، وهو حكم قد يملي رغبته لا في ذكر الأخبار فحسب، وإنما أيضاً في الكتمان».

وأخيراً. . . لماذا هٰذا التحذير؟

وقد يتساءل البعض: لماذا هٰذا التفصيل في التحذير من هٰذا الكتاب؟

والجواب: كان هٰذا التحذير لأسبابٍ كثيرة، هي:

أولاً: لشهرة هٰذا الكتاب وصيته الذائع.

ثانياً: لاعتماد كثير من أهل التغريب عليه.

ثالثاً: لما حواه من أخبار فيها قدح في الإسلام والصحابة والخلفاء والولاة الصالحين العادلين.

رابعاً: لحرص غير واحد من المعاصرين على إظهار ما فيه على أنه حق وصدق، وقد كتب في ذٰلك وحرص عليه شفيق جبري في كتاب «دراسة الأغاني» الذي وضعه بتشجيعٍ من طه حسين.

وقد ناقش شفيق جبري الأستاذُ وليدُ الأعظميُّ في «السيف اليماني»، ونذير محمد مكتبي في كتابه «جولة في آفاق الأغاني»؛ فلا داعي للإطالة في ذٰلك.

والخلاصة أن هٰذا الكتاب على الرغم من قيمته الأدبية وأسلوبه القوي الأخّاذ؛ إلا أن أخباره ومادته تحتاج إلى وقفات ونقدات، ولذا؛ قال الأستاذ وليد الأعظمي في مقدمة كتابه بعد كلام:

«من هنا بدأت أنظر إلى كتاب «الأغاني» نظرةً جديدةً، ورجعت إلى كتب التضعيف والتـوثيق والجرح والتعديل؛ فوجدت الأصفهانيَّ رجلاً غير مأمون، ولا يوثق به عند علمائنا الأجلّاء المدقّقين الممحّصين، وسلخت من

عمري سنتين كاملتين متفرغاً لكتاب «الأغاني» أتملّى نصوصه وأقوالَهُ، وأقف عند كل خبر من أخباره؛ حتّى فلَّيْتُ سطورَه وكلماتِهِ، واستخرجت قَمْلَه من بين شَعَراتـه، واصطبرت عليه اصطبار المجاهدين المرابطين في الثغور؛ فرأيت نيران الشعوبية والحقد وهي تغلي في الصدور كغلي القدور، وشعرت بنبال الأعداء تتوجَّه إلينا، وسهامهم تنثال علينا، ورددت قول الشاعر:

ولـو كان سهمـاً واحـداً لاتَّقَيْتُـهُ ولٰـكـنـه سهمٌ وثـانٍ وثـالـثُ

فشمـرت عن ساعـد الجدّ لأميز الهزل من الجدّ والسمَّ من الشهد، وقلت لنفسي: هٰذا أوان الشدِّ؛ فاشتدي زِيَمْ، ورحت أفحص رجال السند الذين روى عنهم الأصفهاني، وبحثت عنهم في كتب نقد الرجال، وقرأت ما جاء فيهم من أقوال؛ فوجدت فيهم كل داهيةٍ دهياء، وبليَّةٍ سوداءَ عمياءَ من الكـذابينَ والمجروحين والمطعون عليهم؛ فعزلت أولٰئك الكذابين وعرَّفْتُ بهم، ثم رحت أحصي روايات الأصفهاني عن كل واحد من هٰؤلاء، وهالني ما رأيت من الاعتمـاد على أولٰئـك الكذابين والرواية عنهم، والاستقاء من دلائهم، والاستضاءة بنارهم، ورأيت نفسي في وادٍ سحيقٍ رهيب، ودخلت في كهفٍ مظلمٍ كئيب.

وإذا كان أولٰئك الرواة يكذبون في رواية الحديث النبوي الشريف؛ فكيف بهم في أخبار الناس وقد توزَّعوا إلى مذاهب وفرق وطوائف، تتجاذبهم الأهواء والمشارب والمنافع، وتتقاذف بهم المقاصد والأهداف؟! وإذا كان «الأغاني» كتاب أدب وسمر وغناء وليس كتاب علم وتاريخ وفقه؛ فليس معنى ذٰلك أن نسكت عمَّا ورد فيه من الدس والكذب الفاضح والطعن والمعايب، وقد جمع فيه الأصفهاني كثيراً من أخبار السيرة والتفسير والفقه والأدب، حتى وصفته لجنة تحقيق الأغاني بأنه «من أجلِّ مصادر التاريخ والأدب

العربي»[1].

لقد أشار أبو الفرج الأصفهاني إلى تنويع المواضيع في كتابه، وأنه قصد ذٰلك حتى لا يشعر القارىء بالملل والرتابة، والحقيقة أنه قصد ذٰلك حتى يستر غرضه المشبوه، وحتى لا يفتضح أمره وتكشف شعوبيته عن وجهها الكالح الدميم؛ فهو يتكلم عن الغناء وأخبار القيان، ثم عن الجن والغيلان، ثم يأخذ طرفاً من التفسير والسير والفقه، ثم يعود إلى الخمريات والتبذل، ثم أخبار الخلفاء، ثم الشعر والتاريخ وهٰكذا...

وقد جمعت أطرافاً من تلك المباحث اللئيمة الخبيثة دون استقصاء، ولو أنني استقصيت ما ورد في «الأغاني» من السَّقَط والمعايب والمخازي والمساوىء وكل أمر منكر وقبيح؛ لصار لديَّ كتاب في المثالب (نعوذ بالله)، ولٰكنني جمعت أطرافاً منها، وعلَّقتُ عليها وناقشتها، وكشفت عن المقاصد الخفية للشعوبية، وأساليبها ومكرها ودهائها، وتستُّرها تحت ظلال الأدب، والسمر والمؤانسة والمذاكرة والمحاضرة.

وكان حصيلة هٰذه المتابعة التي استغرقت سنتين كاملتين أن استوى لديَّ كتاب مستطاب سمَّيته:

«السيف اليماني في نحر الأصفهاني صاحب الأغاني».

وقد جعلته في أربعة فصول:

تناول الفصل الأول ترجمة أبي الفرج الأصفهاني وأقوال العلماء فيه، وتعريفاً بالرواة الكذابين الذين روى عنهم الأصفهاني، مع تعريف بكتاب الأغاني وآراء العلماء والأدباء والنقاد فيه، مع نبذة يسيرة عن العهد البويهي،

---

(١) «الأغاني» (٤ / ٢٧١) (الحاشية ١).

وسبب تأليف الكتاب ولمن ألَّفه الأصفهاني.

واحتوى الفصل الثاني أخباراً وحكاياتٍ أوردها الأصفهاني عن آل البيت النبويِّ الشريف، وهي أخبار تسيء إليهم، وتجرح سيرتهم، وتشوِّه سلوكهم، وتوهِّن أمرهم بما يوافق هوى آل بويه الذين يزعمون الولاء لآل البيت كذباً وزوراً، وقد ناقشت تلك الأخبار وعلَّقت على كل حكاية بما يناسبها.

أما الفصل الثالث؛ فقد ضمَّ حكايات شنيعة وأخباراً فظيعة أوردها الأصفهاني عن الأمويين، نفَّسَ فيها عن حقده الدفين وضغينته على العرب، وهو يزعم أنه أُموي النسب.

وتلك الأخبار توافق هوى آل بويه والعباسيين والعلويين، وقد ناقشت كل خبر منها، وعلَّقت عليه بما يناسب المقام، وجعلت الفصل الرابع للأخبار والحكايات المتفرقة التي طعن فيها الأصفهاني بالعقائد الإسلامية، ولَعْنِ دين الإسلام وتفضيل الجاهلية على الإسلام، مع الكفر البواح والاستخفاف بالصلاة والحج ويوم القيامة، مع دفاع عن البرامكة وإشادة بالفرْس، وطعون مختلفة بأعلام العرب والمسلمين، وناقشت كل تلك الأخبار، وعلَّقت عليها بما يناسب أيضاً»[1].

ثم قال في الخاتمة:

«بعد هٰذه الجولة الواسعة في كتاب «الأغاني» لأبي الفرج الأصفهاني، والوقوف عنده أخباره ومناقشتها والتعليق عليها، أرجو أن يكون القارىء الكريم قد تبيَّن مقاصد هٰذا الشعوبي الحاقد اللئيم، وقد غضضت النظر

---

(١) «السيف اليماني» (ص ١٠ ـ ١٣).

وصرفت القلم عن أخبار فظيعة وحكايات شنيعة لا يكتبها أشدُّ الناس عداوة وبغضاً للعرب والمسلمين؛ فقد اتَّهمَ كثيراً من أعلامهم باللواطة، ورمى بعضهم بالأبنة، وكريمات نسائهم بالسحاق، وألصق بهم السخائم من ذميم الخصال وقبيح الفعال، متستراً بظلال الأدب والسمر والمذاكرة والمؤانسة؛ كأن ذٰلك لا يحصل إلا بشتم سلف هٰذه الأمة المجيدة في تاريخها وخُلُقها»[1].

وقد شكك في مصداقية الأخبار التي حواها هٰذا الكتاب جُلُّ من تكلَّم عنه، فعلى الرغم من الإطراء البالغ الواقع في كلام البعض على هٰذا الكتاب؛ فإنهم سرعان ما يشككون من صحة الأخبار التي فيه؛ فها هو نذير محمد مكتبي يقول في مطلع كتابه «جولة في آفاق الأغاني» بعد أن ذكر مدحاً بالغاً لهٰذا الكتاب، وأنه من أهم المصادر الأدبية، قال (ص ٤):

«ولٰكن رغم هٰذه الميزات والمحاسن؛ لم يكن هٰذا الكتاب القدير نظيف الأخبار، صحيح جميع الأنباء، سالم كل الأفكار، صادق سائر الإسناد؛ كما يجب أن يكون ليبقى شمساً مشرقةً في سماء نقيَّة لا يشوبها ولو سحابَة صيف، وإنَّما تطرَّق الضعف إلى بعض رواياته وظهر الفساد في جانب من أخباره؛ فأدَّى ذٰلك إلى سقوط هيبته من نفوس طائفة من الأدباء، وضعفت الثِّقة به عند بعض فحول العلماء؛ حتى أصبح الحذر منه في نظرهم واجباً.

وليس فيما نذكره حيف على كتاب «الأغاني» رغم سموِّ كعبه بين كُتُب الأدب وذيوع صيته بين العجم والعرب؛ فتلك حقيقة، وإن كانت مرَّة وقاسية على نفوس طُلَّابه وعُشَّاق قراءته، ولكنَّها تبقى حقيقةً ثابتةً فيه لا تقبل الإنكار.

ويمكننا استيضاحها من خلال جولةٍ قصيرةٍ هادئةٍ في بعض أرجاء كتاب

---

(١) «السيف اليماني» (ص ٢٦٤).

«الأغـاني» تكفي للحصـول على فكـرة واضحة عنه، ثم قام بجولة واسعة مختلفة بيَّن فيها خطأً وكذب كثير من الأخبار بحجج ظاهرة تارةً وخفية أُخرى، وقال في نهاية المطاف (ص ١١٦ ـ ١١٧) ما نصُّه:

«. . . فحيث تعرَّض كتاب «الأغاني» لأن تسرَّبت إليه مجموعة من الأخبـار المكذوبة أو الضعيفة، واجتاحت بعضَ أخباره الصحيحة طائفة من التشـويهـات؛ أصبـح من الـواجب علينا ـ حرصاً منَّا على سلامة مصادرنا التـاريخيَّة، ونقـاء مواردنـا الثقـافيَّة ـ أن ننبِّـه إلى تلك الأخبـار المكـذوبة والضعيفــة، ونحــذِّر من تلك التشــويهـات التي أصـابت بعض الأخبـار الصحيحة؛ حتى يصفو ينبوع «الأغاني»؛ فيعذب ماؤه في أفواه الشاربين.

فعملنا في هٰذه الجولة الصغيرة؛ ليس حرباً على كتاب «الأغاني»، ونكايةً بمؤلِّفه، وفَضْحاً لأغاليطه وتشويهاته ابتغاءَ نبذِهِ من دائرة التراث العربي والإسلامي، وإنَّما هو إماطة أذى التشويهات عن طريقه وتثبيت معالمه الفكريَّة ورصيده الإخباريّ في ذهن الجيل وأعماق نفسهِ بشكلٍ صحيحٍ يتناسب مع المنطق التاريخيّ الحقّ.

وإنَّ ما قمنا به في هٰذا البحث الموجز ابتغينا منه التنبيه إلى هٰذه الناحية المهمَّـة، وبعث الهمَّة في عزائم الغيورين على تراثنا كي يبادروا إلى هٰذا الكتاب الكبير الغنيّ بالأخبار؛ فيستلُّوا منها الأغاليط والأباطيل والتشويهات بمناقشة دقيقة وأدلَّة قوية وأسلوبٍ حكيم؛ إذْ ما قدَّمناه لا يزيد على أن يكون خطوة بسيطة في هٰذا العمل الضخم.

هٰذا هو جهدنا، والتتمَّة على النُّقَّاد والباحثين المتمرِّسين ذوي المعرفة الجمَّـة والعلم الغـزير؛ فكتـاب «الأغـاني» حتى اليوم لم يخـدم الخـدمة المنـاسبة، ونحن لا ننكر أنَّ هناك من قام بتحقيقه وإخراجه بثوب جديد،

ولٰكنَّ هٰذا البذل لكتاب أبي الفرج ما زال قاصراً على الواجب الكبير تجاهه والـذي يقتضي تخـريجَ جميع أخبـاره والبحثَ في سند رواياته ـ كي يتميَّز الخبيث من الطيِّب ـ، وطرحَ الآراءِ المناسبة حول تلك الأخبار بما يجعل هٰذا الكتاب الضخم يحقِّق الفائدة المنشودة في جيلِ عصرنا» انتهى.

ومع وضوح هٰذا الأمر؛ فقد عمدت ثُلَّةٌ ممن حاربوا الفضيلة، وعملوا على غرس أفكار الاستشراق في شباب الأمة ومثقَّفيها إلى نبش هٰذا الكتاب، وإلقاء ما فيه من أمور وأخبار (مما تناقض واستحال، أو الروايات المستضعفة تاريخياً) والدندنة بها بحيث تشوِّه أعلاماً من الصحابة والصالحين من العلماء والولاة، وقد حذر من صنيع هٰؤلاء أنور الجندي رحمه الله؛ فقال:

«ركـز التغريب والغزو الثقافي على كتابي «الأغاني» و«ألف ليلة»[1] تركيزاً شديداً بهدف رفعهما إلى مرتبة المراجع الأساسية التي يعتمد عليها في تصـوير المجتمـع الإسلامي، مع تجاهل عيوب الكتابين التي تحول دون اعتمادها في المصادر الموثوق بها، أما الأول؛ فكاتبه شعوبي عدو للإسلام، وأما الثاني؛ فهو كتاب لقيط ليس له مؤلف.

أمـا كتاب «الأغاني» فهو موسوعة في بضع وعشرين مجلداً، وضعها أبو الفرج الأصفهاني ليسامر بها الأمراء والفارغين من المترفين في أسمار الليل، ولم يقصد بها إلى العلم أو التاريخ، وكان الأصفهاني في نفسه إنساناً رافضاً لمجتمـع المسلمين والعـرب، ولـه ولاء بالمولد والفكر جميعاً إلى خصوم المسلمين والباطنية والرافضة وغيرهم، ولم يكن عمله هٰذا إلا نوعاً من الحرب العنيفة التي شنتها الشعوبية على الإسلام والمسلمين؛ رغبة في هدم فكرهم كوسيلة إلى هدم مجتمعهم.

---

(١) انظر عنه: (رقم ١٦).

وقد حرص التغريب وأصحاب نظرية النقد الأدبي الغربي الوافدة على إلقاء الأضواء الساطعة على هٰذا الكتاب وإحيائه، واعتباره مرجعاً في الدراسات الأدبية ومصدراً لتصوير المجتمع الإسلامي، وكان الدكتور طه حسين جزاه الله بما هو أهله من أبرز من دعوا إلى ذٰلك وألحوا عليه؛ فقد عمد إلى «الأغاني» نفسها فأصدر اعتماداً على قصصها أحكاماً زائفة على مجتمع المسلمين وتاريخهم، أراد بها المساهمة في عملية التغريب الضخمة والتي كانت تجري في الثلاثينات من هٰذا القرن».

ثم قال تحت عنوان: «الأصفهاني... شعوبي» ما نصه:

«على أن أقل مواجهة لسيرة الأصفهاني تكشف عن أنه كان من الشعوبيين، وقد عرف بالتحايل والإغراق، وأثبت كثير من الباحثين والمؤرخين أنه لم يكن مؤرخاً، وأكدوا أن كتابه لا يصلح لأن يكون مادة تاريخ، وإنما هو جماع لقصص وجدها في الكتب والأسواق وأراد بها أن يسجل للأغاني والمغنين، وهو جانب واحد من حياة المجتمع الإسلامي الحافل بالجوانب السياسية والاجتماعية والفقهية والصوفية.

وقد شهد عليه الكثير من معاصريه ومؤرخيه بالانحراف ودمغه المؤرخ اليوسفي بشهادة هي في نظر العلماء كمصدر موثوق به؛ إذ قال:

«إن أبا الفرج أكذب الناس؛ لأنه كان يدخل سوق الوراقين وهي عدة من الدكاكين مملوءة بالكتب؛ فيشتري منها شيئاً كثيراً من الصحف ويحملها إلى بيته، ثم تكون رواياته كلها منها».

وذكر عنه صاحب «معجم الأدباء» (ج ٥، ص ١٥٣) قوله: «كان شأنه في معاقرة الخمر، وحب الغلمان، ووصف النساء شأن الشعراء والأدباء الذين كانوا في عصره أو قبله، حيث يقدم دهاقين الخمارين، وجلهم من النصارى

واليهـود والصابئين والمجوس، وقد عرف بمعاقرته للخمر ولم تكن له عناية بتنظيف جسمه وثيابه».

وقال عنه الصابي في كتابه الذي ألفه في أخبار الوزير المهلبي: «وكان أبو الفرج الأصفهاني وسخاً قذراً، لم يغسل له ثوباً منذ فصله إلى أن قطعه، وكان الناس يحذرون لسانه ويتقون هجاءه، ويصدون عن مجالسته ومعاشرته على كل صعب من أمره؛ لأنه كان وسخاً على نفسه وثوبه ونعله».

وحكى القـاضي أبـو علي المحسني التنوخي في كتـابـه «نشـوار المحاضرة» أن أبا الفرج كان أكولاً نهماً، وكان إذا أطال الطعام وثقل على معدته؛ تناول خمسة دراهم فلفلاً مدقوقاً؛ فلا تؤذيه ولا تدمع له عيناه، وبعد ساعة أو ساعتين يفصد؛ أي: يعرق.

ولست أدري كيف يصلح مثل هٰذا الكتاب مرجعاً في نظر الباحثين أو يمكن أن يؤتمن على رأي أو قول، ولقد عودتنا مناهج الفكر الإسلامي أن ننظر إلى كاتبه، فإن وجدناه أميناً كريماً موضع تقدير الناس بالصدق والحق؛ قبلنا منه، وإلا؛ رفضنا ما يقدمه ولو كان صادقاً في بعضه.

وقد أشار الدكتور زكي مبارك في كتابه «النثر الفني في القرن الرابع الهجري»[1] إلى مكانة الأصفهاني وكتابه «الأغاني» في بحث مطول نجتزىء

---

(١) في هٰذا الكتاب أخطاء كبيرة، كشف عنها الأستاذ محمد أحمد المغراوي في مقالة له نشـرت في مجلة «الرسالة» المصريَّة، سنة (١٩٤٤م)، ذكر فيها أن هٰذا الكتاب فيه ثلاث شبهـات تخالف ما يعرف من الدين بالضرورة، وهي: دعوته إلـى نقد القرآن، وإنكاره إعجاز القرآن، إنه يكاد يصرح بأن القرآن من كلام البشر، وإضافة إلى ذٰلك ذكر أن الأديان كلها بنت البيئة ومن وضع الأنبياء، وهٰذه طامات ـ إنْ سَلمتْ ولو واحدة منها ـ؛ فإنها تخرج من الإسلام، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وانظر: «مؤلفات في الميزان» (٨١ ـ ٨٤).

منه: «وشهرة الأصفهاني وكتابه مستفيضة، وإنما أريد هنا أن أنص على ناحيتين في الأصفهاني وكتابه لم أجد من تنبه لهما من الباحثين، ولهاتين الناحيتين أهمية عظيمة في فهم الحياة الأدبية، وسيكون لهما أثر عظيم في دعوة المؤلِّفين إلى الاحتياط حين يرجعون إلى كتاب «الأغاني» يلتمسون الشواهد في الأدب والتاريخ».

ثم قال تحت عنوان «كتاب مجون... وخلاعة» ما نصه:

«**الناحية الأولى**: خاصة بالأصفهاني، تلك الناحية هي خلقه الشخصي؛ فقد كان الأصفهاني مسرفاً، أشنع في الإسراف في الملذات والشهوات، وقد كان لهٰذا الجانب في تكوينه الخلقي أثر ظاهر في كتابه؛ فإن كتاب الأغاني أحفل كتاب بأخبار الخلاعة والمجون، وهو حين يعرض للكتاب والشعراء يهتم بسرد الجوانب الضعيفة في أخلاقهم الشخصية ويهمل الجوانب الجدية إهمالاً ظاهراً يدل على أنه كان قليل العناية بتدوين أخبار الجد والرزانة والتجمل والاغتسال، وهٰذه الناحية من الأصفهاني أفسدت كثيراً من آراء المؤلفين الذين اعتمدوا عليه، ونظرة فيما كتبه جرجي زيدان في كتابه «تاريخ آداب اللغة العربية» وما كتبه الدكتور طه حسين في «حديث الأربعاء» تكفي للاقتناع بأن الاعتماد على كتاب «الأغاني» جر هٰذين الباحثين إلى الحط من أخلاق الجماهير في عصر الدولة العباسية، وحملها على الحكم بأن ذلك العصر كان عصر فسق وشك ومجون.

ولا شك أن إكثار الأصفهاني من تتبع سقطات الشعراء وتلمس هفوات الكتاب جعل في كتابه جوّاً مشبعاً بأوزار الإثم والغواية، وأذاع في الناس فكرة خاطئة هي اقتران العبقرية بالنزق والطيش، **أما الناحية الثانية** هي خاصة بكتاب الأغاني، تلك الناحية هي نظم ذٰلك الكتاب؛ ففي مقدمته عبارات

صريحة في الدلالة على أن مؤلفه قصر اهتمامه أو كاد على إمتاع النفوس والقلوب والأذواق؛ فهو كتاب أدب لا كتاب تاريخ، وأريد بذلك أن المؤلف أراد أن يقدم لأهل عصره أكبر مجموعة تغذى بها الأندية ومجامع السمر ومواطن اللهو، وإنه ليحدثنا في المقدمة بأنه أتى في كل فصل من كتابه بفقرة إذا تأملها قارئها؛ لم يزل متنقلاً بها من فائدة إلى مثلها، ومتصرفاً فيها بين جد وهزل، وأخبرنا بعد ذلك بأنه اهتم بالغناء الذي عرف له قصة تستفاد وحديثاً يستحسن، وعلل ذلك بقوله: إذ ليس لكل الأغاني خبر تعرفه».

ثم قال تحت عنوان «احذروا «الأغاني»» ما نصه:

«وقال زكي مبارك: والخطر كل الخطر أن يطمئن الباحثون إلى أن لروايات «الأغاني» قيمة تاريخية، وأن يبنوا على أساسها ما يثيرون من حقائق التاريخ، ولا سيما أن صاحب «الأغاني» يصارحنا بأن في طباع البشر الانتقال من شيء إلى شيء ومن معهود إلى مستجد».

ولقد كان من أخطر أعمال التغريب هو توجيه الباحثين إلى اتخاذ «الأغاني» مصدراً لدراسة المجتمع الإسلامي، بينما قصر عند جانب واحد هو جانب اللهو، ولم يتعرض للجوانب الأخرى الجادة في المجتمع وهي متعددة، ومن هنا يوحي حين الاعتماد عليه كمصدر أن الحياة الإسلامية في القرن الثاني الهجري كانت لهواً، وهو ما صرح به طه حسين ورده الكثيرون وكشفوا زيفه...

كذلك اعتمد المستشرق لامنس على كتاب «الأغاني» في كتابه «تاريخ بني أمية»، وكذلك ما أورده المستشرق فلهوزن في كتابه «الدولة العربية وسقوطها»، بل إن بعض من نقدوا زكي مبارك من دعاة التغريب لما اعتبروه جرأة على مصادرهم أمثال صاحب «الأغاني»؛ قرروا فيه ما قررنا.

يقول جبرائيل جبور رئيس الدائرة العربية في جامعة بيروت الأمريكية:
«أريد أن أذهب إلى أبعد من هٰذا؛ فأزعم أن في «الأغاني» كثيراً من الأخبار الملفقة التي ربما تكون قد جازت على أبي الفرج؛ فأوردها».

ويحاول جبور عبد النور أن يدافع عن الأصفهاني؛ فيسأل: «أمن الضروري إن كان المؤرخ فاسقاً أو مسرفاً يتتبع الإسراف في اللذات والشهوات أن لا يكون مؤرخاً وألا يكون صادقاً فيما يروي أو يقول أو يكتب؟!».

ونحن نقول له: نعم، في فكرنا الإسلامي، فإن لم يكن في الفكر الغربي كذٰلك؛ فهٰذا أمر آخر، إن فكرنا الإسلامي وضع قواعد البحث والنقد والعلم على أساس الارتباط الجذري بين علم الباحث وشخصيته، فإن كان منحرفاً في حياته، مضطرباً في شخصيته، بعيداً عن الأخلاق والدين؛ فنحن نرفضه مصدراً علمياً ولا نقبل له شهادة، والأصفهاني بشهادة الجميع من أنصاره وخصومه على السواء مهدور الرأي ساقط الشهادة، وإن فسقه الشخصي قد أدخل كثيراً من هواه على ما أورده، فضلاً عن انحرافه الفكري والعقائدي والاجتماعي مما يفسد آراءه إفساداً، بالإضافة إلى أن كتاب «الأغاني» ليس مرجعاً علمياً، ولٰكنه من كتب التسلية والسمر التي كتبت لتزجية فراغ بعض المترفين، ومن هنا؛ فإنه لا يصلح أساساً كمصدر للعلم أو مرجعاً للبحث في الأدب والتاريخ»[1].

---

(١) «مؤلَّفات في الميزان» (ص ١٠٠ ـ ١٠٣).

وانظر أيضاً في التحذير من «الأغاني»: «مصادر السيرة وتقويمها» (٩٨) لفاروق حمادة، و «هارون الرشيد أمير الخلفاء» (ص ١٢٧ ـ ١٣٣)، و «كتب... تحت المجهر» (٦٤، الجزء الأول)، ومجلة «المعرفة» تصدرها وزارة المعارف في السعودية (الجزء الرابع، شعبان، سنة

ومعـذرةً أخي القـارىء على هٰذا الاستـطراد في التحـذير من هٰذا الكتـاب؛ فقد طال الكلام بين الباحثين والمطلعين حوله؛ فأحببتُ أن تمرَّ بشـذاراتٍ من كلامهم، وأن تعـرف أثر هٰذا الكتاب في أولٰئك القوم الذين شوَّهوا تاريخنا الإسلامي، وقد مر بك مزيد من التحذير منهم إن شاء الله تعالى.

وتجد كلاماً مشبعاً مرَّ بك طرف منه حول هٰذا الكتاب عند الأستاذ زكي مبارك في كتابه «النثر الفني في القرن الرابع الهجري» (ص ٢٨٨ ـ ٢٩٠)، ووقع التحذير منه أيضاً في التعليق على «العواصم من القواصم» لابن العربي (ص ٢٦١)، وفي «من عبـر التاريخ» (ص ٢٣)، وفيه: «. . . وأبو الفرج الأصبهـاني صاحب «الأغـاني» من رجـال الأسـمار لا مـن مصادر صحيح الأخبار. . . وقد أغنى الله تعالى أهل العلم من هٰذا الظِّنين الوسخ».

وفي هٰذه المناسبة لا بُدَّ من الإشارة إلى وجوب التوثُّق من الأخبار التي توردها كتب الأدب عامَّة، من مثل:

●●●●●

١٣٨٢هـ، السنة الرابعة)، مقال الدكتور جمال الدين الرمادي «أبو الفرج الأصبهاني صاحب كتاب الأغاني» (ص ٣ ـ ١٠). وللدكتور أحمد طاهر المكي كلام مسهب حول «الأغاني» في كتابه «دراسة في مصادر الأدب» (١ / ٢٤٥ ـ ٢٦٤)، وفي ثناياه تحذير منه؛ ففيه: «. . . ركَّز على جانب الخلاعة والمجون، وأهمل الجاد الرزين؛ مما يوهم القارىء بأنَّ بغداد لم تكن على أيامه غير مدينة نافقة بالمجَّان والخلعاء والقيان والسكارى»، وفيه: «وأنه قصد بكتابه الإمتاع لا التاريخ، أراد به كما يقول هو نفسه: «ما يروق الناظر، ويلهي السامع»»، وفيه: «وأخباره عن خلفاء بني أمية يجب أن تؤخذ في حذر شديد»، وللدكتور شاكر مصطفى في «التاريخ العربي والمؤرخون» (٢ / ٥٤ ـ ٥٨) تعريف موجز به.

كتب الأدب عامة

٨ ـ «العقد الفريد»، لأحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ).

«فالكتاب مخلوط صحيحه بواهيه، محذوف منه الأسانيد والرواة، واعتمد على مصادر لا يجوز النقل منها إلا بعد التثبّت، ولم يعتمد مؤلِّفه في النقل منها إلا الطرفة والملحة؛ إذ في كتابه ميل إلى الفكاهة والدُّعابة، ونزوع إلى القصص والنوادر والنكات؛ فنراه في كتابه يذكر الكثير من ذٰلك أو لا يستنكف عن ذكر بذيء اللفظ وسافل المعنى، ورغم كل ذٰلك؛ فإنَّ المسحة الأدبيَّة تبدو قوية في كتابه، بحيث يشعر بها كل من يقرأ «العقد» أو يتصفحه»[1]. وكذا؛ فلا ينبغي للباحث الاعتماد على ما فيه حتى يفلِّيه ويبحث عن ناقليه. وقد ذكر الأستاذ رشيد رضا في «تفسيره المنار» (٥ / ٨٥) أن هنالك شبهة للقائلين بحل الخمر في الأديان السابقة، وهي: أن الأنبياء قد شربوها، ثم قال: «كما نقل ذٰلك صاحب «العقد الفريد» وأمثاله من الأدباء الذين يعنون بتدوين أخبار الفسَّاق والمجَّان وغيرهم».

قلت: إذا عرفتَ السبب؛ بطل العجب كما يقولون، فإن من مصادر ابن عبد ربه في كتابه هٰذا «التوراة» و«الإنجيل» و«كليلة ودمنة» وما شابهها. وقد حذر الأستاذ منير محمد الغضبان من هٰذا الكتاب، وقال بأنه لم يكن قصد لكاتبه عند كتابته؛ إلا استهواء الجماهير عند جنوح الخيال، وتعقّد القصة

---

(١) مقدمة محقق «العقد الفريد» (١ / ص د)، وانظر حول زيادة كلمة «الفريد» في عنوان الكتاب ما قدّمناه في المجلد الأول (ص ٥٦ ـ ٥٧).

وحلّها بالشكل المثير للعاطفة والمحرك للنفسيّة، شأنهم في ذلك شأن القصاصين الذين كانوا يجلسون في المساجد فيصنعون ما يشاؤون من الأحاديث؛ سواء كانت توافق الدين أو تخالفه، وكان أكبر همهم أن يصغي أكبر عدد ممكنٍ من الناس لأحاديثهم[1]. وقد بيَّن الأستاذ عبد الحليم عويس أن هٰذا الكتاب وغيره قد أوجد حاجزاً سميكاً حال دون الوصول إلى كثير من الحقائق المتصلة بتاريخ بني أُمية في المشرق[2]. ويقول الدكتور الطاهر أحمد مكي في دراسة عن هٰذا الكتاب: «وهو لا يمحص الأخبار، ولا يقف منها موقف الفاحص المدقّق، وإنما يعرضها كيفما تأتّت له». ويقول أيضاً: «ثم يعرض لأشياء هي إلى الخرافات والأساطير أقرب»[3].

٩ ـ كتب الجاحظ.

كتب الجاحظ مليئة بالأخبار وطافحة بالآثار، وهو أشبه ما يكون بـ «الصحفي» فيها، ينوِّع مادته ويعرضها بأسلوب أخّاذ شيِّق، ولٰكن؛ ينبغي الحذر من الآثار والأخبار التي يوردها[4]، وقد حذر من كتبه بعامّة تلميذه ابن قتيبة واعتذر عن تلمذته له؛ فقال عنه:

«ثم نصير إلى الجاحظ، وهو آخر المتكلمين والمُعَاير على المتقدِّمين، وأحسنهم للحُجَّةِ استثارة، وأشدُّهم تلطُّفاً لتعظيم الصغير حتى يعظم، وتصغير العظيم حتى يصغر، ويبلغ به الاقتدار إلى أن يعمل الشيء وتقيضه، ويحتج لفضل السودان على البيضان». وقال يصف تلاعبه ونفاقه:

---

(١) «أبو ذر الغفاري الزاهد المجاهد» (ص ٩٩ ـ ١٠٠).

(٢) «بنو أمية بين الضربات الخارجية والانهيار الدّاخلي» (ص ١٢).

(٣) «دراسة في مصادر الأدب»(١/ ٢٩٤). وانظر: «البداية والنهاية»(١٠/ ٢٠-٢١).

(٤) وقد أسهب الرازي في «المحصول» (٤ / ٣٠٨ ـ ٣٥٠) في نقل المطاعن التي أوردها الجاحظ تبعاً للنظام في الصحابة رضوان الله عليهم؛ فكن منها على حذر.

«فتجده يحتج مرة للعثمانية على الرافضة، ومرة للزيدية على العثمانية وأهل السنة، ومرة يفضل علياً رضي الله عنه ومرة يؤخره، ويقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ويتبعه: قال الجماز، وقال إسماعيل بن غزوان كذا وكذا من الفواحش.

ويجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أن يذكر في كتاب ذكر فيه هٰؤلاء؛ فكيف في ورقة أو بعد سطر وسطرين.

ويعمل كتاباً يذكر فيه حجج النصارى على المسلمين، فإذا صار إلى الرد عليهم؛ تجوز في الحجة كأنه إنما أراد تنبيههم على ما لا يعرفون، وتشكيك الضعفة من المسلمين.

وتجده يقصد في كتبه المضاحيك والعبث يريد بذٰلك استمالة الأحداث وشُرَّاب النبيذ.

ويستهزىء من الحديث استهزاء لا يخفى على أهل العلم، يذكر كبد الحوت وقرن الشيطان، ويذكر الحجر الأسود وأنه كان أبيض؛ فسوَّده المشركون، وقد كان يجب أن يبيِّضه المسلمون حين أسلموا.

ويذكر الصحيفة التي كان فيها المُنْزَل في الرضاع، تحت سرير عائشة؛ فأكلتها الشاة، وأشياء من أحاديث أهل الكتاب في تنادم الديك والغراب، ودفن الهدهد أمه في رأسه، وتسبيح الضفدع، وطوق الحمامة وأشباه هٰذا...».

وقال أيضاً: «وهو مع هٰذا من أكذب الأمة، وأوضعهم لحديث، وأنصرهم لباطل، ومن علم ـ رحمك الله ـ أن كلامه من عمله قلَّ إلا فيما ينفعه، ومن أيقن أنه مسؤول عما ألَّف وعما كتب؛ لم يعمل الشيء وضده،

ولم يستفرغ مجهوده في تثبيت الباطل عنده وأنشدني الرياشي:

فلا تكتب بخطك غير شيء ... يسرّك في العواقب أن تراه»

وفي نسخة خطية محفوظة بألمانيا من «مختلف الحديث» فيها زيادة بعد الكلام السابق «وأنصرهم لباطل» ما نصه:

«وأكذبه على الله ورسوله، قال أبو محمد: وكان يفطر في رمضان وكان يقول: إنَّما هي دنيا ليس بعدها شيء، وإنما وضع الكتب مطربة وسخرية لأنَّه ما كان له دين، ولا كان يصلِّي إلا رياء. قال أبو محمد: وذكر الشافعي بأقبح قول وقال: ما يصنعون الناس بما صنع ووضع، هلَّا اشتغل بشعر جميل وكثيّر كان أصلح له من هٰذا! وكان يشتمه بأقبح الشتم. قال أبو محمد: فرحم الله الشافعي؛ فإنَّه ما كان من أهل الفقه من يتكلم مثل كلامه، ولا بين للنَّاس الفقه مثل بيانه، وكان يقول: ما أحببت قط أن أناظر رجلاً وأردت غلبته، وذٰلك أنه بلغني أن من ناظر رجلاً وأراد غلبته؛ أحبط الله له عمل سبعين سنة. وقال: وددت أن الناس علموا مثل هٰذا العلم الذي صنفت من الذي علمت أنا، من غير أن ينسب ذٰلك إلي.

وقال أحمد بن حنبل رحمه الله: إني لأدعو لأبويَّ وللشافعي منذ أربعين سنة وأقول: اللهم اعفو لي ولأبوي ولمحمد بن إدريس الشافعي؛ فإني ما رأيت أتبعهم لحديث رسول الله ﷺ منه؛ فهل يحل لمسلم أن يذكر الشافعي إلا ترحم عليه وحمد الله حيث جعل لأهل الإسلام مثله؛ فكيف يسبه ويشتمه ويثلبه والله مجاز كلاًّ على نيته؟».

ثم قال معتذراً عن تلمذته عليه:

«قال أبو محمد: ولقد كنت في عُنْفُوان الشباب وتطلّب الآداب أحب أن أتعلق من كل علم بسبب، وأن أضرب فيه بسهم؛ فربما حضرت بعض

مجالسهم وأنا مغترّ بهم، طامع أن أصدر عنهم بفائدة أو كلمة تدل على خير أو تهدي لرشد؛ فأرى من جرأتهم على الله تبارك وتعالى وقلّة توقّيهم وحملهم أنفسهم على العظائم لطرد القياس أو لئلا يقع انقطاع؛ فأرجع معه خاسراً نادماً»[1].

ولذا؛ قال عنه الذهبي: «كان ماجناً قليل الدين، له نوادر»[2]، وقال: «يظهر من شمائل الجاحظ أنه يختلق»[3]، وقال أيضاً: «وكان من أئمة البدع»[4]، وقال الخطابي: «هو مغموص في دينه»، وذكر أبو الفرج الأصبهاني أنه كان يرمى بالزندقة، وقال ابن حزم: «كان أحد المجان ومن غلب عليه الهزل، وأحد الضلال المضلين؛ فإننا ما رأينا في كتبه تعمُّد كذبة يوردها مثبتاً لها، وإنْ كان كثيراً الإيراد كذب غيره»[5].

وقد وصف المأمون كتبه لما اطلع عليها بقوله: «جمع استقصاء المعاني واستيفاء جميع الحقوق مع اللفظ الجزل والمخرج السهل؛ فهو سوقي ملوكي وعامي خاصي»، وعلق عليه ابن حجر بقوله: «وهٰذه والله صفة كتب الجاحظ؛ فسبحان من أضله على علم»[6]، وقد أورد البغدادي في «الفرق بين الفرق» (١٧٥ ـ ١٧٨)، والسكسكي في «البرهان في عقائد أهل الأديان» (٣٠ ـ ٣١) كثيراً من البدع العقدية التي كان يعتقدها الجاحظ وأودعها

---

(١) «تأويل مختلف الحديث» (١ / ١٩٨ وما بعدها) بتحقيق أخي الأستاذ أحمد الشقيرات، وهي مضروبة على الآلة الكاتبة.

(٢) «السير» (١١ / ٥٢٧).

(٣) «السير» (١١ / ٥٢٨).

(٤) «ميزان الاعتدال» (٣ / ٢٤٧).

(٥) «الفصل» (٤ / ١٩٥).

(٦) «لسان الميزان» (٤ / ٣٥٥).

في كتبه.

١٠ - «الكامل في الأدب»، للمبرد (ت ٣٨٥هـ).

ينزع صاحبه إلى شيء من رأي الخوارج، وله فيهم هوى، وإنَّ إمامته في اللغة والأدب لا تغطي على ضعفه في علم الرواية والإسناد؛ فكل خبر فيه يحتمل الصدق والكذب، وما ينبغي أن يحتج به حتى يثبت صدقه[١].

وأفـاد الأستـاذ عبـد الحليم عويس أن صاحبـه كان من هواة جمـع المعلومات ذات الطابع القصصي المثير، دون أن يتثبت من صحتها رواية ودراسة، وبالتالي؛ فإنا ندرك أثر هٰذا الكتاب في إيجاد الحاجز السميك الذي حال دون الوصول إلى كثير من الحقائق المتصلة بتاريخ بني أمية في المشرق[٢].

١١ - «نهاية الأرب في فنون الأدب»، لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت ٧٣٢هـ).

وهـو كتـاب كشكـول تغلب عليه الصبغـة الأدبية، وهـو قائم على «التقميش» لا «التفتيش»؛ فوقعت فيه أشياء منكرة كثيرة تنبه إليها بعض طلبة العلم عنـدما تقدَّم للشيخ محمد بن الصالح العثيمين - حفظه الله تعالى - بهٰذا السؤال:

«لقد أرشدنا أحد الأساتذة إلى قراءة كتاب «نهاية الأرب» وهو من عدة

---

(١) التعليق على «العواصم من القواصم» (ص ٢٦٢).

وانظر كلام ابن العربي الآتي.

(٢) «بنو أمية بين الضربات الخارجية والانهيار الداخلي» (ص ١٢).

وانظر عن هٰذا الكتاب كلام ابن العربي الآتي تحت رقم (١٢)، و«دراسة في مصادر الأدب» (١ / ١٨٤ - ٢١٣).

مجلدات، وقد وجدت في أحد مجلداته ما أرغب في الاستفسار عنه وحقيقته والعلم به بصفتي طالب علم يسعى لكسب المعرفة، وسمعت القول: «خذوا العلم من أفواه الرجال»؛ أي: العلماء.

وكذلك المثل الآخر: «من كان دليله الكتاب؛ فخطؤه أكثر من صوابه»، والله أعلم... أسئلتي كالتالي:

١ ـ من كتب حرف الصاد ستون مرة في عصابة وعصب بها ما يشتكي من صداع؛ شفي إن شاء الله تعالى.

٢ ـ من كتب حرف الصاد في بطاقته وحملها؛ غلب خصمه، ومن علقها على نفسه وهو صائم؛ أمن الجوع.

٣ ـ من كتب أن الله عزيز ذو انتقام أربع مرات وعلقها؛ لم يقربه شيطان.

٤ ـ من كتب لفظ الجلالة في بطاقته في أي وقت وتختم بها أو حملها وقت دخوله بين أحبابه أو منزله؛ حسّنه الله تعالى وجمّل ظاهره وباطنه؛ فما التعليق على هٰذا؟».

فأجاب الشيخ حفظه الله بما نصه:

«أما الأستاذ الذي أرشد إلى هٰذا الكتاب؛ فقد أخطأ ما دام أن الكتاب يحمل هٰذه السموم وهٰذه الشرور، فإن كان هٰذا الأستاذ يعرف ذٰلك؛ فقد غشكم، وإن كان لا يعرف ذٰلك؛ فلا ينبغي له أن يشير عليكم بكتاب لا يدري عما فيه، يجب على المدرس أن ينصح لطلابه وأن يدلهم على الكتب النافعة التي يكون قد قرأها وعرفها، وفحص ما فيها فحصاً جيداً، وعرف أنها تشتمل على الخير وليس فيها شيء من الشرور والعقائد الفاسدة، أما أن يزج

بكم في بحر هٰذا الكتاب الذي يشتمل على مثل هٰذه الأمور؛ فهٰذا غش منه إن كان يعلم ذٰلك، أو جهل منه إن كان لا يدري، وإذا كان لا يدري؛ فلا ينبغي له أن يحيلكم على الخطر ويوقعكم في هٰذا الضرر، نعم، على الأستاذ أن يختار لطلابه الكتب والمراجع التي يطالعون فيها، لٰكن؛ عليه أن يفحصها أولاً ويتأكد مما فيها، ويبعدهم عن الكتب السيئة ويدلهم على الكتب النافعة، هٰذا الذي يجب عليه لأنه مرب ولأنه قدوة ولأنه مؤتمن على طلابه.

أما ما ذكره السائل مما يحتويه هٰذا الكتاب من كتابة الحروف المقطعة كالصاد، وأنها تكتب عدة مرات وتوضع في العصابة وتشفي من وجع الرأس، وكذٰلك أنها يحصل بها الانتصار على العدو وما أشبه ذٰلك؛ هٰذا كله من الباطل والطلاسم، والطلاسم من عمل السحرة والمبطلين؛ فلا يجوز عمل هٰذا الشيء ولا كتابة الحروف والاعتقاد بها أن تشفي من المرض، أو تسبب النصر على الأعداء، أو تقي من المحاذير، هٰذا كله من عقائد الجاهلية ومن الخرافات الباطلة.

أما ما ذكر من كتابة شيء من الآيات القرآنية أو من أسماء الله سبحانه وتعالى عدة مرات وحملها معه في رقبته؛ فهٰذا أيضاً من الباطل لأن القرآن جعله الله شفاء، ولٰكن إذا استعمل بالطريق الصحيح المشروع بأن يقرأه الإنسان لنفسه، أو يقرأ على المريض وينفث عليه، أو يقرأ على نفسه وينفث ويمسح على نفسه من نفثه؛ فهٰذا هو الذي وردت فيه الأدلة، قراءة القرآن على محل الإصابة والنفث عليه بالقراءة، أما كتابة آيات القرآن وتعليقها على المريض، أو على الرقبة، أو حملها في السيارة، أو جعلها معلقة في البيت من أجل أن تقي من المرض أو العين؛ لا دليل عليه، وكذٰلك أسماء الله سبحانه وتعالى، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠].

فأسماء الله عظيمة، ودعاء الله بها والتوسل بها عبادة عظيمة وفيها خير ومصالح، لكن هٰذا يكون على الوجه المشروع، أما أن تكتب أسماء الله أو شيء من أسماء الله ويعلق أو يجعل في مكان خاص؛ فهٰذا لم يرد به دليل عن الرسول ﷺ؛ فلا يجوز عمل هٰذا، وقد يكون في هٰذا إهانة لأسماء الله وامتهان لها.

فاستعمال أسماء الله عز وجل بالدعاء والتضرع إليه ودعاؤه بها؛ هٰذا طيب إذا كان على الوجه المشروع، أما كتابتها وجعلها في الخاتم أو جعلها في ورقة ويحملها الإنسان ويكتبها عدة مرات؛ هٰذا كله لم يرد به دليل عن النبي ﷺ، ولا هو من عمل الصحابة والقرون المفضلة؛ فهو عمل لا يجوز فعله، فيجب تجنب هٰذه الأمور»[1].

قلت: والكتاب مطبوع، وقد تهافت المستشرقون على خدمته؛ فطبع راسموسن في جوتنجن سنة (١٨١٧هـ) «ذكر أخبار ملوك الشام من ملوك قحطان»، ونشر جاسبار رميرو منه قطعة سنة (١٩١٧م) في غرناطة مع ترجمة إسبانيَّة بعنوان «تاريخ مسلمي إسبانيا والمغرب»، وطبع الكتاب بعد سنة (١٩٧٥م) في بضع وعشرين مجلداً.

●●●●●

(١) «نور على الدرب»، فتاوى الشيخ محمد بن صالح العثيمين (ص٥٣ـ٥٥)، إعداد فايز أبو شيخة.

كتب فيها أهواء وطعن في الصحابة والصُّلحاء

١٢ ـ «مروج الذهب»، لعلي بن الحسين المسعودي (ت ٣٤٦هـ).

له ميول شيعية، وقد ترجمه الممقاني في «تنقيح المقال» (٢ / ٢٨٢ ـ ٢٨٣)، وذكر له مؤلفات في الوصاية وعصمة الإمام وغير ذٰلك مما يكشف عن عصبيته والتزامه غير سبيل أهل السنة المحمدية، ومن طبيعة التشيُّع والتحزُّب والتعصب البعد بصاحبه عن الاعتدال والإنصاف[1].

قال الذهبي عنه: «وكان أخبارياً، صاحبَ مُلَحٍ وغرائبَ وعجائبَ وفنون، وكان معتزليّاً»[2].

قلت: وقد ظهرت ميوله الشيعية في هٰذا الكتاب عند كلامه على الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين، وقد بيَّن ذٰلك ووضحه الدكتور سليمان عبد الله المديد السويكت في كتابه «منهج المسعودي في كتابه التاريخ» وهو مطبوع.

ويتأكَّد لك ذٰلك عند قراءة ترجمته من كلام ابن حجر، وهٰذا نصُّ شاهدنا منها؛ قال رحمه الله تعالى: «وكتبه طافحة بأنه كان شيعياً معتزليّاً؛ حتى إنه قال في حق ابن عمر: إنه امتنع من بيعة علي بن أبي طالب، ثم بايع بعد ذٰلك يزيد بن معاوية والحجاج لعبد الملك بن مروان. وله من ذٰلك أشياء

---

(١) من التعليق على «العواصم من القواصم» (ص ٢٦٢).

(٢) «السير» (١٥ / ٥٦٩).

كثيرة، ومن كلامه في حق علي ما نصه: الأشياء التي استحق بها الصحابة التفضيل السبق إلى الإيمان، والهجرة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والنصر له، والقرابة منه، وبذل النفس دونه، والعلم، والقناعة، والجهاد، والورع، والزهد، والقضاء، والفتيا، وإن لعلي من ذلك الحظ الأوفر والنصيب الأكبر إلى ما ينضم إلى ذلك من خصائصه بآخرته وبأنه أحب الخلق إليه... إلى غير ذلك»[1].

ولذا؛ نعلم أن المسعودي قد دخل إلى مجال التاريخ الأمويّ وهو يحمل سلفاً تحيّزاً مسبقاً ضد معاوية في صراعه مع علي بن أبي طالب، واضطراباً فيما يرويه عن يزيد بن معاوية، وعدم رضا وقبول لشخصية عبد الله ابن الزبير، وتناقضاً في كلامه عن عبد الملك بن مروان، وظلماً وإجحافاً ومبالغة وجموحاً فيما سطره عن الحجاج الثقفي، وبصفةٍ إجمالية أثرت نزعة المسعودي الشيعية على كتابته في تاريخ الخلفاء الراشدين والأمويين، ولم يستطع أن يكتب تاريخاً مجرداً عن الهوى، وقد رفض كموقف مبدئي الاعتراف ببني أمية كخلفاء، وكان يتحدث عن تاريخ خلفاء بني أمية تحت عنوان: «أيام...»؛ فيقول مثلاً (٣ / ٤٩، ٦٥، ٨٢، ٩٩): «أيام عبد الملك بن مروان»، وهكذا في بقية الخلفاء، وهو ما يعكس موقفاً ثابتاً مسبقاً كما ذكرنا[2].

---

(١) «لسان الميزان» (٤ / ٢٢٥).

(٢) «بنو أمية بين الضربات الخارجية والانهيار الداخلي» (١١ - ١٢).

وانظر أيضاً في التحذير من هذا الكتاب: ما سيأتي تحت رقم (١٢) من كلام لابن العربي المالكي، و«تاريخ الدولة العربية - العصر الراشدي والأموي» (المقدمة، ص خ)، و«أبو ذر الغفاري الزاهد المجاهد» (ص ٩٩ - ١٠٠)، و«أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ»، (استخلاف أبو بكر الصديق، ص ١٥٥)، و«التاريخ العربي والمؤرخون» (١ / ٣٢٩)، وللدكتور شاكر مصطفى في «التاريخ العربي والمؤرخون» (٢ / ٤٧ - ٤٨، ٥٠ - ٥٤) تعريف

١٣ ـ «الإمامة والسياسة»، المنسوب لابن قتيبة.

وقد حذر ابن العربي المالكي في كتابه «العواصم من القواصم» من هٰذا الكتاب والكتابين السابقين «مروج الذهب» و«الكامل في الأدب»؛ فقال:

«إنما ذكرت لكم هٰذا لتحترزوا من الخلق، وخاصة من المفسرين والمؤرخين وأهل الآداب؛ فإنهم أهل جهالة بحرمات الدين أو على بدعه مصرِّين؛ فلا تبالوا بما رووا، ولا تقبلوا رواية إلا عن أئمة الحديث، ولا تسمعوا لمؤرخ كلاماً إلا للطبري، وغير ذٰلك هو الموت الأحمر والداء الأكبر؛ فإنهم ينشئون أحاديث استحقار الصحابة والسلف والاستخفاف بهم، واختراع الاسترسال في الأقوال والأفعال عنهم، وخروج مقاصدهم عن الدين إلى الدنيا، وعن الحقّ إلى الهوى، فإذا قاطعتم أهل الباطل واقتصرتم على رواية العدول؛ سلمتم من هٰذه الحبائل ولم تطووا كشحاً على هٰذه الغوائل، ومن أشد شيء على الناس جاهل عاقل، أو مبتدع محتال، فأما الجاهل؛ فهو ابن قتيبة، فلم يبق ولم يذر للصحابة رسماً في كتاب «الإمامة والسياسة» إن صح عنه جميع ما فيه، وكالمبرد في كتابه الأدبي، وأين عقله من عقل ثعلب الإمام المتقدم في «أماليه»؟فإنه ساقها بطريقةٍ أدبية سالمة من الطعن على أفاضل الأمة، وأما المبتدع المحتال؛ فالمسعودي، فإنه بها يأتي منه متاخمة الإلحاد فيما روى من ذٰلك، وأما البدعة؛ فلا شك فيه، فإذا صنتم أسماعكم وأبصاركم عن مطالعة الباطل، ولم تسمعوا في خليفة ممن ينسب إليه ما لا يليق ويذكر عنه ما لا يجوز نقله؛ كنتم على منهج السلف سائرين، وعن سبيل الباطل ناكبين»[1] انتهى.

قلت: أوردتُ هٰذا الكلام لابن العربي المالكي رحمه الله حين يحذر

تفصيلي به، تضمّن بعض المآخذ عليه.

(١) «العواصم من القواصم» (ص ٢٦٠ ـ ٢٦٢).

القـارىء من هٰذا الكتاب «الإمامة والسياسة»، وإلا؛ فهناك أدلة قاطعة على أنه ليس من تأليف أديب أهل السنة ابن قتيبة، ولذا؛ سيرد له ذكر في «كتب منحولـة»[1]، وقـد حذر منه محمد العربي التباني في «إفادة الأخيار ببراءة الأبرار» (١ / ٣٩)؛ فقال عنه: «مملوء بالأباطيل في حق الصحابة رضي الله عنهم».

١٤ - «تاريخ اليعقوبي»، لأحمد بن إسحاق اليعقوبي (ت ٢٨٤هـ).

طبع هٰذا التاريخ قديماً باعتناء هوتسما سنة (١٨٨٣م) في جزئين، ثم في النجف في ثلاثة مجلدات، ونشره بعض الشيعة وهو محمد صادق بحر العلوم عن النجف أيضاً سنة (١٩٦٤م).

وكان اليعقوبي مشتهراً بميوله العلويّة، وقد ألف «تاريخه» هٰذا وأظهر فيه تعصّباً ضدّ بني أمية على امتداد صفحات الكتاب، وكان متعصباً للموالي ضد العـرب، ولهٰـذا؛ فقد كثرت الروايات الضعيفة عنده ولم يأتِ بأسانيد لرواياته، فكانت رواياته غير دقيقة ومضلّلة[2]، ولذا؛ ينبغي لطالب العلم أن يحذر منه، والله الموفق لا ربَّ سواه.

١٥ - «الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية»، لمحمد بن علي طباطبا، المعروف بـ «ابن الطقطقا».

مطبوع في دار صادر، وهو كتاب غريب في تناقضه، ويحمل الضَّغينة

---

(١) الآتي برقم (٢٧) ضمن (كتب منحولة).

(٢) انظر عنه: «تاريخ الدولة العربية» لعبد الرزاق الأنباري (ص خ)، و«مصادر التاريخ الإسـلامي» لسيدة إسمـاعيل كاشف (ص ٣٣)، و«بنو أمية بين الضربات الخارجية والانهيار الداخلي» (ص ١٠ - ١١)، و«أضواء على التاريخ الإسلامي» (ص ٨٨)، و«التاريخ العربي والمؤرخون» (١ / ٢٤٩ - ٢٥٣)، و«نشأة علم التاريخ» (٥٢ - ٥٣) للدوري.

والتحامل على هارون الرشيد بشكل واضح جليٍّ؛ فها هو يقول عنه (ص ٢٠): «ولم يكن الرشيد يخاف الله، وأفعاله بأعيان آل علي أولاد بنت نبيه لغير جرم تدل على عدم خوفه من الله»، ثم يقرر فيه (ص ١٩٣، ١٩٥) أن دولة الرشيد من أحسن الدول وأكثرها وقاراً ورونقاً وخيراً وأوسعها رقعة، وأن هارون كان يصلي في كل يوم مئة ركعة، وحج ماشياً...

وكان مؤلِّف هٰذا الكتاب متحيِّزاً مع البرامكة، وهو طالبي، وكان الطالبيون متحيزين مع البرامكة ضد العباسيين، ولذا؛ وقع فيه افتراء ودس وتزوير[1].

١٦ ـ **«ألف ليلة وليلة»**.

وهو مجموعة منوَّعة من القصص الشَّعبي، لغته بين الفصحى والعاميَّة، يتخلَّله شعر مصنوع أكثره، مكسور ركيك في نحو (١٤٢٠) مقطوعة، ذكر ابن النديم في «الفهرست» أنَّها مترجمة عن أصل فارسي اسمه «الهزارأفسان»؛ أي: ألف خرافة، ولما كان كتاب الهزارأفسان غير موجود؛ فإنَّ البحث في أصل اللَّيالي يزداد غموضاً[2]، ويسميها الإفرنج «اللَّيالي العربيَّة»؛ لأنَّها تُرْجِمَتْ عن العربيَّة، قام بترجمتها الكاتب الفرنسي «أنطوان جالان»[3].

ويمكن للباحث أن يقرِّر بثقة أن نواة كتاب «ألف ليلة وليلة» مأخوذ عن كتاب قصص فارسيّ «الهزارأفسان»، نُقِلَ إلى العربيَّة في القرن الثالث الهجري، وأنَّ غالب القصص من أصل هندي.

لقد شوَّهت «ألف ليلة وليلة» عصرنا الذهبي عندما أوردت اسم هارون

---

(١) انظر: «هارون الرشيد أمير الخلفاء» (ص ١٤٥ ـ ١٤٧) لشوقي أبو خليل.

(٢) «دائرة المعارف» البستاني (٤ / ٢٦١)، «دائرة المعارف الإسلامية» (٢ / ٥١٨).

(٣) ولد سنة (١٦٤٦م).

الرَّشيد ـ مثلاً ـ في بعض قصصها مع أن الرَّشيد لم يسمع بها، وتدل قصصها على أنَّها مؤلَّفة من قبل عديدين أضافوا عليها حتى العصر المملوكي.

إن كتاب «ألف ليلة وليلة» ليس كتاب تاريخ، إنَّه كتاب قصص خياليَّة، نقول هٰذا لأنَّ المستشرقين وأذنابهم قد اعتمدوه في دراساتهم وأبحاثهم من مثل فيليب حتِّي في كتابه «تاريخ العرب المطوَّل»[1].

وقد حذَّر الأستاذ أنور الجندي رحمه الله من هٰذا الكتاب؛ فأجاد عندما قال:

«كتاب «ألف ليلة وليلة» هو كتاب ملفق ولقيط ولا مؤلف له، وقد جمع في عصور مختلفة، وأغلب ما فيه مما يصور البيئات الاجتماعية قبل الإسلام في فارس والهند وبلاد الوثنية، ومن هنا؛ كانت خطورة المحاولات المتعددة التي جرت وتجري لاعتبار القصص الذي يضمه ممثلاً لحياة المسلمين بصفة عامة، بينما تكشف أقل مراجعة لمصادر ألف ليلة عن أنه تراث إيراني هندي سابق للإسلام، وأنه لا يمثل بحال صورة المجتمع الإسلامي العربي أو مفاهيم الفكر الإسلامي.

وقد حكى المؤرخ الكبير المسعودي المتوفى سنة (٩٥٦م) (القرن الثالث الهجري) في كتابه «مروج الذهب» عن وجود كتاب قديم بالفارسية أو بالفهلوية، يحكي عن ملك وعن بنت وزيره «شهرزاد» وخادمتها «دين زاد»، وقد أشار إليه ابن النديم مؤلف «الفهرست» المتوفى سنة(٩٠٥هـ)مجملاً وقال: إنه كتاب الحماقة والسيئات، كما أشار إليه المؤرخ القرطبي، وقد كانت كل إشارات المؤرخين المسلمين إليه إشارات تحمل طابع الرفض والامتهان،

---

(١) انظر: دراسة الأستاذ شوقي أبو خليل «موضوعية فيليب حتي في كتابه تاريخ العرب المطوَّل»؛ فقد بيَّن المآخذ على هٰذا الكتاب، وقومَّ مصادره، ومنه استفدنا كلمتنا السابقة.

والنص على أنه مصدر ساقط في أنظار العلماء والباحثين على حد عبارة (دكتور سنيتي كمار جترجي) في مجلة «ثقافي الهند» (يناير ١٩٦٣م)».

ثم قال مبيِّناً مصادر هٰذا الكتاب وعنون عليه: «أساطير هندية وفارسية»:

«ومعنى هٰذا أن لكتاب ألف ليلة وليلة أصلاً كان سابقاً للإسلام، وأن مصدره أساطير هندية وفارسية، وقد ظل العرب يتناقلونه بعد ترجمته كوسيلة من وسائل الترف، ويضيفون إليه حكايات جديدة كما أضيفت إليه في العهود المختلفة وآخرها عهد دولة المماليك، مسامرات أهل بغداد والقاهرة، ومن هنا ترى خطر الاستعانة به كمصدر لدراسة المجتمع الإسلامي، بل على حد اتجاه بعض المستشرقين ودعاة التغريب من اعتباره مصدراً وحيداً في رسم صورة زائفة.

ومما يذكر أن أول من أبدى اهتماماً إزاء «ألف ليلة وليلة» هو جاسوس إنجليزي مغامر يدعى «ريتشارد بيرثون» عام (١٨٨٣م)، وهو واحد من أولٰئك الذين كانوا يتخفون في زيارتهم للبلاد العربية ويلبسون العباءة العربية أمثال لورنس وفيلبي، وكان يطلق على نفسه في دمشق «الحاج عبد الله»، والمعروف أنه تصرف في النقل على النحو الذي يخدم أهدافه.

ومن الحق أن يقال أنه مهما تكن صورة الحياة التي ترسمها ألف ليلة؛ فهي ليست قطعاً صورة المرأة العربية أو المسلمة، فقد غير الإسلام نظرة المرأة إلى الحياة كما غير واقعها تماماً؛ فلم تكن في مفهومه ولا في مجتمعه الأصيل أداة جنس أو مصدر غايات حسية كما يصورها الزنادقة رواة هٰذا الكتاب، وكما كانت في مفهوم المجتمع الوثني أو الجاهلي، وحتى بعد أن اضطربت الحياة في المجتمع الإسلامي؛ فقد ظل هناك فارق واضح وحاجز

كبير بين من كانوا يسمونها «الغانية» وبين صاحبة الدين ذات الصَّون والعفاف».

ثم أشار إلى ما حواه هٰذا الكتاب من أمور تناقض ما كان عليه المجتمع المسلم آنذاك؛ فقال:

«وقد حوى كتاب «ألف ليلة» صوراً مشوهة عن المجتمع العربي الإسلامي، يزيد في زيفها أنَّ قصصه كانت تمثل أمماً مختلفة وعصوراً متباينة، وأن الجانب الأكبر منه كان موجوداً قبل الإسلام، وقد أضاف المترجمون الغربيون بالقصد العمد القائم على التعصب والخصومة، وأضافوا إلى بشاعة الصورة التي يحملها الكتاب إضافات زادته فساداً؛ فقد أشار غالان المستشرق الفرنسي، الذي ترجم ألف ليلة لأول مرة عام (١٧٠٤م) بأنه فرنج الكتاب ليلائم ذوق قارئه، وأنه ركز على صور الرفاهية والترف، وأنه عمد إلى رسم ما أسماه «صورة الشرق الحيواني»؛ فأي جريمة هٰذه؟!

وكان أن استقى من هٰذه الترجمة مستشرق آخر هو (لين) أرضية كتابه «شمائل المصريين المحدثين» المليء بالزيف والفساد، وكذٰلك ألف كثيرون عن المجتمع الإسلامي دراسات اعتماداً على هٰذه الصور المضللة، وقال ريتشارد بيرثون الإنجليزي في مقدمة ترجمته لـ «ألف ليلة»: «إنه إنما يتعرف مواطنوه بما فيه الكفاية على طباع المسلمين وعاداتهم وأخلاقهم؛ ليكون لديهم الحنكة الضرورية لحكم المسلمين الواقعين ضمن إمبراطوريتهم».

وقد أخطأ هٰذا المستشرق في تقديم هٰذه الصورة للمستعمرين؛ لأنها زائفة، لا تمثل حقيقة المجتمع الإسلامي ولا النفس العربية الإسلامية من قريب أو بعيد، هٰذه النفس التي بناها القرآن الكريم والسنة المشرفة بالكرامة والغيرة على العرض والسمو فوق الفحشاء، وكذٰلك أخطأ المستعمرون في

الاعتماد عليها كأساس لمعرفة أخلاق المجتمع الإسلامي المختلف عن ذٰلك اختلافاً كبيراً.

وقد قامت معاهد الإرساليات ومطابع الشيوعيين في بيروت بالاحتفال بهٰذا الكتاب اللقيط، وطبعوه بالألوان، وجعلوه ميسراً في أيدي الناس كما فعلت دار الهلال في مصر العهد السابق.

وقد اتكأ أكثر من مستشرق على كتاب «ألف ليلة وليلة» بهدف استخراج صورة لما أسموه «الحب في الشرق» مستنتجاً إياها من خلال القصص الذي اختلقه الرواة والذي لا يمثل الواقع العربي والإسلامي، وجاء التغريبيون الجدد أمثال توفيق الحكيم وطه حسين؛ فكتبوا عن شهرزاد مزيداً من القصص الخيالي رغبة في صرف الناس عن واقع الحياة إلى خيالات وأوهام . . .

وبعد؛ فليحذر شبابنا المسلم الاعتماد على هٰذه المراجع الزائفة»[1].

وقد حذر الشيخ صالح الفوزان حفظه الله من هٰذا الكتاب؛ فقال مجيباً على سؤال هٰذا نصه:

ذكرت بعض كتب التاريخ ولا سيما كتب «ألف ليلة وليلة» بأن خليفة المسلمين هارون الرشيد لا يعرف إلا اللهو وشرب الخمر؛ فهل هٰذا صحيح؟

فأجاب بقوله: «هٰذا كذب وافتراء ودس في تاريخ الإسلام، وكتاب «ألف ليلة وليلة» كتاب ساقط لا يعتمد عليه، ولا ينبغي للمسلم أن يضيع وقته في مطالعته، وهارون الرشيد معروف بالصلاح والاستقامة والجد وحسن السياسة في رعيته، وأنه كان يحج عاماً ويغزو عاماً، وهٰذه الفرية التي ألصقت

---

(١) «مؤلفات في الميزان» (١٠٢ ـ ١٠٣).

به في هٰذا الكتاب لا يلتفت إليها، ولا ينبغي للمسلم أن يقرأ من الكتب إلا ما فيه الفائدة؛ ككتب التاريخ الموثوقة، وكتب التفسير، والحديث، والفقه، وكتب العقيدة التي يعرف بها المسلم أمر دينه، أما الكتب الساقطة؛ فلا ينبغي للمسلم ـ ولا سيما طالب العلم ـ أن يضيع وقته فيها»[1].

وحذر منه أيضاً محمد العربي التباني في «إفادة الأخيار ببراءة الأبرار» (١ / ٣٥) في معرض تحذيره من كتب جرجي زيدان، وسيأتي كلامه إن شاء الله تعالى[2].

١٧ ـ **فجر الإسلام**.

١٨ ـ **ضحى الإسلام**، كلاهما لأحمد أمين.

إن كتابي «فجر الإسلام» و«ضحى الإسلام» للأستاذ أحمد أمين، عميد كلية الآداب بالجامعة المصرية (١٩٤٠م) من أشهر الكتب الحديثة المؤلفة في تاريخ العلم والثقافة في عصور الإسلام الأولى.

ومع أن المؤلف معروف لدى الأوساط العلمية بغزارة العلم ودقة البحث وحب التأليف؛ فقد وقعت له في هٰذين الكتابين أخطاء، لا أحب أن أصفها حتى لا أتهم بالمبالغة، وحسبي أن أقول: إنها مما لا يجوز السكوت عليها بحال من الأحوال.

السكوت جريمة:

ولما رأيت أن السكوت عن تلك الأخطاء والتحريفات جناية في حق

---

(١) «نور على الدرب»، فتاوى الشيخ صالح الفوزان، إعداد فايز أبو شيخة (ص ٢٩).

(٢) انظر (ص ٧٣) من هٰذا الكتاب، وانظر في التحذير منه: «هارون الرشيد أمير الخلفاء» (ص ١٢٢ ـ ١٢٧).

الدين والعلم؛ فقد أسرعت بكتابة هٰذا البحث في نقد فصل واحد من كتاب «فجر الإسلام» وهو فصل «الحديث»، وسيرى القارىء أن الأستاذ أحمد أمين:

أولاً: تأثر إلى درجة كبيرة ببحوث المستشرقين وكتاباتهم في علم الحديث.

ثانياً: تأثر بآراء رؤوس المعتزلة وطوائف الشيعة ممن يتشيع لبعض صحابة رسول الله ﷺ دون غيرهم.

ثالثاً: استنتج من عنده بعض آراء ليس لها أساس علمي ولا مستند تاريخي صحيح.

رابعاً: لم يلتزم الأمانة ولا الدقة فيما نقله من النصوص والآثار.

خامساً: لم يعتمد في تاريخ الحديث على كتب علوم الحديث، بل اعتمد على كتب الأصول وخاصة كتاب مسلم الثبوت وشرحه، ومن هنا أورد كثيراً من الأحاديث؛ منها ما لم يعثر له على أصل في كتب السنة، ومنها ما جاء بأسلوب مغاير لما في تلك الكتب.

وقد كان يستطيع الرجوع في معرفة هٰذه النصوص إلى مراجعها الحقيقية، لولا أنه يسعى إلى غرض معين؛ فهو يتصيد الأدلة من هنا وهناك من غير تحقيق ولا تدقيق.

الهوى لا يصلح أساساً للبحث العلمي:

وللأستاذ أحمد أمين أسلوب خاص في بث آرائه التي يخالف بها الجمهور، متبعاً فيها بعض ذوي الأهواء من المسلمين أو ذوي الأغراض من المستشرقين، ومن خصائص هٰذا الأسلوب أنه يأتي بالفكرة فلا يلقيها إليك

في كتابه دفعة واحدة، ولا يظهرها لك على أنها رأي لمبتدع أو لمستشرق، ولٰكنه يوزع شيئاً منها هنا وشيئاً هناك: متلطفاً في الأسلوب، متظاهراً بالبحث والتحقيق، ولا ينسى أن يستند في خلال ذٰلك إلى نص محرف أو حديث ضعيف أو رأي هزيل، أو ينسب إلى العلماء قولاً لم يقولوه، وإلى بعض المذاهب آراء لم يذهبوا إليها؛ فلا يكاد ينتهي من بحثه حتى يكون قد أحكم بث الفكرة في ثنايا كتابه من غير إزعاج للقارىء، ولا استفزاز لشعوره، وبهٰذا الأسلوب استطاع الأستاذ أن ينجو مما لحق بزملائه من سخط الجمهور، وأن ينال ثقتهم بإخلاصه وتجرده للحق والعلم.

براعة التشكيك:

وكم كان الأستاذ أحمد أمين بارعاً في التشكيك في أحاديث السنة، مما يدل دلالة قوية على أنه يشك فيها جملة؛ كما يقول كثير من المستشرقين، وكما قال من قبل بعض رؤساء المعتزلة والفرق الضالة والمبتدعة.

ومما يؤكد هٰذه الدلالة أن أحد المنتسبين إلى الإسلام في مصر ممن تلقوا علومهم في جامعات روسيا الشيوعية (يقصد: إسماعيل أدهم أحمد)؛ قام منذ سنين بوضع رسالة عن تاريخ السنة[1]، انتهى به البحث فيها إلى أن هٰذه الأحاديث التي بين أيدينا، مشكوك في صحتها على العموم، ومن مزاعمه أن ما ذهب إليه قد وافقه عليه فلان وفلان والأستاذ أحمد أمين بكتاب أرسله إليه.

وانتظرنا من الأستاذ أن يكذب هٰذا الاتهام الفظيع الذي نسبه إليه تلميذ الشيوعيين؛ فلم يفعل، بل قرأنا له في بعض المجلات الأسبوعية ما يفيد

---

(1) انظر: (رقم ٢٥) من هٰذا القسم.

تألمه مما حصل لصاحبه، وعد ذٰلك محاربة لحرية الرأي، وحجر عثرة في سبيل البحوث العلمية الخالية من كل تعصب وهوى!

نشأة الوضع :

قال أحمد أمين: «ويظهر أن الوضع في الأحاديث حدث في عهد الرسول ﷺ؛ فحديث: «من كذب علي عامداً متعمداً: فليتبوأ مقعده من النار» يغلب على الظن أنه إنما قيل لحادثة زور فيها على رسول الله ﷺ» اهـ.

ويقول الأستاذ مصطفى السباعي: «إن هٰذا الذي استظهره أحمد أمين لا سند له في التاريخ ولا في سبب الحديث المذكور، أما التاريخ؛ فقاطع بأنه لم يقع في حياة الرسول ﷺ أنَّ أحداً من الناس زوَّر عليه كلاماً، ورواه على أنه حديث من أحاديثه عليه الصلاة والسلام، ولو وقع مثل هٰذا؛ لتوافر الصحابة على نقله لشناعته وفظاعته، كيف وقد كان حرصهم شديداً على أن ينقلوا لنا كل ما يتصل به ﷺ؟!

أما الحديث المذكور؛ فقد اتفقت الكتب والسنة على أن الرسول ﷺ إنما قاله حين أمرهم بتبليغ حديثه إلى من بعدهم، وظاهر من الروايات أن النبي ﷺ وقد علم أن الإسلام سينتشر وسيدخل فيه أقوام من أجناس مختلفة بصورة قاطعة؛ حث على وجوب التحري في الحديث عنه، وتجنب الكذب عليه بما لم يقله.

وليس في هٰذه الروايات إشارة قط إلى أن هٰذا الحديث قيل لوقوع تزوير على الرسول ﷺ.

دليل الوضع :

قال أحمد أمين: «وحسبك دليلاً على مقدار الوضع أن أحاديث التفسير

التي ذكر عن أحمد بن حنبل أنه قال: لم يصح عنده منها شيء؛ قد جمع فيها آلاف الحديث، وأن البخاري وكتابه يشمل على سبعة آلاف حديث منها نحو ثلاثة آلاف مكررة، قالوا إنه اختارها وصحت عنده من ستّ مئة ألف حديث كانت متداولة في عصره» اهـ.

ويقول الأستاذ مصطفى السباعي: «إن كثرة الوضع في الحديث مما لا ينكره أحد، ولٰكنه عندما أراد أن يستدل على مقدار الوضع؛ فاستشهد بشيئين: أحاديث التفسير وأحاديث البخاري، وظاهر عبارته في أحاديث التفسير أنه يشك فيها كلها؛ إذ ينقل عن الإمام أحمد أنه قال: «لم يصح منها شيء» مع أنهم قد جمعوا فيها آلاف الأحاديث.

والإمام أحمد لا تخفى مكانته في السنة، فإذا قال في أحاديث التفسير: «لم يصح منها شيء»؛ كان ما روي فيها مشكوكاً بصحته إن لم يحكم عليه بالوضع، أليست هٰذه نتيجة منطقية لكلام الأستاذ؟!».

الصحيح صحيح دون شك.

أما أحاديث التفسير؛ فلا يخفى على كل من طالع كتب السنة أنها أثبتت شيئاً كثيراً منها بطرق صحيحة لا غبار عليها، وما من كتاب في السنة إلا وقد أفرد فيه مؤلفه باباً خاصّاً لما ورد في التفسير عن الرسول ﷺ أو الصحابة أو التابعين.

وقد اشترط علماء التفسير على من يفسر كتاب الله عز وجل أن يعتمد على ما نقل عن النبي ﷺ في ذٰلك.

وقد جعلوا التفسير بين منقول وغير منقول، وأوجبوا على المفسر أن يرجع إلى الأول ويعرفه، فلو لم يصح منه شيء، بل لو لم يصح منه شيء كثير؛ لما فعلوا ذٰلك.

أما ما نقله عن الإمام أحمد؛ فهو يشير بذٰلك إلى ما روي عنه من قوله: «ثلاثة ليس لها أصل: التفسير، والملاحم، والمغازي»، والكلام في هٰذه العبارة من وجوه:

أولاً: أن في النفس من صحتها شيئاً؛ فإن الإمام أحمد نفسه قد ذكر في «مسنده» أحاديث كثيرة في التفسير؛ فكيف يعقل أن يخرج هٰذه الأحاديث ويثبتها عن خيرة شيوخه في «مسنده» ثم يحكم بأنه لم يصح في التفسير شيء؟

وأيضاً؛ فمقتضى هٰذه العبارة أن يكون كل ما روي عن أخبار العرب ومغازي المسلمين مكذوباً من أصله، وليس هناك من يقول بهٰذا.

ثانياً: إن نفي الصحة لا يستلزم الوضع والضعف، وقد عرف عن الإمام أحمد خاصة نفي الصحة عن أحاديث وهي مقبولة، وقالوا في تأويل ذٰلك إن هٰذا لا ينافي الحسن.

ثالثاً: أن الإمام أحمد لم يقل إنه لم يصح في أحاديث التفسير شيء، وإنما قال: «ثلاثة ليس لها أصل»، ولا يخفى ما بين العبارتين من فرق؛ إذ يحتمل أن يكون مراده نفي أن يكون للتفسير كتاب مأثور، ولا يلزم فيه نفي صحة شيء من أحاديث التفسير.

رابعاً: يحتمل أن يكون مراد الإمام أحمد ما صح من التفسير قليل بالنسبة لما لم يصح.

الكلام في أحاديث البخاري:

ونتنقل إلى أحاديث البخاري وقد زعم الأستاذ أحمد أمين أنهم قالوا: إن البخاري اختار أحاديث كتابه وصحت عنده من ستّ مئة ألف حديث، ولا

أدري من قال هٰذا القول؟

أما علماء الحديث ورجال المصطلح؛ فقد ذكروا أن البخاري لم يجمع في كتابه كل ما صح عنه، فإذا كان العلماء يقرون أن البخاري لم يخرج كل ما صح عنده يكون ما نقله الأستاذ أحمد أمين عنهم نقلاً غير صحيح.

التشكيك في الصحابة:

وحاول الأستاذ أحمد أمين التشكيك في عدل الصحابة؛ فقال: «الذي جرى عليه العمل من أكثر نقاد الحديث (وخاصة المتأخرين منهم) على أنهم عدلوا كل صحابي ولم يرموا أحداً منهم بكذب ولا وضع وإنما جرحوا من بعدهم».

ويقول الأستاذ مصطفى السباعي: «مما اتفق عليه التابعون ومن بعدهم من جماهير المسلمين ونقاد الحديث قاطبة تعديل الصحابة وتنزيههم عن الكذب والوضع، هٰذا هو الواقع والمعروف في هٰذه المسألة».

ولٰكن المؤلف لغرض في نفسه سبق التنبيه إليه يريد أن يشكك في هٰذه الحقيقة؛ فزعم أولاً أن أكثر النقاد عدلوا الصحابة، مع أن النقاد قاطبة عدلوهم لم يشذ في ذٰلك أحد.

وزعم ثانياً أن قليلاً منهم من أجرى على الصحابة ما أجري على غيرهم، مع أن هٰؤلاء الذين تكلموا في الصحابة ليسوا من نقاد الحديث، ولٰكنهم من ذوي الأهواء والفرق المعروفة عند المسلمين بالتعصب لبعض الصحابة على البعض الآخر.

وزعم المؤلف ثالثاً أن هٰذا التعديل كان من أكثر نقاد الحديث (وخاصة

المتأخرين منهم)، مع أنه لم يؤثر عن أحد من المتقدمين من أهل العلم من التابعين فما بعدهم أنه طعن في صحابي، أو ترك الحديث عنه، أو وضعه في ميزان الجرح والتعديل.

لماذا هٰذا الزعم؟

ثلاثة مزاعم يأتي بعضها أثر بعض، ليس من ورائها إلا تهوين القول بعدالة الصحابة على الإطلاق، وتجريء ذوي الأهواء في حقهم: إذا روي عن أولٰئك الأصحاب ما يخالف أهواءهم، مع أن أصحاب رسول الله ﷺ هم حماة الدين ونقلة السنة أمناء الشريعة.

ولم يكتف المؤلف بهٰذا، بل زاد على ذٰلك زعماً آخر؛ تأكيداً لما رمى إليه، وتقريراً له في نفس القارىء حيث قال بعدما تقدم:

«ويظهر أن الصَّحابة أنفسهم في زمنهم كان يضع بعضُهم بعضاً موضع النَّقد، وينزلون بعضهم منزلة أسمى من بعض...».

وحاصل كلامه في هٰذا الموضوع أن الصحابة كان يشكك بعضهم في صدق بعض ويضع بعضهم بعضاً موضع النقد، وما ذكره أحمد أمين من أن الصحابة كان بعضهم يضع بعضاً موضع النقد، مع أن كل ما كان يقع من الصحابة من رد بعضهم على بعض، إنما هو نقاش علمي محض مبني على اختلاف أنظارهم وتفاوت مراتبهم في الاستنباط أو الاجتهاد، أو على نسيان أحدهم حديثاً وتذكر الآخر له، وليس ذٰلك ناشئاً عن شك أو ريبة أو تكذيب واحد لآخر.

توجيه المطاعن إلى أبي هريرة:

ويقول الأستاذ مصطفى السباعي: «إن الأستاذ أحمد أمين كان لبقاً في

توجيه المطاعن نحو أبي هريرة رضي الله عنه ومجاراة المستشرقين والنظام ومن شايعه من المعتزلة في التحامل على هٰذا الصحابي الجليل؛ فقد وزع طعونه في مواضع متفرقة من بحثه، وكان حديثه عنه حديث محترس متلطف، يحاذر أن يجهر بما يعتقده في حقه من سوء».

ولٰكن أسلوب الأستاذ وتحريفه لبعض الحقائق في تاريخ أبي هريرة وحرصه على التشكيك في صدقه وتصديق الصحابة له؛ كل ذٰلك قد نم على سريرة الأستاذ وأزاح الستار عن خبيئة نفسه، وقد قيل: «من أسر سريرة؛ ألبسه الله رداءها».

ومن الإنصاف أن نقول إن الأستاذ أحمد أمين لم يكن أول من أساء الظن بهٰذا الصحابي الجليل ولا أول من حرف تاريخه، بل هو مقلد لأساتذته من المستشرقين المتعصبين، الذين دأبوا على تشويه الحقائق.

وعندما ترجم أحمد أمين لأبي هريرة؛ اقتصر على ذكر نسبه وأصله وتاريخ إسلامه، وأشار إلى ما روي من دعابة أبي هريرة ومزاحه.

وكان من حق الأمانة العلمية عليه أن يذكر لنا مكانته بين الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، وثناءهم عليه وإقرارهم له جميعاً بالحفظ والضبط والصدق.

الطعن المستور:

ولٰكن الأستاذ أحمد أمين لم يفعل شيئاً من هٰذا، بل تعرض لأمور يسيء ظاهرها لأبي هريرة جد الإساءة؛ فكانت محاولة مستورة للطعن فيه تمشياً مع جولدزيهر وأضرابه من المستشرقين.

وقد اقتصر المؤلف على ذكر الشك في حفظ أبي هريرة من بعض

الصحابة دون أن يذكر لنا إقرار جمهورهم بحفظه وتثبيته، ودون أن يذكر لنا ثناء أهل العلم عليه من التابعين فمن بعدهم، واعترافهم له بأنه أحفظ صحابة رسول الله ﷺ وأرواهم للحديث، وهٰذا دليل واضح على أنه لم يقصد بمقالته إلا الطعن الخفي في صدقه والتشكيك القوي في أحاديثه ومروياته، وقد اعتمد المؤلف على «دائرة المعارف الإسلامية» في هٰذا الاتجاه».

ويقول الأستاذ مصطفى السباعي:

«إذا تذكرت أن الأستاذ أحمد أمين تابع جولد زيهر اليهودي في تجريح أبي هريرة رضي الله عنه واتهامه؛ علمت السر في توخي الأستاذ لهٰذه المسألة هنا وتتبع خطوات جولد زيهر، ثم رأيت إلى أي حد يكون التلاعب بالحقائق في سبيل الأهواء.

ماذا يضر أبا هريرة أن ينحله الواضعون أحاديث كثيرة، ثم كيف يكون الكذب عليه داعياً للشَّك في أحاديثه كلها؟! لو أن العلماء لم يميِّزوا الثابت عنه من المنتحل؛ لكان هناك عذر في التشكيك بأحاديثه كلها، أما وأن الأئمة ميَّزوا الصحيح من الموضوع، وبينوا ما ثبت عن أبي هريرة مما لم يثبت بطرق هي غاية في الدِّقة والتحري؛ فلا عذر لأحد أن يتشكك أو يشكِّك في أحاديثه جملة؛ إلا أن يكون صاحب هوى وغرض، يلتمس لنشر هواه كل طريق ملتو معوج.

ولعل القارىء أدرك من كل ما كتبنا أن الأستاذ أحمد أمين تابع المستشرقين المتعصبين في التحامل على ذٰلك الصحابي الجليل ومنزلته في الحديث.

بماذا يفتخرون:

والأستاذ مغرم جدّاً بمحاكاة المستشرقين ونقل أقوالهم، ومن ذٰلك قول

زكي مبارك عنه إن أحمد أمين لا يهمه أن يرد الحقوق إلى أربابها؛ إلا في موطن واحد، هو الموطن الذي يقول فيه: إنه استأنس بآراء المستشرقين ليقال: إنه يطلع على أقوال المستشرقين.

والغرض الأول من نشر هٰذا البحث هو لفت أنظار الباحثين وخاصة طلبة العلم الشرعي إلى ما في كتاب «فجر الإسلام» و«ضحاه» من أخطاء يعتبر السكوت عليها بعد الإحاطة بها جناية في نظر الدين والعلم، وحتى لا ينصحوا تلاميذهم باتخاذ هٰذا الكتاب وغيره مرجعاً أساسياً»[1].

●●●●●

(١) لخصنا هٰذا عن بحث مطول للدكتور مصطفى السباعي نشره عام (١٩٤٠ ـ ١٩٤١) في مجلة «الفتح» تحت عنوان (تحريف الحقائق الإسلامية في كتاب «فجر الإسلام»)، وقد كان مقدمة لإعداد أطروحته في الدكتوراه عن «السنة ومكانتها في الإسلام» بواسطة «مؤلفات في الميزان» (ص ١٠٥ ـ ١١٠).

وانظر في التحذير من كتب أحمد أمين المذكور: «أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ» (منهج كتابة التاريخ الإسلامي؛ لماذا وكيف، ص ١٣٨ ـ ١٤٠)، و«السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» (ص ٣٣٦).

كتب جرجي زيدان

١٩ ـ «تاريخ التمدن الإسلامي»، لجرجي زيدان.

يقول العلامة شبلي النعماني المصلح الشهير مؤسس جمعية ندوة العلماء في لكنهو بالهند في نقد هٰذا الكتاب ـ ونشر النقد في مجلة «المنار»، والتي كان يصدرها الشيخ رشيد رضا رحمه الله على حلقات (المجلد ١٥، ١٣٣٠هـ ـ ١٩١٢م) ـ:

«إن الدهر دار العجائب، ومن إحدى عجائبه أن رجلاً من رجال العصر (جرجي زيدان صاحب الهلال) يؤلف في تاريخ تمدن الإسلام كتاباً؛ يرتكب فيه تحريف الكلم، وتمويه الباطل، وقلبَ الحكاية، والخيانة في النقل، وتعمد الكذب ما يفوق الحد ويتجاوز النهاية».

وينشر هٰذا الكتاب في مصر وهي غرة البلاد وقبة الإسلام ومغرس العلوم، ثم يزداد انتشاراً في بلاد العرب والعجم، مع هٰذا كله؛ فلا يتفطن أحد لدسائسه.

جرأة بالتدرج:

ولم يكن ليجترىء على مثل هٰذه الفظيعة في مبتدأ الأمر، ولٰكنه تدرج إلى ذٰلك شيئاً فشيئاً؛ فإنه أصدر الجزء الأول من هٰذا الكتاب، وذكر فيه مثالب العرب دسيسة يتطلع بها على إحساس الأمة وعواطفها، ولما لم يتنبه لذٰلك أحد ولم ينبض لأحد عرق ووجد الجو صافياً؛ أرخى العنان وتمادى في

الغي، وأسرف في النكاية على العرب عموماً وخلفاء بني أمية خصوصاً.

«إن الغاية التي توخاها المؤلف ليست إلا تحقير الأمة العربية وإبداء مساويها، ولٰكن لما كان يخاف ثورة الفتنة؛ غير مجرى القول ولبس الباطل بالحق».

تقسيم مسموم:

بيان ذٰلك أنه جعل لعصر الإسلام ثلاثة أدوار: دور الخلفاء الراشدين، ودور بني أمية، ودور بني العباس؛ فمدح الدور الأول، وكذٰلك الثالث، ولما غر الناس بمدحه الخلفاء الراشدين؛ وهم سادتنا وقدوتنا في الدين، وبمدحه لبني العباس وهم أبناء عم النبي ﷺ وبهم فخارنا في تثبت التمدن وأبهة الملك، ورأى أن بني أمية ليست لهم وجهة دينية؛ فلا ناصر لهم ولا مدافع عنهم، تفرغ لهم وحمل حملة شنعاء فما ترك سيئة إلا وعزاها إليهم، وما خلى حسنة إلا وابتزَّها منهم.

ثم لو كان هٰذا لأجل أنهم من آل مروان، أو لكونهم من سلالة بني أمية؛ لكنا في غنى عن الذب عنهم والحماية لهم، ولٰكن ذنبهم أنهم العرب على صرافتهم ما شابتهم العجمة مطلقاً، وقد حصر الباحث أخطاءه في عدد من الأصول العامة:

أولاً: عصبية العرب على العجم.

أطال المؤلف وأطنب في إثبات هٰذه الدعوى، وقال أن العرب يعاملونهم معاملة العبيد في عديد من المواضع (العنوان العام في الجزء الرابع، صفحة ٥٨).

واعلم أن للمؤلف في إنفاق باطله أطواراً شتى:

منها تعمد الكذب، ومنها تعميمه لواقعة جزئية، ومنها الخيانة في النقل وتحريف الكلم عن مواضعه، ومنها الاستشهاد بمصادر غير موثوقة، مثل كتب المحاضرات الفكاهات، وغير خاف على من له إلمام بتاريخ الفرس والعرب: أن الفرس كانت قبل الإسلام تحتقر العرب وتزدريهم، ولما أرسل رسول الله ﷺ كتابه إلى كسرى العجم؛ اشمأز وقال: «عبدي يكتب لي؟»، وكتب يزدجرد إلى سعد بن أبي وقاص فاتح القادسية: إن العرب على شرب ألبان وأكل الضب بلغ بهم الحال إلى أن تمنوا دولة العجم؛ فأف لك أيها الدهر الدائر!

ثم لما شرف الله العرب بالإسلام؛ انتصفت العرب من العجم، واستنكفوا من سيادتهم عليهم، وجاءت الشريعة الإسلامية ماحية لكل فخر ونخوة؛ فقال رسول الله ﷺ في خطبته الأخيرة في حجة الوداع:

«أن لا فضل للعربي على العجمي ولا للعجمي على العربي، كلكم أبناء آدم»، حينئذ؛ ارتفع التمايز وتساوى الناس، ولٰكن مع ذٰلك؛ بقيت في بعض الناس من كلا الطرفين حزازات كامنة في صدورهم، كانت سبباً لحدوث حزبين متكاملين يسمى أحدهما: الشعوبية، وهي التي تحتقر العرب وترميهم بكل معيبة، والثاني: المتعصبون للعرب، وقد عقد ابن عبد ربه في كتابه «العقد الفريد» باباً في حجج كل من الطرفين، وصدر هٰذه الأقوال بقوله: «قال أصحاب العصبية من العرب»، وأنت تعلم أن هٰذه العصبية ليست كل العرب ولا أكثرها ولا عشر معاشرها؛ فهٰؤلاء شرذمة مغمورون في الناس، ولٰكن المؤلف ما اقتنع بذٰلك، بل ربما نسب قول رجل معين معلوم الاسم إلى العرب عامة.

وقد مضى جرجي زيدان في دعواه متابعاً كتابات المستشرقين في اتهام

العرب بانتقاص الموالي؛ فقال: إنهم منعوهم من المناصب الدينية المهمة (الجزء الرابع، ص ٦).

فقال الشيخ النعماني: «إن البلاد التي كانت عواصم الأقاليم وقواعدها في عصر بني أمية كان كل أئمتها من الموالي في مكة عطاء، وفي اليمن طاوس، وفي الشام مكحول، وفي مصر يزيد بن أبي حبيب، وفي خراسان ضحاك بن مزاحم، وفي البصرة الحسن البصري، وكل هٰؤلاء كانوا من الموالي[1]، ومع كونهم أعجاماً وكونهم أولاد الإماء؛ كانوا سادة الناس وقادتهم، تذعن لهم العرب ويحترمهم خلفاء بني أمية وولاة الأمور».

التجني والظلم التاريخي:

وقد عالج هٰذه النقطة بما عرض مطولاً بما يؤكد أن الموالي كانوا في أيام بني أمية بأعلى محل من الشرف والمكانة، وأن كل ما أورده جرجي زيدان وسابقوه من المستشرقين افتئات ظاهر وتجن وظلم.

تزييف المراجع:

استند جرجي زيدان على نص حاول فيه الادعاء بأن عمال بني أمية كانوا يفرضون نوعاً من الجور والشدة، يقول: «وإذا أتى أحدهم بالدراهم ليؤديها في خراجه، يقطع الجابي منها طائفة ويقول: هٰذا رواجها وصرفها». واستند في هٰذا على كتاب «الخراج» لأبي يوسف.

ويقول الشيخ النعماني:

«أيها المؤلف الفاضل! أليس لك وازع من نفسك، أليس لك رادع من ديانتك، أتجرؤ على مثل هٰذا الكذب الظاهر والمين الفاحش جهرة؟ فإن أبا

---

(١) المذكور بناءً على خبر باطل بين عبد الملك بن مروان والزهري، انظر ـ لزاماً ـ: «السير» (٥ / ٨٥ ـ ٨٦).

يوسف ما تكلم في شأن عمال بني أمية ببنت شفة، وإنما ذكر عمال هارون الرشيد وإساءتهم العمل في جباية الخراج.

وكتاب «الخراج»لأبي يوسف بين أيدينا، وأن ما استند إليه عن عمال هارون الرشيد؛ فكيف يأخذ المؤلف أقواله وينقلها من حيث إنها هي الطرق التي كان عمال بني أمية يجمعون الأموال بها».

ثانياً: مساوىء بني أمية.

ويقول الشيخ النعماني: «إن موضوع الكتاب ليس إلا بيان تمدن الإسلام؛ فأي متعلق في ذٰلك لإبداء مساوىء بني أمية؟

ولعلك تقول: لا بد في تاريخ تمدن الإسلام من بيان منهج السياسة، وأنها هل كانت مؤسسة على الاستبداد والجور أو العدل والنصفة؛ فجر ذٰلك إلى كشف حوار بني أمية عرضاً، أناشدك الله؛ أما كان لأحد منهم مأثرة تذكر ومنقبة تنقل، وسياسة تنفع البلاد، وعدل يعم الناس؟ نعم، إنَّ خلفاء بني أمية لا يوزنون بالخلفاء الراشدين، وليس هٰذا عاراً عليهم، ولا فيه حط لمنزلتهم؛ فإنَّ إدراك شأن الراشدين واللحوق بهم أمر خارج على طوق البشر، وليس فيه مطمع لأحد ولا موضع رجاء لمجتهد.

ولٰكن التوازن والتطايل بين الأموية والعباسية، وإنما هم ملوك فيهم المحسن والمسيء والعادل والجائر، بل الذي هو أعدلهم سيرة وأوفاهم ذمماً لا يخلو من عثرات لا تقال وهنات لا تذكر.

فلو لزم المؤلف جادة الصواب، ووفى لكل أحد قسطه، وأعطى كل ذي حق حقه؛ لاستراح واسترحنا، ولٰكنه مال إلى واحد؛ فأطرى في مدحه العباسي، ونال من الآخر؛ فأسرف في تهجينه وذمه الأموي.

ثم إنه لم يفارق في مدحه وذمه عمود الكتاب؛ أي ذم العرب والحط

من شأنهم، فإنه ذم بني أمية لأنهم العرب، ومدح العباسيين لا لأنهم العرب، ولا لأنهم من سلالة بني هاشم أو من أقرباء النبي ﷺ، بل لأمر واحد؛ لأنَّ دولتهم دولة عجمية.

ثالثاً: حريق خزانة الإسكندرية:

عقد المؤلف باباً لإثبات أن حريق خزانة الإسكندرية كان بأمر عمر بن الخطاب، وأطال وأطنب في ذٰلك واستدل عليه بستة دلائل (الجزء الثالث)، أهمها: رغبة العرب في صدر الإسلام في محو كل كتاب غير القرآن.

وقد كشف الشيخ النعماني أن هٰذا غير صحيح، وأن المسلمين نظروا في كل الكتب، ونقلوا في تفاسيرهم روايات مختلفة، فيها الغث والثمين مما نقل إليها من الأديان الأخرى، لو كان أهل القرون الأولى يبغضون ما سوى القرآن، ويمحون ما كان قبله من العلم (كما يدعي المؤلف)؛ فمن روى الإسرائيليات وأقاصيص التلمود والتوراة وحشاها في التفسير؟

ثانياً: أورد ما جاء في «تاريخ مختصر الدول» لأبي الفرج، ثم نقل رواية الإحراق برمتها وأطال في إثبات أن أبا الفرج ليس بأول من روى هٰذه الرواية، بل ذكرها عبد اللطيف البغدادي عرضاً في ذكره عمود السواري وذكرها القفطي في «تاريخ الحكماء».

ولا ننازع المؤلف في أن أبا الفرج مسبوق في ذكره هٰذه الرواية بالقفطي والبغدادي، ولٰكن؛ ماذا ينفعه ذٰلك؟ فإن البغدادي وهو أقدمهما من أهل القرن السادس للهجرة قد ذكر الرواية من غير إسناد ومن غير إحالة على كتاب، ويقول: لقد تعود المؤلف من صباه قبول مختلقات أهل الكتاب وأوهامهم، وسبب ذٰلك أنه يزن التاريخ الإسلامي بميزان غير ميزاننا، ولذٰلك يصغي إلى كل صوت ويستمع لكل قائل ولكل فن أصول وقواعد، وما لم تكن

الرواية مطابقة لهٰذه الأصول اليقينية لا يلتفت إليها أصلاً.

ومنها أن الناقل لرواية لا بد أن يكون شهد الواقعة، فإن لم يشهد؛ فليبين سند الرواية ومصدرها حتى تتصل الرواية إلى من شهدها بنفسه.

ومنها أن يكون رجال السند معروفين بصدقهم وديانتهم، وأنت تعلم أن البغدادي والقفطي من رجال القرن السادس والسابع؛ فأي عبرة برواية تتعلق بالقرن الأول يذكرانها من غير سند ولا رواية ولا إحالة إلى كتاب؟!

خبر مقطوع لم يذكره الثقات:

أما كتب القدماء الموثوق بها؛ فليس لهٰذه الرواية فيها أثر ولا عين، وهٰذا «تاريخ الطبري»، و«المعارف» لابن قتيبة، و«الأخبار الطوال» للدينوري، و«فتوح البلدان» للبلاذري، و«التاريخ الصغير» للبخاري، و«ثقات ابن حبان»، و«الطبقات» لابن سعد قد تصفحناها وكررنا النظر فيها، ومع أن «فتح الاسكندرية» مذكور فيها بقضها وقضيضها؛ فليس لحريق الخزانة ذكر.

وشهد شاهد:

والحاصل أن محققي أهل أوروبا قضوا بأن الواقعة غير ثابتة أصلاً، منهم جيبون المؤرخ الشهير الإنجليزي، ودريبر الأمريكاني، وسيديو الفرنسي، وكارليل الألماني، والمعلم رينان الفرنسي، وعمدتهم في إنكار ذٰلك أمران:

الأول: أن الواقعة ليس لها عين ولا أثر في كتب التاريخ الموثوق بها؛ كالطبري، وابن الأثير، والبلاذري وغيرها مما ذكرنا.

والثاني: أنَّ الخزانة كانت قد ضاعت قبل الإسلام، أثبتوا ذٰلك بدلائل

لا يمكن إنكارُها.

رابعاً: الضغوط على أهل الذمة.

ادعى المؤلف أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب عهداً لنصارى الشام، وذكر نصه منقولاً عن «سراج الملوك»[1] للطرطوشي، واعترف بأن فيه ضغطاً على النصارى، ثم اعتذر لعمر بأن نصارى الشام كانوا يميلون إلى قيصر الروم، وكانوا من بطانته يتجسسون له؛ فلذلك احتيج إلى الشدة بهم والتضييق عليهم.

يقول الشيخ النعماني: «كل من له أدنى مسكة في التاريخ يعرف أن الطرطوشي ليس من رجال التاريخ، وكتابه كتاب أدب وسياسة، وهو من رجال القرن السادس، وإنما المعول على المصادر القديمة الموثوق بها؛ كـ «تاريخ الطبري»، والبلاذري، وابن الأثير، وغيرها، وهٰذا ما كان يخفى على المؤلف، ولٰكن لأجل هوى في نفسه؛ أعرض عن كل هٰذا، وتشبث برواية واهية تخالف الروايات الصحيحة المذكورة بإسنادها ورجالها»[2].

وقدم الشيخ النعماني رواية القاضي أبي يوسف في كتابه «الخراج»، وهي تكشف عن اعتراف أهل الذمة بوفاء المسلمين لهم وحسن السيرة فيهم.

وقد أشار السيد رشيد رضا رحمه الله في دراسة له عن جرجي زيدان[3] «صاحب الهلال» بعد وفاته كشف فيها وجه هٰذا الشعوبي؛ فقال:

«إنه أظهر بعد الانقلاب العثماني سنة (١٩٠٩م) نزعة جديدة هي

---

(١) (ص ٤٠١ ـ ٤٠٢).

(٢) انظر لزاماً: «كتب منحولة» (رقم ٤).

(٣) ديانة المؤلف جرجي زيدان ـ وهي سلالة المارون ـ تبيح له الكذب أو ما هو أكثر من ذلك.

إحياء لمذهب الشعوبية، ذٰلك أنه زار الأستانة ولقي فيها بعض زعماء الاتحاد والترقي، ثم عاد متشبعاً بالنهضة التركية الزائفة، مستنكراً عدم مجاراة العرب لإخوانهم الترك في الانضمام على خطة الاتحاديين التي ترمي إلى تتريك العناصر وإدغام العرب في الترك».

وقد كتب في الهلال ما يشعر بهٰذه النزعة من مطاعن في العرب، أودعها بعد ذٰلك في كتاب «تاريخ التمدن الإسلامي»، وفطن لها أخيراً من لم يكن يحفل بها، وزادتهم التفاتاً إليها ترجمة جريدة «أقدام» التركية لـ «تاريخ التمدن الإسلامي» ونشره بالتتابع، وهٰذا ما حفز الشيخ شبلي النعماني إلى الرد عليه ودحض شبهاته.

الأستاذ والتلميذ:

وكان الأب لامنس[1] اليسوعي قدوته في نقد العرب وبني أمية، كما كان سوفان فلهوزن دليله في الحديث عن ما أسماه الحملة على الموالي، وهو من أكبر متعصبي المستشرقين.

٢٠ ـ «روايات تاريخ الإسلام»، لجرجي زيدان.

ولجرجي زيدان سموم أخرى في كتبه عن أبطال الإسلام «روايات تاريخ الإسلام»، وقد قيل عنه: «كان أول من كتب القصة التاريخية»، «وإنه دون منازع خالق الرواية التاريخية»[2].

---

(١) أنشأ الأب لامنسي (معقلًا) للاستشراق المستعرب الحاقد، على هيئة دير يعتزل فيه الرهبان الدارسون، وكان هٰذا المعقل في أطراف حي الدراسة خلف أسوار القاهرة العتيقة؛ فهل تنبَّه لهٰذا الأزهر وعلماؤه والغيورون على الإسلام وثقافته؟

(٢) أورد هٰذه الأقوال محمد عبد الغني حسن في كتابه «جرجي زيدان» (ص ٢٨) ضمن «سلسلة أعلام العرب» (رقم ٩٠)، وقد دعي مؤلف هٰذا الكتاب لإلقاء محاضرة عن جرجي سنة

ولم يرض أُدباء العصر عن قصصه هٰذه للتشويه الذي فيها.

يقول الأستاذ محمد يوسف نجم: «وقد يلجأ الكاتب إلى خديعة القارىء؛ فيربط أجزاء قصَّته بسرٍّ يحتفظ به طوال القصة، ولا يحاول أن يكشفه في نهايتها، وهٰذا ما فعله زيدان في «عذراء قريش»، وهي لعمري طريقة رخيصة، وخدعة غير مستحبة، وأسلوب مهلهل مفضوح في التشويق والمماطلة، ولٰكن زيدان كان يعدُّها براعة فنيَّة، وقد لجأ إليها في كثير من قصصه»[1].

وقال الأستاذ عمر الدسوقي بعد ذكر حركة التعريب للرواية والقصة التي بدأت في الكلية الأمريكية ببيروت: «وكان من الطبيعي بعد أن كثرت هٰذه الروايات في أيدي الشباب والرجال أن يبدأ الأدباء في محاكاتها، وكان أول المقلدين وأنشطهم جرجي زيدان؛ فنحا في تأليف الروايات منحى ولترسكوت الإنجليزي، واستمد من التاريخ العربي قصصه وأبطاله، وغيَّر في

(١٩٧٨م) في الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية، وأخذ يكيل المدح على جرجي!! ولما انتهى من إلقاء ما في جعبته؛ وقف أحد الحاضرين وقال: نسيت يا أستاذ شيئاً عن جرجي ليكتمل موضوعك وموضوعيتك! لم تقل إنه رجل استخبارات بريطانية! فضحك الجميع واعترف محمد عبد الغني بذٰلك، ومحضر الجلسة محفوظ في الجامعة.

ومما يؤكّد ذٰلك أن الأستاذ عمر الدسوقي تحدث في كتابه «في الأدب الحديث» (١ / ٣٤٨) عن جرجي؛ فقال: «رافق الحملة النيلية إلى السودان سنة (١٨٨٤م) مترجماً بقلم المخابرات الإنجليزية»، ومع هٰذه الصلة بالماسونية التي بدأت من خلال إقامته بلندن حيث اتَّصل بمعاهد إعداد غير المسلمين للعمل في المشرق، وعند عوده إلى بلاده ألف كتاب «تاريخ الماسونية» الذي ما زال أكبر مراجع الماسونيين إلى هٰذه الأيام؛ فينبغي لطلبة العلم أن يحذروا ويحذِّروا منه، والله المستعان.

(١) «فن القصة» (ص ٤٢).

حقائق التاريخ وبدَّل؛ حتى يدخل عامل التشويق والتتابع القصصي، وأخرج عدداً كبيراً من هٰذه القصص التاريخية؛ منها: فتاة غسَّان، وأرمانوسة المصرية، وعذراء قريش، وغادة كربلاء، والحجَّاج، وفتح الأندلس، وشارل، وعبد الرحمٰن. . . إلخ هٰذه السلسلة الطويلة التي بلغت ثماني عشرة قصة مستمدة من التاريخ الإسلامي، وأربع قصص أخرى مكتوبة كلها بأسلوب صحفي خالية من التحليل النفسي والنظريات الفلسفية، وما هي إلا تاريخ في قالب قصة لم تكمل شروطها الفنية، وتاريخ لم يحافظ فيه على الحقائق»[1].

لقد اعتمد جرجي أسلوب القصة التاريخية ليسرح في خياله ما شاء، مع أن الخيال المسموح به في القصة التاريخية يجب أن لا يخل بالشخصيات الرئيسة أو بالأحداث الكبرى[2].

وقد اعتنى الأستاذ شوقي أبو خليل حفظه الله بدارسة قصص جرجي جميعها، وبيَّن ما فيها من عوارٍ وفساد وإفساد في كتابٍ له مطبوع بعنوان «جرجي زيدان في الميزان»، وبيَّن مزايا قصصه هٰذه؛ فقال (ص ٣٠٨ وما بعدها):

«يمكننا أن نستخلص من مجموع الروايات ما أراده جرجي وما هي الملاحظات الرئيسة التي توجه إلى هٰذه الروايات:

١ ـ شوَّه جرجي سيرة أبطال الإسلام.

ففي «فتاة غسان»؛ شوَّه سيرة النبي الكريم ﷺ ورجالات الصدر الأول، ووصفهم بالبطش والفتك والنهب.

---

(١) «في الأدب الحديث» (١ / ٣٤٨).

(٢) «جرجي زيدان في الميزان» (ص ٢٤).

وفي «أرمانوسة المصرية»؛ شوّه حياة عمرو بن العاص، وأظهر المسلمين سذّجاً بسطاء أغنياء.

وفي «عذراء قريش»؛ شوّه سيرة عثمان وعلي وعائشة رضي الله عنهم.

وفي «١٧ رمضان»؛ شوّه سيرة خلفاء بني أمية.

وفي «فتح الأندلس»؛ شوّه سيرة طارق بن زياد وموسى بن نصير.

وفي «شارل وعبد الرحمٰن»؛ شوّه سيرة عبد الرحمٰن الغافقي.

وفي «أبي مسلم الخراساني»؛ شوّه سيرة المنصور.

وفي «العباسة أخت الرشيد»؛ شوّه سيرة الرشيد.

وهٰكذا شوّه جرجي أيضاً سيرة المعتصم، وأحمد بن طولون، وعبد الرحمٰن الناصر، والظاهر بيبرس، وقُطُز، ومحمد أحمد المهدي.

٢ ـ طمس جرجي بطولات وفتوحات المسلمين وأثار الشكوك حولها، تارة بالنهب والسلب، وتارة بالبطش والفتك، وتارة بالظلم (جزية، خراج، أتاوة...).

٣ ـ جعل جرجي الجزئية كليّة، واستدل بجزئية واحدة على الأمر الكلي، وهٰذا حاصل في كل استنتاجاته ودعاواه، يجعل الواقعة الجزئية قضيّة كلية وقاعدة عامة، يضاف إلى هٰذا إغفال الأحداث الرئيسة في تاريخ الإسلام.

مثال ذٰلك أشار جرجي إلى نكتة ذكرها صاحب «الأغاني» لحسين بن الضحاك، فأنزلها منزلة الأمور العمومية في ذٰلك العصر؛ فهٰذا ليس بتاريخ، بل مسخ التاريخ وقال جرجي: «ومن ثمار الحضارة في ذٰلك العصر؛ تكاثر الغلمان، وصاروا يحجبونهم كما يحجبون النساء...»، هٰذا ما رآه جرجي

من ثمار الحضارة، ومن مميزات عصر النهضة الذهبي في تاريخنا.

٤ ـ جعل مسرح أحداث رواياته في الأديرة والكنائس، وجعل للرهبان والقسس دور التوجيه حيث الأمن والأمان والاحترام والطمأنينة والرأي القويم السليم عندهم.

كما أضفى هالات مثالية على كل ما هو نصراني، وسلَّط الأضواء على صور الصلبان والقديسين، ومياه المعمودية المقدس، وزيت مصباح الدير. . . «الشفاء التام ببركة الماء المقدس وزيت المصباح وبركة صاحب الدير».

٥ ـ تلاعب بالمصادر والمراجع، وإن أشار إلى مرجع ونقل فقرة؛ نقلها مشوَّهة ودون ذكر الجزء أو الصفحة أو الطبعة، وما ذٰلك إلاَّ لإيهام القارىء بموضوعيته.

كما وأنه يضع كلاماً بين قوسين، وكأنه ينقل حرفياً بأمانة مع أنه كلام من أفكار جرجي يدسه ويرويه على ألسنة أعلام مشهورين، وبخاصة حوار كبار الصحابة مع بطلاته الوهميات.

٦ ـ ركز جرجي على فترات القلق السياسي؛ فكانت له «أحداث الفتنة الكبرى»، و«أبو مسلم الخراساني»، «الأمين والمأمون»، و«شجرة الدر» مرتعاً خصباً للخوض في غمار هٰذه الأحداث مجسماً الخلاف، مظهراً العيوب.

٧ ـ كما أكثر جرجي من «الدعوى بلا دليل».

كاستهانة عبد الملك بن مروان بالقرآن الكريم: ﴿هٰذا فِراقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾.

وكقـوله: إن معاوية أرسل بسر بن أرطأة وأرسل معه جيشاً، أوصاهم أن يسيروا في الأرض ويقتلوا كل من وجدوه من شيعة علي، ولا يكفوا أيديهم عن النساء والصبيان.

وكقول جرجي إن المنصور والمعتصم بنيا كعبتين في بغداد وسامراء.

وكقوله بكره المنصور للعرب[1]، وهو العربي وابن عمّ النبي العربي ﷺ.

وقوله إن «دائرة للمنجمين» في قصر الخلافة العباسية في بغداد.

وقوله: ذبح الخليفة أهل الكرخ بسبب جارية.

وقوله: إن للبطل الفاتح عبد الرحمٰن الغافقي «خباء من النساء».

٨ ـ أظهر شعوبية وحقداً على العرب.

لقد حقر جرجي في ذهنه فقط أمتنا، وأظهر مساوئها... بل ما ترك سيئـة إلا وعـزاهـا لأمتنا، وابتز منها كل مكرمة، واستغل الطورانيون أعداء العـرب مؤلفات جرجي؛ فترجمت إلى اللغة التركية للاستعانة بما كتبه في تحقير العـرب، وانتقـاص مدنيتهم، وغمط حضـارتهم، وتفضيل الأعاجم عليهم؛ فكادوا يولدون بذم العرب عصبية جديدة.

---

(١) كان العباسيون عرباً هاشميين، وكانوا يعدون ذٰلك من أكبر مناقبهم، وإذا رجعنا إلى قوادهم وولاتهم وجدنا كثيرين منهم عرباً خلصاً؛ فالعرب كانوا ممثلين في الجيش والدولة طوال العصر العباسي الأول، كما كانوا أيضاً ممثلين في الشعر والأدب والحياة العقلية، وكل ما يمكن أن يقال في هٰذا الصدد أن كفة الفرس لعوامل سياسية كانت ترجح كفة العرب، ومع ذٰلك كانوا إذا أوغلوا في تعصبهم عليهم؛ تخلص منهم الخلفاء على نحو ما تخلص المنصور من أبي مسلم الخراساني، والرشيد من البرامكة،د. شوقي ضيف، (هامش ص ٤٤ / ٢). «تاريخ آداب اللغة العربية».

لقد جعل جرجي العرب غرضاً لسهامه، ودرية لنباله، يرميهم بكل نقيصة ومعيبة وشر.

٩ ـ أثار غريزة الشباب وحرك شهوات المراهقين مستغلاً ضعف ثقافة الكثيرين منهم، وحاول إيصالهم إلى الغاية التي يرمي إليها في كل رواية مع لواعج الغرام، اصطكاك الركب، خفقان القلوب، رعشات الحب، سريان الكهرباء عند تلامس الأيدي.

١٠ ـ كما جعل جرجي تاريخنا العربي (مع الغرام والحب) دسائس، جواسيس، لصوص، ظالمين، قطاع طرق، ثارات، طاغين وشايات... ولقد ذكرنا في كل رواية ما ورد من مثل هٰذه العبارات.

١١ ـ وجعل جرجي وراء سير الأحداث غانيات فاتنات، ملكات جمال، ممشوقات القوام، ممتلئات الجسم، مستديرات الوجه كالبدر، جمعن بين لطف النساء وحزم الرجال وشجاعتهم، يتنقلن بخفة متناهية بين بلد وبلد، وبين فئة وأخرى؛ ليسيرن الأحداث في تاريخنا العربي الإسلامي.

فقطام في (١٧ رمضان) فتاة الكوفة الفتانة، التي ذاع صيتها في الآفاق، وسمع بجمالها القاصي والداني؛ حتى أصبحت فتنة الكوفيين ومضرب أمثالهم، وشخصت إليها الأبصار، وحامت حولها القلوب؛ فباتت معجبة بجمالها.

وسلمى في «غادة كربلاء» عند النظر إليها أعجب الحبيب بها؛ فلم يَرَ جمالاً في فتاة قبلها طول عمره الذي قضاه في دمشق وضواحيها مع كثرة ما شهد من بنات الروم والعرب والنبط والسريان واليهود؛ فلم تقع عيناه قبل تلك الساعة على فتاة في وجهها من الجمال والهيبة مثل ما في هٰذا الوجه، وقد

أدهشه منها بنوع خاص جمال عينيها.

وجلنار في «أبي مسلم الخراساني» مضرب الأمثال بالجمال والتعقُّل والأنفة، وهي على جانب عظيم من الجمال، مستديرة الوجه، ممتلئة الجسم، طويلة القامة معتدلتها، بيضاء البشرة مع حمرة، تتلألأ تحت البياض، سوداء الشعر مسترسلة، نجلاء العينين كحلاءهما، تفيض جاذبية وحلاوة، وكان لها في مقدّم الذقن فحص، وإذا ابتسمت ظهر على جانبي فمها فحصتان هما (الغمازتان).

وهٰكذا في كل رواية؛ كلما أُزيح لثام؛ ظهر وجه كالبدر ليكون وراء الأحداث بتعقل وحنكة، وهٰذا تفسير فرويدي جنسي لتاريخنا العربي الإسلامي.

١٢ ـ عود الناس تصديق الخرافة والخيال؛ فقصة الحب التي ينسجها بين حبيبين يباعد الفتح أو تباعد الأحداث بينهما؛ يعودان إلى اللقاء في نهاية القصة مع تنجيم وسحر وكهان ورمل ومندل وودع[1].

كل هٰذا في «روايات تاريخ الإسلام»!!.

١٣ ـ عدم استخراج فائدة أو روح معنوية سامية من هٰذه الروايات، مع أن الكاتب الكبير هو الذي يوجِّه قراءه إلى هدف كبير، وأوَّل خطوة تجاه الهدف الكبير البعد عن الكذب والدس والتشويه والحذلقة والطعن والشعوبية.

الكاتب العظيم من يجعل فيما يكتبه مغزى عظيماً رفيعاً، ولن تكون

---

(١) ذكر جرجي في «تاريخ آداب اللغة العربية» قصصاً خرافية، ووضع صوراً خرافية لحروب الإسكندر المكدوني مع أمم لها ست أيد وأمم لها وجوه بهائم؟!

العظمة فيما يُكتب إلا إذا التزم الكاتب الصدق والأمانة والموضوعية، ولن يصل إلى المستوى الرفيع إلا إذا جعل ما يكتب للسمو بالجيل فكراً ونفساً وروحاً ومنهجاً.

١٤ ـ كما قلد جرجي المستشرقين في شبهاتهم... الرهبان علموا النبي الكريم ﷺ، سطو العرب وحبهم للغنيمة، لا يشجع الإسلام حرية الفكر والفلسفة، إدانة الرشيد فيما وقع للبرامكة.

١٥ ـ وكان جرجي يختصر فيما ينبغي الإطناب فيه، والإطناب فيما ينبغي الاختصار؛ كوصف دير، أوبستان، أو غرفة، أو جارية... صفحات ذكرناها فيما سبق، بينما يذكر عين جالوت في سطرين دون ذكر اسمها، ولا يذكر غزوات النبي ﷺ مطلقاً؛ حتى إنه في كتابه «تاريخ آداب اللغة العربية» خصص اثنتي عشرة صفحة لموضوع أجنبي بعيد عن آداب اللغة العربية، وهو آداب اللغة اليونانية وأطوارها، وتراجم مستقلة بصور كبيرة لفلاسفة اليونان، وآداب اللغة الفارسية وأطوارها، وآداب اللغة السريانية وأطوارها، وآداب اللغة الهندية، نقل هٰذه المباحث من دوائر المعارف، نقلها هنا بلا مناسبة وكان الأولى به أن يحل محلها كتّاب الدولة العباسية، وهم فحول البلاغة وقادة الكلام.

ومما يذكر هنا التطويل والتكرار في موضوعين أو ثلاثة لغير موجب؛ مثل وصف جمال الغانيات والجواري، والتهتك والخلاعة، وإثارة الأحقاد بين المسلمين، ثم إعادة ذٰلك بعينه في كل رواية.

١٦ ـ يتضح من مراجع جرجي أنه لم يطلع مطلقاً على «منهج البحث التاريخي»، ويتجلى ذٰلك في اعتماده على كتب شكّ المؤرخون بصحتها، بل وعرفوا كذبها ومجونها؛ مثل «الأغاني» الذي جعله مرجعاً رئيساً في معظم

رواياته.

١٧ ـ كما دوَّن جرجي في رواياته تصورات أبطال هٰذه الروايات، وما قالوه في أنفسهم وما سمعوه من هواتف وما مرَّ على خواطرهم من ذكريات؛ حتى أحلامهم سجلها جرجي.

وليس بمثل هٰذه الخيالات يكتب تاريخ على وجه البسيطة.

وختاماً أقول:

عُرِض فيلم سينمائي بدمشق عن الفراعنة عام (١٩٥٦م)، ولأنه يسيء إلى الفراعنة الذين يشكلون جزءاً من تاريخ مصر عندما صوَّر ظلم نظام السُّخرة في بناء الأهرامات؛ قدَّمت دار العرض قبل بدء الفيلم لوحة تقول: «إن هٰذا الفلم لا يمتُّ إلى الحقيقة التاريخية بصلة مطلقاً»؛ فهل هان علينا تاريخنا وأصبح أهون علينا من تاريخ الفراعنة؟

أهان علينا محمدنا وعمرنا وعليُّنا، وهان علينا الرشيد وصلاح الدين؛ حتى قام هندي ولٰكنه مسلم يستصرخكم للدفاع عن تاريخكم.. إنه الشيخ شبلي النعماني رئيس جمعية ندوة العلماء بالهند، هندي يغضب لتاريخنا المجيد ونحن لا نبالي؟

وإذا سئلت عن الحل والواقع يقول إن هٰذه الروايات في الأسواق تطبع وتطبع؛ فماذا نعمل؟

أقول: الحل حلَّان: إما منع هٰذه الروايات من التداول في الأسواق وإبراز فسادها في وسائل الإعلام المختلفة، وهٰذا هو الواجب الأول والأخير، وإما إلزام دور النشر والمطابع بوضع عبارة كعبارة فيلم الفراعنة: «هٰذه الروايات «الزيدانية» لا تمت إلى الحقيقة التاريخية بصلة».

اللهم إنها صرخة مخلصة؛ فلا تجعلنها يا رب صرخة في واد.

اللهم إني قد بلغت، اللهم فاشهد.

وقد حذر الأستاذ أنور الجندي من هٰذه الروايات؛ فقال:

«أما المجال الذي استطاع جرجي زيدان أن ينفث سمومه فيه بحرية؛ فهو مجال القصص، فقد ألف عدداً من القصص تحت اسم «روايات الإسلام»، دس فيها كثيراً من الدسائس والمؤامرات والأهواء، وحاول إفساد مفهوم الشخصية الإسلامية والبطولة الإسلامية، حيث أساء إساءة بالغة إلى أعلام من أمثال صلاح الدين الأيوبي، هارون الرشيد، السلطان عبد الحميد، عبد الرحمٰن الناصر، أحمد بن طولون، الأمين والمأمون، عبد الرحمٰن الداخل، شجرة الدر، وقد أقام تصوره على أساس خطير:

أولاً: تصوره للخلفاء والصحابة والتابعين بصورة الوصوليين الذين يريدون الوصول إلى الحكم بأي وسيلة، ولو كان على حساب الدين والخلق القويم مع تجريحهم واتهام بعضهم بالحقد وتدبير المؤامرات.

ثانياً: تزييف النصوص التي نقلها عن المؤرخين القدامى وحولها عن هدفها تحويلاً أراد به السخرية والاستخفاف بالمسلمين وبنى عليها قصصاً غرامية باطلة.

ثالثاً: استهدف من حشد القصص الغرامية ذات المواقف المسفة داخل روايات «تاريخ الإسلام» إثارة غريزة الشباب وتحريك شهوة المراهقين، مستغلاً ضعف ثقافة الكثيرين منهم وجهلهم بالغاية التي يرمي إليها في الروايات، مع الاستشهاد بالأبيات الشعرية المكشوفة الساقطة التي تحرك الغرائز الدنيا.

رابعاً: تبين من البحث الذي قدمه عالم أزهري درس باستفاضة روايات جرجي زيدان أن معظم الأحداث التاريخية في رواياته قد حرفت وبنيت على أساس فاسد.

فقد ظل جرجي زيدان على حد تعبير الباحث الدكتور. . . ينقب وينقر ويجهد نفسه في مزج الحق بالباطل، وتقديمه في أسلوب براق جذاب معتمداً على فن أدبي ذي أثر بالغ، وذٰلك هو فن القصة والرواية، حيث لم يكن حريصاً على تحري الحقائق التاريخية قدر حرصه على الحبكة القصصية وخلق الحوادث المثيرة خلقاً، وقد عمل جاهداً على طمس التاريخ الإسلامي وتشويه معالمه بغية تنفير أبناء العرب والمسلمين من ماضي آبائهم المجيد.

خامساً: من أخطر شبهاته أنه قال ببشرية القرآن وشك في مصادر العربية الأولى، ومدح بني العباس لأنهم أنزلوا العرب منزلة الكلب (على حد قوله)، ونسب إحراق مكتبة الإسكندرية إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وقد طبع اللبنانيون روايات جرجي زيدان مزدانة بالصور الملونة والألوان الصارخة بقصد استهواء الشباب وحملهم على قراءة هٰذه الكتب التي لا تعطيهم إلا صوراً مشوهة لتاريخ أمتهم وأخباراً ملفقة بغية التشكيك في ذٰلك التاريخ.

سادساً: أعطى نفسه الحرية المطلقة في تفسير أحداث التاريخ في معظم رواياته استناداً إلى موقف الأديب من التاريخ، وكانت تفسيراته متعسفة متكلفة في محاولة لإثارة مشاعر السخط في نفوس المسلمين.

سابعاً: تفسيره لتصرفات هارون الرشيد مع أخته العباسة وجعفر البرمكي بما لا يتفق مع ما عرف عن الرشيد من أنه كان يحج عاماً ويغزو عاماً، وبما لا يتفق مع أيسر قواعد التفكير والمنطق السليم، وفي رواية أرمانوسة

المصرية حاول أن يقول: إن الحب بين أرمانوسة وأركاديوس قائد حصن الروم هو السبب في هزيمة الروم وانتصار المسلمين، واتهم المسلمين بأنهم دخلوا البيوت ينهبون ويسلبون عندما فتحوا بلبيس، وهو مناقض تماماً لما أورده المؤرخون المنصفون.

ثامناً: في رواية «فتاة غسان»؛ أورد شبهة بأن النبي محمداً ﷺ أخذ تعاليمه عن الرهبان، وتأثر بتوجيهات الراهب بحيرا، واتسمت كتابته بالسخرية والاستخفاف بوثائق العهد النبوي، ووصف حادثة شق صدر النبي ﷺ بالغرابة، وادعى أن هناك خصومة بين خالد بن الوليد وأبي عبيدة بن الجراح، وأخذ مصادره في هٰذا من كتب المستشرقين.

تاسعاً: في رواية «عذراء قريش»؛ أقام منطقه على تجريح الصحابة واتهام بعضهم بالحقد وتدبير المؤامرات، واتهم السيدة عائشة بالميل إلى سفك الدماء والنزوع إلى الشر، ووصف الخليفة عثمان بأنه رجل إمّعة وذليل ومستسلم لابن عمه، وافترى على علي بن أبي طالب وفسر الفتنة تفسيراً مغرضاً، واتهم علياً بالتهاون في المطالبة بدم عثمان.

العاشر: وفي رواية «العباسة»؛ اتهم الرشيد بالاستهتار والمجون والاستبداد والظلم، وقدم تفسيراً خاطئاً ومغرضاً لقتل بني برمك، وشوه شخصية العباسة أخت الرشيد.

الحادي عشر: في روايات «شارل» و«عبدالرحمٰن»؛ زعم بأن القواد وأمراء الجند من المسلمين كانوا مشغولين بحب فتيات النصارى وقد فتنوا بجمالهن، وأن هٰذا الحب قد صرفهم عن أمر الفتح؛ فتركوا جنودهم في ساحة القتال وادعى أنهم كانوا يهتمون بالغنائم أكثر من اهتمامهم بما عداها، وجرى على تصوير حروب الإسلام على أنها حروب غنائم.

الثاني عشر: أجرى على لسان أبي مسلم الخراساني من الافتراء ما قال من أن العرب كانوا يحتكرون غير العرب ويسومونهم سوء العذاب، ثم يفتخرون عليهم بالنبوة، وطمس معالم التاريخ الإسلامي في هٰذه الرواية بالدس والافتراء، وقدم صوراً باهرة للكنيسة ورهبانها، وأشاد بالأديرة والرهبان حيث جعلها ملجأ الضعفاء وملاذ التائهين والخائفين.

وفي رواية «الأمين والمأمون»؛ كان واضح التحامل على العرب، واصفاً إياهم بالاستبداد وسوء التصرف مع الأجناس الأخرى التي تربطهم بهم رابطة الإسلام قبل كل شيء.

الثالث عشر: في رواية «فتاة القيروان»؛ حاول التشكيك في أنساب الكثيرين من حكام المسلمين، وكذٰلك عمد إلى التشكيك في نسب الخليفة المعز لدين الله، واعتمد في قصصه الغرامية على الخيال؛ إذ لا يوجد ذكر لكل هٰذه المواقف في جميع كتب التاريخ، وخاصة حاكم سلجماسة الأمير حمدون، بل أن صاحب سلجماسة في كتب التاريخ يختلف تماماً عما جاء في رواية زيدان مما يؤكد ميل زيدان إلى التزوير والتحريف.

بل إن صاحب سلجماسة هو محمد بن داسول وليس الأمير حمدان، ولم يقل ابن الأثير إن له بنتاً شغلت القائد جوهر؛ فخطبها لابنه، وقد أعطى زيدان اليهود في روايته دوراً إيجابياً وجعلهم أصحاب الفضل الأول في إزالة الدولة الإخشيدية وإقامة دولة الفاطميين مقامها.

الرابع عشر: في رواية «صلاح الدين» تلفيق وتزوير وإفساد للمجتمع؛ فقد ذهب إلى أن الخليفة العاضد لما ضعف أمره استدعى صلاح الدين وأوصاه بأهله خيراً، وأن صلاح الدين نقض هٰذا العهد بعد سويعات وحاصر قصر الخليفة وأخذ كل ما فيه ومن فيه، ولا ذكر في كتب التاريخ لتلك

الوصية، ولا إشارة في كتب التاريخ إلى سيرة الملك هٰذه، وهٰذه الوصية التي ذكرها زيدان لم ترد في «الكامل» لابن الأثير ولا غيره؛ فهي ملفقة مزورة، كذٰلك؛ فقد زيف زيدان النصوص التي نقلها من ابن الأثير وحولها تحويلاً أراد به السخرية والاستخفاف بالمسلمين، وبنى عليها قصصاً غرامية باطلة.

ولم يعن المؤلف بالتصوير الحي لشخصية صلاح الدين ولم يسجل مواقفه الحاسمة، وصرف الشباب عن الحديث عن الدور المهم الذي قام به صلاح الدين بالحديث عن مكائد الحشاشين، وتهديدهم لصلاح الدين، واعتمد على روايات طائفة الحشاشين تلك الجماعة الضالة المنحرفة، وحاول أن ينسب إلى صلاح الدين قصصاً غرامية كاذبة.

الخامس عشر: وفي رواية «شجرة الدر»؛ حاول أن يصور نساء السلطان الصالح نجم الدين أيوب بصورة النساء اللاتي يتاجرن بأعراضهن في سبيل الحصول على ما يتطلعن إليه، وليس معه أي دليل من التاريخ، وهٰذه الدعاوى التي أوردها حول شجرة الدر تختلف عن الحقائق الواردة في الكتب التي أرخت لهٰذه الفترة.

السادس عشر: وخلاصة ما يصل إليه البحث حول روايات جرجي زيدان:

١ ـ تحويل مواقف الشخصيات التاريخية.

٢ ـ إثارة الشكوك حول البطولات الإسلامية.

٣ ـ تعمد إغفال الحوادث التاريخية المهمة.

٤ ـ إضفاء هالات مثالية على الأديرة والرهبان.

٥ ـ التلاعب بالمصادر والمراجع.

وقـد قابـل مؤلفـات جرجي زيدان أهل العلم والبحث قديماً وحديثاً بالسخط وعدم الرضى؛ مما اضطره إلى كتابة اعتذار لم يقف عليه إلا ثلة قليلة، وسرعان ما نُسي وبقيت سمومه تفعل أفاعليها في نفوس الناشئة.

قالت مجلة المـوسـوعـات عام (١٨٩٩م): «لم يلتزم جرجي زيدان بتـمـحيص الحـوادث التـاريخية؛ فاختلق شخـوصـاً ونسب إلى بعض الشخصيات الإسـلامية البـارزة ما ليس فيهـا ممـا أثار جمهور المسلمين؛ فـ «عذراء قريش» (أسماء) بطلة الرواية لا وجود لها؛ إلا في ذهن المؤلف، وقد يكون له بعض الحق في هٰذا، ولٰكن الباطل أنه نسب لمحمد بن أبي بكر المعروف عنه الزهد عشق هٰذه العذراء، بل إن صاحب الهلال بنى على هٰذا الباطل باطلاً؛ فاختلق سبباً من عنده ليس له أسانيد تاريخية في تفسير بعض الأحداث، وزعم أن عشق محمد بن أبي بكر كان سبباً في ازدياد هياجه على عثمان، ونسب إلى الحسن بن علي عشقه لهٰذه العذراء الوهمية، وغيرة محمد بن أبي بكر منه، وادعى أن الإمام عليّاً أعجب بعذراء قريش عندما دخلت عليه في زي رجـل مع أن الدين كان يحث على عدم تشبه الرجال بالنسـاء والنساء بالرجال، وقد عرف عن علي تمسكه بالدين مما ينفي عنه أن يعجب بمثل هٰذا.

وقـد أقر جرجي زيدان بخطئه في هٰذه الوقائع (هلال مايو عام ١٨٩٩م) ويحـاول أن يدافـع عن نفسـه، ولٰكن؛ دفـاع الطائر الذي وقع في شبكة الصياد، ويقـول: «إن المجلة انـطوت وبقيت القصة في أيدي القراء يعاد طبعها دون التفات إلى هٰذه الملاحظات».

وقد أرسل العلامة رفيق الـعظم إلى جرجي زيدان (مايو عام ١٨٩٩م) يؤاخذه على إغفاله الاعتبارات التاريخية، ويستنكر تأليف التاريخ الإسلامي

برمته في قالب قصصي، وهٰذه الملاحظة قد تكررت من الناقدين؛ فقد انتقد في شأن هٰذه القصص والأخبار الكاذبة، وثانياً نسبه العشق والغرام إلى رجال سلفنا الكرام، وقد أشارت جريدة «المؤيد» إلى ذلك في التعليق على قصة «الحجاج بن يوسف»؛ فقالت: الحوادث الغرامية لم تسند إلى أحد من رجل السلف العظام والأئمة الذين يجلون عن هٰذه الانحرافات، هٰذا فضلاً عن الأخطاء في الأمور التاريخية المستورة.

ويأتي التحذير من هٰذه الروايات عن أبطال الإسلام في كتابنا هٰذا لأسباب منها:

أولاً: لانتشار كتبه هٰذه التي تروِّج لها بعضُ دور النشر، بل قد أقيمت دار نشر باسم صاحبها.

ثانياً: لأن ضرر هٰذه الروايات بالغ؛ فهو يدس السّم في الدّسم كما يقولون، ويعتمد في عرض باطله على أسلوبٍ جميلٍ أخاذ، يشد الناشئة من الفتيان والفتيات، ويقوم على دغدغة العواطف، بل إن هٰذه الروايات طبعت بأغلفة أنيقة ورسم عليها صور فاتنات بالألوان وتباع بأرخص الأثمان.

ثالثاً: لأن هٰذه الروايات قد ترجمت إلى معظم اللغات؛ فقد ترجمت إلى اللغات الأوروبية المشهورة، وإلى التركية، والفارسية، والهندستانية، والأذربجانية، ولغات شرقيَّة أخرى.

رابعاً: لأن هٰذه الروايات عبارة عن مكيدة مسبقة مخطط لها لسقوط أبطال المسلمين من ذهن الشباب والناشئين، ولذا؛ فقد حظيت بتهليل الكافرين من المستشرقين، وقد ذكر جرجي نفسه جملة منهم قد قرظوا كتابه «تاريخ التمدن الإسلامي».

وقد أطلق الأستاذ محمد العربي التباني تحذيراً من كتاب «تاريخ

التمـدن الإسـلامي» ومن هٰذه الروايات، وبيَّن موقف بعض الغيورين منها وقـرنهـا مع كتب القصص الوهمية والخيالات، وأشار إلى شيء من آثارها السيئة؛ فقال:

«لقد هزل علم التاريخ في هٰذا العصر حتى تسور على التأليف فيه من لم يشم له رائحـة، ولا عجب في ذٰلك لأنه إذا كان عبارة عن رصف مقال بأسلوب عصري وجمع شيء من هٰهنا وهٰهنا؛ فهو ميسور لكل من حصل طرفاً من مبادىء اللغة العربية ليصبح به مندرجاً في مصاف المؤلفين، ويصدق عليه قول العـلامـة أبي الحجـاج البلوي الأنـدلسي أحـد أعيان المئة السادسة للهجـرة: «خـذ من هٰهنـا وضـع هٰهنـا، وقل مؤلفه أنا»، وحتى تسور عليه المناوئون للإسـلام، وأقبلت النـاشئة الإسلامية برغبة صادقة على مطالعة تآليفهم ومجلاتهم المملوءة بالمفتريات والطعن في الإسلام ورجاله بأساليب متنوعة.

وهٰـذا مؤسس مجلة «الهـلال» ومؤلف كتـاب «التمـدن الإسـلامي» (جـرجي زيدان) قد عرض كتـابه «التمدن الإسلامي» على نظارة المعارف المصرية إذ ذاك، وطلب منها أن تقرر تدريسه في مدارسها؛ فعهدت النظارة إلى بعض أساتذتها بمطالعته وإبداء رأيهم فيه، فلما طالعوه؛ **بينوا للنظارة أن فيه غلطاً كثيراً، وأنه غير جدير بأن يعتمد عليه في التدريس ولا المطالعة**، ونشـرت جريدة «المؤيد» نقـد بعضهم له وكنـا نظن انتهـاء جريان قلمـه بالمفتريات في الإسلام ورجاله بموته منذ سنين كثيرة وما بقي ذاك الشنار إلا في بطون تآليفه، فإذا بنا نسمع ونرى مجلة «الهلال» التي لا يزال تلامذته ينفذون خطته فيها بنشر سلسلة رواياته الخيالية في سادات هٰذه الأمة، وافتعاله أسماء نساء وحكايات عنهم لا توجد إلا في مخيلة مسلسل الأباطيل بعناوين مزخـرفة: «عذراء قريش»، «غادة كربلاء»... في أسلوب ضل به الناشئة

والعامة معاً أشد من ضلالهم بالكتب الباطلة الخرافية الموضوعة من قبل لإفساد عقائد المسلمين وإضلالهم؛ كـ «فتوح الشام» المنسوب للواقدي، و«ذات الهمة»، و«العنترية»، و«رأس الغول»، و«ألف ليلة وليلة» وغيرها؛ فإلى الله المشتكى من هٰذا البلاء... فَلَوْ كانَ رُمْحاً واحِداً لاتَّقَيْتُهُ.

ليعلم المسلم أنَّ إقباله على مطالعة هٰذه المجلة وما شاكلها مما هو مملوء بالخرافات والخبائث ملحق له بجانب المناوئين للإسلام من حيث يشعر أو لا يشعر، وليعلم أن هٰذه المجلة وأشباهها أشد ضرراً على عقيدته من «العنترية» وأشباهها، إنه في ذروة من تاريخه الصحيح المجيد، إنا والله نحب ونتمنى له أن يكون عالماً أو متعلماً أو مستمعاً أو محبّاً، ونشفق عليه من أن يكون متصفاً بالخامسة».

وقد رد على كتاب «التمدن الإسلامي»؛ فأجاد العلامة المؤرخ المرحوم شبلي النعماني رئيس ندوة العلماء بلكنو (الهند)، ومن جملة ما قال شبلي النعماني في مقدمة رده عليه:

«إن جرجي زيدان خائن في النقل، محرف لكلام العلماء، يجعل الحادثة الجزئية كلية عامة، يتعمد الكذب بما يفوق الحد».

وقال أيضاً: «اعلم أن للمؤلف (يعني: جرجي زيدان) في إنفاق باطله أطواراً شتى؛ فمنها تعمد الكذب كما سترى، ومنها تعميمه لواقعة جزئية، ومنها الخيانة في النقل وتحريف الكلم عن مواضعه، ومنها الاستشهاد بمصادر غير موثوقة مثل كتب المحاضرات والفكاهات».

وقد نشر كثير من رده عليه في المجلد الخامس عشر من مجلة «المنار»؛ فليراجعه من أحب الاطلاع على ذٰلك.

فيا أيها الشاب المسلم النبيل! إذا كنت محتاطاً لدينك، حافظاً لكرامة

رجال سلفك؛ فلا تثق ولا تلتفت لكل ما يمس كرامة أي صحابي من أصحاب نبيك ﷺ في أي تاريخ من تواريخ المسلمين، كائناً صاحبه من كان؛ فكيف به إذا كان في المجلات وكتب الأجانب؟ فإن كل مصيبة نقد في رجال الإسلام الذين هم دون الصحابة في كل شيء جلل؛ أفترضى بأقبح والعن وأكذب وأفحش الطعن في أشرف وأكرم وأجمع البشر لمكارم الأخلاق، آبائك الذين شيدوا لك صرح هٰذا المجد الخالد (الصحابة) رضوان الله تعالى عليهم، الذين شهد لهم رجال الروم إذ ذاك بأنهم رهبان بالليل فرسان بالنهار، والفضل ما شهدت به الأعداء؟ وقال فيهم ملك الصين لما استنجد به يزدجرد ملك الفرس بعد أن وصفهم له: «إنه يمكنني أن أبعث لك جيشاً أوله في منابت الزيتون (الشام) وآخره في الصين، ولٰكن إن كان هٰؤلاء القوم كما تقول؛ فإنه لا يقوم لهم أهل الأرض؛ فأرى لك أن تصالحهم وتعيش في ظل عدلهم».

ويا أيها المسلمون! نزهوا أسماعكم وأبصاركم وعقولكم عن هٰذه المفتريات التي يحاول بها تلويث مجد دعائم دينكم.

ولا نتأسف ولا نعجب من تشويه الأجانب حقائق التاريخ الإسلامي الناصعة إذا كان من ينتسب إليه قد سن لهم هٰذه السنة السيئة، وفتح لهم باب شر مستطير، وهٰذه طائفة من أهل العصر انتقدوا الصحابة رضوان الله عليهم انتقاداً مُرّاً، زاعمين أن هٰذا هو التاريخ الحر وعمدتهم في انتقادهم أهواؤهم وتقليدهم لكل ما يقوله المؤرخون، بل تقليد بعضهم بعضاً وتمسكهم بالروايات الباطلة، فأما أهواؤهم؛ فهي نتيجة آرائهم الدائرة بين السقيم والأشد سقماً والباطل والأشد بطلاناً، وأما تقليدهم لكل ما يقوله المؤرخون؛ فهو نتيجة إفلاسهم من الروايات مطلقاً صحيحة وسقيمة، وجهلهم لها ولرجالها العدول وغيرهم جهلاً مطبقاً، وأما تمسكهم بالروايات الباطلة؛ فهو

مبني على هٰذا وعلى تقليد أمثالهم، ومع كون كتب هٰذه الطائفة مشحونة بنقد الصحابة رضوان الله عليهم بالآراء السخيفة وتقليد الأجانب وأهل الأهواء والوضاعين؛ انكب الناس على شرائها بالثمن الغالي واقتنائها ومطالعتها لأسلوبها الذي تتسع له أفكارهم؛ فإنا لله وإنا إليه راجعون، وهي أشد ضرراً على الناشئة من طائفتي الخوارج والروافض؛ لأن عقيدة الطائفتين في الصحابة مكشوفة لجمهور المسلمين السنيين، حتى غالب العوام منهم بخلاف حال هٰذه الطائفة؛ فإنَّهم موَّهوه بستار التاريخ الحر المزعوم، فراج عند الناشئة من شبان المسلمين رواجاً عظيماً لأنه صادف قلوباً خالية من تاريخ سلفهم المجيد، جاهلة بمناقب الصحابة، زاهدة في البحث والتنقيب عن تراثهم القديم الصحيح، مائلة إلى كل جديد وإن كان أباطيل»[1].

ومن الكتب التي ينبغي أن يحذر منها، وهي لجرجي زيدان:

٢١ ـ «تاريخ آداب اللغة العربية».

وقد اعتمد فيه على أقوال الخصوم، وملأه بالمفتريات وعجائب الأمور، وحشاه بأخبار المجان، ودوَّن ما هو شائع من الأباطيل والهذيان، ولم يسلك فيه مسلك أهل هٰذا الفن والشان، وساعده على ذٰلك سعة خياله وباعثه من الانتقام من كل ما هو مليح، ويشدّ الجيل إلى أسلافهم الأبطال، وإمكاناته القويَّة في اللغة العربية واللغات الأجنبيَّة.

ويستطيع المنصف أن يقول باطمئنان: إن كتابه هٰذا وكتاب «تاريخ التمدن الإسلامي» كانت اقتباساً من الكتب الأوربية مثل كتاب سيديو المطبوع سنة (١٨٧٧م)، وكتاب هيوار المطبوع سنة (١٩٠٢م)، وكتاب غوستاف لوبون المنشور عام (١٨٨٤م)، وكتاب نيكلسون المنشور سنة

---

(١) «إفادة الأخيار ببراءة الأبرار» (١ / ٣٥ ـ ٣٧).

(١٩٠٢م)، وكتاب هامر برجستال المنشور سنة (١٨٥٦م)، وكتاب وستنفيلد المنشور سنة (١٨٨٢م)، وكتاب بروكلمان الذي ظهر سنة (١٨٩٨م)، ويذكر محمد عبد الغني حسن أن جرجي كان يعترف بأسماء الكتب الفرنسية والإنجليزية والألمانية التي كان يأخذ منها. . .

وقد كتب الشيخ أحمد عمر الإسكندري «انتقاد كتاب تاريخ آداب اللغة العربية»، وبيَّن ما فيه من أكاذيب وتجنٍّ على الحقائق، وكتب عنه دراسة نشرت في مجلة «الشرق» الأستاذ لويس شيخو انتقده على أشياء كثيرة فيه[1].

وقد أشار الشيخ الإسكندراني إلى أن مما يؤخذ على جرجي زيدان أنه كثير النقل من مستعربي الإفرنج من غير تمحيص لدعواهم، وأنه يخطىء في الحكم الفني؛ أي أنه يقرر غير الحقيقة العلمية، وأنه يخطىء في الاستنتاج، وأنه يقيم الدعوى بغير دليل ويخطىء في النقل، وأنه قليل تحري الحقيقة ويروج الدعوى بغير دليل، وتروج عند المؤلف أقوال الخصوم عن خصومهم وأقوال الكتب الموضوعة لأخبار المجان، أو لذكر عجائب الأمور وغرائبها، وأنه يستدل بجزئية واحدة على الأمر الكلي.

وعن كتابه «تاريخ العرب قبل الإسلام» أخذ عليه السكندري أنه أغفل مدة حكم الفرس في اليمن بعد ذي يزن وكثرة شكه وتردده وتناقضه في أكثر

---

(١) وانظر في التحذير من كتب جرجي زيدان: «انتقاد كتاب تاريخ التمدن الإسلامي» للشيخ شبلي النعماني مع مقدمة الشيخ محمد رشيد رضا، وقد طبعه بمطبعة المنار سنة (١٣٣٠هـ)، و«نبش الهذيان من تاريخ جرجي زيدان» لأمين بن حسن الحلواني، و«جرجي زيادن في الميزان» لشوقي أبو خليل، و«مؤلفات في الميزان» (١١١ ـ ١١٥)، و«إعادة النظر في كتابات العصريين في ضوء الإسلام» (١٦٩ ـ ١٧٨) كلاهما لأنور الجندي، و«أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ» (منهج كتابة التاريخ الإسلامي؛ لماذا وكيف، ص ٧٩ ـ ٨٤).

الحوادث، وتخريجه الأعلام تخريجاً غريباً واختصاره التاريخ جدّاً، وإنكار بعض الحقائق البديهية في موضع وتشبثه بتحقيق بعض الظنون في موضع آخر، ومما أخذه عليه ما أسماه (جسارته) في وضع الأسماء والتقسيمات التاريخية، مع ضعف الاستظهار كتقسيم أدوار تاريخ العرب، وتسمية الأمة التي سماها استرابون اليوناني جرهين بالقريتين نسبة إلى قرية وهم اسم اليمامة أغنى أهل الأرض.

وكذٰلك أخذ عليه تهجينه أخبار العرب في حوادث الفخر والغلبة، وتصديقه خرافات استرابون وهيردوت مع أنهما لم يدخلا بلاد العرب ولم يرياها، وكذٰلك أخذ عليه سوء التعبير من الوجهة الدينية في عبارات الكاتب كقوله: «أقدم المصادر العربية المعروفة عن تاريخ العرب وأقربها إلى الصحة؛ القرآن»[1].

٢٢ ـ ومن أسوأ كتب جرجي زيدان: «مصر العثمانية».

وهٰذا الكتاب ما زال مخطوطاً، ويشمل تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى الحملة الفرنسية، أعدَّه جرجي ليكون محاضراتٍ تلقى في الجامعة المصرية القديمة، لٰكن أصوات المخلصين الغيورين على تراث وتاريخ هٰذه الأمة منعته من دخولها، وفضح في حينه بشعوبيته وبالخوض في أمور إسلامية لا يحسن الخوض فيها، وبتحقير الأمة العربية وإبداء مساويها، وبالكذب في رواية الحوادث والخطأ المقصود في الاستنتاج؛ فأُبعد عن الجامعة، ومن هٰذا الكتاب نسخة بخط جرجي نفسه مودعة بجامعة فؤاد الأول تحت (رقم ٧٥م، ف ٣٠٠٢)[2].

---

(١) راجع: مجلة «المنار» (١١٢ / ص ٧٨٧، ٨٦٣)، و«إعادة النظر في كتابات العصريين في ضوء الإسلام» (١٧٣ ـ ١٧٤).

(٢) «جرجي زيدان في الميزان» (ص ٢٠).

كتب المعاصرين في التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية

٢٣ ـ «تاريخ الشعوب الإسلامية»، لبروكلمان.

تناول هٰذا الكتاب الشيخ المحقق أحمد شاكر في تعليقه وتحقيقه لـ «مسند الإمام أحمد» بمناسبة تخريجه وشرحه لحديث أبي هريرة: «دخل أعرابي المسجد؛ فصلَّى ركعتين، ثم قال: اللهم ارحمني ومحمداً، ولا ترحم معنا أحداً! فالتفت إليه النبي ﷺ؛ فقال: «لقد تحجَّرت واسعاً»، ثم لم يلبث أن بال في المسجد؛ فأسرع الناس إليه؛ فقال لهم رسول الله ﷺ: «إنما بعثتم ميسِّرين ولم تُبعثوا معسِّرين، أهريقوا عليه دلْواً من ماءٍ، أو سجلاً من ماء»».

فقال بعد أن تكلم على معنى الحديث الإجمالي ما نصه:

«أفليس عجباً بعد هٰذا أن يغلب الهوى وبغضُ الإسلام رجلاً مستشرقاً كبيراً كنَّا نظن أنه من أبعد المستشرقين عن أهواء المبشرين ودناءات المحرفين، هو المستشرق بروكلمان، صاحب الكتاب النافع المفيد كتاب «تاريخ الأدب العربي»، الذي حاول فيه استقصاء المؤلفات العربية والقديم منها خاصة مع الإشارة إلى مكان النادر والمخطوط منها؟

ذٰلك المستشرق الذي كنَّا نتوهمه متسامياً على ما يرتكس فيه إخوانه علماء المشرقيات ألف كتاباً في «تاريخ الشعوب الإسلامية»، ترجمه أُستاذان من بيروت هما: الدكتور نبيه أمين فارس، والأستاذ منير البعلبكي في خمس

أجزاء، وطبع بيروت وجزؤه الأول طبع سنة (١٩٤٨م) إفرنجية.

هٰذا الرجل الذي كنا نظنه عاقلاً يقول في الجزء الأول من كتابه (ص ١٦) من الترجمة العربية، حين يتحدث عن بلاد العرب قبل الإسلام وعن أحوالهم الاجتماعية في شمالي الجزيرة، يقول بالحرف الواحد: «والبدوي كائن فردي النزعة، مفرط الأنانية قبل كل شيء، ولا تزال بعض الأحاديث تسمح للعربي الداخل في الإسلام أن يقول في صلاته: اللهم ارحمني ومحمداً ولا ترحم معنا أحداً».

هٰكذا يقول هٰذا الرجل الواسع الاطلاع على الكتب العربية والمؤلَّفات الإسلامية، غير الجاهل بكلام العرب ولا الغافل عن معنى ما يقرأ، والحديث أمامه في كتب السنة كاملاً ينقل منه حرفاً واحداً ويدع ما قبله وما بعده، هٰذا الرجل الذي أظهرت كلمته أن الإحن والعصبية الصليبية تملأ صدره وتغطي على بصره وعقله.

حادث فردي من بدوي جاهل، لم يمرّ دون أن ينكر عليه الناس ودون أن يعلمه المعلم الرفيق ﷺ، يجعله هٰذا المفتري الكذّاب قاعدة عامة لخُلُق أهل البادية، يجعل الحادثة الجزئية قاعدة كلية، وهٰذا أعجب أنواع الاستنباط فيما رأينا وعلمنا.

ولست أدري لماذا عفا عن أهل البادية؛ فلم يستنبط أيضاً من هٰذه الحادثة الفردية قاعدة كلية أخرى أن من خُلق أهل البادية إذا دخلوا مسجداً أو حضروا جمعاً عظيماً من الناس أن يبادروا إلى البول في المسجد أو في حضرة الناس، حتى يكون هٰذا المستشرق منطقياً مع نفسه والأعرابي صاحب الحادثة صنع الأمرين.

ولم يكتف هٰذا المستشرق بما بدا منه من ذكاء وأمانة؛ فافترى على

الإسلام الكذب الصراح حين زعم أنه لا تزال بعض الأحاديث تسمح للعربي الداخل في الإسلام أن يدعو بهٰذا في صلاته؛ أهٰذا صحيح أم كذب؟

وإن أعجبْ؛ فعجبٌ أن يدع الدكتور عمر فروخ التعليق على كلام هٰذا المستشرق الكذَّاب، وأن يقتصر الأستاذان مُعَرِّبا الكتاب على التعليق ببيان موضع الحديث في بعض كتب السنَّة نقلاً عن فهارس المستشرقين.

نعم، فقد ذكر المترجمان في مقدمة الترجمة (ص ٧) أنه «إذا كان في الكتاب بضعة آراء خاصة بالمؤلِّف تتنافى أحياناً مع وجهة النظر الإسلامية؛ فقد عهدنا بالتعليق عليها إلى زميلنا الدكتور عمر فروخ، أستاذ الفلسفة في كلية المقاصد الإسلامية في بيروت، وعضو المجمع العلمي العربي بدمشق، وأنهما ليسا في حاجة إلى القول: إن هٰذا لا يفيد بالضرورة موافقتنا المؤلف على آرائه الباقية جميعاً؛ لأننا لم نستهدف بالتعليق إلا تلك الآراء التي تتصل بحياة الرسول وتعاليم الإسلام.

أفلم يقرأ الأستاذان المترجمان هٰذا الحديث في مصادره التي أشارا إليها حين الترجمة والتعليق؛ إذ أكاد أثق أنهما قرآه، حين ترجما نص الدعاء ترجمة صحيحة، وما أظن أنهما كانا حافظين لنصه في الذاكرة من قبل، ولو كان؛ لكان أبعد لهما من العذر.

أولم يعرفا ولم يعرف الدكتور عمر فروخ من بداثة دينهم أنه لا يُعقل عقلاً أن بعض الأحاديث لا تزال تسمح للعربي الداخل في الإسلام بهٰذا الدعاء. . . ؟»[1].

قلت: وهٰذا الكتاب قد كتبه صاحبه منطلقاً من التشكيك والرفض

---

(١) «مسند الإمام أحمد» (ج ١٢، رقم ٧٢٥٤).

العشـوائي، معتمـداً على الـروايات الضعيفـة الشّاذّة، والتي رفضها النُّقاد البـاحثـون واستغـربهـا العلماء المطّلعون، بل وأشاروا إلى نشوزها، لٰكن بروكلمان كغيره من المستشرقين الذين قدَّموا ما يرضي رجال الكنيسة، ولم يكتبـوا حقائق تثيرهم، بنى فكره ورأيه مسبقاً في نفسه، ثم جاء إلى وقائع التاريخ العربي الإسلامي يطوِّعها لما يؤيِّد فكرته وخطَّته المرسومة، يطمس ويضعِّف ويمرِّض ما دون ذٰلك؛ فقدم بروكلمان في كتابه هٰذا تاريخنا الإسلامي موسِّعاً الجزئية، متغاضياً عن الكليَّة، مع تفسيراتٍ عجيبة ومواقف غريبة وأقوالٍ ينبو عنها الذَّوق السليم والفكر الموضوعي.

وقد درس كتابه هٰذا وفنَّده تفنيداً علميَّاً الأستاذ شوقي أبو خليل في دراسة مستقلَّة طبعت عن دار الفكر بدمشق بعنوان «كارل بروكلمان في الميزان» تناول فيه ما يلي:

* افتراءات بروكلمان على تاريخنا العربي الإسلامي حتى وفاة الرسول ﷺ.
* افتراءات بروكلمان على عصر الخلفاء الراشدين.
* افتراءات بروكلمان على العصر الأموي.
* افتراءات بروكلمان على العصر العباسي.
* افتراءات بروكلمان على تاريخنا الحديث.

٢٤ ـ «تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي»، لحسن إبراهيم حسن.

هٰذا الكتاب من أوسع الكتب انتشاراً عند دارسي التاريخ، وهو مرجع معتمد في الجامعات والكليات، وقد طبع نحو عشرة طبعات إلى حد الآن، ولذا؛ لا بدَّ من دراسة تفصيلية عنه عسى أن يقوم بها بعض الباحثين الشادين

الجادِّين من طلبة العلم، وقد وقعت في هٰذا الكتاب طامات وكفريَّات؛ فلا بد أن يحذر منها طلبة العلم، ولا سيما من يدرسون التاريخ الإسلامي من الشباب المسلم الملتزم بدينه، الحريص على مرضاة ربه، وهٰذا تعريف[1] موجز بمؤلِّف الكتاب وبما فيه من أباطيل وشرور.

الدكتور حسن إبراهيم حسن من الذين تتلمذوا على توماس أرنولد صاحب كتاب «الدعوة إلى الإسلام»، بل إنَّه هو الذي ترجم له ذٰلك الكتاب السالف الذكر وكتاب «تاريخ الإسلام»، وفيٌّ للخط الاستشراقي في كثير مما جاء فيه، مثال ذٰلك حينما عالج الكاتب تاريخ الدولة السبئية؛ أغفل ما أورده القرآن فيما يتصل بالأسباب التي أدت إلى انهيار سد مأرب وذهاب حضارة سبأ، وهو بهٰذا يردد آراء المستشرقين، يقول الكاتب: «اختلف المؤرخون في أسباب سقوط الدولة السبئية؛ فيرى مؤرخو العرب أن السبب في ذٰلك يرجع إلى تصدع سد مأرب، الذي لم يكن لهم عنه غنى لري أرضهم ريّاً منظماً، والذي كان السبب الأساسي في رقي بلادهم وتقدمها، ويذهب بعض المستشرقين إلى أن انكسار السد كان في حد ذاته نتيجة إهمال من أمة كانت آخذة في الانحطاط، وأن هٰذا الخراب الذي حل بأهل سبأ لا بد وأن يكون قد حدث تدريجيّاً قبل انهيار السد بزمن طويل؛ لأنه لا يعقل أن تزول مدينة عظيمة دفعة واحدة»[2].

«ويظهر أنه لما تطاولت الأزمان على هٰذا السد وأهمله الملوك؛

---

(١) مأخوذ من «أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ» (منهج كتابة التاريخ الإسلامي؛ لماذا وكيف، ص ٨٥ ـ ٨٩).

(٢) انظر: «أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ» (استخلاف أبي بكر الصديق رضي الله عنه. . .).

تصدعت جوانبه وفاضت المياه على ما حوله من القرى والمزارع؛ فأتلفتها» (ص ٢٧ ـ ٢٨).

إن رواية الخبر التاريخي على هٰذا النحو يوهم القارىء أن الخبر القرآني ليس صحيحاً أو على الأقل يشكك فيه، وإذا شكك في القرآن؛ فقد شكك في الإسلام، والكاتب هنا يردد ما قال به أعداء الإسلام فيما يتصل بأسباب تدمير الحضارة السبئية، سامح الله الكاتب؛ ألم يقرأ قول الحق عز وجل: ﴿لَقد كانَ لِسَبإٍ في مَسْكَنِهِم آيَةٌ جَنَّتانِ عنْ يمينٍ وشِمالٍ كُلوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ واشْكُروا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ ورَبٌّ غَفورٌ. فأَعْرَضوا فأَرْسَلْنا عَلَيْهم سَيْلَ العَرِمِ وبَدَّلْناهُم بجَنَّتَيْهِم جَنَّتَيْنِ ذَواتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وأَثْلٍ وشَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ قَليلٍ. ذٰلِكَ جَزَيْناهُمْ بِما كَفَروا وهَلْ نُجازي إلاَّ الكَفُورَ﴾.

ويزعم المؤلف بأن الإسلام نظام ديمقراطي، ونسي أن الإسلام لا يقر الديمقراطية؛ فكلمة ديمقراطية مكونة من مقطعين ديموس وكراتوس؛ أي: حكم الشعب؛ أي أن الشعب صاحب الحق في وضع التشريع، أي أن الحاكمية للشعب، بينما الإسلام يعتبر التشريع حق الله ﴿إنِ الحُكْمُ إلاَّ للهِ﴾[1].

وفي هٰذا يقول الكاتب (ص ١٠٤): «وقد ساعد الرسول على توحيد كلمة العرب، تلك المساواة التي جاء بها الإسلام، وتلاشى أمامها تلك الفوارق الجنسية التي مزقت شمل العرب، وليس أدل على تلك الديمقراطية من قوله تعالى:

﴿يا أَيُّها النَّاسُ إنَّا خَلَقْناكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وأُنْثى وَجَعَلْناكُمْ شُعُوباً وَقَبائِلَ لِتعارفوا إنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقاكُمْ﴾.

---

(١) يوسف: ٤٠.

ومن ثم بادر الناس إلى الإسلام لما امتاز به من الديمقراطية الصحيحة والمساواة الحقة: ﴿فِطْرَةَ اللهِ الَّتي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْها لاَ تَبْديلَ لِخَلْقِ اللهِ ذٰلك الدِّينُ القَيِّمُ﴾» (ص ١٠).

المؤلف ينكر صريح القرآن عن تدخل قدرة الله سبحانه في غزوة الخندق لصالح المسلمين، ويقول بأن الطبيعة هي التي ردت الكافرين على أعقابهم؛ فيقول: «هٰذا إلى ما أبداه الرسول من المهارة في مصابرة المسلمين، وتشجعيهم على تحمل الجوع والعري في تلك الأيام، التي عصفت الطبيعةُ بمعسكر قريش واضطرتهم إلى الجلاء» (ص ١٢٠).

يزعم الكاتب أن مشاهدات الرسول في بلاد الشام قبل البعثة كان لها أعظم الأثر في التشريعات الإسلامية، ونسي أن التشريع من عند الله وأن ما كان يقره رسول الله ﴿إنْ هُوَ إلاَّ وَحْيٌ يُوحى﴾[1]، ويفصل الكاتب بين الدين والسياسة؛ فيزعم: «وعلى هٰذه الصورة أصبح الإسلام ـ ولو من الوجهة النظرية على الأقل ـ كما كان دائماً نظاماً سياسيّاً بقدر ما هو نظام ديني» (ص ١٠٣).

يزعم الكاتب أن المذاهب والأفكار والآراء المسيحية واليهودية والفارسية؛ فقد مهدت الطريق لظهور المصلح، وهو النبي محمد ﷺ (ص ٧٤)؛ فالكاتب يطلق اللفظة الاستشراقية «مصلح» على النبي ﷺ على اعتبار أنه مصلح كغيره من المصلحين وليس نبيّاً مرسلاً من قبل الله عز وجل.

يزعم الكاتب بأن اليهودية دين سماوي، وأنها تشتمل على التوحيد[2]

---

(١) النجم: ٤.

(٢) ألم يقرأ الكاتب قول الله تعالى: ﴿وقالت اليهود عزير بن الله﴾؛ فهل هٰذا توحيد، والقول بأن اليهودية دين سماوي؛ فلا دليل عليه من الكتاب والسنة.

(ص ٩٣).

يزعم الكاتب أن الإسلام دين العرب فقط، «وأن من أهم الأسباب التي من أجلها رفض الروم قبول هٰذا الدين أنه دين العرب الذين كانوا يستصغرون شأنهم» (ص ١٦٥).

يزعم الكاتب أن الإسلام من تأسيس محمد؛ فيقول: «وينكر بعض المؤرخين أن الإسلام قصد به مؤسسه في بادىء الأمر أن يكون ديناً عالميّاً» (ص ١٦٩)، «وأما القول بأن هٰذا الدين لم يهيأ إلا لبلاد العرب؛ فإن ذٰلك لم يمنع محمداً من التفكير في تعميم دينه» (ص ١٧٠).

يقول الكاتب: «ولم يعهد التاريخ مصلحاً أيقظ النفوس، وأحيا الأخلاق، ورفع شأن الفضيلة كما فعل محمد ﷺ» (ص ٢٠٤).

وزعم الكاتب أن أصحاب الأخدود كانوا مسيحيين، ونسي أن المسيحيين كفار: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذينَ قالوا إنَّ اللهَ ثالِثُ ثَلاثَةٍ﴾ (ص ٢٩)، ورغم أن القرآن والسنة يثبتان أن أصحاب الأخدود كانوا مسلمين موحدين[1] (سورة البروج) تفسير القرآن العظيم (ج ٤، ص ٥٢٣ ـ ٥٢٧).

وعن الكعبة يردد الكاتب ما قاله ديورانت «وفيها الحجر الأسود الذي يقال: إنه سقط من السماء» (ص ٤٧)، وبالنسبة لمحاولة أبرهة الحبشي الأشرم هدم البيت العتيق؛ ردد الكاتب ما قاله جرجي زيدان، «ولا شك أن هٰذه الحادثة كانت فاتحة خير على العرب عامة وقريش خاصة؛ فقد مهدت

انظر: «أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ» (الرسالة الأولى: الإسلام دين الله في السماء والأرض).

(١) «جزيرة العرب منذ أقدم الدهور» دار الطباعة الحديثة، القاهرة (١٣٩٨هـ)، (ص ٢٥٠ ـ ٢٥٩).

السبيل لقبول الدعوة الإسلامية والقيام بنصرتها. . . »، (ويضيف): «ولما ذاع أمر أصحاب الفيل في العرب؛ زاد احترامهم للحرم وقالوا: أهل الله قاتل عنهم وكفاهم كيدهم» (ص ٥١٠).

وفي موضع آخر يقول الكاتب: «وفي الحق كان لوجود أديان سماوية في يثرب لها كتب منزلة من عند الله؛ كاليهودية فيها ذكر للوحي ووحدانية الله» (ص ٩٣)، وهٰذه مغالطة من الكاتب؛ لأن اليهودية تقوم على الشرك ﴿وقالَتِ اليَهودُ عُزَيْرٌ بنُ الله﴾.

يردد الكاتب رأياً لمستشرق يصور محمداً بالرجل العبقري «وليس رسولاً من عند الله» الذي نال سلطة خارقة على عقول أتباعه، «قد ينحرف مؤرخ عن موضوعه ليتأمل حياة رجل نال سلطة خارقة على عقول أتباعه وأعمالهم، ووضعت عبقريته أساس دين سياسي ما زال يحكم الملايين من البشر من أجناس مختلفة، إنَّ نجاح محمد كمشرع؛ لدليل على أن ذُلك الرجل الخارق قد كونه مزيج نادر من كفايات ليكورجُوس والإسكندر» (ص ١٧٣).

ولا فارق عند الكاتب بين حماس الإنسان لوثنيته أو إسلامه، نلاحظ هٰذا في قوله: «وكان حماس العربي للإسلام وولاؤه له لا يقل عن حماسه لوثنيته واستبساله في الذود عنها» (ص ١٩).

والكاتب يعتبر توحيد الله سبحانه وتعالى اكتشافاً بشرياً، وليس إيماناً بالله الواحد الأحد مفطوراً عليه الكون والإنسان، ودعا إليه رسل الله عليهم السلام، ويزعم أن أدياناً أخرى غير الإسلام دعت إلى الإيمان بالله الواحد الأحد.

«ولم تكن فكرة التوحيد والانصراف عن الآلهة المتعددة إلى إلٰه واحد

اكتشافاً حديثاً انفرد به الإسلام» (ص ١٩٧)[١].

والكاتب هنا يصور محمداً على أنه مصلح وليس رسولاً نبيّاً: «وصفوة القول أن الرسول ﷺ على ما وصفه ميور (حياة محمد) امتاز بوضوح كلامه ويسر دينه، وقد أتم من الأعمال ما يدهش العقول، ولم يعهد التاريخ مصلحاً أيقظ النفوس، وأحيا الأخلاق، ورفع شأن الفضيلة في زمن قصير كما فعل محمد» (ص ٢٠٤).

والكاتب يرى أن القرآن يحوي كثيراً من تعاليم المجوسية: «والفارسي يستطيع أن يجد في القرآن كثيراً من التعاليم الأساسية في ديانته القديمة، وإن كان ذٰلك بصورة مختلفة كثيراً»، «وهٰذا ترديد لرأي توماس أرنولد في كتابه «الدعوة إلى الإسلام»» (ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨).

وينتقل الكاتب إلى الطعن في صحابة رسول الله؛ فيورد قولة لسيد أمير عن الخليفة عثمان رضي الله عنه: «كان عثمان شيخاً كبيراً، ضعيف الإرادة؛ فلم يستطع الاضطلاع بأعباء الحكم رغم نزاهته وفضائله الكثيرة، وقد أثار بسياسة الضعف التي سار عليها وانحيازه إلى ذوي قرباه، ومحاكاتهم كراهته لأهل المدينة...» (ص ٢٦٩).

ويورد رأياً لنيكلسون عن علي رضي الله عنه؛ فيقول: «كان علي يعوزه حزم الحاكم ودهاؤه، برغم ما كان يمتاز به من الفضائل الكثيرة... ويمكن مقارنته بـ «مونت روز وبيار» في شجاعته ونجدته، وكانت تنقصه الحنكة السياسية وعدم التردد في اختيار الوسائل أيّاً كانت؛ لتثبيت مركزه» (ص ٢٧٨).

---

(١) «أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ» (سيرة إبراهيم عليه السلام وتاريخ حرم الله الآمن)، دار الوفاء.

ويورد رأياً لنيكلسون عن الخلافة في العصر الأموي؛ فيقول (ص ٢٨٣):

«اعتبــر المسلمـون انتصـار بني أمية وعلى رأسهم معـاوية انتصـاراً للأرستقراطية الوثنية».

ويزعم الكاتب (ص ٣٥٢): «أن الإسلام أحل الوحدة الدينية والقومية الإسلامية محل الشعور القبلي»[1].

٢٥ ـ «من مصادر التاريخ الإسلامي»، لإسماعيل أحمد أدهم.

طبع هٰذا الكتـاب بمـطبعـة صلاح الـدين بالإسكندرية قديماً سنة (١٣٥٥هـ)، وكـان صاحبـه يتـظاهـر بأنـه من حملة الدبلومات العالية من الأكاديمية الروسية (كذا)، وأنه وكيل «أينشتاين» في الشرق، وعضو جمعية الإلحاد الروسية.

وقد ورد تحذير منه في عددين من أعداد مجلة «الفتح»[2] المصرية، ومما جاء في الأول منهما بعنوان «خطر آخر على الشريعة المحمدية»: «. . . هٰذا الشخص يطعن في الحديث ورواته وجميع مصادره، ويرميها بالكذب، وينكـر السنَّـة بتاتاً، وجمع مذكرات ـ ومصدرها المبشرون والمستشرقون ـ تحوي هٰذه الطعون والإنكارات، وطبعها ـ ويا للأسف ـ بمطبعة صلاح الدين بالأسكندرية وصاحبها رحمه الله من المسلمين، ولما علمت المحافظة بالأمر

---

(١) فهـل بعـد ذٰلـك افتراء على الله ودينه ورسوله ﷺ وصحابته رضوان الله عليهم؟ والعجيب أن هٰذا الكتاب هو مرجع أساسي في التاريخ في غالب دور العلم في بلاد المسلمين؛ فماذا ينتظر ممن يتتلمذون عليه؟

(٢) الأول في (العدد ٤٩٢، سنة ١٣٥٥هـ، (ص ٨)، والآخر في (العدد ٤٩٤، من السنة نفسها، ص ١٢).

عن طريق المعهد الديني واستدعته؛ أشاع أنه سيرسل هٰذا الكتاب إلى جهات أخرى غير الإسكندرية، هٰذه الحركة التي قام بها ذٰلك التُّركي الجنس، الشيوعي المبدأ لا يستبعد أن تكون أكمة وراءها ما وراءها، والغريب في هٰذا الشخص أنه محتفظ بخطابات على زعمه من الأستاذ أحمد أمين والأستاذ الزّيات صاحب مجلة «الرسالة» التي نشرت له «شرح نظرية النسبية» فيها الموافقة على رأيه في إنكار السنة ومصادرها وتكذيب كل ما ورد فيها».

٢٦ ـ «مقدمة في التاريخ الآخر نحو قراءة جديدة للرواية الإسلامية»، لسليمان بشير.

ظهرت هٰذه الدراسة في مدينة القدس المحتلّة أعادها الله على المسلمين بخير سنة (١٩٨٤م) وهي في (٥١٤) صفحة من القطع الكبير، ومكث صاحبها في إعدادها خمس سنوات كما ذكر في (ص ٣٢)، وخرج على القراء بنتائج عجيبة غريبة يصان عنها العقلاء لا الباحثون والعلماء؛ منها:

* أن الذي جمع القرآن هو عبد الله بن مروان، وأن خلافاً كبيراً وتناقضاً شديداً وقع في مصاحف الصحابة، وأن القرآن ليس منسجماً بأجزائه كلها، وأن حذفاً وإضافة وقع في مصحف عثمان، وأن اضطراباً وتناقضاً وقع في «إعطاء الآيات القرآنية تاريخيتها بربطها بحوادث وأشخاص وأمكنة محددة في إطار ما عرف بالسيرة النبويّة».

* شكك في ثبوت الأحاديث النبوية من خلال زعمه أن النقاد لم ينظروا إلى متن النقد.

* وشكك أيضاً في «تاريخ مكة، وأن النبي ﷺ قد تبنى أشياء من عنده

حول إبراهيم وبنيه، وأن تعظيم الكعبة أمر قد خطط له، وأن إبراهيم عليه السلام قد عبد النجوم، وأن صفة الملك والرحمٰن والرحيم لله قد أخذها المسلمون من شعوب وحضارات قديمة.

* أن خلطاً شديداً وقع بين شخصية محمد ﷺ ومحمد بن الحنفية.

وأشياء أخرى كثيرة فيها طامات وعجائب، واعتمد في ذٰلك كله على النقد الداخلي التحليلي للروايات زعموا، وهو كثير النقل عن المستشرقين وكتابه قائم على منهج التشكيك؛ فكن منه على حذر شديد.

٢٧ ـ «تاريخ خلافة بني أُميَّة»، للدكتور نبيه عاقل.

هٰذا الكتاب جانب فيه المؤلِّف الصواب في كلامه عن تاريخنا الإسلامي، وقد ملأه بالأخطاء التاريخية، بل نستطيع القول أنه استعمل الدس الصريح والطعن المباشر للرسول ﷺ والصحابة رضوان الله عليهم مما يقوِّي احتمال وجوده هٰذا الاتِّجاه عند الدكتور، وليس هو فقط خطأ وقع فيه[1].

ونستطيع حصر الأخطاء ومواطن الطعن في هٰذا الكتاب في الأمور التالية:

أولاً: اعتماد المؤلف على التفسير الشيوعي الماركسي في تفسير أحداث التاريخ الإسلامي.

ثانياً: الطعن بالرسول ﷺ وبالمنهج الذي جاء به.

ثالثاً: الطعن بآل بيت الرسول ﷺ وتشويه صورتهم ومواقفهم.

---

(١) مجلة «المجتمع» الكويتية.

رابعاً: تشويه التاريخ الإسلامي واختيار الفترات المظلمة لتدريسها.

خامساً: اعتماد المؤلف على مراجع سيئة مغرضة بعيدة كل البعد عن النزاهة العلمية[1].

ومع هٰذا؛ فقد طبع هٰذا الكتاب أربع طبعات لغاية سنة (١٤٠٣هـ)، وصدر عن دار الفكر ـ بيروت.

٢٨ ـ «التاريخ السياسي للدولة العربية (عصر الخلفاء الأمويين)»، للدكتور عبد المنعم ماجد.

كتاب مطبوع في جزء واحد فيه طامات وأوابد، وإليك شذرات منه، ومن خلاله تستطيع الحكم عليه بأمانة وإنصاف:

في (ص ١٩٨): «وفجأة في سن الأربعين يملك محمد موهبة النبوة»، وهٰـذا التعبير وراءه إنكار نبوّة محمد، وقد صرح المؤلف في (ص ٩٩) أن القـرآن من صنـع محمد؛ قال: «ومع ذٰلك؛ فلم يرد على لسان النبي في القرآن»، وقال في (ص ١٢٥): «وقد أناب فيه أبا بكر الصديق صديقه ليقرأ عليهم سورة براءة التي يتبرأ فيها محمد ممن يحج من المشركين».

وزعم المؤلف أن الوحي كان يأتي لمحمد ﷺ وهو نائم؛ فقال (ص ٢٥٠): «أنه كان ينزل عليه وهو نائم»، وافترى أن النبي ﷺ كان هو الذي ينسخ القرآن؛ فيقول (ص ٢٥٠) عن النبي ﷺ: «كان ينسخ بعض الآيات ويأتي بأخرى محلها».

اللهم إنا نبرأ إليك من هٰذه الخزعبلات والترهات، ونشهدك أننا قد

---

(١) وقد تناول هٰذه الفقرات الخمس بالشرح مؤلفا كتاب «منهج كتابة التاريخ الإسلامي؛ لماذا وكيف» (ص ١٣١ ـ ١٣٨)؛ فراجعه إن أردت الاستزادة.

حذرنـا منها قومنا؛ فعسى أن ينتفعوا، وإن من المهانة بمكان أن يباع هٰذا الكتاب ويكون مرجعاً عند الباحثين والدارسين، ولا حول ولا قوة إلا بالله[1].

٢٩ ـ «أباطيل يجب أن تمحى من التاريخ».

كتاب مطبوع من تأليف الدكتور إبراهيم علي شعوط، أظهر صاحبه فيه الغيرة على التـاريخ الإسلامي، وأثار مسائل تحتاج إلى بحث وتمحيص، وسلم من كثير من المزالق التي تورط فيها الكثيرون، ولٰكنه اعتمد على منهج ضخم فيه دور «الإحساس» و«الوجدان»، ولذا؛ هوَّن من كلام المؤرِّخين، وقد نقد كتابه الأستاذ حسني شيخ عثمان بكتاب مفرد، وطبع عن دار الصديق بالطائف، واسمه: «أباطيل الأباطيل نقد كتاب أباطيل يجب أن تمحى من التاريخ»، وقد أوضح الأستاذ حسني منهج الأستاذ شعوط؛ فقال (ص ١٩ ـ ٢٠):

«ويمكننا أن نلخص منهج مؤلف الأباطيل في تأليف أباطيله بما يلي:

أولاً: جعل الإحساس بالوجدان سبيلاً من سبل المعرفة قلما يخطىء.

ثانيـاً: اتهـام كتـابـات العـرب والمسلمين بأنهـا مفعمـة بالأكـاذيب والأغاليط.

ثالثاً: رفض جميع الروايات، ورد كل الشهود فيما إذا تعارضت روايات الـرواة أو شهـادات الشهود مع عقله ومنطقه ووجدانه، ومن ذٰلك الروايات المتواترة أيضاً.

---

(١) انظر في التحذير من هٰذا الكتاب: «منهج كتابة التاريخ الإسلامي» (ص ١٦٧ ـ ١٦٨)، ومقال الدكتور عمر سليمان العقيلي المنشور في جريدة «الجزيرة» (عدد رقم ٤٤١٣، بتاريخ ٤ / صفر / سنة ١٤٠٥هـ).

رابعــاً: رفض كلام المؤرخ الإسـلامي إن لم يتفق مع الإحسـاس بالوجدان (وبأسلوب غير مؤدب)، ثم اعتماد كلام المؤرخ نفسه إذا حاز على رضى الإحساس بالوجدان.

خامسـاً: عدم التحقيق في صحة نسبة كلام المؤرخ إليه، والاكتفاء بنقله عن كتاب محدث يحيل على المؤرخ، وكأن الكاتب المحدث من شهود الحادثات التاريخية.

سادساً: تفسير القرآن بالرأي أو بالإحساس بالوجدان.

سابعـاً: الاستدلال بما اشتهر على ألسنة الناس من الحديث وبناؤه على الضّعيف على الرغم من معرفته لضعفه وإثباته لذلك.

ثامناً: إثبات رواية تاريخية وعزوها إلى كتاب ألفه صاحب الأباطيل نفسه.

تاسعاً: تعمد مخالفة ما تعارف عليه القضاة والمؤرخون والناس.

عاشراً: عد التاريخ ملكة تبيح لمن يملكها أن يرفض ما لا يعجبه من روايات التاريخ أو يقبل ما يعجبه، ويربت على أحاسيسه الوجدانية».

٣٠ ـ «تاريخ الدولة العربية في العصر الراشدي والأموي»، لعبد الرزاق الأنباري.

كتاب طبع في بغداد سنة (١٤٠٦هـ)، دخل مؤلفه فيه باب الكتابة عن الأمويين وهو يحمل أفكاراً مسبقة، وأصر فيه في أثناء الحديث عنهم على استعمـال مصـطلحيّ «الدولة العربية» و«السيادة العربية»، وهٰذا يعني أن الأمويين (عنده) كانوا ذوي نزعة عربية متعصبة، أو على الأقل كأنَّ الأمر انتقل من دولة راشدية إسلامية عامة إلى دولة تحكم لصالح العرب وحدهم.

ولعله تسلل إليه هٰذا الوهم من خلال المصادر التاريخية التي تبنت موقفاً عقديّاً من الأمويين، فلم تنصفهم، وقد تقدم معنا بعض المصادر التي هي بحق المسؤولة عن كثير من التشويهات التي وقعت لبني أمية؛ فلعل المؤلِّف تابعها؛ فانزلقت قدمه، وتورط بما فيها[1].

٣١ ـ «معاوية في الميزان»، لعباس محمود العقاد.

استغلَّ الأستاذ العقاد ما حباه الله من أداة علمية ومهارة تحليلية ليشنَّ الحملات المتلاحقة في هٰذا الكتاب على البيت الأموي، وقد واصل في هٰذا الكتاب ما بدأه في كتاب آخر، ألا وهو «عبقرية الإمام أبو الشهداء»، وفلسف الأستاذ الخلاف بين بني هاشم وبني أمية، بين الرسول وأبي سفيان قبل إسلامه، بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان، بين الحسين بن علي ويزيد بن معاوية؛ أقول: فلسف هٰذا الخلاف؛ فجعله صراعاً بين نحيزتين ووراثتين، وأعطى الفرع الهاشمي أصول الأريحية والمروءة، وأنحى على الفرع الآخر بكل نقيصة، والتوى الأستاذ بنظريات الوراثة واعتسف حقائق التاريخ حتى يتم له ما يريد، والذي درس كتابات العقاد يعرف سمت الأستاذ في التأليف؛ فهو يتعالى على أن يذكر مراجعه للقراء، ويشمخ بسعة علمه واطلاعه وقوة بيانه؛ فيأتي بآرائه وكأنها للتقرير الذي لا يحتمل أدنى نقاش، وقد بدأ الأستاذ يتواضع في أخريات كتبه؛ فيلمح بإشارات مقتضبة إلى بعض المراجع، وكأنه يضن على القراء أن ينتفعوا من قراءات بذل فيها من نفسه جهداً ومالاً ووقتاً، فلا يعطيها إياهم (على الساهل)، أو لعله لا يتصور أن قارئاً يراجع ما كتبه الكاتب الكبير على مصادره[2].

---

(١) انظر: «بنو أمية بين الضربات الخارجية والانهيار الداخلي» (ص ٩).

(٢) «أضواء على التاريخ الإسلامي» للأستاذ فهمي عثمان (ص ١٠ ـ ١١).

٣٢ ـ «الفتنة الكبرى (عثمان رضي الله عنه) و (علي وبنوه رضي الله عنهم)»، لطه حسين.

صدر كتاب «الفتنة الكبرى» في جزئين: الأول عن عثمان رضي الله عنه، والثاني عن علي وبنيه، وقد استهدف الكتاب إحداث فتنة كبرى حقيقية في مفاهيم الإسلام بإثارة التشكيك والدس، ومغالطة الحقائق وإذاعة الروايات الباطلة.

ولقد كان هدف صدور كتاب «الفتنة الكبرى» واضحاً، وهو إثارة الشبهات حول صيحة العودة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وقيام الحكومة الإسلامية.

فقد رأى الاستشراق أن يطرح أمام هٰذا «الأزهري» (صاحب الأسلوب الموسيقي الجميل) شبهات معينة لإذاعتها، ونصوصاً معينة لعرضها، وتشكيكات معينة لتقديمها في داخل عرض واسع مرن، يقدم السموم في إطار من العبارات البراقة والكلمات الرقيقة؛ فتخفى على السذج والبسطاء غايتها.

ولقد كانت هناك مسائل أساسية أريد طرحها، وإقناع القارىء المسلم بها من خلال هٰذه الكتب المتوالية بالإضافة إلى «الفتنة الكبرى»، وهي «مرآة الإسلام»، و«الشيخان»، و«الوعد الحق»، ولٰكنها برزت بصورة واضحة في كتاب «الفتنة الكبرى»، وهو العمل الهام الخطير الذي برز في مختلف هٰذه الكتابات واستغراق أغلب الكتابات.

أولاً: انتقاص الصحابة الكرام والتشنيع عليهم، وإثارة الشبهات حولهم، وتصويرهم بصورة السياسيين العصريين المحترفين.

ثانياً: انتقاص الشيخين أبي بكر وعمر بالباطل، والافتراء على عائشة وظلم عثمان، والافتراء على أصحاب بيعة الرضوان عليهم رضوان الله

أجمعين.

ثالثاً: التشكيك في نظام الحكم الإسلامي في عهد أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

رابعاً: التشكيك في الدور الذي قام به عبد الله بن سبأ بالادعاء بأنه يهودي ضعيف، لا يستطيع أن يحدث كل هٰذا الأثر أو التشكيك في وجوده إطلاقاً. (استدراك ١).

ولست هنا بصدد التفصيل في بيان الأمثلة على هٰذه النقاط الأربع؛ فقد كفانا مؤنة ذٰلك جمع من الباحثين والمطلعين[١]، وبيّنوا ـ أثابهم الله ـ جرأة طه حسين على تهجمه على صحابة رسول الله ﷺ، بحيث يجب أن نضع ما يكتبه هٰذا الدكتور فيما يسمى «القائمة السوداء»، ويجب على هٰذا الجيل أن يقرأ ما كتب هٰذا الدكتور بعد حين من الطلب بحيث لا تخفى عليه السموم، ويكون ذٰلك بدقّةٍ وحذر.

٣٣ ـ «قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس»، للدكتور السيد عبد العزيز سالم.

كتاب مطبوع في بيروت في جزئين سنة (١٩٧٢م).

---

(١) انظر على سبيل المثال: «مؤلفات في الميزان» (ص ٦ ـ ١٩)، و«إعادة النظر في كتابات العصريين في ضوء الإسلام» (ص ١٤٩ ـ ١٥٢)، و«طه حسين؛ حياته وفكره في ضوء الإسلام»، و«أضواء على الأدب العربي المعاصر»، و«أعلام وأصحاب أقلام» كلها لأنور الجندي، و«أباطيل وأسمار» لمحمود شاكر، و«الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر» (الجزء الثاني) لمحمد محمد حسين، و«طه حسين مفكراً» لعبد المجيد المحتسب، و«دراسات في السيرة النبوية» (ص ٢١١ ـ ٢٥٨) لمحمد سرور، و«الفكر الإسلامي المعاصر» (ص ٨٣ ـ ١٢٦) لغازي التوبة.

يصور الكاتب في هٰذا الكتاب الغزوة الصليبية للأندلس وإخراجهم للمسلمين منها على أنها حركة استرداد يقوم بها الإسبان لبلادهم؛ فيقول في (ص ٢٠): «تتبع نهاية حركة الاسترداد الإسبانية وسقوط دولة الإسلام بالأندلس»، ويقول (ص ٣٨): «اشتراك الفرنجة في حروب الاسترداد ضد المسلمين بالأندلس».

والكاتب يسمي فتح المسلمين للأندلس «احتلالاً»؛ فيقول (ص ٣٨):

«احتل جسم المجتمع المسيحي في أوربا الغربية أثر الكارثة السياسية والثقافية التي أثارها دمار الإمبراطورية الرومانية، وهٰكذا كان الاحتلال باعثاً على انتشار نفوذ الفن الإسلامي، حتى إذا ما تحللت الروح المستعرة وتلاشت بمضي الزمن...».

والكاتب يتهم أبا بكر وعمر بالتشدد والتضييق على المسلمين، ويزعم أن رسول الله ﷺ لم يحرم الغناء ولم ينه عنه؛ فيقول (ص ٧١ ـ ٧٢):

«ولما ظهر الإسلام؛ أباح من الغناء والموسيقى ما يستخدم للتعبير عن المشاعر البريئة، وحظر الغناء الذي فيه تبذُّل وجاهلية وتخنس، ولٰكن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما تشددا مع الملهين وقيان الخانات؛ فأسهما بهٰذا التشدد فيما أشيع عن كراهية الإسلام للغناء والموسيقى، وإن كان النبي ﷺ لم يحرمه ولم ينه عنه، ولم يجد في سماع الغناء والموسيقى ما يتعارض مع الإسلام، ثم أدت سياسة اللين والتساهل التي اتبعها الخليفة الراشد عثمان بعد تشدد الشيخين وتضييقهما على المسلمين، وإبرار منه في إدرار القطائع إلى شيوع لون من الترف والرقة يُذَكِّر بما كان شائعاً في الحواضر التجارية في الجاهلية».

وجميع هٰذه الأمور تنبىء عن فكر هٰذا الرجل وعن نظرته إلى تاريخنا، وإلى جرأته على صحابة رسول الله ﷺ، بل على دين الله عز وجل؛ فيا ليته رجع إلى الكتب الفقهية المعتمدة ليعلم براءة الإسلام من الغناء والموسيقى؛ فضلاً عن «قيان الخانات»، ولٰكن لا حول ولا قوة إلا بالله؛ فكن أخي الحبيب على حذر مما ذكرته لك مما هو في هٰذا الكتاب؛ فهٰذه أمثلة يسيرة على البواطيل التي فيه، و(الحر) تكفيه الإشارة[1].

٣٤ ـ «تاريخ العرب المطوَّل».

٣٥ ـ «العرب تاريخ موجز»، كلاهما لفيليب حتِّي.

طبع كتاب «تاريخ العرب المطوَّل» في ثلاثة أجزاء، ونشرته دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، وظهر الجزء الأول في (١ / ٢٤٨) صفحة، سنة (١٩٤٩م)، والجزء الثاني سنة (١٩٥١م)، ويقع في (٢٤٩ ـ ٥٨٦) صفحة، والثالث سنة (١٩٥٣م) في (٥٨٧ ـ ٩٥٦) صفحة.

وقد ظهر له كله موجز سنة (١٩٤٩م) بعنوان «العرب تاريخ موجز»، وأصدر منه **المجلس الحربي الأمريكي** طبعة خاصة للجيش، **عدد نسخها خمسون ألفاً**، وترجم إلى أربع لغات جاء في مقدمة الجزء الأول من «المطوَّل» ما نصه:

«لقد وُضِعَ كتاب «تاريخ العرب» في الأصل باللغة الإنكليزيَّة، وطُبِعَ أوَّل مرَّة في مطبعة مكملان «Macmillan» في لندن عام (١٩٣٧م)، ثم توالت طبعاته منذ ذٰلك العهد حتى بلغت أربعاً آخرها سنة (١٩٤٩م)، ونُقِلَ في

---

(١) انظر في التحذير من هٰذا الكتاب: «منهج كتابة التاريخ الإسلامي؛ لماذا وكيف» (ص ١٤٠ ـ ١٤١).

خلال هٰذه السّنوات إلى اللُّغات الألمانيّة والإفرنسيّة والأورديّة والتركيّة».

«أما هٰذه الترجمة التي نقدِّم الجزء الأوَّل منها؛ فقد قام بها أوَّل الأمر تلميذي وزميلي الـدكتـور أدورد جرجي الأستاذ المشارك في كليّة برنستون للأهـوت، ولقـد عُرِض القسم الأوفـر من المخـطوطة على أنيس الخوري المقدسي أستاذ الأدب العربي في جامعة بيروت الأمريكيَّة؛ فتلطَّف وراجعه وهذَّب بعض عباراته فله شكرنا الجزيل، وأخيراً؛ عهد إلى تلميذي الدكتور جبرائيل جبُّور الأستاذ المشارك في الجامعة نفسها أن يحرِّر الكتاب ويساهم معنا في نشره؛ فراجعه ونقَّحه بدوره، ووقف على طبعه وتعهَّدهُ بعنايته الخاصَّة.

ولهٰذه الترجمة العربية ميِّزة خاصة، وهي أنه سيظهر فيها لأوَّل مرة قسم جديد لم يظهر بعد في الطبعة الإنكليزيَّة أو في أيٍّ من الطبعات الأخرى، وهو القسم الذي يبحث تاريخ العرب منذ أوَّل العهد العثماني حتى زمننا الحاضر.

ولعل القارىء يلذ له أن يعرف أن للكتاب موجزاً ظهر عام (١٩٤٣م) عن مطبعة جامعة برنستون بعنوان: «The Arabs: A Short History»، وقد أصدر المجلس الحربي الأمريكي منه طبعة خاصَّة للجيش عدد نسخها خمسون ألفاً، وفي عامنا هٰذا (١٩٤٩م)؛ أخرجت مطبعة برنستون الطبعة الخامسة من الموجز، وكذٰلك أصدرت في العام الفائت مطبعة مكملان في لندن طبعة خاصَّة منه، ولقد نُقِل الموجز حتى الآن إلى الإسبانيَّة والبرتغاليَّة والهولنديَّة والعربيَّة، وقد ظهرت الترجمة العربيَّة عن دار العلم للملايين في بيروت عام (١٩٤٦م) بعنوان: «العرب تاريخ موجز».

وذكر الأستاذ عبد الرحمٰن الحجِّي في كتابه «نظرات في دراسة التاريخ الإسلامي» (ص ٤٩) أن فيليب أخطأ حتى في عنوان هٰذا الكتاب؛ إذ إنه لم

يكن تاريخاً للعرب وحدهم، وإنما كان تاريخاً للإسلام ودعوته وشعوبه وإنتاجه الحضاري ودوله، فكان يجب أن يكون عنوانه مثلاً: «تاريخ الإسلام»، أو «تاريخ المسلمين»، كما فعل عدد من المؤرخين حتى الأوروبيين.

إن كتاب «حتِّي» لم يكن تاريخاً للعرب وحدهم، حتى لو نظرنا إلى الأجناس التي تحدّث عنها بصرف النظر عن ارتباطها بهٰذا الدين الذي جمعها على عقيدته وانطلقت تعمل بتعاليمه وبهديه، إنه يتحدث عن الفرس والسلاجقة والمماليك والأتراك والمغول والبربر وعدد من أجناس آسيا ومن أسلم من شعوب أوروبا وغيرهم، ثم بعد كل ذٰلك يسمِّي كتابه «تاريخ العرب»؟!

هٰذا من ناحية التسمية، أما من حيث المحتوى؛ فقد حشاه بعبارات التمريض والارتياب، والتشكيك والتوهين، مثل: قيل، روي، إنْ صَحَّ، لعل، ربما، زعموا، فيما يقال، فيما رووا، على قول الروايات.

وادَّعى فيه أنَّ المصادر العربيَّة ليست كافية لدراسة حياة النبي ﷺ وللبحث في تاريخ فجر الإسلام، وأنَّ النبي ﷺ انتسبَ إلى قريش، وشتَّان بين القول: النبي من قريش، وبين أنه انتسب إليها!

ووصف فيه المجاهدين المسلمين «بقراصنة البحر المرَّاكشيين».

واعتبر فيليب حتِّي الفتح العربي لإسبانية مشكلة.

وبعد مصرع غَرْناطة؛ قال: أُقصي المسلمون عن البلاد وظهر جليّاً محيّا إسبانية النصرانيَّة.

ومن مصادره الأساسيَّة: «الأغاني»، «ألف ليلة وليلة»، و«تاريخ ابن العبري».

وأقحم العبرانيين وباسم الإسرائيليين إقحاماً في كثير من أحداث تاريخنا العربي؛ كقوله: «ربما كانت نواة هٰذه الجماعة إسرائيليَّة صرفة هجرت فلسطين في القرن الأوَّل للميلاد».

واعتبر ثورة عرابي ضد التدخُّل الأوربي في مصر «فتنة» ومجرَّد «فتنة».

والأغرب والأعجب أنَّه إذا ذكر حروب التحرير والفتوحات العربيَّة الإسلاميَّة ذكرها بكلمة استيلاء أو اكتساح أو اغتصاب أو تسلُّط، أو استعمار مُبْعِداً كلمة «الفتح»؛ لما فيها من معنى حضاري، أمَّا إذا ذكر الصليبيين؛ قال: «ولما فتح الفرنجة بيت المقدس»، وقال: «الفتح النورماندي لصقليَّة»، وقال: «فتح الفرنسيُّون مرَّاكش»، و«تمَّ للصليبيين فتح بيروت وصيدا»، «الفتح الروماني».

هٰذه بعض النقاط الهامَّة لنلمس خطورة كتاب«تاريخ العرب المطوَّل» الذي تُرْجِمَ إلى لغاتٍ عديدة على أنَّه تاريخنا العربي المطوَّل؛ مغفلاً الكثير الناصع، ومختصراً ما يجب شرحه، ومسهباً فيما يجب اختصاره.

لقد تكلَّم عن تاريخ الجزيرة العربيَّة في الجاهليَّة قبل الإسلام في سبعة فصول تقع في مئة واثنتين وخمسين صفحة، بينما تحدَّث في تسعة فصول عن الإسلام ودعوته حتى نهاية عهد الخلفاء الراشدين مع كل التغيُّرات التي أنتجتها هٰذه الدعوة، والمجتمع الجديد الذي بناه الإسلام والفتوحات وانتشار الإسلام، وكذٰلك اللغة العربيَّة وتأثيرها، كل ذٰلك يقع في ثلاثٍ وتسعين صفحة فقط.

وفي الفصل الثامن يتحدَّث عن حياة الرسول الكريم ﷺ ودعوته، وكل ما يتعلَّق به منذ ولادته حتى وفاته في أربع عشرة صفحة، وفي الفصل التَّاسع يتحدَّث عن القرآن الكريم وتعاليمه وتأثيره في سبع صفحات، بينما في

الفصل السَّابع يتحدَّث عن الحجاز قبيل الإسلام في ست وثلاثين صفحة، منها عشر صفحات عن وثنيَّة البدو أكثر من ضعف حديثه عن حياة الرسول الأمين عليه الصلاة والسلام، وحديثه عن وثنيَّة البدو فقط أكثر من حديثه عن القرآن الكريم؛ فما الذي أوجب ذٰلك؟

وكتب عن القديس يوحنا الدمشقي أكثر مما كتب عن الدولة النُّوريَّة، وسجَّل مقاييس الجمال القديمة بالتفصيل: «جمال أعضاء المرأة، صفحة: ٤١٢»، ولم يذكر عبد الله بن سبأ مطلقاً في فتنة عثمان رضي الله عنه مثلاً.

وشرح الموشَّح الأندلسي بثلاث صفحات ولم يذكر كلمة واحدة عن معركة الموحِّدين الشهيرة «الأرك».

إنَّ مِنْ أوَّل ما يتَّصف به العلماء من أخلاق البحث عن الحقيقة، وإن كتبوا؛ كتبوا الحقيقة بتجرُّد ولو خالفت الأهواء.

ومعروف عنهم الرجوع عن الخطأ، وإلاَّ؛ فالمنهج العلمي بعيد، والموضوعيَّة مطروحة جانباً، وهناك هدف آخر غير الحقيقة وغير العلم إنه التعصب والعمالة[1] والتشويه لتاريخنا عن حقد وصليبيَّة، مع وجود نصيب وافر من الجهل وسوء الفهم بسبب هٰذه الأمراض المجتمعة؛ خط فيليب «بيسراه» ما خط، وكتب ما كتب.

وقد ألَّف الأستاذ شوقي أبو خليل جزاه الله خيراً مفنِّداً أباطيل «التاريخ المطول» بنَفَسٍ فيه غيرة على ديننا وتاريخنا كتاباً بعنوان «موضوعية فيليب حتِّي في كتابه «تاريخ العرب المطوَّل»»، وهو مطبوع عن دار الفكر ـ دمشق،

---

(١) لقد كان «فيليب» مستشاراً غير رسمي لوزارة الخارجية الأميركية في شؤون الشرق الأوسط، وإن تظاهر «بالدفاع عن القضايا العربية في أمريكا»، ذكر ذٰلك الشيخ مصطفى السباعي في كتابه «الاستشراق والمستشرقون؛ ما لهم وما عليهم» (ص ٥٣).

سنة (١٤٠٦هـ في ٢١٩ صفحة).

والخلاصة: لا يمكن بعد كل ما ألمحنا إليه الأخذ بما جاء في هٰذين الكتابين من سموم وتشويه، بل لا بد من المناقشة والحذر، كيف وقد أصبح هٰذا الكتاب في بعض الدول العربية من مصادر المناهج الأساسية، ومن الكتب التي تقرر في بعض جامعاتنا؟! ولا حول ولا قوة إلا بالله.

٣٦ ـ «الوعد الحق»، لطه حسين.

يطيل الدكتور طه حسين الحديث في كتابه «الوعد الحق» عن ظلم عثمان رضي الله عنه وطغيانه، وأنه ما زال يضرب ابن مسعود رضي الله عنه حتى كسر ضلعه، وأشبع عمار بن ياسر رضي الله عنه ضرباً حتى أصابه الفتق، وغشي عليه، وفاتته صلوات الظهر والعصر والمغرب (ص ١٧٠).

والرواية على هٰذه الصورة لا صحة لها، وإن خلاف عثمان مع ابن مسعود رضي الله عنهما على المصحف كان بدون ضرب، والحق في ذٰلك مع عثمان رضي الله عنه، وخلاف عمار مع عثمان رضي الله عنهما لم يتجاوز العتاب، كما يقول ابن عساكر في «تاريخه».

ويؤمن بأن بني أمية في عهد عثمان حكموا حكماً جاهليّاً بعيداً عن الإسلام، وأن عثمان رضي الله عنه نكث عن بيعته لعبد الرحمٰن بن عوف، وانحرف عن طريق صاحبيه[1].

ولذا؛ فاحرص أخي الحبيب على قراءة ما ينفعك، واحذر ما في مثل هٰذا الكتاب؛ وفقنا الله وإياك للصّواب، وجعلنا ممن يتأدّبون مع الأصحاب رضوان الله عليهم، والله الهادي.

---

(١) «مؤلفات في الميزان» (ص ٢٨).

وانظر: (رقم ٣٢) والهامش الذي في آخره.

٣٧ ـ «مرآة الإسلام»، لطه حسين.

يمضي طه حسين في كتابه هٰذا «مرآة الإسلام» حتى الربع الأخير فيه دون أن يثير شبهة، ثم تبدأ الشبهات وتتوالى، وهٰذا أسلوب ماكر من أساليب الاستشـراق، وفي هٰذه الصفحات الأخيرة تتوالى عباراته الجارحة للصحابة رضوان الله عليهم وتكذيب الأحاديث الصحاح.

ويركز طه حسين في هٰذا الكتاب على خصوم الإسلام الذين تآمروا عليه من أمثـال الزنادقة في عهد المهدي والحلاج؛ فيدافع عنهم ويهاجم الخليفة المهدي في صنيعه بالزنادقة، ويصف قتل الحلاج بالغلو، ويحاول أن يعمم هٰذا؛ فيتحدث عن ابن رشد وابن حزم ويزكي المعتزلة القائلين بخلق القرآن.

وقد تجاهل طه حسين أن الحلاج اتخذ بيتاً ليطوف الناس به بدلاً من أن يذهبوا إلى البيت الحرام في مكة، وأنه كان من دعاة الحلول؛ حلول الله تعالى عن ذٰلك في البشر.

بل إنه يدافع عن قتلة عثمان رضي الله عنه، ويرى أن الذين ثاروا عليه لم يكونوا مخطئين، وبذٰلك يضع نفسه في صف رجال عبد الله بن سبأ الذي شك فيه في كتاب «الفتنة الكبرى»[1].

بل إنه يذهب إلى أبعد من ذٰلك في مغايظة المسلمين وتنكب الطريق الصحيح، ويعتبر أن مؤامرة القرامطة والزنج ثورتان إسلاميتان تطلبان العدل والمساواة.

ولا ريب أن طه حسين (كما يقول محمد النايف) لا يستطيع أن يتخلى

---

(١) انظر: (رقم ٣٢).

عن عاطفته نحو الملحدين؛ كالسبئية، والزنادقة، والحلولية، والقرمطية، وثورة الزنج، ويحشر المرء مع من يحب[1].

٣٨ ـ «الشَّيخان»، لطه حسين.

يمضي الدكتور طه حسين في كتابه هٰذا على النمط نفسه الذي سار عليه في كتاب «الفتنة الكبرى»، وهي مجموعة أحقاد ووصايا تبشيرية واستشراقية موجهة ومدروسة، يضعها في قلب هٰذه الدراسات لإثارة الشكوك حول تاريخ الإسلام والخلافة وصحابة النبي ﷺ.

وقد مهد لكتاب «الشيخان» بمقدمة خطيرة أعلن فيها مذهب الشك الفلسفي بوضوح.

فقد أعلن أنه يشك أعظم الشك فيما روي عن هٰذه الأحداث التي تناقلتها الكتب عن حياة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وهما الشيخان حيث يقول:

«وأنا بعد ذٰلك أشك أعظم الشك فيما روي عن هٰذه الأحداث، وأكاد أقطع بأن ما كتب القدماء من تاريخ هٰذين الإمامين العظيمين وعن تاريخ العصر القصير الذي وليا فيه أمور المسلمين أشبه بالقصص منه بتسجيل حقائق الأحداث التي كانت في أيامها.

وإن كان من الحق أن النبي ﷺ نفسه قد كذب الناس عليه، وكان كثير من هٰذا الكذب مصدره الإكبار والتقديس؛ فلا غرابة في أن يكون إكبار صاحبيه العظيمين وتقديسهما مصدراً من مصادر الكذب عليهما أيضاً».

---

(١) «مؤلفات في الميزان» (ص ٢٨).
وانظر تعليقنا على (رقم ٣٢) المتقدّم.

ويذهب إلى أبعد من ذلك حين يقول: «إن الذين رووا التاريخ الإسلامي هم المنتصرون وحدهم، بل من طريق الذين لم يشهدوا الانتصار بأنفسهم، وإنما نقلت إليهم أنباؤه نقلاً أقل ما يمكن أن يوصف به أنه لم يكن نقلاً دقيقاً، وهم لم يسمعوا أنباء هٰذا الانتصار من المنهزمين من قريش وروم وأمم أخرى شاركتهم في الحرب وشاركتهم في الهزيمة؛ فهم سمعوا صوتاً واحداً هو الصوت العربي، وأيسر ما يجب على المؤرخ المحقق أن يسمع أو يقرأ ما تحدث به أو كتبه المنهزمون والمنتصرون معاً».

تطوع للدفاع عن الروم:

وهٰكذا تطوع طه حسين كما يقول الأستاذ محمد التابعي في بحثه المستفيض عن السيرة للدفاع عن المنهزمين من علوج الرومان؛ ليكون لسان حاله مطعوناً بعدالته محكوماً عليه بالكذب، لا يعرف طعم الأمانة، ويأبى الطريق الذي يوصله إلى الحقيقة.

ومن المقدمة وحدها نعلم أن طه حسين اتخذ من الشيخين رضي الله عنهما تقية وستاراً؛ ليعبث في تاريخ أمتنا الإسلامية ويطعن بالرواة الثقات من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين وتابعي التابعين، وينكر أحاديث متفقاً على صحتها.

ويمضي طه حسين في كتابه على غرار ما ذهب إليه في المقدمة مشككاً بالرواية والراوي، ويتكرر هٰذا الأسلوب في كل حادثة من الحوادث.

الطعن في حادث السقيفة:

يقول: «ولست أطمئن إلى أكثر ما يرويه الرواة من نصوص الحوار الذي كان بين أبي بكر وصاحبيه من جهة، وبين الأنصار (أوسهم وخزرجهم) من جهة أخرى.

* الطعن في الحديث الذي ثبت عن العباس وعلي رضي الله عنهما من أن العباس عرف الموت في وجه النبي ﷺ، والغريب أن الطبري يروي هٰذا الحديث من طريقين دون أن ينكر فيه شيئاً.

هٰذا الحديث رواه أيضاً البخاري في كتاب المغازي في «صحيحه» وغيره، ولعل طه يعلم رواة هٰذا الحديث ولٰكنه أراد التشكيك.

* تشكيكه في استسقاء عمر بالعباس رضي الله عنهما مع أن الحديث رواه البخاري في «صحيحه» عن أنس؛ أن عمر خرج يستسقي وخرج بالعباس يستسقي به.

* تشكيكه في أن يكون عمر قد راجع أبا بكر رضي الله عنهما معترضاً على حرب المرتدين، مع أن مراجعة عمر لأبي بكر صحيحة رواها الجماعة في كتبهم سوى ابن ماجه؛ أي: رواها البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي.

وفي جميع هٰذه الحوادث التي ينكرها طه حسين لا يعتمد على سند علمي صحيح، وإنما على عقله الذي وصفه في بعض المواضع بالتناقض والضعف والاضطراب.

محاولة لنسف التاريخ:

ولأن طه حسين يعلم أن التشكيك برواة التاريخ الإسلامي الأعلام العدول محاولة لنسف التاريخ من أصله، لأجل هٰذا؛ فهو يناصبهم العداء ويصدر أي خبر لهم بقوله: (ويزعم الرواة)، وكلمة يزعم تقال للخبر المشكوك فيه.

وأخيراً؛ يستخدم العصبية الجاهلية، فإن أكثرهم موالي يكرهون العرب

حسب زعمه دون أن يذكر أسماءهم، ومعظم الرواة من غير العرب وفي مقدمتهم ناصر السنة الإمام البخاري، بل إنه يصم هٰؤلاء الرواة بأن قلوبهم لم تبرأ من الضغن على العرب لأنهم فتحوا بلادهم.

ونحن نعلم أن الله تبارك وتعالى قد طهر قلوب هٰؤلاء العلماء الأبرار الذين صاغهم الإسلام في بوتقته، وأخرجهم من هٰذه العصبية وهٰذه العنصرية التي لم يعرفها المسلمون؛ إلا حين أيقظها الشعوبيون بعد ذٰلك.

ولوغه في أعراض الصحابة:

وقد شارك طه حسين كثيراً من المستشرقين المتعصبين في تجريح أصحاب رسول الله ﷺ؛ فلمز أبا هريرة رضي الله عنه وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، وتحامل على معاوية رضي الله عنه، وأوغل في عرض سيف الله خالد بن الوليد، ووجد في القصص التي اختلقها الوضاعون من أعداء الله عبر التاريخ الإسلامي ذريعة للطعن بأعظم قائد عرفته المعارك بعد رسول الله ﷺ.

ويذكر قتل خالد لمالك بن نويرة واستدعاء أبي بكر رضي الله عنه، ثم يعقب بأن هٰذه الواقعة تبين ما أسماه (عنف خالد وإسرافه في القتل)، وأنها تظهر عن خلق آخر هو حبه للتزوج، وخلق آخر معروف في عشيرته من بني مخزوم وهو العجب والخيلاء.

وما زال يتطاول على سيف الله خالد رضي الله عنه حتى جاء بأسطورة لم يشهدها تاريخ الفتوحات الإسلامية، وقد ترفع المستشرقون عن نقلها، وهي ادعاؤه أن خالداً قد أجرى ماء النهر بدمائهم[1]، وقد أثبت طه حسين هٰذه

---

(١) وسيأتيك تفصيل لما كذب على خالد رضي الله عنه في الأجزاء اللاحقة من كتابنا «قصص لا تثبت».

الـرواية التي لا سند لها، بينما أنكر الروايات الموثقة التي رواها البخاري رحمه الله تعالى.

وهو يهدف من ذٰلك إلى تصوير الفتوحات الإسلامية وقواد المسلمين بالهمجية ولم يثبت سائر الروايات التي اعتذر فيها عمر رضي الله عنه عن عزل خالد.

ثانياً: ولم يتوقف انتقاد طه حسين للشيخين في كتابه هٰذا وحده، ولٰكنه تعداه إلى كتبه الأخرى؛ فقد وصف عمر بن الخطاب رضي الله عنه في غير موضع بالبطش، وقال: إنه لم يمت حتى ملته قريش.

وانتقد أبا بكر رضي الله عنه في أنه حصر الخلافة في قريش وعمر كان يعارضه في ذٰلك.

ثالثاً: افترى طه حسين على الصحابة وسبهم واحداً واحداً، وصنع لهم مثالب ووصفهم بالنفاق، وهدفه من ذٰلك إزالة الكرامة عن الصحابة رضوان الله عليهم وجعلهم في صف السياسيين المحترفين في هٰذا العصر، ومن ذٰلك وصفه عمرو بن العاص رضي الله عنه بأنه ماكر أهل الشام ووصف الأشعث بن قيس بأنه ماكر أهل العراق، ولا ريب أن الطعن على الصحابة رضوان الله عليهم يرمي إلى زلزلة الثقة بأهل الثقة.

وهــو في كل ذٰلــك جزيء ـ إنْ صحَّ التعبير ـ على القـرآن والسنـة والحديث، ضعيف المصادر، منتحل من كتب الأدب.

جهود مخلصة في التحذير من الكتاب:

وعندما تقرر كتاب «الشيخان» في المعاهد المصرية؛ كتب الغيورون يطلبون إلغاء تقريره، وفي مقدمتهم الأستاذ عبد الحفيظ القرني الذي قال: «إن هٰذا الكتاب عرض هٰذين الخليفتين العظيمين لموجة من الشك الذي

حشي به كتابه؛ فترك الشباب في قلق وحيرة لا يدري أين يضع قدمه بين تلك الأمواج المتدفقة من عباراته، مثل: أنا أشك، زعموا، يزعمون، أنا غير واثق. . . إلى غير ذٰلك مما يفتح الطريق واسعاً للتخبط والشك والضياع».

وكان الأستاذ محمد عمر توفيق قد ألف كتاباً عنوانه «الشيخان» ردّاً على كتاب طه حسين في إبان حياته، وقال:

«إن طه حسين تجافى منهج أهل الحديث في اعتماده على أحاديث مشكوك فيها لإثارة الشبهات عامداً، وقال: إن أسلوبه الخلاب خطير لأنه يخفي وجه الحق، فلا يتنبه قراء كتابه فيضلون، وإن الناس قد تخفى عليهم وجوه الخطأ والصواب في كتاب مثله، وقد يغريهم اسم المؤلف بتصديق كل ما يقول، وإن طه حسين خدع قراءه في أول كتابه بإظهار حبه للشيخين، وشعوره بالتقصير في حقهما؛ لأنه لم يشارك في الحديث عنهما من قبل».

وقال المؤلف: «إن طه حسين قد شكك في القدماء والروايات الإسلامية القديمة، ولٰكن لم يتجاوزها إلى المستشرقين ـ الذين هم عنده موضع الإجلال ـ دون أن يكون لديه ميزان دقيق في هٰذه الأحكام الجائرة».

نص مسموم:

ويعرض الأستاذ عبد العظيم الديب لنص مسموم من كتاب طه حسين «الشيخان»؛ يقول: «وكان حظ الكوفة من سواد العراق ومما فتح من أرض الفرس أعظم من حظ البصرة، وكان أهل البصرة يطمعون في أن يوسعوا رقعتهم ويكثروا من الفتوح؛ لتتاح لهم من الغنائم وسعة الفيء إلى ما كانوا يؤمنون به من فضل الجهاد والغزو في سبيل الله.

حتى قال الأحنف بن قيس ذات يوم لعمر رضي الله عنهما:

إن عيشنا أضيق من عيش إخواننا بالكوفة، وإنا لن نأمن الفرس وما زال الإلحاح حتى أذن عـمر؛ فاندفع أهل البصرة حتى بلغوا من الفتح ما أرادوا.

وهٰكـذا يروي الخبر بصيغـة الجزم والقطع؛ حتى قال الأحنف بن قيس! لا يكلف نفسـه أن يأتي بصيغة تخفف من هٰذا التأكيد مثل «روي» ونحوها، ثم انظر قوله: «أهل البصرة يطمعون في أن يوسعوا رقعتهم ويكثروا من الفتوح؛ ليتاح لهم من الغنائم وسعة الفيء»، وانظر: «إن عيشنا أضيق من عيش إخواننا بالكوفة».

هٰذا الفهم وهٰذا التفسير لا يكون إلا من نقص الإدراك، وبالتالي من نقص الاستجابة للأحداث، ولو كان لدى طه حسين الإدراك الكامل السليم؛ لأدرك الروح التي كانت تحكم هٰؤلاء الأطهار، ولعلم أن هٰذه الحكاية أولى بكل أدوات الشك التي بعثرها في كتابه، ولأدرك أن هٰؤلاء هم الذين تربوا في مدرسة محمد ﷺ ووعوا قوله: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا؛ فذٰلك في سبيل الله»؛ فما بال القتال في سبيل الغنائم والمال الذي يبعد المجاهد عن سبيل الله.

ولو وعى طه حسين أبسط الحقائق النفسية؛ لأدرك أن من يقاتل في سبيل الغنائم لا يدوم له النصر، ذٰلك أنه يكون معلق القلب بما خلفه وراءه من مال، وبما يبغيه من أيدي عدوه، ومثل ذٰلك لا يدوم له نصر وإن كسب المعركة أو أكثر.

ولعمري إذا كان المستأذن الأحنف بن قيس أحلم العرب، وكان الآذن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما الذي كان يكره الحرب ويتمنى أن لا يلجأ إليها ويكره عليها.

إذا كان الأمر كذٰلك؛ فما يبقى للمسلمين والإسلام؟ ولٰكن الدكتور

عميد الأدب العربي المباهي دائماً بأنه ربيب الثقافة الغربية والمتبرك دائماً بالثقافة الإغريقية؛ فاته أن يدرك وأن يستجيب لأحداث تاريخ الإسلام كما يجب أن يكون الإدراك والاستجابة.

أصول مشتركة:

وهٰكذا نجد أصولاً عامة مشتركة في كل كتب طه حسين التي كتبها عن رجالات الإسلام:

أولاً: ظلم عثمان واستنقاص الصحابة رضوان الله عليهم والافتراء على السيدة عائشة رضي الله عنها.

ثانياً: محاولة الغض من شأن الخلافة الإسلامية، والقول بأن تجربتها في أيام أبي بكر وعمر رضي الله عنهما قد انتهت إلى الفشل.

ثالثاً: متابعة المستشرقين في شبهاتهم، وإثارة جو من الانتقاص للسيرة والتاريخ الإسلامي.

رابعاً: تكذيب الروايات التي وردت في «صحيح البخاري» وكتب السنة[1].

٣٩ ـ «حضارة مصر والشرق القديم»، تأليف الدكاترة: إبراهيم رزقانة، محمد أنور شكري، عبد المنعم أبو بكر، حسني أحمد محمود، عبد النعيم محمد حسنين.

تحدث فصل من الكتاب عن حياة اليهود؛ فزعم (ص ٣٦١) أن داود عليه السلام «قد وضع أساس معبد الإلٰه اليهودي في عاصمته، وبذٰلك أصبحت اليهودية دين الدولة الرسمي» (ص ٣٦٣).

---

(١) «مؤلفات في الميزان» (ص ٢٤ ـ ٢٧).

وتحدث الكتاب عن القدس على أساس أنها عاصمة اليهود، وأنها كانت مقر البلاط الملكي لسليمان الذي كان «يحيا في بلاطه عيشة ملك شرقي مقبلٍ على اللذات غارق فيها».

وزعم المؤلفون أن سليمان قد بنى هيكلاً ليهوه في مدينة القدس.

كما زعم أن أخبار سليمان هي أسطورة وخرافة؛ فقالوا بالنص (ص ٣٦٣):

«لهٰذا لا تعجب إذا كانت الأسطورة والخرافة قد تناقلت سيرة سليمان عبر الأجيال؛ كملك جمع بين القوة والحكم والعظمة وسيطر على الجن، وكان بلاطه وشهرته سبباً في أن جذب إليه ملكة عربية معاصرة هي بلقيس ملكة سبأ».

وذٰلك يعني في زعمهم أن بلقيس لم تأت إلى سليمان لتعلن إسلامها لله رب العالمين، وفي هٰذا تجاهل لقضية الدعوة وحقيقة العلاقة بين سليمان وبين ملكة سبأ التي كان محورها الإسلام.

واستمرَّ المؤلِّفون في تجنِّيهم على نبي الله سليمان؛ فزعموا أنه كان مترفاً، وكان يوالي أعداء الله من الكافرين لضمان استمرار ملكه، وأنه كان يسخِّر شعبه ويفرض عليهم الضرائب الباهظة... إلى غير ذٰلك من الافتراءات التي تقرؤها نصّاً في الكتاب؛ فورد فيه مثلاً (ص ٣٦٣) ما نصه:

«رغم هٰذه الصورة البهيجة، ورغم هٰذا الترف وهٰذا البذخ؛ إلا أن آخر العهد بسليمان شهد اضمحلال هٰذا الملك الشامخ الذي وضع أساسه شاؤول وأتمَّه داود، فقد أغرق سليمان في سياسة المسالمة وتهافت على الحياة المترفة الناعمة؛ فلم يتنبه للأفكار التي كانت تزعزع أركان ملكه،

وأصبحت مصر تهدد ملك سليمان؛ إذ أخذ الفرعون ينشر نفوذه فيها واستولى على قلعة جزر الكنعانية، وبات يهدد دولة سليمان الذي لم يجد مفراً من أن يصاهر ملك مصر ليفوز برضاه وليأمن على نفسه وعلى ملكه، وقد سخط العبرانيون على ملكهم بسبب تسخيره العمال في مشروعاته البنائية، هٰذا إلى أن الإنفاق على الهيكل والقصر يتطلب فرض ضرائب باهظة أثقلت على الناس وأدت آخر الأمر إلى انقسام الملك».

وورد فيه أيضاً (ص ٣٦٦) ما رسمه:

«إن سليمان كانت حاجته إلى المال أكثر، ورغبته في جمعه أشد، لذٰلك؛ كان أول من فرض الضرائب من ملوك العبرانيين، وفرض على كل قسم من أقسام البلاد الاثني عشر أن يتكفل بنفقات البلاط شهراً، وقد فرضت ضريبة على المراعي وضريبة أخرى لسد نفقات الملك»[1].

فهٰذا نزر يسير من الباطل الموجود في هٰذا الكتاب مما يخص نبيّاً من أنبياء الله عليه الصلاة والسلام؛ فكن أخي القارىء على حذر، وانظر عمن تأخذ؛ فإن الشر المستطير والداء الخطير تسليم النفس والعقل لمجموعة مجاهيل، لا يعرف دينهم ومدى التزامهم به، فضلاً عن غيرتهم عليه؛ كيف وقد بدى من أقلامهم الطعن والنبز والتكذيب بأخبار القرآن؟

٤٠ ـ «الحضارة العربية الإسلامية»، تأليف الدكتور علي حسني الخربوطلي.

يعتمد الكاتب في كتابه هٰذا على المستشرقين أعداء الإسلام مثال: دوزي، وجب، وفون كريمر، وهل، ولامانس، وستانلي لان بول، وموبلي،

---

(١) «منهج كتابة التاريخ الإسلامي» (ص ١٢٩ ـ ١٣٠).

ويـروكلمـان، وتوماس أرنولد، ويارتولد، وسيديو، وجوستاف لوبون، وفان فلوتن، ومعظمهم من المستشرقين الخطرين الذين ساهم بعضهم في كتابة «دائـرة المعارف الإسلامية» والذين يحرصون في كتاباتهم على هدم الدين الإسلامي كنظام صالح لكل زمان ومكان، كما أنهم يحرصون على تشويه وتزييف تاريخ الأمة المسلمة الذي يعتبر الواقع التطبيقي لهٰذا الدين على عهد رسول الله ﷺ وصحبه الخلفاء الراشدين من بعده، كما أنهم يحرصون على النيل من صحابـة رسول الله وتجريحهم؛ لأنهم حملة هٰذا الدين أيضاً، فإذا شككوا في حملة هٰذا الدين؛ فقد شككوا في الدين نفسه.

فالكاتب يزعم في (ص ٤) أن الرسول هو صاحب «الشريعة»، ونسي أن التشريع من حق الله، وأن ما كان يشرعه الرسول ﷺ هو بناء على وحي الله عز وجل: ﴿وما يَنْطِقُ عَنِ الهَوى . إنْ هُوَ إلاَّ وَحْيٌ يُوحى﴾.

ويستشهـد الكـاتب بمستشـرق خطير هو تومـاس أرنـولد فيما يتصل بالخـلافـة ومقـارنتها بنظام وثني هو نظام الإمبراطورية الرومانية المقدسة، ويزعم (ص ٤ ـ ٥) في نهايته أن الإسلام كذٰلك دين عالمي كالذي كانت تدعو إليه الكنيسة منذ نشأتها؛ فالكاتب هنا يشبه الإسلام دين الله الحق بدين كفري هو المسيحية، ويزعم أن الخليفة ليس له سلطات كالتي كان ينعم بها البابا، ويفصل بين الدين والسياسة؛ فالمثل الأعلى للكاتب هو البابا الذي لا يصل الخليفة إلى مستواه، ونسي أن الخلافة نظام يقوم على الإسلام.

ويزعم (ص ٥) بأن الخليفة كان ينعم بسلطات سياسية عظيمة، ولٰكن سلطاته الدينية كانت ضعيفة جدّاً، ويزعم بأن هٰذه هي نظرة أهل السنة.

والكـاتب هنا ينطلق من منطلق أنَّ الإسلام ليس نظاماً سياسيّاً، وهو بهٰذا يردد الفكرة الاستشراقية التي تفصل بين الدين والحياة، والتي تشكك

في أن الإسلام نظام حياة شامل صالح لكل زمان ومكان.

ويزعم (ص ٦) بأن الخلافة كان القائم بها موظفاً سياسيّاً قبل أن يكون موظفاً دينيّاً.

ويزعم (ص ٦) أيضاً أن القرآن لم يشر إلى نظام الحكم الذي يتبعه المسلمون بعد وفاة الرسول.

ويزعم (ص ٦ ـ ٧) أن الرسول ﷺ توفى دون أن يرسم طريقاً لاختيار الخليفة.

ويزعم (ص ٩) بأن عثمان رضي الله عنه غيَّر سيرته وحاد عن الحق، وأن المبدأ هو الذي حمل الثوار على قتل عثمان حين غيَّر وبدل.

ويردد (ص ١٢ ـ ١٣) مقولة المستشرقين أنه لا يوجد نظام سياسي إسلامي؛ أي أن الإسلام ليس نظام حياة شامل.

ويزعم (ص ١٨) أن العرب (وليسوا المسلمين) بنوا حضارة على أنقاض أمم ذات تاريخ مجيد عريق في الحضارة والمدنية والنظم السياسية، ونسي أن العرب لم يكن لهم قيمة بدون الإسلام.

يزعم الكاتب (ص ٣٥) أن الإسلام أقر بعض التقاليد العربية، وأنكر البعض الآخر وعدَّل غيرها، بحيث تكون موافقة لروحه وتعاليمه (ص ٣٥)، كأن الإسلام دين يقوم على أساس التقاليد الجاهلية.

ويزعم (ص ١٤) أنَّ الفقه الإسلامي تأثر بالقانون الروماني؛ فهل بعد هٰذا افتراء على دين الله؟!

ويزعم (ص ٥٠) بأن الجهاد لم يكن لنشر الإسلام، ولٰكن حتى لا يركن المسلمون إلى حياة الدعة والاستقرار.

ويتجاهل الكاتب (ص ٥٧) توفيق الله للمسلمين في غزواتهم ويعزي انتصاراتهم إلى إبلهم.

ويقصر الكاتب الفتح الإسلامي على العرب وليس على المسلمين، وأن الدين الإسلامي قد امتزج بالديانات الأخرى في الأمصار المفتوحة؛ فيقول الكاتب (ص ٦٩): «وظهر الامتزاج في عدة صور؛ فكان هناك امتزاج في الدماء في الحضارات، وامتزاج في اللغات، وامتزاج في الأديان».

ويزعم الكاتب (ص ٧١) أن الحضارة الإسلامية مزيج من حضارات مختلفة، وأن المسلمين اقتبسوا من الفرس والروم في جميع النواحي، بما في ذٰلك نظام الحكم، وفي هٰذا القول إنكار للوحي وللرسالة؛ فنظام الحكم في الإسلام يقوم على كتاب الله وسنة رسوله محمد ﷺ، ومحمد ﷺ نبي رسول يوحى إليه، ولم يأخذ شيئاً في ذٰلك عن الفرس أو الروم كما زعم الكاتب، كما أن الحضارة الإسلامية تقوم على العقيدة الإسلامية.

يزعم الكاتب (ص ٧٥) أن أسباب انتشار الإسلام هو تشابه الإسلام والمسيحية في الأصل الأساسي، وهو الإلٰه الواحد؛ فهل المسيحيون كانوا يؤمنون بإلٰه واحد؟ ألم يقرأ قوله تعالى: ﴿لقدْ كَفَرَ الَّذينَ قالوا إنَّ اللهَ ثالِثُ ثلاثةٍ﴾.

وزعم (ص ٧٦) أن الإسلام لم يقابل عدوّاً قويّاً؛ فلم تكن اليهودية أو المسيحية بالقوة التي تحول دون انتشاره.

ويزعم الكاتب (ص ٧٦) أن الإسلام أصبح بالنسبة لسكان الأمصار مسألة اقتصادية واجتماعية أكثر منه فكرة دينية.

ويرد الكاتب (ص ٧٧) أن هٰذا الامتزاج بين الحضارات جعل البعض

يذكرون أن الأمة الإسلامية لم تعد أمة عربية لغتها واحدة ودينها واحد وخيالها واحد؛ كما كان الشأن في عصر الرسول ﷺ.

وفي هٰذا الكتاب (ص ٨٢) اتهام المسلمين بالعصبية، وكانت العصبية هي أهم مميزات حياة العرب في الدولة العربية الإسلامية، بل كانت المحور الذي تدول حوله حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

يزعم الكاتب (ص ٨٣) أن الإسلام على قدر ما حارب «العصبية القبلية»؛ فإنه لم يقض عليها ولم يمحها من نفوس أصحابها، ولٰكنها تضاءلت في نفوسهم.

ويزعم الكاتب (ص ٨٣) أن العرب وضعوا (يقصد: المسلمين) أسس العصبية القبلية في نفس الوقت الذي وضعوا فيه أسس المدن الجديدة؛ فقد أصبح لكل قبيلة مكان خاص بها في المسجد، وأصبح يمثل الروح القبلية؛ فأزال العرب بذٰلك الحكمة التي قصدها الله من الصلاة.

ويزعم الكاتب (ص ٨٣) «أن العرب بذروا في خلافة عمر بن الخطاب بذور العصبية القبلية في الأمصار التي فتحوها».

ويزعم الكاتب (ص ٨٥) أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد ساعد على ظهور روح العصبية؛ فقد كانت سياسة عمر القاضية بعدم اختلاط العرب بالشعوب الأخرى المتحضرة عاملاً على احتفاظهم بالتقاليد البدوية بما فيها من تنابذ وتعصب.

ويورد الكاتب (ص ١٠٣) مزاعم المستشرقين فيما يتصل بحياة أهل الذِّمَّة الاجتماعية في الدولة العربية الإسلامية، وبأن الفتح الإسلامي لم يكن بهدف نشر الإسلام، بل للاستيلاء على ثروة أهل البلاد، وأن المسلمين فرضوا الضرائب الباهظة على أهل الذمة، ونظروا إليهم نظراتهم إلى بقرة

حلوبٍ، وعاملوهم كمعاملة يهود أوروبا في العصور الوسطى[1].

٤١ ـ «غروب الخلافة الإسلامية»، لعلي حسني الخربوطلي.

كتاب مطبوع قديماً في مصر عن مؤسسة المطبوعات الحديثة، شكك فيه مؤلفه (ص ٨ ـ ٩) في صحة أحاديث واردة في «الصحيحين» أو أحدهما، ولم يسبقه أحد في ذٰلك، واعتمد في ردها على عقله وذوقه، ولم يأبه إلى أهل العلم والاختصاص.

وزعم فيه (ص ٥٦) أن عائشة وحفصة رضي الله عنهما قد مهدتا الطريق لأبي بكر وعمر، وهٰذا الزعم مأخوذ من المستشرق اليسوعي هنري لاهانس، ولا أساس له من الصحة؛ فأمهات المؤمنين أتقى وأنقى من هٰذه الفرية[2].

وزعم فيه (ص ٥٠) أن اختيار أبي بكر للخلافة كان بناءً على ما كان متعارفاً عليه في العصر الجاهلي من اختيار شيخ القبيلة زعيماً، سبحانك هٰذا بهتان عظيم.

٤٢ ـ «الشرق الخالد»، مقدمة في تاريخ وحضارة الشرق الأدنى منذ أقدم العصور حتى عام (٣٢٣ ق. م)، تأليف د. عبد الحميد زايد، كتاب صدر عن دار النهضة المصرية ـ القاهرة.

وهو نموذج لكتابات ممن يتسمُّون بأسماء المسلمين، وهم من بني جلدتنا، وتعتبر كتاباتهم امتداد للفكر الاستشراقي الذي يقوم عليه اليهود

---

(١) «منهج كتابة التاريخ الإسلامي» (ص ٧٠ ـ ٧٤).

(٢) انظر نقضها والرد عليها في: «أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ» (استخلاف أبو بكر الصديق، ص ٥٢ وما بعدها).

والنصارى والملحدون؛ فالكاتب هنا يزعم بأن موسى عليه السلام مصري وأنه تأثر بعقائد الفراعنة وأنه مؤسس دين، وأنه تزعم ثورة ضد فرعون.

وخلال هٰذا العرض الذي قدمه الكاتب ضاعت ملامح النبوة والرسالة التي أكرم بهما موسى عليه السلام، يقول الكاتب نصّاً:

«من هو موسى، وكيف تمت سكنى فلسطين؟ لقد أجمعت آراء المؤرخين أنه كان مهذباً طيب القلب، هو ذٰلك الرجل المصري الذي عاش في بلاط فرعون وتأثر هو وبنو إسرائيل بعقائد المصريين؛ فثار موسى على تعدد الآلهة، وتزعم حركة الثورة على دين فرعون، وبفضل النبي موسى؛ رغب الإسرائيليون في الاستقرار، ولذٰلك عمل على تخليصهم من حياة البداوة والترحال، ووعدهم موسى أرض كنعان التي كانت ملكاً للعرب والعبريين، وكان عليهم أن يدخلوا في معارك ضد أهلها، وطالب موسى بني إسرائيل بالقتال معتمداً على شريعة الآباء الأولين، ثم يفكر في الدعوة إلى إله جديد غير تلك المعبودات التي كانت سائدة عند بني إسرائيل».

وزعم الكاتب أن داود عليه السلام كان متآمراً، وأنه كان يهوديّاً، وأنه جعل الدين اليهودي هو الديانة الرسمية لدولة إسرائيل، وأنه كان موسيقياً وشخصية مليئة بالمتناقضات، يقول الكاتب بالحرف الواحد (ص ٣٨٦):

«لقد قُضِيَ على داود بالسلاح الذي اتخذه ضد أعدائه وهو سلاح المؤامرات، وأهم ما يلفت النظر في حكم داود هو أنه جعل ديانة يهوه الديانة الرسمية في تلك الدولة الموحدة (إسرائيل ويهوذا)».

ويقول:

«وقد كان داود شاعراً، وسبق أن ذكرنا أنه كان موسيقيّاً، وكانت شخصيته متناقضة؛ فهو جبار إذا ما اضطر إلى ذٰلك، ولٰكنه ضعيف أمام

أولاده ونسائه».

وتحدث الكاتب أيضاً عن تاريخ سليمان؛ فزعم أنه يهودي، وأنه كان يدين باليهودية؛ فربط بينه وبين اليهود الذين يدعون انتسابهم إلى سليمان، بل وأعطى لهم الحجة بزعمه أن هيكل اليهود مكانه تحت قبة الصخرة في بيت المقدس لهدم المسجد الأقصى، وزعم الكاتب أن سليمان كان قاتلاً وقتل من آخاه وقتل كبير الحاخاميين حتى لا يقف في وجهه إذا ما أراد أن يخالف تعليم الدين. . . إلخ ما سنقرأه في السطور التالية، وهو مأخوذ نصّاً عن كتاب «الشرق الخالد» (ص ٣٨٧).

«أراد سليمان أن يحكم البلاد حكماً مطلقاً، لذٰلك؛ سلك طرقاً مألوفة في عصره؛ فقتل أخاه أدونيا، وكذٰلك قتل كبير الحاخاميين حتى لا يقف في وجهه إذا ما خالف تعاليم الدين، ثم أطلق بعد ذٰلك سليمان لنفسه العنان في تحقيق رغباته الشخصية، وأراد ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده، وبينما كان داود محارباً؛ نجد سليمان يبتعد عن الحرب ويسلك طريق المصاهرة».

«كما حاول أن يسير على طريقة فرِّق تسُد، وذٰلك بإيجاد مشاكل تخص حدود أراضي هٰذه القبائل (الأسباط)؛ فأشعل بينها نار الحقد والثورة».

ويقول (ص ٣٨٨):

«وختم مشروعاته بإقامة هيكل، وغالباً أن موقعه كان الذي تحتله قبة الصخرة حالياً، لقد سخر سليمان حوالي ثلاثين ألفاً من رعاياه بالتناوب في منشآته العمرانية».

وزعم أن سليمان عليه السلام أثقل كاهل الشعب بالضرائب لتحقيق مشاريعه وللإنفاق على حاشيته وجيشه؛ فيقول (ص ٣٩٠):

«وفي الواقع؛ فإن سليمان ملك تاجر، من أجل ذٰلك؛ ملئت خزائنه هو ورجاله في بلاطه، وظهرت طبقة من الحاشية وكبار الموظفين التجاريين التي كانت غارقة في النعيم والملذات والليالي الحمراء، والشعب من وراء تلك الشرذمة يتضور جوعاً».

ويقول أيضاً:

«وكان من نتائج ذٰلك التذمر على سليمان خصوصاً، وأنه قد تهاون في بعض الطقوس الدينية».

وتحدث الكاتب مرة أخرى عن شريعة موسى؛ فزعم أنها مقتبسة من شريعة حمورابي.

وزعم الكاتب أن كتاب «العهد القديم» المحرف هو شريعة موسى التي تلقاها عن الإلٰه يهوه.

الشرائع الموسوية: لما زحف سرجون الثاني على فلسطين في الربع الأول من القرن الثامن قبل الميلاد؛ انتقلت الحضارة البابلية وفي ركابها شريعة حمواربي، فرضت نفسها على المجتمع الإسرائيلي، إذن؛ فقد اقتبس موسى شريعة عربية جنوبية، هٰذا وإن كانت شريعة موسى قد ارتبطت بالشريعة الحمورابية؛ فقد كان ذٰلك مدنيّاً فقط.

وقد لوحظ في الشريعة الحمواربية طابع الإنسانية العالمية، بينما المجتمع الإسرائيلي لم ينهض برسالة عالمية.

وكتاب «العهد» أقدم وثيقة جمعت الشريعة الموسوية؛ فيقول عنه (ص ٢٩٩): «وهو نسخة أخرى من شريعة حمورابي، وقد تسلم موسى وحمورابي الشريعة سلطة عليا؛ فقد تلقاها حمورابي من الإلٰه شماس، وكذٰلك تلقاها

موسى من الإله يهوه».

وتناول الكاتب قضية التوحيد والدين؛ فزعم أنَّ التوحيد من اختراع العقل البشري، وأنه تطوَّر من الوثنية والتعدد إلى التوحيد، وزعم أن المصريين قد وصلوا إلى التوحيد من تلقاء أنفسهم قبل إبراهيم عليه السلام بزمن طويل.

كما زعم الكاتب أن عبادة قرص الشمس آتون هي توحيد حقيقي؛ فقال (ص ٤٠٣):

«الواقع أن ديانة آتون لم تصبح مجرد نظرية مادية تتحدث عن القوة الكامنة في قرص الشمس، ولكنها توحيد حقيقي».

ويقول (ص ٤٠٥):

«والاعتقاد بوجود إله أعلى دون أن يمنع وجود آلهة أخرى تعتبر مرحلة وسطى بين الاعتقاد بتعدد الآلهة وبين التوحيد».

ويقول (ص ٤١٥) تحت عنوان «إبراهيم بين كتب الدين وأقوال المؤرخين»:

«ومع أن التوحيد لم يكن مجهولاً قبل أيام إبراهيم؛ فقد عبد المصريون القدماء إلهاً واحداً، كما قاموا بوزن أعمال الإنسان في العالم الآخر الذي صوروه على صفحات جدران قبورهم وعلى البردي، وإنما كل ذلك لم يكن دعوة بنبوة ورسالة من الله، بل كان دعوة كهان أو ملوك تخفي وراءها أشياء كثيرة»[1].

فيجب على طلبة العلم والقراء أن يتعاملوا مع هذا الكتاب بحذر، وألا

---

(١) «منهج كتابة التاريخ الإسلامي؛ لماذا وكيف» (ص ٧٤ ـ ٧٧).

يأخذوا أو ينقلوا منه شيئاً على وجه الرضى والقبول حتى يعرض على سائر النصوص وكلام العلماء الأخيار المشهورين بالعلم والدين، والله ولي التوفيق.

٤٣ ـ «حديث الأربعاء»، لطه حسين.

هٰذا الكتاب عبارة عن مجموعة من الأحاديث التي نشرها طه حسين في جريدتيّ «السياسة» و«الجهاد» في كل يوم أربعاء على الأغلب.

وقد نشرت مجلة «نور الإسلام» مقالاً للأستاذ القاضي محمد سليمان بعنوان «نقد كتاب حديث الأربعاء»، وظهر فيها على حلقتيْن؛ **الأولى**: في الجزء الأول، عدد محرم، سنة (١٣٥١هـ)، في المجلد الثالث (ص ٤٩ ـ ٥٦)، **والأخرى**: في الجزء الثاني، عدد صفر، سنة (١٣٥١هـ)، في المجلد الثالث (ص ١٣١ ـ ١٣٧)، وقدّمت المجلة لهٰذا النقد بقولها:

«اطلعنا في جريدة «الدستور» على مقال لحضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد سليمان العضو بالمحكمة الشرعية العليا، كتبه أيام كان القاضي الشرعي بالعريش نقداً وتفنيداً لكتاب «حديث الأربعاء» الذي ألفه الدكتور طه حسين وكان ينشره في جريدة «السياسة»؛ فآثرنا نشر ذٰلك المقال القيم لنضع أمام القراء أمثلة متعددة من جهالة الدكتور طه حسين على الدين الحنيف، وليعلموا أن هٰذا الكتاب قد تلقاه العلماء من بدء ظهوره بالنقد والتفنيد، ومع ذٰلك؛ أصر صاحبه عليه وأبقاه منشوراً بين الناشئين»، ثم قالت: «قال الأستاذ:

١ ـ أنكرنا على طه حسين حكمه على قرن الهجرة الثاني بأنه «عصر الشك والمجون»، وطالبناه بالدليل؛ فجاءنا به يقول: «كان هٰذا العصر عصر شك وعصر مجون، وكان عصر رياء ونفاق»؛ فزاد في دعواه تلك وصفين

آخرين ألصقهما بذلك العصر، فأظن لو طالبناه بالدليل مرة أخرى؛ لزاد في دعواه هذه زيادة أخرى، ولعل ذلك طريقة حديثة في التدليل على الدعاوى اكتشفها عالمنا الأديب؛ فنكتفي الآن في نقد «حديث الأربعاء» بتعقيب كل سقطة من الأستاذ بما يبينها ويجليها، مستعيذين بالله ثلاثاً من مداواة الداء بالداء، وتدليل الدعوى بالدعوى:

إن للحق صرعة يذل لها المحق ويتململ منها المبطل، وقد أبى الحق إلا أن يلعثم قلم الأستاذ ويلويه، ثم يخططه بيمينه ما يدحض حجته ويكشف سقطته، فبعد أن أصدر حكمه جازماً على ذلك العصر بأنه «عصر الشك والمجون» بهذا التعريف والتحديد، وحكمه على الخمسة الشعراء الفساق الذين ذكرهم أنهم «يمثلون عصرهم تمثيلاً صحيحاً»؛ عاد فتذبذب ذبذبة المتهجم على الشيء لا يعرفه، وعلى الحكم يصدره لم يتكون لديه أسبابه؛ فقال: «كان هؤلاء الناس الممتازون بالشك في كل شيء يلقون طبقات أخرى لا تشك ولا تعبث ولا تتعاطى المجون، كانوا يلقون الفقهاء والمحدثين والمتكلمين والرواة وعلماء اللغة؛ فكانت أحاديثهم في هذه المجالس أو الأندية الغريبة متأثرة بجد هؤلاء العلماء وبمهابة الأمراء والوزراء. . . إلخ».

فتراه أثبت في ذلك العصر طبقات أخرى تبذ طبقة الشعراء، تجد وتهاب ولا تشك ولا تعبث ولا تمجن، ثم زاد الحق محق باطله؛ فقال: «نعترف بأن الشك والمجون لم يكونا كل شيء في ذلك العصر، وإنما كان إلى جانب الشك يقين، وإلى جانب الهزل جد، كان الشعراء والكتاب والأدباء بوجه عام يشكون ويعبثون، والمتكلمون والرواة مستيقنين يؤثرون الجد ويفلحون فيه»؛ فتراه كر على حكمه بالنقض في إثبات الجد بجانب الهزل، واليقين بجانب الشك، ثم أتم نقض حكمه أصلاً؛ إذ قال: «كان لكثير من الناس مظهران مختلفان أحدهما للعامة والجمهور وهو مظهر الجد

والتقوى، والآخر للخاصة ولأنفسهم وهو مظهر اللهو والمجون».

فانظر يا رعاك الله إلى أستاذ الجامعة المنطيق يحكم بأن العامة والجمهور في ذٰلك العصر كانت للجد والتقوى، حتى لا يستطيع اللاهون أن يظهروا أمامها إلا بمظهرها وهو مظهر الجد والتقوى، وانظر إلى أن الخاصة الذين ذكرهم طبقات لا يؤثر الشك والمجون منهم بوجه عام إلا طبقة الأدباء، وبقيتهم يؤثرون الجد ويغلون فيه ولا يشكون ولا يعبثون ولا يمجنون؛ فلم يبق على قول طه في ذٰلك العصر كله إلا طبقة الأدباء وحدها تمجن وتشك، ومع ذٰلك؛ يكر ويعود إلى حكمه قاطعاً جازماً بأن ذٰلك العصر كان «عصر الشك والمجون» ويبقى عليه، ويمضي فيه إلى درجة أنه جعل أبا نواس وحده من طبقة الشعراء وحدهم «لسان طبقات الناس المختلفة، ومرآتهم الصافية، وممثل عصرهم ومشخصه»؛ فأي عقل هٰذا العقل الناضج من الأستاذ وقد أقر على نفسه أن الجمهور وبقية طبقات الخاصة لا تشك ولا تعبث بل تجد وتتقي؛ فلمن يكون المظهر في ذٰلك العصر، وبم يكون الحكم عليه؟ أبحكم الجمهور وطبقات الخاصة، أم بحكم أبي نواس وخمسة من الشعراء الفساق معه؟ لا جرم أن هٰذا علم جديد بعقل جديد، وسبحان واهب العقول!

٢ ـ وجرى في شوطه هٰذا الشاذ، ولا يكفي في وصفه الشذوذ بل الخارج عن المعقول؛ فقد أنكرنا عليه أن يجعل حياة خمسة رجال ميزاناً لحياة العصر كله، ويأخذ منهم حكماً عامّاً على جميع الطبقات يشملهم به، فأقدم أكثر مما أقدم متهجماً على التاريخ والحقيقة، وجعل شاعراً واحداً هو ميزانه العام لحياة ذٰلك العصر؛ فقال: «وإذا أردنا مثالاً يختصر هٰذا العصر ويشخصه؛ فهٰذا المثال هو أبو نواس الذي سنتخذ درسه الماضي سبيلاً إلى درس هٰذا العصر كله منذ الأسبوع الآتي»، وأبى على الفقهاء والمتكلمين، ورواة الحديث والأخبار، والخلفاء والوزراء وبقية أهل الدولة والملة، وقوام

تلك الأمة، وأرباب الحرف والصنائع، ومن كان في ذٰلك العصر أجمع؛ أبى عليهم الشيخ طه أن يمثلوا عصرهم أو يشخصوه، أو يكونوا دليلاً عليه وعنواناً له؛ فقال: «بينما كان الفقهاء والمتكلمون ورواة الحديث والأخبار عاكفين على الفقه يستنبطونه، وعلى الكلام يمحصونه، وعلى الحديث يروونه، وعلى الأخبار يتلقطونها ويذيعونها بين الناس، وكانوا في هٰذا كله لا ينطقون بلسان أحد ولا يعبرون عن رأي أحد».

كذٰلك قال صاحب «حديث الأربعاء» ولم يسبق له غير سطور ذكر فيها أن أولٰئك الأدباء الذين يمثلون العصر في نظر الشيخ كانوا يتأثرون بجد هٰؤلاء ومهابتهم، وذكر في موضوع آخر: «حينما تريد أن تحكم على ذٰلك العصر حكماً صادقاً أن ترجع إلى الشعراء والكتاب أكثر من رجوعك إلى الفقهاء والمتكلمين والرواة»؛ فجعل لهم مرجعاً في الحكم على عصرهم بأخذ أحوالهم في عناصر الحكم الصادق، مع هٰذا وذٰلك؛ فمن يهدي الأستاذ إلى الأخبار التي يلتقطها الرواة ويذيعونها؟ كيف لا تنطق بلسان أحد ولو أربابها أو أبطالها على لغة الروائيين اليوم؟

وإلى حوادث الناس التي تجدد كل يوم وفي كل معاملة، ويستنبط الفقهاء أحكامها لهم؛ كيف لا تعبر عن رأي أحد؟ وإلى العلماء والأمراء والخلفاء ورجال الدولة والأمة؛ كيف لا يكون ما يجري فيهم ويحدث عنهم عنواناً عليهم ومثالاً يحتذى للحكم في أشباههم؛ فلا ينطقون بلسان ولا يعبرون عن رأي إلا خمسة شعراء يقول الأستاذ عنهم: «إنهم يمثلون عصرهم تمثيلاً صحيحاً؛ فلنا أن نتخذهم مقياساً للحكم على هٰذا العصر»، ثم يصطفي منهم أبا نواس؛ فيجعله مختصر عصره ومشخصه، وسبيل درسه ذٰلك العصر كله بدرسه هو وبحث حياته خاصة؟

٣ ـ نعم، أبـو نواس صاحب صديقنا هو وحده من دون أهل عصره مثالهم وعنوانهم والناطق عنهم، وإن كان في زمنه أبو العتاهية الذي يقول فيه أبو نواس نفسه: «والله؛ ما رأيته قط إلا ظننت أنه سماء وأنا أرض»، وكان يقال عن أبي نواس «شاعر العراق»، أما أبو العتاهية؛ «فأشعر الناس»، وإن كان في زمنه مروان بن أبي حفصة شاعر الخلفاء المنفرد بعطيته منهم قدراً في الشرف لم يصل إليه شاعر، وأبو نواس إذ ذاك مخلف عنه محصور، وإن كان في زمنـه الحسين بن الضحـاك تربـه وصاحب نشأته وأدبه، ولزوم مجالس الأدباء قدمه الأمين على الشعراء وفيهم أبو نواس؛ حتى لقد خولط بعد هٰذا من جزعه على مقتل الأمين، وأنكر قتله ولم يتصوره، والمأمون مع ما ينقمه عليه لميله إلى هوى الأمين؛ جعله ظريف الشعراء وواحد المصر، أو أشعر شعرائهم وأظرف ظرفائهم، وملأ المعتصم فمه جوهراً، ثم أمر الحاجب أن يخرجه وينظم ويدفع إليه ويخرج للناس وهو في يده ليعلموا موقعه من رأي المعتصم ويعرفوا فضله، وقبل الواثق منه أن ينشده في طبقة الجلساء؛ ترفعاً منه عن الإنشاد مع الشعراء؛ فنوّله شرفاً لم يصل إليه غيره، والمتوكل قال فيه: «هو عندي أشعر أهل زماننا، وأملحهم مذهباً، وأظرفهم نمطاً».

وإن كان في أيامـه أبـو عبيدة، والأصمعي، وأبـو زيد الأنصـاري، والعتبي، وأبـو العينـاء وأمثـالهم من فحـول أهـل الأدب وأصحاب النوادر والأشعار والأخبار، وفكه المجالس وزينتها، وبهجة العصر وقرة عيون أهليه وعنـاوين ما فيه، وغير من ذكـرنا في فنون الأدب والشعر والكتابة؛ لم يبلغ أبو نواس فيهم ما يريد به الأستاذ طه أن يبلغه بيننا الآن؛ لا في الشعر خاصة، ولا في الأدب عامة، ولا بين طبقته فحسب، وإنما يسمو به إلى منزلة الميزان؛ فيشخص به عصره قاطبة على ما كان فيه ومن كان فيه.

ولمـاذا؟ سلوا الأستـاذ طه عن هٰذا؛ فهـو بالسر عليم، فقد أكد في

«حديث الأربعاء» (٧ جمادى الثانية ١٣٤١هـ) أن «أبا نواس كان مثالاً صادقاً للعصر الذي عاش فيه»، وبيَّن أن عمره (٥٨) سنة يسقط منها عمر الحداثة وزمان الطلب؛ فكيف لعمري مع هٰذا يقاس به ذٰلك العصر كله على طوله وتجاوز عمره من ناحيتيه؟!

إن ما امتاز به أبو نواس وذكر أنه فضل به الناس لا غير مذهبه في الخمر، قال له الخليع: «ويحك يا أبا نواس؛ فأنت لا تفارق مذهبك في الخمر البتة؟ قال: لا والله، وبذٰلك فضلتك وفضلت الناس جميعاً»؛ فلم يدَّع لنفسه في الفضل على الناس ما ادعاه الأستاذ طه حسين أنه كان مثال الناس الصادق ولسانهم الناطق ومرآتهم الصافية، ولم يكن في دهره بتلك المرتبة العظيمة الخطر التي سما به إليها أستاذ الجامعة، على أن محاسن مذهبه في الخمر ولطائف ما ارتشفه فيها سقط منها على غيره، وتجمل فيها بإبداع الشاعرين المفلقين الفحلين؛ الوليد بن اليزيد، والحسين بن الضحاك الخليع[1].

فهٰذا أبو نواس في مذهبه الخمري الذي زعم أنه فضل فيه الناس، رأيته على أي متاع وقع وفي أي سهل رتع، ولا نتعرض له في غيره ولم يدَّع تجلية ولا تصلية، ولا سبق الرعيل الأول، ومع ذٰلك؛ اتخذه الأستاذ طه ذروة السنام وهام تلك الأيام، بل ممثلها ومشخصها ولسانها ومرآتها، وحسبه في حكمه هٰكذا عكازاً يقيه ويهديه، فذكر أن الناس «افتتنوا بأبي نواس؛ فحفظوا شعره وتناشدوه، ثم أضافوا إليه كل ما أعجبهم من شعر فيه هزل ومجون لا يعرف قائله، ثم لم يكتفوا بهٰذا؛ فرددوا عنه الروايات وانتحلوا له القصص،

---

(١) انظر تفصيل ذٰلك في «الأغاني» (٦ / ١٠٧)، وفيه (٦ / ١٦٦، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٩، ١٩٣، ١٩٤) «إغارات أبي نواس على خمريات الخليع الحسين بن الضحاك».

وتحدثوا عنه في اللعب واللهو بالأعاجيب».

قال الأستاذ: «أفتظن أن الناس يتخذون أبا نواس مثالاً للذة ونعيم الحياة؛ فيكلفون به هٰذا الكلف إذا لم يكن أبو نواس لسانهم الصادق ومرآتهم الصافية...؟».

ولو أنا صدقنا الأستاذ في مقدماته هٰذه وكان هٰذا رأيه صحيحاً؛ لقلنا له: أولى لك في هٰذا السبيل؛ الهضام، ورأس الغول، والزير، والبردويل، وحمزة، وذات الهمة، وأبو الفوارس، وأبو الأمصار، وربابة ينزل بها إلى «قهوات الصبوات»؛ ففيها ولهم يطيب «حديث الأربعاء» عن أولٰئك الأبطال الأمثال عناوين عصورهم الخوال!

٤ ـ ولقد طالبناه بالدليل على ما زعمه أن «الرشيد كان مازحاً من غير شك»؛ فجاء به يقول: «إن الرشيد كان يلهو ويسكر...»، وأكد دليله هٰذا سقطاً؛ فأضاف على الرشيد ابنه المأمون، وسلكه في حكمه؛ فقال عنه: «إن المأمون كان يلهو ويشرب الخمر...»، وكذٰلك يرى ربيب الجامعة أدلة على دعاويه هي إغراقه فيها، فإذا أردناه على مهيع أهل العلم حسب أن جريدة «السياسة» وحدها تنجيه بنشر كل ما يسويه.

ولقد أخذ في طريقه هٰذا «ابن خلدون» بالسب والتزييف؛ لأنه قال الحق عن الرشيد، وبيّن كذب ما نسبته إليه أقاصيص الصبيان مما يتعلق طه بأمثالها في أحكامه، ومضى مع ابن خلدون في دعوى جديدة يقول فيها: «آن لنا ألا نخدع أنفسنا بما كان يخدع به ابن خلدون نفسه في أمر الرشيد وأمثال الرشيد؛ فقد تحدثوا أن الرشيد كان يصلي في كل يوم مئة ركعة، وأنه أمضى خلافته بين الحج والغزو، فظن ابن خلدون أن هٰذا وحده يكفي لتبرئة الرشيد مما أضيف إليه من أنه كان يلهو ويسكر...».

وبماذا آن لطه أن يرفع عن بصيرته غشاوة الخديعة التي خدع بها ابن خلدون؟ لم يقل لماذا ولا سبب تبصرته هو بما لم يبصره ابن خلدون، وطه طبعاً أرسخ قدماً في التاريخ، وأطول باعاً من ابن خلدون، ومن ابن خلدون هٰذا عمدة التاريخ وصاحب «المقدمة» فيه وبحاثته وراويته في جانب طه حسين. . . إلا أن الأستاذ لم يبين لنا لماذا يصدق عن الرشيد أنه «كان يلهو ويسكر»، ولا يصدق عنه أنه كان يصلي مئة ركعة كل يوم، وأنه أمضى حياته في الحج والغزو؛ ألأنه قاس حياته بحياته فرأى استحالة ذٰلك الصلاح على الرشيد، أم صح عند طه علم بما في القرون الأولى لم يظفر به ابن خلدون، أم أن الكتب التي يسقط عليها أقوم وأعدل وأصدق من أمهات التاريخ وكتب الرواة المسلسلة المعنعنة؛ فيعتمد على أمثال «إعلام الناس»[1]، و«قصص أبي نواس»[2] «وحواديث ألف ليلة»[3] عن ابن خلدون وابن جرير وابن قتيبة، وغيرهم من أراكين التاريخ ورواويه وناقليه؟

لقد أشفقنا على القراء أن ننقل لهم عن تلك الكتب المعتبرة ما قالته في الرشيد والمأمون؛ تكذيباً للأستاذ طه، ونحسب أننا إن فعلنا؛ لم نأت لهم بجديد، ولا نطالبه على قوله بالبرهان مرة أخرى؛ فقد رأينا تلك البراهين الخارجة من معمل «حديث الأربعاء»، وكيف تكون.

٥ ـ ثم إنا ثنينا عنان جريدة «السياسة» إلى بديهية في آداب الصحافة باتباعها لا يسوغ لها نشر ما يفحش به «حديث الأربعاء»؛ فكان اعتذار الأستاذ طه عنها حيث يقول: «فنحن نتخير لهٰذا الشباب من الشعر الدنس أقله من

---

(١) انظر عنه: (رقم ٤٨).

(٢) انظر عنه: (رقم ٤٩).

(٣) انظر عنه: (رقم ١٦).

الإثم حظّاً، وأنزره من الفجور نصيباً. . .»؛ فهل أحمد الله إذا أقر الشيخ طه بما تولى من كبره في نشر الشعر الدنس، وهل ينجيه من إثمه نزر فجره وقلة حظه؟ أفي الفجر قل وكثر؟ كلا، إنما هو كالخمر، وقديماً قيل فيها: «أفسدتك الكأس الأولى»، ثم ثنى الاعتذار بما هو أقبح من الذنب؛ فقال: «وهل يحب ساداتنا أن يجهل الناس بشاراً وأبا نواس؟».

بخ بخ للأستاذ، لقد أتمت جريدة «السياسة» معلومات قرائها؛ فلم يبق عليها إلا أن تقفهم على فجر بشار وأبي نواس، أو كأن قراءها الأحرار حبسوا معارفهم على ما تفيض بها أنهارها؛ فتعطشوا الآن لبشار وأبي نواس، أو أن الجامعة المصرية خلطت على جريدة السياسة وصارت هٰذه فرعاًمن تلك تنشر محاضراتها بالبريد، أو كأن لسان الأحرار الدستوريين لا يريقه ما يلتاكه من الأحياء؛ فلم يكف غربه عن الأموات! يتولى الأستاذ منهم نشر مقابحهم وذكر مخازيهم، وهتك أسرارهم التي أطبقت دونها صفائح وجندل، وكفنت معهم في أجداثهم؛ فنشرها لا يرقب فيهم إلاًّ ولا ذمة، وللموتى حرمة وللموت جلال من دونه تلك الأعاذير. قال نبينا محمد ﷺ: «. . . لا تسبوا الأموات؛ فتؤذوا الأحياء»[1].

وفي «البخاري»؛ قال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا الأموات؛ فإنهم أفضوا إلى ما قدموا».

٦ ـ والآن ننتقل مع الأستاذ طه إلى أشد ما ننكره عليه ونغلظ له فيه، ولا عتب علينا ولا ملام، قال المسلم طه حسين في سياسة ٧ جمادى الثانية: «بل إن أخلاقنا وعاداتنا تمنعنا أن ننشر للناس بيتاً قاله حسان يهجو به هنداً زوج أبي سفيان، فلما سمعه النبي ﷺ؛ أعجب به وقال لشاعره فيما ذكر

---

(١) انظر تخريجنا له في مقدمة «أدلة معتقد أبي حنيفة» لعلي القاري (ص ١٠٧).

الرواة: قل وروح القدس معك».

وفي الحديث الصحيح من رواية مسلم وغيره عن رسول الله ﷺ يقول: «إن كذباً علي ليس ككذب على أحد...» الحديث، فإذا سهل علينا قليلاً أن يخبط طه بقلمه خبط عشواء في العلماء والخلفاء؛ فلا يسهل علينا أن تعمد به جرأته إلى النبي ﷺ إلا متحرجاً حذراً، ولا نغفر له تهجمه على المصطفى بنشر كلمة عن ذاته الطاهرة يلتقطها ممن ليس أهلاً لقولتها أو ينقلها عن كتب لم تخصص للحديث وروايته على صحة، ولذلك؛ ترى صدري ضيقاً حرجاً مما جرى به قلم طه، وكان أولى له ثم أولى أن يباعده ولا يقارفه؛ فكيف وقد طوعت له نفسه أن ينكر على المصطفى ﷺ ويذكر بالقلم الذي يكتب به الشعر الدنس، كما يقول أن أخلاقه وعاداته تمنعه من نشر شيء أعجب به النبي وأعان عليه الروح الأمين؟ إلى هذا الحد وصل الأستاذ؟!

لقد كنا نظن أن حديث مخرجه من الأزهر وهو في سن الطلب أتت عليه السنون وأذهبه العلم في الكبر؛ فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم... على أنا نعمد بالشيخ إلى كتب الأدب لأنا نعلم منه مبلغ علمه في الحديث؛ فهذا حديث روح القدس مع حسان مذكور في عدة مصادر ومواضع ووقائع لم تذكر فيها هند ولا شعر هند، بل كان معه جبريل في هجاء المشركين الذين آذوا الإسلام وأعانه بسبعين بيتاً في مديح النبي، وساعده روح القدس في حماية أعراض المسلمين وما كافح عن رسول الله، وشهد معه ﷺ فيما قدس به ربه وشهد لرسله.

فهذا ما كان من ذكرٍ لرسول الله مع حسان بما يناسب هذا المقام، أما حكاية هند وهجاء حسان فيها؛ فقد ذكرها أبو الفرج في كتابه «الأغاني» (١٤ / ٢٠)، وهي قصيدة قالها فيها بعد أن أسمعه سيدنا عمر بعض ما قالته

هند في واقعة أحد، وكانت إذ ذاك مشركة توقد النار على المسلمين، وفعلت بتلك الواقعة ما لم يفعله أحد حتى جدعت آذان قتلى الصحابة وآنفهم، واتخذت منهم قلائد، وبقرت عن بطن حمزة فلاكتها، وكانت هي والنسوة اللاتي معها يضربن خلف الرجال بالدفوف، وهند تقول فيما تقول من تحريش المشركين بالمسلمين وتحميتهم عليهم، ثم كان ما كان؛ فهجاها حسان بأحد عشر بيتاً لم يذكر أنه أنشدها رسول اللـه فأعجب بها وقال لشاعره ما قال طه: «قل وروح القدس معك»، وإنما القصة مع عمر، والقصيدة أقل ما تقال في مشركة كان لها ولزوجها ذٰلك النصيب الوافر في هزيمة المسلمين يوم أحد، وليست أفحش مما يقع عليه طه وينشره إن كان ما يقال في مشرك مستحق للعن فحش.

فهل عند طه نبأ صحيح عن حديثه هٰذا الذي يرويه على أن الحديث لا يروى من كتب الأدب، ولا يؤخذ أنه عن رسول الله ﷺ إلا من كتبه التي تخصصت له؟ فإن لم يكف الأستاذ هٰذا؛ فقد أجلناه مثل ما أجلت لمهلكها ثمود أن يسند روايته ويخرج حديثه، وإلا؛ روينا له الحديث الصحيح الذي بلغ مبلغ التواتر ورواه غير واحد في الصحاح والسنن والمسانيد، قال ﷺ: «من كذب علي متعمداً؛ فليتبوأ مقعده من النار».

٧ ـ وبعد هٰذا كله يصح أن نفكه القراء بما تنادر به طه؛ فقد زعم أن نقدنا إياه وإنكارنا سوآه سب له وشتم يعرض عنه، ولو قالها غير طه لغفرناها، الأستاذ طه الذي تعلق من صغره بأعراض أعلام عصره بغية الوصول إلى ما قصده من قبل زميله بشار في هجاء جرير؛ فقال ما لم يبلغه الباغي الأول، الآن وقد نقدت بالحق تحس ألم النقد؛ فكيف غيرك وقد أخذه نقد الحقد وقصد الكيد وهو يستعيذ بالله من العقرب تلسع النبي والذمي؟ أفتريد أن أقول لك ما تقوله العرب في هٰذا: «رمتني بدائها وانسلت»؟ أم أنقل لك ما

أنت به أعلم من قول سيد الكنيسة الإفرنسية وغيرها في الإصحاح السابع من «إنجيل متى»«لا تدينوا لكيلا تدانوا لأنكم بالدينونة التي بها تدينون تدانون وبالكيل الذي به تكيلون يكال لكم، ولماذا تنظر القذى الذي في عين أخيك، وأما الخشبة التي في عينيك؛ فلا تفطن لها، أم كيف تقول لأخيك: دعني أخرج القذى من عينك وها الخشبة في عينك؟ يا مرائي! أخرج الخشبة أولاً من عينك وحينئذ تبصر جيداً أن تخرج القذى من عين أخيك».

وهبني جاريتك فيما زعمته تجرّ ما عليك من نقدك وأنت والحمد لله حي يومك وحر تنتصف لنفسك؛ فماذا اعتذارك أنت وقد تعلقت بالأموات؛ تنبش قبورهم وتنسب السوء لهم، وطاعنتهم حين لا يدفعون، وتكلمت فيهم من حيث لا ينطقون، وغرك ما وطأه الموت لك من أكنافهم؛ فتهجمت على حرماتهم؛ لم تحاش عالماً، ولا خشيت خليفة، ولو كانوا مثلك اليوم أحياء؛ لكان بينك وبينهم بعد المشرقين، وحال دون قولك فيهم سوط بعذبتين، ولو أن الأستاذ طه عمد إلى أبي نواس فشرحه كما شرح من قبل أبا العلاء؛ لم يقدم له تلك المقدمات الخاطئات، وجنّب قلمه الحكايات الكاذبات، ولم ينبش القبور ولم ينشر كواذب الفجور لما ظننت أن كاتباً تعرض له فيما سقط فيه، وإن كنت أرى أن الأستاذ يرجع إلى حديث معاد ويفتح باباً فرغ الناس منه؛ فأبو نواس ترجم كثيراً وجمعت أشعاره وأخباره؛ فما قيمة أستاذ الجامعة في بحثه هٰذا بعد هٰذا والحب منتثر لمسقط الطير بلا عناء؟ وكانت همته في نظري أبعد من هٰذا، ولٰكنه أنزلها لهواه، وأعظمه فأطغاه؛ إذ ما كنت أظن أن أديب اليونان، وصهر الفرنسيس، وأبا مرغريت، وربيب الجامعة المصرية وأستاذها، ومحيِّي السربون في أول كلمة قالها يرضى لنفسه من العلم درجة الدعوى فيه.

والدعاوى ما لم تقيموا عليها بينات أبناؤها أدعياء

ويتيه في رده تيهـان من ضل عنـه هاديه، ولقد بصَّرته بمزالق أقدامه ومخـابط أقـلامـه، وأردته على وجهة الصلاح، وأذنت في أذنه: حي علي الفلاح؛ فأخلد إلى الأرض واتبع هواه، وكان الظن في حياته أن يأباه، فقل ما شئت؛ فليس عليَّ هداك، ولن أبالي بحديثك بالة، ولا أردّ عليه بعد اليوم مقالة؛ فقد تبين الرشد من الغي، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

●●●●●

من كتب الفرق الضالة

ومما ينبغي أن يحذر منه القارىء كتب الفرق الضالة المبتدعة؛ فإن كتبها محشوة بالأكاذيب، ولا يستطيع أحد أن يحصيها مع ذكر العوار الذي فيها، وهٰذه قاعدة ما ينبغي أن ينساها الباحث والمطَّلع، فإن كتب الرافضة مثلاً مليئة بالكذب والزور، وأمثل على ذٰلك بما يلي:

٤٤ ـ «المناقب»، لأبي سعيد عباد بن يعقوب الأسدي الرواجني الكوفي المبتدع (ت ٢٥٠هـ).

قال الذهبي: «رأيت له جزءاً من كتاب «المناقب»، جمع فيها أشياء ساقطة قد أغنى الله أهل البيت عنها، وما أعتقده يتعمد الكذب أبداً»[1].

٤٥ ـ «أعيان الشيعة»، لمحسن الأمين العاملي.

مليء بالقصص التي تنال من الصحابة والخرافات التي ألصقها بهم، وهو تجميع من مصادر شيعية كثيرة، ويرجع كل خبر من الأخبار إليها من غير نقد ولا تمحيص، وإنما دوَّنها على وجه الرضا والقبول.

ويا ليت الأمر اقتصر على ذٰلك على الرغم من خطورته، ولٰكنه تعداه إلى قوله (١ / ١٨٨ـ١٩٠): إن مصحف فاطمة مثل القرآن ثلاث مرات، وإنه من كلام الله أنزله عليها بإملاء رسول الله ﷺ وخط علي، وأورد روايات أخرى عن هٰذا المصحف، وانتهى إلى القول:

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١ / ٥٣٨).

«إنهما مصحفان: أحدهما من إملاء رسول الله ﷺ وخط علي، والآخر من حديث جبرائيل»، وقال:

«إنه لا استبعاد ولا استنكار أن يحدث جبرائيل الزهراء عليها السلام ويسمع ذلك علي، ويكتبه في كتاب يطلق عليه (مصحف فاطمة) بعد ما روى ذلك عن أئمة أهل البيت ثقات أصحابهم».

وقد تعرض لهذا الكتاب مبيِّناً هذه القضية وغيرها الدكتور ناصر بن عبد الله القفاري في كتابه القيم «مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة» (٢ / ٥٩ وما بعدها): وقد حوى هذا الكتاب في ثناياه التحذير من عشرات الكتب المعتمدة عند الشيعة، ولا سيما فيما كتبوه عن مسألة (التقريب)، فإن أردت الاستزادة حول بيان فساد ما احتوته كتبهم من عقائد وأخبار؛ فارجع إليه، تجد فيه البغية والكفاية إن شاء الله تعالى.

٤٦ ـ «أسنى المطالب في نجاة أبي طالب»:

قال صديقنا أبو إسحاق الحويني: «وقد رأيتُ كتاباً لبعض غلاة الروافض أسماه «أسنى المطالب في نجاة أبي طالب»، ملأه بالحشو والبهت والافتراء على أهل السنة، وردُّه يحتاج إلى كتاب مستقل، وحاصل الأمر أن الروايات الصحيحة نصَّت على كفر أبي طالب وعليه أهل السنة»[1].

وكان قد ذكر قبل ذلك:

«وقد رأيتُ بعض المحترقين من غلاة الشيعة، وهو الشيخ محمد باقر الحمودي جعل يدفع تهمة الكفر عن أبي طالب في تعليقه على «خصائص علي» (ص ٢٦٦ ـ ٢٧٣) بأمور تضحك منها الثكلى؛ فيأتي بالروايات التي

---

(١) «النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة» (ص ١٩١، الجزء الثاني).

لا خُطم لهـا ولا أزمّـة؛ فيعارض بها الروايات الصحيحة مما يدل على أنه جاهل، وقد رأيتُ له كلاماً يُفسِّق فيه أبا بكر وعمر، بل ويشتمّ منه تكفيرهما»[1].

وقد حذَّر الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى من مصنَّفٍ لمؤلِّف لم يعيِّنه في إسلام أبي طالب؛ فقال في «فتح الباري» (٧ / ١٩٥):

«ووقفتُ على جزء جمعه بعض أهل الرفض أكثر فيه من الأحاديث الواهية الدالة على إسلام أبي طالب ولا يثبت في ذٰلك شيء، وبالله التوفيق».

وذكر الذهبي في «السير» (١٥ / ٥٦٦) أن أبا علي أحمد بن محمد بن عماد (ت ٣٤٦هـ) صنف كتاباً بعنوان «إيمان أبي طالب»! وكنتُ قد ذكرتُ في المجلد الأول، تحت عنوان (كتب فيها طعن على الإمام المجدد محمد ابن عبد الوهاب) عند رقم (٤٩) أن مصنف «أسنى المطالب» هو أحمد زيني دحلان، وذكر هٰذا أيضاً عبد الله الصديق الغماري في «الحاوي» له (٣ / ٤٤)، وهو صوفي مبتدع، وليس برافضي، والله أعلم.

●●●●●

(١) «النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة» (ص ١٩١، الجزء الثاني).

كتب الحكايات والروايات والقصص

ومما ينبغي أن يحذر منه كتب الحكايات والروايات والقصص والأشعار والأحزار والفوازير.

هنالك صنف من المثقفين ثقافة غير شرعية، تراهم قد شغلوا بقراءة الجرائد السياسية والمجلات الفكاهية والهزلية وكتب الحكايات والروايات والقصص والأشعار؛ كالزير سالم وأبو زيد والمهلهل؛ فتراهم يحفظون الكثير من المسائل الطويلة السياسية، والحكايات والقصص والفكاهات والشعر وغير ذلك، ولا يحفظون قليلاً ولا كثيراً من علوم الإسلام، بل يعدون المقبلين على فهمها والعمل بها مجانين أو عقولهم متأخرة، وهؤلاء كل آية في القرآن نزلت فيمن يعرضون عن ذكر ربهم تصفعهم هم على نواصيهم، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآياتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ﴾، وقد وصف الله المعرضين عما ذكروا به بالحمر؛ فقال: ﴿فما لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ . كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ . فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾، وقال في أمثالهم: ﴿مَثَلُ الَّذينَ حُمِّلوا التَّوراةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوها كَمَثَلِ الحِمارِ يَحْمِلُ أَسْفاراً بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ﴾، وقال: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ . إِنْ هُمْ إِلَّا كالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾، وقال: ﴿بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِنْ هٰذا ولَهُمْ أَعْمالٌ دُونَ ذٰلِكَ هُمْ لها عامِلُون . حَتَّى إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِمْ بِالعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْأَرُونَ . لا تَجْأَرُوا اليومَ إِنَّكُمْ مِنَّا لا تُنْصَرُونَ . قَدْ كانَتْ

آياتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ فَكُنْتُمْ على أَعْقابِكُمْ تَنْكِصُونَ﴾[1].

وهناك صنف آخر من العوام «يحفظ أحدهم مئة موال ومئة حدوثة وكثيراً من الأحزار والفوازير، ويذكر لك كل ما يسمعه من الحكايات وكل ما يقرأ أمامه من قصة الظاهر بيبرس أو عنترة أو خليفة، ثم إذا خاطبته في حفظ شيء من القرآن ليصحح به صلاته؛ يعتذر لك بعدم القراءة والكتابة.

هٰذا جوابهم مع أنـا نرى منهم من يخاطب الإفرنج بلغاتهم، وإنني لأعرف أناساً أميين يجيدون قراءة وكتابة اللغات الأجنبية ولا يحسنون النطق بسمع الله لمن حمده ولا بالفاتحة؛ فالمسألة راجعة إلى العناية والاجتهاد، فلو اجتهد رجل أمي في حفظ ما يسمعه من أوامر الدين ونواهيه، ومن آيات القرآن وسنن النبي كبعض محافظته على التعاليم الأجنبية؛ لحفظ شيئاً كثيراً، بل لو شاء حفظ القرآن كله وألف حديث نبوي؛ لكان ذٰلك سهلاً عليه جدّاً، وجماعة العميان أكبر شاهد ودليل على ذٰلك، ولٰكنهم أعرضوا ونأوا فـ ﴿توبوا إلى اللهِ جَميعاً أَيُّها المُؤمِنونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحونَ﴾، واذكروا قول ربكم لنبيه: ﴿وقد آتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا ذِكْراً مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ القِيامَةِ وِزْراً خَالِدِينَ فِيهِ وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ حِمْلاً يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ المُجْرِمينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقاً﴾»[2].

وهناك صنف آخر من المتدينين شبه العوام، الذين يقرؤون ما لذَّ لهم وطاب، من غير أن يسألوا أهل العلم عما يقرؤون، ولا يتوثقون من صحة ما بأيديهم من الكتب التي وقعت لهم؛ إما قدراً، وإما ورثوها عن آبائهم أو بعض أقاربهم، أو زكَّاها لهم (مخرِّف) أو (دجَّال) ممن لا يعرف من العلم إلا أشياء

---

(١) «السنن والمبتدعات» (ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥).

(٢) «السنن والمبتدعات» (ص ٢٢٥).

يدَّعيها، وربما كانت موضوعة ومكذوبة على أصحابها، ولكل عصر ومصر أمثلة من هٰذه الكتب نحاول أن نمرَّ على عدد غير قليل منها؛ فنقول والله المستعان وعليه التكلان.

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أمثلة على هٰذه الكتب واستطرد في بيان دعوى هٰؤلاء الدَّجالين، وبيَّن أصول البدع والشر التي هـم عليها؛ فقال بعد كلامه محذراً من:

٤٧ ـ «ملاحم ابن غنضب».

«. . . ومثل ما يذكره بعض العامة من «ملاحم ابن غنضب» ويزعمون أنه كان معلماً للحسن والحسين، وهٰذا شيء لم يكن في الوجود باتفاق أهل العلم، و«ملاحم ابن غنضب» إنما صنفها بعض الجهال في دولة نور الدين ونحوها، وهو شعر فاسد يدل على أن ناظمه جاهل.

وكذٰلك عامة هٰذه الملاحم المروية بالنظم ونحوه عامتها من الأكاذيب، وقد أحدث في زماننا من القضاة والمشائخ غير واحدة منها، وقد قررت بعض هٰؤلاء على ذٰلك بعد أن ادعى قدمها، وقلت له: بل أنت صنفتها ولبستها على بعض ملوك المسلمين لما كان المسلمون محاصري عكة، وكذٰلك غيره من القضاة وغيرهم لبسوا على غير هٰذا الملك.

وباب الكذب في الحوادث الكونية أكثر منه في الأمور الدينية؛ لأن تشوف الذين يغلبون الدنيا على الدين إلى ذٰلك أكثر وإن كان لأهل الدين إلى ذٰلك تشوف، لٰكن تشوفهم إلى الدين أقوى، وأولٰئك ليس لهم من الفرقان بين الحق والباطل من النور ما لأهل الدين، فلهٰذا؛ كثر الكذابون في ذٰلك، ونفق منه شيء كثير، وأكلت به أموال عظيمة بالباطل، وقتلت به نفوس كثيرة من المتشوقة إلى الملك ونحوها.

ولهٰذا ينوعون طرق الكذب في ذلك ويتعمدون الكذب فيه: تارة بالإحالة على الحركات والأشكال الجسمانية الإلٰهية من حركات الأفلاك والكواكب والشهب والرعود والبروق والرياح وغير ذٰلك، وتارة بما يحدثونه هم من الحركات والأشكال؛ كالضرب بالرمل والحصا والشعير، والقرعة باليد ونحو ذٰلك مما هو من جنس الاستقسام بالأزلام؛ فإنهم يطلبون علم الحوادث بما يفعلونه من هٰذا الاستقسام بها، سواء كانت قداحاً أو حصا أو غير ذٰلك مما ذكره أهل العلم بالتفسير.

فكل ما يحدثه الإنسان بحركة من تغيير شيء من الأجسام ليستخرج به علم ما يستقبله؛ فهو من هٰذا الجنس، بخلاف الفأل الشرعي، وهو الذي كان يعجب النبي ﷺ، وهو أن يخرج متوكلاً على الله؛ فيسمع الكلمة الطيبة: وكان يعجبه الفأل، ويكره الطيرة؛ لأن الفأل تقوية لما فعله بإذن الله والتوكل عليه، والطيرة معارضة لذٰلك؛ فيكره للإنسان أن يتطير، وإنما تضر الطيرة من تطير؛ لأنه أضر نفسه، فأما المتوكل على الله؛ فلا.

وليس المقصود ذكر هٰذه الأمور وسبب إصابتها تارة وخطئها تارات، وإنما الغرض أنهم يتعمدون فيها كذباً كثيراً من غير أن تكون قد دلت على ذٰلك دلالة، كما يتعمد خلق كثير الكذب في الرؤيا التي منها الرؤيا الصالحة، وهي جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة، وكما كانت الجن تخلط بالكلمة تسمعها من السماء مئة كذبة، ثم تلقيها إلى الكهان، ولهٰذا؛ ثبت في «صحيح مسلم» عن معاوية بن الحكم السلمي؛ قال: «قلت: يا رسول الله! إني حديث عهد بجاهلية، وقد جاء الله بالإسلام، وإن منا رجالاً يأتون الكهان. قال: «فلا تأتهم». قال: قلت: ومنا رجال يتطيرون. قال: «ذاك شيء يجدونه في صدورهم؛ فلا يصدهم». قال: قلت: ومنا رجال يخطون.

قال: «كان نبي من الأنبياء يخط، فمن وافق خطه؛ فذاك»»[1].

فإذا كان ما هو من أجزاء النبوة ومن أخبار الملائكة ما قد يتعمد فيه الكذب الكثير؛ فكيف بما هو في نفسه مضطرب لا يستقر على أصل؟ فلهٰذا تجد عامة من في دينه فساد يدخل في الأكاذيب الكونية مثل أهل الاتحاد، فإن ابن عربي في كتاب «عنقاء مغرب»[2] وغيره؛ أخبر بمستقبلات كثيرة عامتها كذب، وكذٰلك ابن سبعين، وكذٰلك الذين استخرجوا مدة بقاء هٰذه الأمة من حساب جمل من حروف المعجم الذي ورثوه من اليهود، ومن حركات الكواكب الذي ورثوه من الصابئة كما فعل أبو نصر الكندي وغيره من الفلاسفة، وكما فعل بعض من تكلم في تفسير القرآن من أصحاب الرازي، ومن تكلم في تأويل وقائع النساك من المائلين إلى التشيع.

وقد رأيت من أتباع هٰؤلاء طوائف يدعون أن هٰذه الأمور من الأسرار المخزونة والعلوم المصونة، وخاطبت في ذٰلك طوائف منهم، وكنت أحلف لهم أن هٰذا كذب مفترى، وأنه لا يجري من هٰذه الأمور شيء، وطلبت مباهلة بعضهم لأن ذٰلك كان متعلقاً بأصول الدين، وكانوا من الاتحادية الذين يطول وصف دعاويهم.

فإن شيخهم الذي هو عارف وقته وزاهده عندهم كانوا يزعمون أنه هو المسيح الذي ينزل، وأن معنى ذٰلك نزول روحانية عيسى عليه السلام، وأن أمه اسمها مريم، وأنه يقوم بجمع الملل الثلاث، وأنه يظهر مظهراً أكمل من مظهر محمد وغيره من المرسلين، ولهم مقالات من أعظم المنكرات يطول

---

(١) انظر: «رسالة ابن رشد في حديث الخط»، وقد فصلنا في التقديم لها في تخريج حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

(٢) انظر عنه: كتب التنبؤات.

ذكرها ووصفها.

ثم إن من عجيب الأمر أن هٰؤلاء المتكلمين المدعين لحقائق الأمور العلمية والدينية المخالفين للسنة والجماعة يحتج كل منهم بما يقع له من حديث موضوع، أو مجمل لا يفهم معناه، وكلما وجد أثراً فيه إجمال نزله على رأيه؛ فيحتج بعضهم بالمكذوب مثل المكذوب المنسوب إلى عمر «كنت كالزنجي»، ومثل ما يروونه من «سر المعراج» [للفخر الرازي]، وما يروونه من «أن أهل الصفة سمعوا المناجاة من حيث لا يشعر الرسول، فلما نزل الرسول؛ أخبروه فقال: من أين سمعتم؟ فقالوا: كنا نسمع الخطاب».

حتى إني لما بينت لطائفة تمشيخوا وصاروا قدوة للناس أن هٰذا كذب ما خلقه الله قط؛ قلت: ويبين لك ذٰلك أن المعراج كان بمكة بنص القرآن وبإجماع المسلمين، والصفة إنما كانت بالمدينة؛ فمن أين كان بمكة أهل صفة؟

وكذٰلك احتجاجهم بأن أهل الصفة قاتلوا النبي ﷺ وأصحابه مع المشركين لما انتصروا[1]، وزعموا أنهم مع الله ليحتجوا بذٰلك على متابعة الواقع؛ سواء كان طاعة لله أو معصية، وليجعلوا حكم دينه هو ما كان، كما قال الذين أشركوا: ﴿لَوْ شاءَ اللهُ ما أَشْرَكْنَا ولا آباؤنا﴾، وأمثال هٰذه الموضوعات كثيرة»[2].

والكتب التي فيها خرافات وحكايات لا وجود لها في الواقع كثيرة جدًّا، من مثل:

---

(١) كشف شيخ الإسلام أباطيل الصوفية عن أهل الصفة في رسالة مفردة، عملنا على تحقيقها بالاشتراك مع الأخ إياد عبد اللطيف حفظه الله.

(٢) «مجموع الفتاوى» (٤ / ٧٩ ـ ٨٣)، و«نقض المنطق» (٦٦ ـ ٧٠).

٤٨ ـ «إعلام الناس بما وقع للبرامكة مع بني العباس»، للإتليدي[١].

كتاب فيه حكايات فكاهية لأشخاص تاريخية، ومن قصصه واحدة اسمها: «الحجاج وهند» كلها مجون ودعابة ومخترعات لا تناسب عصر حدوثها[٢].

ومؤلف هٰذا الكتاب هو محمد المعروف بدياب الإتليدي، فرغ من تأليفه سنة (١١٠٠هـ ـ ١٦٨٩م)[٣]، وعمله فيه هو تشويه سيرة العباسيين وخاصة هارون الرشيد؛ فقد خاض في عرضه وذكر قصصاً كأنه مشاهد لها، مع أنه بينه وبين الرشيد أكثر من تسع مئة عام، ومن بين الأكاذيب التي فيه «قصة العباسة أخت هارون مع جعفر البرمكي»، وقد رفضها المؤرخون الأقدمون كالخطيب البغدادي وغيره.

والإتليدي يؤكِّد في كتابه هٰذا أن الرشيد ثمل من الخمر، وكذٰلك أخته العباسة وجعفر، وحياة الرشيد تكذب تعاطيه الخمر، وهٰذا مما يفسد القصة المختلقة من أرومتها.

الرشيد لا يشرب شراباً مسكراً؛ غير أنه شرب النبيذ وهو الماء المحلَّى الذي لا يُسْكِر، لقد شرب النبيذ بعرف زمانهم لا نبيذ هٰذا الزمان، وتنبَّه لذٰلك العلامَّة المؤرخ ابن خلدون، لم يعاقر الرشيد الخمر؛ لأنه كان يصحب العلماء والأولياء، يحافظ على الصلوات والعبادات ويصلي الصبح في وقته، ويغزو عاماً ويحج عاماً، وإنما كان الرشيد يشرب نبيذ التمر على مذهب أهل العراق وفتاويهم فيه معروفة، وأما الخمر الصرف؛ فلا سبيل إلى اتهامه بها،

---

(١) وهو مطبوع طبعات (شعبية) كثيرة، ويباع بأرخص الأثمان!

(٢) مجلة «الفتح» المصرية (عدد ٤٩٤، سنة ١٣٥٥هـ، ص ٢٠).

(٣) «معجم المؤلفين» (٩ / ٣٠٣)، و«إيضاح المكنون» (١ / ١٠٤).

ولا تقليد الأخبار الواهية بها، فلم يكن الرجل بحيث يُواقع محرّماً من أكبر الكبائر عند أهل الملّة.

ومما نذكره هنا أيضاً أن العلماء الأتقياء، والأولياء الفصحاء كالفضيل ابن عياض، والقاضي أبي يوسف، والإمام مالك، والشافعي، وعبد الله بن المبارك، وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني... لم ينبهوا الرشيد ولو مرّة واحدة إلى ارتكابه الحرام؛ كشرب الخمر مثلاً، لقد كانت نصائحهم كلها عامة: لقاء الله، الخشية من الله، ذكر الموت والدار الآخرة، الزهد في المُلْك... ولو وجد خمر مسكر في حياة الرشيد؛ لنبَّهه لذلك الفضيل، أو أبو يوسف، أو أبو العتاهية، أو الإمام مالك، أو الكسائي، أو أبو معاوية الضرير... ولو لمرة واحدة طيلة حياته، وما ورد مطلقاً أن الرشيد جالس أو نادم النساء؛ فأراد البرامكة الحط من فضل الرشيد ومجالسه وما فيها من احتشام وأدب ودين[1].

٤٩ ـ «نوادر أبي النواس وما كان بينه وبين الخليفة هارون الرشيد».

يحفل هٰذا الكتاب بإشارات بذيئة تدل دلالة واضحة على ذوق واضعيه

(١) «جرجي زيدان في الميزان» (ص ١٦٥ ـ ١٦٦)، ومما يجدر ذكره هنا أن جرجي زيدان ألف رواية بعنوان «العباسة أخت هارون الرشيد»، ونادى مع مؤلف هٰذا الكتاب بالهذيان، وادَّعى فيه كثيراً من البطلان، ويذكر في أول هٰذه الرواية أنها «تشتمل على نكبة البرامكة وأسبابها، وما يتخلَّل ذٰلك من وصف مجالس الخلفاء العباسيين، ومواكبهم، وحضارة دولتهم في عصر الرشيد».

وقد رد عليه ووضعه في «الميزان» ـ بحق ـ الأستاذ شوقي أبو خليل في كتاب مطبوع؛ فأحسن الله إليه، ونفع به.

وما يلفت النظر أن تناقضاً كبيراً وقع بين (جرجي) و(الإتليدي) في تفاصيل قصة (العباسة)، وهٰذا أمر طبيعي؛ إذ «حبل الكذب قصير»، ومن علامات الكذابين «التناقضات».

الوضيع؛ إذ ورد فيه من القصص والنوادر والأخبار ما يجعل المنصف يأبى أن يلصق ما فيه بإنسان عادي، ناهيك عن خليفة مسلم كان يحج عاماً ويغزو عاماً، ومجلس الرشيد يسمو عن هٰذه الأخبار؛ فمجلسه كان أقرب إلى الفقه والدين والحديث وأخبار العرب[1].

وقد طبع هٰذا الكتاب طبعات شعبية كثيرة في مصر وسورية ولبنان، ويتهافت عليه الناس تهافت الفراش على النار، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ومن الكتب التي شوَّهت حياة هارون الرشيد وهي مفردة في ذٰلك:

٥٠ ـ «هارون الرشيد»، لأحمد أمين.

مطبوع ضمن كتاب «الهلال»، العدد الثالث، ونشر في سنة (١٣٧٠هـ ـ ١٩٥١م)، ذكر فيه أن لهارون الرشيد شخصيتين، واعتمد في الأخبار التي تدين هارون على «ألف ليلة وليلة» و«الأغاني»، وذكر فيه (ص ١٥٩) أن الذي خلَّد هارون مجالس الأدب والغناء!! ونعته بأنه يهتم بالجمال، ومجالس الشرب، ووصفه بأنه حاكم مستبد.

وهٰذا كله مخالف لما كان عليه خليفة المسلمين آنذاك وأجل ملوك الدنيا هارون الرشيد، وقد تعمَّد الكثيرون من النيل من هٰذا الخليفة، وشوَّهوا صورته تشويهاً مدروساً، وليس المراد إلا الحضارة الإسلامية التي بلغت أوجها في عصره؛ فالنيل من هارون طعن فيها وطعن في الإسلام ورجالاته.

٥١ ـ «العباسة أخت هارون الرشيد»، لجرجي زيدان.

وهٰذا الكتاب شارك مشاركة فعالة وقويَّة في تشويه صورة هٰذا الخليفة

---

(١) «هارون الرشيد؛ أمير الخلفاء وأجل ملوك الدنيا» (ص ٦ ـ ٧) للأستاذ شوقي أبو خليل.

هارون الرشيد؛ فقد نسج فيه بأسلوبه القصصي قصصاً فيها الشيء الكثير من الغرام والخمريات والحب، ولكنها تدور حول العباسة وعشق أخيها لها، ولذا؛ لم يسمها «العباسة بنت المهدي».

وقد حاول أن يرسخ ما في كتاب «إعلام الناس» المتقدم ذكره على أنه حقائق، ذٰلك لأنه كتاب قديم لا تلتفت إليه الأجيال الناشئة؛ فنفض عنه التراب، ونسج منه رواية غرامٍ وعشقٍ ليوقع أبناء هٰذه الأمة في أوحال الرذيلة، وليقطع صلتهم بربِّهم ودينهم، ويشوش صورة العمالقة من خلفاء المسلمين في أذهانهم.

وتعرف قيمة هٰذا الكتاب ومصداقيته من خلال مراجعه التي أثبتها على الصفحة الثانية منه؛ فقد اعتمد «الأغاني»، و«إعلام الناس»، و«الفخري في الآداب السلطانية»، وكل هٰذه المراجع مسمومة يجب الحذر منها.

٥٢ ـ «ضياء الأنوار».

٥٣ ـ «رأس الغول».

٥٤ ـ «شر الدهر».

٥٥ ـ «كلندجة».

٥٦ ـ «حصن الدولاب».

٥٧ ـ «الحصون السبعة وصاحبها هضام بن الحجاف وحروب الإمام علي معه»، كلها لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن محمد البكري.

قال الذهبي: «ذاك الكذاب الدجال، واضع القصص التي لم تكن قط؛ فما أجهله وأقل حياه! وما روى حرفاً من العلم بسند ويقرأ له في سوق الكتبيين كتاب «ضياء الأنوار»، و«رأس الغول»، و«شر الدهر»، وكتاب

«كلندجة»، و«حصن الدولاب»، و«كتاب الحصون السبعة وصاحبها هضام ابن الحجاف وحروب الإمام علي معه» وغير ذٰلك.

ومن مشاهير كتبه «الذروة في السيرة النبوية» ما ساق غزوة منها على وجهها، بل كل ما يذكره لا يخلو من بطلان؛ إما أصلاً، وإما زيادة»[1].

وقال أيضاً: «طُرُقِيٌّ مفترٍ، لا يستحي من كثرة الكذب الذي شحن به مجاميعه وتواليفه، هو أكذب من مسيلمة أظنه كان في هٰذا العصر»[2].

قلت: وقد رأيت بعض الغزوات من «سيرة البكري» الكذاب مطبوعة عن دار العلم للجميع؛ منها:

٥٨ ـ «وقعة الخندق»، و«غزوة الأحزاب».

مكتوب على غلافها: «للمؤرخ سيدي أبي الحسن البكري رضي الله عنه»، وتحت منه على جهة اليمين في الغلاف: «تروي ما قام به النبي المختار ﷺ وابن عمه علي بن أبي طالب كرم الله وجهه الفارس الكرار، وصحابته الأخيار من الحروب وانتصاراتهم على أعداء الله الكفرة الفجار».

وقد حشاها مؤلفها بالكذب والبهتان، وحشد فيها من أوجه الخرافات والبطلان ما يعجب منه الإنسان، وقد حذر العلماء من «سيرته» هٰذهِ:

٥٩ ـ «سيرة البكري».

قال أبو الحسن الحسني العلمي في كتابه «النوازل» (٣ / ٢٢١ ـ ٢٢٤):

«وسئل الشيخ أبو زيد سيدي عبد الرحمٰن بن محمد الفاسي، نفعنا

---

(١) «ميزان الاعتدال» (١ / ١١٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٩ / ٣٦).

الله به عن رجل جرى بين يديه ذكر الشيخ أبي الحسن البكري صاحب «تنقيل النور النبوي»؛ فنسبه إلى الكذب وقال في: إنه رئيس الكذابين، وذكر له الإمام أبو الفرج الجوزي؛ فنسبه إلى الخطأ، وحذر من قراءة كتاب البكري، وكان يقرأ بالجامع الأعظم من ثغرنا التطواني في وقت معلوم؛ فتخلى بسبب مقالته هٰذه عن قراءته من كان يقرأه، وقد تحير الأمر في معنى هٰذه المقالة من حيث إن الكتاب المذكور مقصور على سراج الموجودات وقطبها، وعلى تشريف صحابته الفضلاء الأعلام وتعظيمهم، والحض على محبتهم؛ فوقع في النفس بحسب هٰذا أن يكون هٰذا الكلام ونحوه بحسب المقام من الأمور التي نص عليها العلماء رضي الله عنهم على أن الأمور التي توجب الحد في هٰذا المقام لا فرق فيها بين التلويح والتصريح، أوضحوا لنا الجواب مأجورين إن شاء الله.

فأجاب: الجواب، والله الموفق للصواب سبحانه أنه سئل الإمام الحافظ شيخ الحديث السيوطي: هل «سيرة البكري» صحيحة أو الغالب عليها الصحة؟

فأجاب بأن الغالب عليها البطلان؛ فلا تجوز قراءتها، هٰذا نص كلامه في «الفتاوى» (١ / ٣٦٩)، وصرح في غيره بأنه شيخ في الكذب، وكذٰلك صرح بذٰلك غيره، وليس ذٰلك بقذف ولا غيبة، بل هو نصح في الدين وتحذير، وقد ألف أئمة الحديث في تعديل الرواة وتجريحهم التآليف، منهم زين الأئمة البخاري رضي الله عنه، وكان مع ذٰلك يقول إنه ما اغتاب أحداً قط، وفي الآيات القرآنية والأحاديث الصادقة كفاية وغنية في تعظيم الرسول عليه السلام وتعظيم أصحابه الكرام عن تعظيمهم بما ليس بصدق، وأي تعظيم يبلغ قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾[1] بالحصر

(١) الفتح: ٧٠.

وحـذف أداة التشبيه، ولذلك قيل: إنها أمدح آية في القرآن، وأبلغ فضيلة لرسول الله، وليس ذلك لأحد من الخلق غيره، وكون الكتاب مشتملاً على تعظيم ما هو معظم من جنس تعظيمه عليه السلام في الجملة ومما هو أمر ممكن لا يخرجه عن الكذب إلى الصدق؛ لأن الصدق مطابقة الخبر للواقع، لا مطابقـة الإمكـان من غير وقوع، بل ما لم يطابق الواقع كذب وإن كان ممكنـاً. هذا وأما نسبة ابن الجوزي إلى الخطأ مع ثبوت جلالته في علمه ووعظه وديانته؛ فلا ينبغي حمله على الإطلاق، ولا أن يطلق من غير تقييد بشيء معين، وإنما عاب الأئمة من كتبه «كتاب التلبيس» حتى أنكر بعضهم نسبته له، والصحيح أنه له كما وقفت على إحالته عليه في كتابه الذي تكلم فيه على «مشكـل أحـاديث «الصحيحين»»، وقال ابن عرفة في تفسير قوله تعـالى: ﴿ولله خزائنُ السَّمـاواتِ والأَرْضِ﴾[1] بعـد حكـايتـه عن كتـاب «التلبيس» للجوزي إنكار تلك الأسباب: قالوا: إن هذا الكتاب أضعف كتب الجوزي. اهـ. وإنه لحقيق بذلك من وقف عليه؛ فإنه تضمن الإنكار لأقوال الأكـابر من أهل الحقيقة، وقصر الأمر على ما علمه ووقف حاله عنده من الشريعة والظاهر[2]، وذلك قصور ظاهر:

وإذا لم تر الـهـلال فسَـلِّم لأنـاس رأوه بالأبـصـار

وقد قال الله تعالى: ﴿ولا تَقْفُ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾[3]؛ فكيف يقفو إنكار ما لم يحط به علماً فيصدق عليه قوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبوا بما لم يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ﴾[4]؟ والكلام هنا كثير وفيما أشرنا إليه كفاية.

---

(١) المنافقون: ٧.

(٢) وهل الشريعة إلا ذلك، وفي الكلام السابق إيماء إلى أن الدين حقيقة وشريعة، وهذا التقسيم من البدع التي ما أنزل الله بها من سلطان.

(٣) الإسراء: ٣٦. (٤) يونس: ٣٩.

وأجاب الفقيه سيدي عبد الواحد بن أحمد بن عاشر: ﴿رَبَّنا آتِنا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وهَيِّىءْ لنا مِنْ أَمْرِنا رَشَداً﴾[1]، الجواب والله الموفق سبحانه للصواب أن ما قاله الرجل في أبي الحسن البكري هو الذي قاله فيه جماعة من الأئمة، منهم الحافظ السيوطي لما سرد الرؤساء في العلوم والخصال؛ قال: «وأبو الحسن البكري في الكذب، ولا شك أن كون الراوي كذاباً لا يوجب القطع بكذب ما رواه، ولٰكن يوجب ارتفاع الوثوق بصحته، ولا سيما في ذٰلك الكتاب الذي هو مشحون بالأحاديث المنكرة، وفي صحاح الأحاديث وحسانها غنية عما هو دائر بين الضعف والكذب؛ فالأولى الإعراض عن ذٰلك الكتاب وتعويضه إن كان لقراءته مرتب بما هو أنفع منه من الكتب المصنفة في تلك العلوم، ومصنفوها موصوفون بالاحتراز والتحفظ من الكذب، وليس كون ذٰلك الكتاب مقصوراً على تعظيم سراج الوجود ﷺ وتشريف أصحابه بالمسوغ للتساهل في الحديث عنه وعنهم بمناكير الأحاديث، وما زال ذٰلك الكتاب يقرأ عندنا بجامع القرويين، ولٰكن ليس تقرير من قبلنا دليلاً على جواز قراءته، فلقد أجاب الشيخ الفقيه الأستاذ أبو عبدالله الحفار من سأله عن قراءة هٰذه الكتاب في المساجد بأن قال: أما قراءة كتب الوعظ وغيره في المساجد؛ فذٰلك من المستحب الحسن، لٰكن يشترط في ذٰلك الواعظ من الكتب أو مما يلقيه الواعظ من حفظه أن يكون صحيحاً لا ترده القواعد العلمية لأن الكتب الموضوعة في الوعظ قد اشتملت على باطل كثير، وعلى أمور شنيعة، ومن كبير فاحشة تضاف إلى الرسل والأنبياء، وعلى قصص باطلة تردها القواعد العلمية فمن أخذ في هٰذه الطريقة فليتحر ما يحفظ إن كان من كتاب، وهٰذا يحتاج إلى حفظ وافر من الطلب، وجرت عادة بعض فقهاء الموضع يقرؤون للناس كتباً في المساجد لا تحل

---

(1) الكهف: ١٠.

لمسلم قراءتها ولا سماعها إلا منكرة، لأنها محض الباطل، منها «إسلام أبي ذر»[1] كتاب في سفرين كله زور وكذب، وكتب كثيرة تشبهه فليتحفظ الإنسان من مثل هٰذا. اهـ.

ومما يوضح ما ذكرته من أن تقرير من قبلنا لقراءة ذٰلك الكتاب لا ينهض دليلًا لجواز قراءته أنه صار اليوم يقرأ على العوام بالجامع المذكور «روض القرطاس في تاريخ فاس»، ويبتهج العامة بأخباره ويتشهون لسماعه، ومن المعلوم أن العامي لا نفع له فيه وإنما انتفاعه بسماع آية أو حديث أو تفسير لهما أو وعظ أو مسألة فقهية، ومع هٰذا لا يعرج أحد عليه بنكير، نعم لو أمكن تنقيح كتاب البكري بالتنبيه على الأحاديث المنكرة التي فيه، فيسقطها الوراق القارىء كما فعل بعض أئمة فاس في «تفسير الثعالبي»، وكما أومأ إليه الحفار حتى يمكن معه حصول هٰذا المطلوب. وأما نسبة ذٰلك الرجل الإمام الجوزي إلى الخطأ؛ فيتوقف الكلام فيها على متعلق التخطية؛ إذ كل أحد في قوله المقبول والمردود إلا سيد الوجود ﷺ، ولٰكن حسن الأدب مع العلماء واجب فضلًا عن كبرائهم مثل ابن الجوزي، فينبغي تليين العبارة في مباحثته والله أعلم» انتهى. وقد أنكر البقاعي على الشمس العاملي قراءة هٰذا الكتاب لما فيه من الكذب[2].

وذكر «سيرة البكري» الشيخ علوي المالكي في آخر جزئه: «المنهل اللطيف في أحكام الحديث الضعيف»[3] تحت «فائدة: ذكر العلماء كتباً لا ينبغي للإنسان أن ينقل منها حديثاً إلا بعد المراجعة والتنقيب، بل بعضُها يغلبُ فيه ذكرُ الأحاديث الموضوعة»؛ فقال:

---

(١) انظر عنه: رقم (٦٠).

(٢) راجع: «الضوء اللامع» (١ / ١٠٨).

(٣) (ص ٢٩).

«سيرة البكري صاحب «فتوح مكة» : ذكر ابن حجر رحمه الله أنها كذبٌ وغالبها باطل». وقد حذر شيخ الإسلام ابن تيمية من:

كتاب «تنقلات الأنوار»، ولعله السابق بعنوان «ضياء الأنوار»، وفصل في بيان الكذب الموجود فيه، ومثل على كتب كثيرة فيها كذب مشهور، وكلها من كتب القصص والحكايات؛ فقال:

«إن كتاب «تنقلات الأنوار» المنسوب إلى أحمد بن عبدالله البكري من أعظم الكتب كذباً وافتراءً على الله ورسوله وعلى أصحاب رسول الله ﷺ، وقد افترى فيه من الأمور من جنس ما افتراه المفترون في سيرة دلهمة والبطال وسيرة عنترة وحكايات الرشيد ووزيره جعفر البرمكي[1] وحكايات العيارين مثل الزيبق المصري وأحمد الدنف ونحو ذٰلك، لٰكن هٰؤلاء يفترون الكذب على من ليس من الأنبياء وصاحب الكتاب الذي سماه «تنقلات الأنوار» يفتري الكذب على رسول الله ﷺ وعلى أصحابه، ويكذب عليه كذباً لا يعرف أن أحداً كذب مثله في كتاب، وإن كان في بعض ما يذكره صدق قليل جدّاً، فهو من جنس ما في «سيرة» عنترة والبطال[2]؛ فإن عنترة كان شاعراً فارساً من فرسان الجاهلية، وله شعر معروف، وقصيدته إحدى السبع المعلقات، لٰكن افتروا عليه من الكذب ما لا يحصيه إلا الله، وكل من جاء زاد ما فيها من الأكاذيب.

---

(١) انظر ما قدمناه بأرقام (٤٨ ـ ٥١).

(٢) قال الذهبي في «السير» (٥ / ٢٦٩) في ترجمة (البطال): «كذب عليه أشياء مستحيلة في «سيرته» الموضوعة».

وفي «دول الإسلام» (١ / ٧٩) له: «ولٰكن كذب عليه جهلة القصاص وحكوا عنه من الخرافات ما لا يليق».

وكذلك أبو محمد البطال كان من أمراء المسلمين المعروفين، وكان المسلمون قد غزوا القسطنطينية غزوتين:

الأولى في خلافة معاوية، أمَّر فيها ابنه يزيد وغزا معه أبو أيوب الأنصاري الذي نزل النبي ﷺ في داره لما قدم مهاجراً إلى المدينة، ومات أبو أيوب في تلك الغزوة ودفن إلى جانب القسطنطينية وقد روى البخاري في «صحيحه» عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور له».

والغزوة الثانية في خلافة عبدالملك بن مروان، أمَّر ابنه مسلمة أو خلف الوليد ابنه، وأرسل معه جيشاً عظيماً وحاصروها وأقاموا عليها مدة سنين، ثم صالحوهم على أن يدخلوها، وبنوا فيها مسجداً وذلك المسجد باق إلى اليوم، فجاء الكذابون فزادوا في «سيرة البطال» وعبدالوهاب من الأكاذيب ما لا يحصيه إلا الله، وذكر دلهمة والقاضي عقبه وأشياء لا حقيقة لها.

والبكري صاحب «تنقلات الأنوار» سلك مسلك هؤلاء المفترين الكذابين، لكن كذبه على رسول الله ﷺ وعلى أصحابه أفضل الخلق بعد النبيين أكثر، وفيه من أنواع الأكاذيب المفتريات وغرائب الموضوعات ما يجل عن الوصف مثل حديث السبع حصون وهضام بن جحاف، ومثل حديث الدهر ورأس الغول، وكلندجة، وغير ذلك من كتبه، وغير ذلك من ذكر أماكن لا وجود لها وغزوات لا حقيقة لها، وأسماء ومسميات لا يعرفها أحد من أهل العلم، ورواية أحاديث تخالف كتاب الله وسنة رسوله وإجماع المسلمين، وتخالف ما تواتر عن النبي ﷺ، وفيها من الأقوال والأفعال المضافة إلى النبي ﷺ وأصحابه ما برأه الله منه، وهي من جنس أحاديث الزنادقة النصيرية

وأشباههم الذين يختلقون ما فيه غلو في علي وغيره، وفيه من القدح في دين الإسلام والإفساد له ما يوجب إباحة دم من يقول ذٰلك، وإن كان جاهلاً استتيب، فإن تاب، وإلا؛ قتل.

وأقل ما يفعل بمن يروي مثل هٰذا أن يعاقب عقوبة تردعه عن مثل ذٰلك وكذٰلك يستحق العقوبة من يكريها لمن يقرأها ويصدق ما فيها ومن ينسخها أيضاً كذٰلك.

ويجب على أهل العلم إظهار ما يعلمون من كذب هٰذه وأمثالها، فكما يجب بيان كذب ما نقل عنه في الأحاديث كأحاديث البخاري[1] يجب بيان كذب ما كذب عليه من الأحاديث الموضوعة التي يعلم أنها كذب، كما بين أهل العلم من حال من كان يكذب عليه من الرواة، الموضوعات إنما يعلم أنها موضوعة خواص أهل العلم بالأحاديث، وأما مثل ما في «تنقلات الأنوار» من الأحاديث؛ فهو مما يعلمه من له أدنى علم بأحوال الرسول ومغازيه أنه كذب، وعلى ولاة الأمور عقوبة من يروي هٰذه أو يعين على ذٰلك بنوع من أنواع الإعانة، ولولي الأمر أن يحرقها، فقد حرق عثمان رضي الله عنه كتباً هٰذه أولى بالتحريق منها، والله أعلم»[2].

ثم سئل رحمه الله عن مجموعة أحاديث وحكايات تفصيلية واردة عند البكري الكذاب هٰذا، وأسهب[3] في بيان بطلانها، ومما يجدر بالذِّكر أن منها قصة إبليس وإخباره النبي ﷺ وهو في المسجد مع جماعة من أصحابه، وسؤال النبي ﷺ له عن أمور كثيرة، والناس ينظرون إلى صورته عياناً،

---

(١) كذا في الأصل!!

(٢) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١٨ / ٣٥١ ـ ٣٥٤).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٨ / ٣٥٥ ـ ٣٧١)، وقد حذر من «تنقلات الأنوار» في «منهاج السنة النبوية» (٨ / ٩٢).

ويسمعون كلامه جهاراً، وقد انتشر هٰذا الخبر على أوراق مطبوعة في ديارنا انتشاراً واسعاً، وسئلتُ عنه مراراً، وكنت أفتي بما قال عنه شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٨ / ٢٥٢): «حديث كذب مختلق ليس هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة، لا الصحاح ولا السنن ولا المسانيد، ومن علم أنه كذب على النبي ﷺ لم يحل له أن يرويه عنه».

٦٠ ـ «إسلام أبي ذر».

قال الونشريسي رحمه الله تعالى:

«جرت عادة بعض فقهاء المواضع يُقرئون الناس كتباً في المساجد، ولا يحل لمسلم قراءتها ولا سماعها إلا منكراً، لأنها محض الباطل، منها كتاب يسمى «إسلام أبي ذر» في سفرين، كله زور وكذب»[1].

وكان لهٰذه القصص دور رئيس في توجيه الناس ـ وأثرت فيهم تأثيراً سيئاً ـ؛ إذ الناس قبل ظهور وسائل الإعلام الحديثة كانوا مولعين بهٰذه القصص الشعبية، وذٰلك لأن هٰذه القصص تحبك حبكاً فنياً جيداً في قوّة تأثيرها بحيث تجعل القارئين والسامعين لها ـ لا سيما الأطفال والمراهقون ـ يندمجون اندماجاً عظيماً في حوادثها، وينفعلون مع بعض أشخاصها وأبطالها في مشاركة وجدانية قوية، قد يصل الحزن فيها إلى مستوى تذرف منه الدموع السخية، وقد يصل الغضب فيها إلى مستوى يحرِّض على المناصرة الوهمية في حركات غير واعية.

وربَّما تمثَّل قارىء القصة أو سامعها في نفسه بعض أشخاص القصة حتى كأنَّ الأحداث تجري معه نفسه، وقد يغفل عن واقعه تماماً، وينسى أنه يقرأ قصة من القصص الغابرة أو القصص المصنوعة وربما كانت قصة خرافية

(١) «المعيار المعرب» (٧ / ١١١).

تماماً لا تمثّل أيَّ واقع، وكثيراً ما يعلم منذ بدء قراءته للقصة أو سماعه لها أنه يقرأ أو يسمع قصة وضعها كاتبها من نسج خياله.

ومن عجيب نوادر السامعين بالقصص التي تلقى عليهم ما كان يحدث في الأندية والمقاهي القديمة؛ إذ كان يجلس فيها بعض القصاصين ويلقون على مرتاديها للتسلية قصة عنترة الخرافية أو قصة الظاهر بيبرس الخرافية أو غيرهما من قصص البطولات وربما سمع مرتادو هٰذه الأندية والمقاهي القصة نفسها مرّات عديدة.

وطريقة هٰؤلاء القصاصين أن يقرؤوا في كلِّ ليلة مقطعاً من القصة ويقفوا في نهاية السهرة عند عقدة مثيرة من عقدها، ليكون ذٰلك مشوِّقاً لهم، حتى يحضروا في الليلة التالية ويتابعوا الاستماع إلى القصة.

وفي إحدى هٰذه المقاهي تحزَّب مرتادوها حزبين: حزب «عنترة» وحزب منافسه وخصمه «عمارة» في القصة المصنوعة التي يقرأها عليهم القصاص.

وذات ليلة وقف قارىء القصة عند عقدة أسر عنترة وتكبيله بالحبال والسلاسل، وكان أنصار «عمارة» قد أحضروا معهم مجموعة من الحبال والسلاسل؛ انتصاراً لعمارة ضد عنترة، الذي ينتظرون سقوطه أسيراً في مقطع تلك الليلة من الحكاية التي يعرفونها سابقاً، فلما وصل القصاص إلى حكاية أسر عنترة رمى أنصار عمارة الحبال والسلاسل بين يدي القصاص وصاحوا فرحين: «كتِّفه وكبِّله بالحديد»؛ فقصَّ القصّاص حكاية أسره وتكبيله، ووقف عند هٰذه العقدة.

وغضب أنصار عنترة وحزنوا، مع علمهم بأنه سينتصر بعد ذٰلك ويفكُّ قيوده في مقطع الليلة التالية من القصة.

وانفض الجمع وذهب القصاص إلى داره واستغرق في نومه، لكنّ بعض أنصار عنترة لم يستطع النوم تلك الليلة من فرط حزنه، ولم يجد سبيلاً إلاّ أن يذهب إلى دار القصاص، ويوقظه من نومه، ويطلب منه برجاء شديد أن يقرأ له مقطع الليلة التالية، الذي يفكُّ فيه عنترة قيوده، وينتصر فيه على خصمه عمارة»[1].

وبناءً على هذا التعلّق من العامة ـ قديماً وحديثاً ـ بهذه الحكايات والقصص ولأسباب أخرى[2] أفرز خيال هٰؤلاء القصاص قصصاً خيالية تمتد بين الأسطورة وبين ألف ليلة وليلة، وأنتج أيضاً بين هٰذا وذاك قصصاً تاريخية لأصلها وجود، ولكن زيد عليها، ونقص منها، بحيث تتناسب مع الغرض الذي وضعت من أجله، وهو الأسمار والتثقيف والوعظ والتبسيط.

وقد ذكر ابن النديم عشرات من هذه المؤلفات القصصية التاريخية التي كان يشترك أحياناً في تأليفها بعض المؤرخين المعروفين، أو كانت تنسب إلى المعروفين منهم كقصص الفتوح المنسوبة للواقدي، أو يضعها الوراقون والمصنفون بأسماء وهمية.

وقد ذكر ابن النديم قول محمد بن إسحاق: «كانت الأسمار والخرافات مرغوباً فيها ومشتهاة في أيام خلفاء بني العباس وسيما في أيام المقتدر (**٢٩٥ ـ ٣٢٠**)؛ فصنف الوراقون وكذبوا. . .»[3].

---

(١) «عزو في الصميم» (١٦١-١٦٢)، و«قاموس الصناعات الشامية»(١١٣).

(٢) انظر: كتاب «السير الشعبية» لفاروق خورشيد؛ فقد عالج فيه هٰذا الموضوع، وفي الكتاب تقرير وتحسين لهٰذه «القصص» و«الحكايات»، بل فيه نعي على (السلفيين) الذين يرفضونها، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(٣) «الفهرست» (ص ٣٠٨).

وهكـذا ظهـرت قصص عنترة، والنعمـان، والأميرة ذات الهمة من المؤلفات الكبرى الواسعة وقصص العشاق والحروب القبلية العربية وشيبان مع كسـرى أنـو شروان من المؤلفـات المحـدودة، وهي تحـوي من الجـو الاجتماعي لتلك العصور ما لا تحويه كتب التاريخ نفسها.

وإذا لم يكن الخاصة بالذين تفتنهم مثل هٰذه الأخيلة الشعبية؛ فقد كانت لهم بدورهم مؤلفـاتهم الخاصة للأسمار والمنادمة، ويلفت النظر أن يحاول الجهشياري خاصة (ت سنة ٣٣١هـ) من رجال البلاط تأليف كتاب للسمر يختار له ألف سمر من أسمار العرب والعجم والروم، كل جزء يقوم بذاته ليلة كاملة في خمسين ورقة، وقد كتب في ذٰلك (٤٨٠) ليلة أي (٤٨) ألف صفحـة وتـوفي قبل أن يكمل مشروعه[١] الذي ضاع من بعده، وكان العمود الفقري في هٰذه الأسمار هو التاريخ دون شك، ويمكن أن يدخل في هٰذا الباب نفسه ذٰلك القصص التاريخي الحر الذي كان يؤلف ويروى عن المتصـوفـة والـزهـاد وعن النوادر، أو الأجوبة المسكتة، أو أخبار الغلمان والجـواري والنسـاء. . . إلخ، وما كتبه التنوخي مثلاً في كتبه: «الفرج بعد الشدّة»، و«المستجاد من فعلات الأجواد»، والكتابان مطبوعان، وما كتبه هو نفسه في المجلدات التي تزيد على العشرة والتي سماها «نشوار المحاضرة وأخبـار المـذاكرة»، وما كتبه ابن ظافر عن «بدائع البداثه»، وما كتبه غرس النعمة عن «الهفوات النادرة»، وما كتبه المقدسي عن «التوّابين»، وكتبه ابن الجوزي عن «عقلاء المجانين»، وعبد القاهر بن علوي المعري في «نزهة الناظر وروضة الخاطر»[٢]، وأبو العلاء محمد بن محمود النيسابوري في كتاب

---

(١) «الفهرست» (ص ٣٠٦).

(٢) انظر: «بغية الطلب» (مخطوط فيض الله رقم ١٤٠٤، ورقة ٢٥٠ وجه) لابن العديم.

«سر السرور»[1] وغيرها كثير، وكلها من حكايات التاريخ المرسلة التي تتحدث عن «تاريخ ما أهمله التاريخ» من حياة الناس العاديين أو الطبقات المترفة على السواء. . . ويدخل في هٰذا الباب بعض الكتب الجنسية أيضاً وكتب اللّهو والضحك، ومن ذٰلك:

ـ كتب أبي حسّان محمد بن حسان النملي، من أيام المتوكل، ومنها: كتاب «برجان وصاحب أخبار النساء والباه»، كتاب «البغاء»، وكتاب «السحاق»[2].

ـ كتب الكتنجي، ومنها: كتاب «جامع الحماقات وأصل الرقاعات»، كتاب «الملح والمحمقين»، كتاب «المخرقة»، كتاب «الصفاعنة». . .[3].

ـ كتب ابن الشاه أبي القاسم علي بن محمد الظاهري، وكان أديباً مفاكهاً في نهاية الظرف، وله: كتاب «أخبار الغلمان»، كتاب «أخبار النساء»، كتاب «عجائب البحر»[4].

ـ كتب جراب الدولة أحمد بن محمد بن علوجة السجزي، وكان طنبوريّاً من الظرفاء والمتطايبين ويلقب بالريح، وله: كتاب «النوادر والمضاحك في سائر الفنون والنوادر»، وقد سماه «ترويح الأرواح ومفتاح السرور والأفراح»، وهو كتاب كبير جعله فنوناً. . .[5].

ـ كتب أبي العبر الهاشمي محمد بن أحمد من نسل عبد الله بن

---

(١) المصدر نفسه (مخطوط أحمد الثالث، ج ٥ ورقة ٣١١ ظهر و٣١٣ ظهر).

(٢) «الفهرست» (ص ١٥٢).

(٣) المصدر نفسه (ص ١٥٣).

(٤) المصدر نفسه (ص ١٥٣).

(٥) «الفهرست» (ص ١٥٣).

العباس (المقتول سنة ٢٥٠)، ومنها: كتاب سماه «جامع الحماقات ومأوى الرقاعات»، كتاب «المنادمة وأخلاق الخلفاء والأمراء»[1].

ـ كتب الصيمري أبي العنبس محمد بن إسحاق البسري، وكان من أهل الفكاهة والمعرفة بالنجوم، وقد أدخله المتوكل في جملة ندمائه وظل من ندماء البلاط في أيام المعتمد، ومن كتبه: «نوادر القواد»، «نوادر الحوصي»، كتاب «الراحة ومنافع العبارة»، كتاب «الدولتين في تفضيل الخلافتين»، كتاب «الجوابات المسكتة»، كتاب «السحاقات والبعامير»، كتاب «مساوي العوام وأخبار السفلة الأغتام»، كتاب «أخبار أبي فرعون كندر بن جحدر». . .[2].

ـ كتب المنادكي الذي وضع كتاب «الهمج والرعاع وأخلاق العوام»، كتاب «نوادر الغلمان والخصيان»[3].

ـ كتب الحكيمي أبي عبد الله محمد بن أحمد، وكان من الأخباريين، ومن كتبه: «حلية الأدباء» وهو كتاب أخبار، كتاب «الفكاهة والدعابة». . .[4].

ـ كتب أبي العيناء، أبي عبد الله محمد بن القاسم بن خلاد بن ياسر الهاشمي (المتوفى سنة ٢٨٣ / ٨٩٦) عن (٩٢) سنة، وهو بصري الأصل، ومن ندامى المتوكل كتب كتاباً في نوادره باسم «أخبار أبي العيناء»، روى فيه بعض القصص الحمقاء التي عاشها، وهو من أقدم من صنف في ذلك، وكان

---

(١) المصدر نفسه (ص ١٥٢).

(٢) المصدر نفسه (ص ١٥٢).

(٣) المصدر نفسه (ص ١٥٣).

(٤) المصدر نفسه (ص ١٥١).

كتابهُ أساساً لكتاب ابن الجوزي بعده بثلاثة قرون: كتاب الحمقى والمغفلين.

ـ كتب ابن خلاد الرامهرمزي أبي محمد الحسن بن عبد الرحمٰن القاضي، مثل كتاب «ربيع الغتيم في أخبار العشاق»، وكتاب «النوادر والشوارد»، وكتاب «أدب الموائد»[1].

ـ كتب عبيد الله بن أحمد بن أبي طاهر، ومنها: كتاب «المتظرفات والمتظرفين»[2].

هٰذا إلى كتب بالعشرات ألفت في هٰذه المواضيع من مثل: كتاب «المأثور في ملح الخدور» لأبي القاسم الحسين بن علي المغربي الوزير الفاطمي[3]، و«المجالسة وجواهر العلم» لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري (المتوفى سنة ٣١٠ / ٩٢٢)، وهو قصص ومقامات في (٤٧) باباً، ومخطوطهُ موجود في باريس ودمشق، وكتاب «هواتف الجنان[4] وعجيب ما يحكى عن الكهان» لأبي بكر محمد بن جعفر بن سهل الخرائطي السامري الذي قدم من دمشق سنة (٣٢٥)، وتوفي سنة (٣٢٧ / ٩٢٨)، والذي كتب أيضاً كتاب «اعتلال القلوب في أحاديث المحبة والمحبين»... ومنه مخطوطة في القاهرة[5]، وكتاب «عقلاء المجانين» للحسن بن محمد بن الحسين النيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٦ / ١١١٥)، وكان عالماً بالمغازي والقصص

---

(١) المصدر نفسه (ص ١٥٥).

(٢) «الفهرست» (ص ١٤٧).

(٣) «بغية الطلب» (مخطوط فيض الله ١٤٠٤، ورقة ٢٥٩ ظهر، ورقة ٩٤ وجه، ومخطوط أحمد الثالث، ج ٧ ورقة ٢٩٢ ظهر و٢٩٣ وجه).

(٤) وهو مطبوع، انظر كتابنا: «الإشارات» رقم (١١٠٥).

(٥) انظر: بروكلمان «الترجمة العربية» (٣ / ١٣٨).

والسير، وكتابه هٰذا نشر في دمشق سنة (١٩٢٤)[1].

هٰذا إلى كتب عديدة في الجو نفسه كتبت في القرون التالية، وتقع بين قصص السمر وبين التاريخ، ويمكن أن نسميها بكتب التاريخ الحر أو سمر الخاصة، ومن ذٰلك ما كتبه:

ـ غرس النعمة محمد بن هلال الصابىء (المتوفى سنة ٤٨٠)؛ فله بجانب كتاب «الهفوات النادرة» (المطبوع) كتاب «الربيع» الذي نجد مقتطفات منه لدى ابن العديم[2].

ـ الحظيري أبو المعالي سعد بن علي دلال الكتب (المتوفى سنة ٥٦٨)، وبين كتبه كتاب «لمح الملح»، وهو مخطوط موجود.

ـ البسطامي ضياء الدين أبو شجاع عمر بن محمد (سنة ٥٦٢)، وله: «لقطات العقول».

ـ الشيرازي أبو القاسم مسلم بن محمود (المتوفى أواخر القرن السادس)، وله «عجائب الأسفار وغرائب السير».

ـ الأزدي أبو منصور ظافر بن حسين (المتوفى سنة ٥٩٧)، وقد كتب «تاريخ الشجعان».

ـ جمال الدين محمد عوض المتوفى بعد سنة (٦٣٣)، وقد كتب «لباب الألباب» و «جوامع الحكايات» (وهما مطبوعان).

ولم تكن الكتب المتعلقة بالغناء والطرب بأقل من ذٰلك انتشاراً وإثارة

---

(١) المصدر السابق (٢ / ١٤٨ ـ ١٤٩).

(٢) ابن العديم «بغية الطلب» (مخطوط أحمد الثالث، ج ٢ ورقة ٦٢ ظهر وورقة ٢٠٣ ظهر، وج ٣ ورقة ٢٨٧ وجه، وج ٤ ورقة ٩٣ وجه. . .) إلخ.

للاهتمام، فإذا نحن وضعنا جانباً كتاب «الأغاني» - وهو تراث كامل في تاريخ هٰذا الفن، وغطى على المؤلفات الأخرى فيه ومحاها كما غطى «تاريخ الطبري» على مؤلفات من سبقه في التاريخ -؛ فإن المؤلفات في الغناء وتاريخه وفي الطرب والطنبوريين وفي الخمر والشراب كثير، ومن ذٰلك:

ـ كتب إسحاق بن إبراهيم الموصلي (١٥٠ - ٢٣٥)، وهو من رجال أيام ما بين الرشيد والواثق، ولٰكن تلك الكتب كانت ثروة الناس من بعد في بابها، كان راوية واسع الاطلاع، ترك ما يزيد على عشرة كتب في أخبار مشاهير المغنين (عزة الميلاء، ابن مسجح، حنين الحيري، الأبجر، الغريض، ابن سريج، ابن عائشة، ابن صاحب الوضوء، معبد... إلخ)، كما أن له كتب: «الاختيار من الأغاني» كتبه للواثق، كتاب «الشراب»، كتاب «الرقص والزفن»، كتاب «الندماء»، كتاب «المنادمات»، كتاب «قيان الحجاز»، كتاب «القيان»، كتاب «النوادر المتخيرة»، كتاب «الاختيار في النوادر»... وأما أهم كتبه؛ فهو كتاب «الأغاني»، وكان بين الأيدي في تلك الفترة كتابان ينسبان بهٰذا الاسم إلى إسحاق: واحد من تأليفه فيما يظهر يروي أخبار المغنين واحداً واحداً، وثانٍ يدعى بالأغاني الكبير، ويذكر ابن النديم أنه موضوع من قبل أحد الوراقين المسمى سندي بن علي، وكان يورق لإسحاق؛ فاتفق هو وشريك له على وضع الكتاب الذي أصبح يعرف بكتاب «الشركة» وكان في أحد عشر جزءاً[1].

ـ كتب أبي حشيشة محمد بن علي بن أمية الكاتب، وكان طنبورياً حاذق الصنعة وله كتاب في أخبار الطنبوريين[2].

---

(١) «الفهرست» (ص ١٤٠ - ١٤١).

(٢) «الفهرست» (ص ١٤٥).

ـ كتب جحظة أبي الحسن أحمد بن جعفر من نسل خالد بن برمك، وهو شاعر مغنّ طنبوري حسن الأدب، «وقد لقي العلماء والرواة وأخذ عنهم»، توفي سنة (٣٢٦) وله: كتاب «الطنبوريين»، كتاب «النديم»، كتاب «المشاهدات»، كتاب «ما شاهده من أمر المعتمد».

ـ كتب أبي أيوب المديني سليمان بن أيوب: من أهل المدينة من الظرفاء العارفين بأخبار المغنين، وله في ذلك ـ كما يقول ابن النديم عدة كتب منها: «أخبار عزة الميلاء»، كتاب «قيان الحجاز»، كتاب «قيان مكة»، كتاب «طبقات المغنين»، كتاب «المنادمين»، كتاب «أخبار ظرفاء المدينة»، كتاب «أخبار ابن عائشة»، كتاب «أخبار حنين الحيري»، كتاب «ابن سريج»، كتاب «الغريض»، كتاب «ابن مسجح»...[1].

ـ كتب السرخسي أبي الفرج أحمد بن الطيب، وهو أديب كثير الرواية وله من الكتب: كتاب «أدب الملوك»، وكتاب «الدلالة على أسرار الغناء»[2].

ـ كتب ابن خرداذبة أبي القاسم عبيد الله بن أحمد، كان يتولى البريد للخليفة المعتمد كما كان من ندمائه المختصين به، وله من الكتب: كتاب «الشراب»، كتاب «الندماء والجلساء»، كتاب «اللّهو والملاهي»، كتاب «أدب السماع»...[3].

ـ يحيى بن أبي منصور الموصلي، وكتبه كانت واسعة الانتشار في القرن الرابع، ومنها: كتاب «الأغاني» الذي عمله على الحروف الأبجدية،

---

(١) المصدر نفسه (ص ١٤٨).

(٢) المصدر نفسه (ص ١٤٩).

(٣) المصدر نفسه (١٤٩).

وكتاب «العود والملاهي» . . .[1].

ـ كتب ابن المرزبان أبي عبد الله محمد بن خلف، وكان حافظاً للأخبار والأشعار والملح، وقد كتب: كتاب «المتيمين المعصومين»، كتاب «الشراب»، ويحتوي على عدة كتب، كتاب «الروض»، كتاب «الجلساء والندماء»، كتاب «النساء والغزل»، كتاب «أخبار العرجي»، كتاب «ذم الحجاب»، كتاب «ذمّ الثقلاء»، كتاب «الهدايا»[2].

ـ كتب الكسروي علي بن مهدي، وكان أديباً حافظاً متصلاً بحاشية الخلفاء العباسيين في القرن الرابع، ومن كتبه: كتاب «الأعياد والنواريز»، كتاب «مراسلات الإخوان ومجايآت الخلان»[3].

ـ كتب ابن بسام علي بن محمد الشاعر وهو من الظرفاء الكتاب، وله من الكتب: كتاب «الزنجيين» وهم المعاقرون[4].

ـ كتب أبي إسحاق إبراهيم بن أبي عون المنجم، وكان من أهل الأدب وإن يكن ممخرق الدين، وقد ألف كتاب «الجوابات المسكتة»، وكتاب «بيت مال السرور»[5].

ـ كتب حماد بن إسحاق الموصلي، ومنها: كتاب «الأشربة»، وكتاب «أخبار الندامى»[6].

---

(١) المصدر نفسه (١٤٩).

(٢) المصدر نفسه (ص ١٤٥).

(٣) المصدر نفسه (١٥٠).

(٤) المصدر نفسه (ص ١٥٠).

(٥) المصدر نفسه (ص ١٤٧).

(٦) المصدر نفسه (ص ٢ ـ ١٤٣).

ــ كتب حمدون بن إسماعيل الكاتب، ومنها كتاب «الندماء والجلساء»[1].

ــ كتب يونس بن سليمان الكاتب المعروف بيونس المغني، وكانت له كتب مشهورة في الأغاني والمغنين، منها كتاب «القيان»[2].

ــ كتب ابن بانة عمرو بن محمد، وكان من ندماء المتوكل وقد توفي سنة (٢٧٨)، وله كتاب «مجرد الأغاني»[3].

ــ كتب النصبي حسن بن موسى، وقد ألف للمتوكل كتاب «الأغاني» على حروف المعجم، وذكر فيه أشياء لا يعرفها غيره، وذكر من أسماء المغنين والمغنيات في الجاهلية والإسلام كل طريف وغريب، وله كتاب «مجردات الأغاني» . . .[4].

ــ كتب أبي الحسن علي بن هارون وكان راوية للشعر أديباً ظريفاً نادم جماعة من الخلفاء إلى أن توفي سنة (٣٥٢) وعمره خمس وسبعون سنة، وله من الكتب كتاب «النوروز والمهرجان»، وكتاب ناقض به أبا الفرج الأصبهاني.

هٰذا إلى كتب قريض الجراحي المغني (المتوفى سنة ٣٢٤) في (صناعة الغناء وأخبار المغنين)، وكتب الجاحظ: «رسالة القيان»، «طبقات الندماء والمغنين عند الفرس والإسلام» (ضمن كتابه «التاج في أخلاق الملوك»)، وكتابه «طبقات المغنين» الذي طبع مع مجموعة رسائله، وكتاب

(١) المصدر نفسه (ص ١٤٤).

(٢) المصدر نفسه (ص ١٤٥).

(٣) المصدر نفسه (ص ١٤٥).

(٤) المصدر نفسه (ص ١٤٥).

«الطنبوريين والطنبوريات» لعلي بن الحسين بن علي بن كوجك العبسي الحلبي الذي نقل عنه ابن العديم[1]، وكتاب «شعار الندماء» لأبي الحسن محمد بن أحمد الأفريقي[2]، وكتاب «جامع الفنون وسلوة المحزون» في ذكر الغناء والمغنين لأبي الحسين بن الطحان[3]، من القرن الرابع، وكتاب أبي العباس أحمد بن أحمد بن علي بن بابه الكاشي (المتوفى سنة ٥١٠)، واسمه «رأس مال النديم» وهو مخطوط في مكتبة بتنة(الهند)(رقم ٢٢٤٧)، وكتاب ابن سرية الجويني أبي المظفر يوسف بن محمد الدمشقي (المتوفى سنة ٦٤٧ / ١٢٤٩) ، واسمه «تقويم النديم وعقبى النعيم المقيم»، وهو مخطوط بدار الكتب في القاهرة[4].

وهناك صنفٌ من القراء ممن تأثَّر بالحضارة الغربية، وأخذ يبحث عن كتب الإفرنج والغربيين حتى ولع بكتبهم، وأعجب بها أيما إعجاب، وافتتن هٰؤلاء بكتب المستشرقين وسيأتيك عنها حديث مطول إن شاء الله تعالى.

●●●●●

(١) ابن العديم «بغية الطالب» (مخطوط أحمد الثالث، ج ٨ ورقة ١٣٩ وجه).

(٢) المصدر نفسه (مخطوط ج ٨ ورقة ٥٩ وجه).

(٣) المصدر نفسه (مخطوط ج ٨ ورقة ١٩٤ ظهر، ج ٧ ورقة ٦٥ ظهر).

(٤) ما مضى من «التاريخ العربي والمؤرخون» (١ / ٢٩٨ ـ ٣٠٧).

مسرد عام فيه كتب حوت أخباراً لا يحل لأحد أن ينقل منها حرفاً حتى يتثبت ويسأل عنها أو يفحصها

تمهيد

هناك كثير من الكتب فيها أخبار وآثار على أنها حق وحقيقة، وانتشر كثير مما فيها بسبب طبعها وما حوته من (مشوّقات)، و(مرغبات) أو (مخوّفات)، و(ترهيبات)، وفيها واهيات وموضوعات، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٠ / ٦٧٩):

«الموجود في كتب الرقائق والتصوف من الآثار المنقولة؛ فيها الصحيح، وفيها الضعيف، وفيها الموضوع، وهٰذا الأمر متفق عليه بين جميع المسلمين، لا يتنازعون أن هٰذه الكتب فيها هٰذا وفيها هٰذا».

ومن أشهر هٰذه الكتب:

٦١ ـ «الروض الفائق في المواعظ والرقائق»[1]، لأبي مدين شعيب بن عبد الله بن سعد الحريفيش (ت ٨٠١هـ).

رتبه مؤلفه على ست وخمسين مجلساً، وطبع عدة مرات في مصر؛ منها في بولاق سنة (١٨٧٢م) في مجلدين، وعنها صور وانتشر، والأخبار التي فيه

---

(١) لا زلتُ أذكر شدَّة بحثي عن هٰذا الكتاب، عندما نظرتُ فيه ـ لأول مرة ـ وأنا فتى يافع في مسجد الوحدات الجنوبي وهو في يد بعض كبار السِّن ـ رحمه الله ـ آنذاك، وكم كان تألمي وحسرتي عند عدم عثوري عليه في المكتبات العامة في ذٰلك الوقت!! والحمد لله الذي بيَّن لي المنهج الحق، ومنَّ عليَّ سبحانه؛ فعلمتُ ما في هٰذا الكتاب وغيره من أكاذيب وبواطيل.

عن الجنة والنار وحور العين وغيرها غالبها كذب.

٦٢ ـ «روض الرياحين في حكايات الصالحين»، لأبي السعادات عبد الله بن أسعد اليافعي (ت ٧٦٨هـ).

ذكر فيه صاحبه منامات الصالحين، وضمّنه مخالفات ظاهرات وعبارات فيها غلو في الصالحين وفي أعيان المتصوِّفة المتأخرين؛ ففيه ـ مثلاً ـ (ص ٢٢٩) جواز الدروشة والذكر المبتدع، و(ص ١٧٦) أن الله باهى موسى وعيسى ـ عليهما السلام ـ بأبي حامد الغزالي، و(ص ١٦٩) فيه تصريح بالكشف، وفيه (ص ٣٤ ـ ٣٥) مجالسة شيبان الراعي مع الشافعي وأحمد، وهو خبر كذب[1]، و(ص ٢٤٨) خبر كذب عن الخضر عليه السلام، وهٰكذا في سلسلة يطول ذكرها. وقد أفتى الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب بحرق هٰذا الكتاب، وكان يسميه «روض الشياطين»[2].

طبع عن دار الأنبار بتقديم عبد الرزاق السعدي في بغداد، سنة (١٩٨٩م)، في مجلد (٤٣١ صفحة)، وكان قد طبع قبل ذٰلك.

٦٣ ـ «تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين».

٦٤ ـ «بستان العارفين».

٦٥ ـ «دقائق الأخبار في بيان ذكر أهل الجنة وأحوال أهل النار».

٦٦ ـ «قرة العيون ومفرح القلب المحزون».

كلها لأبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي (ت ٣٧٥هـ).

وهٰذه الكتب مطبوعة، وهي مشتهرة بين العوام، ويتداولونها بكثرة، ولذا تحرص دور النشر على طبعها بأرخص الأثمان.

---

(١) وتفصيل ذٰلك في موطن آخر، وانظر: «مجموع الفتاوى» (١١ / ٥٨١) لابن تيمية.

(٢) انظر تفصيل ذلك في: «دعاوى المناوئين» (ص ٩٥، ٩٧).

وهـذه الكتب مليئـة بالأحـاديث والأخبـار المـوضـوعة، وربما يذكر صاحبهـا فيهـا سنـده؛ فهي مفيدة لطالب العلم الـذي ينظر في الأسانيد، ويمحص عن حالة الرواة؛ فهي من مظانّ الحكم على كثير مما هو سائد بين العوام بالوضع أو الكذب أو الضعف، وإن راجت على صاحبها، ولذا وقع في عبـارة الإمام الذهبي تحذير ضمني منها؛ فقال في ترجمة صاحبها في «سير أعلام النبلاء» (١٦ / ٣٢٣): «وتروج عليه الأحاديث الموضوعة».

وقال في «تاريخ الإسلام» في ترجمته (حوادث ٣٥١ ـ ٣٨٠هـ) (ص ٥٨٣): «وفي كتاب «تنبيه الغافلين»[1] موضوعات كثيرة». وقال أبو الفضل الغمـاري في «الحـاوي» (٣ / ٤): «وكتاب «تنبيه الغافلين» يشتمل على أحاديث ضعيفة وموضوعة؛ فلا ينبغي قراءته للعامة لا يعرفون صحيحه من موضوعه».

وقـد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن جمهور مصنفي السير والأخبار وقصص الأنبياء لا يميّز بين الصحيح والضعيف، والغث والسمين، وذكر من بينهم أبا الليث السمرقندي، وقال: «فهٰؤلاء لا يعرفون الصحيح من السقيم، ولا لهم خبرة بالنَّقلة، بل يجمعون فيما يروون بين الصحيح والضعيف، ولا يميزون بينهما، لٰكن منهم من يروي الجميع ويجعل العهدة على الناقل»[2].

٦٧ ـ «نوادر القليوبي» (وهو مطبوع).

٦٨ ـ «كرامات الأولياء» (وهو مطبوع).

---

(١) أحسن طبعاته طبعة عبد العزيز الوكيل، عن دار الشروق في جدة، سنة (١٩٧٩م)، في مجلدين. وانظر عنه: «كشف الظنون» (١ / ٤٨٧)، وكتابنا «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» (رقم ٣٤٤).

(٢) «الرد على البكري» (١٥).

٦٩ ـ «تنوير القلوب» (وهو مطبوع).

وقد حذر من جل الكتب السابقة الشيخ السلفي محمد بن أحمد بن محمد بن عبد السلام الشقيري في كتابه «المحنة المحمديَّة في بيان العقائد السلفية» (ص ١٧١ ـ ١٧٢)؛ فقال تحت عنوان: «كتب لا يحل قراءتها» في مبحث سبب انتشار الحكايات والمنامات الفاسدة والخرافات الفاشية التي لم يعهد لها أصل في كلام السلف الصالحين، ولا في سنن سيد المرسلين؛ قال: «وإنما هي فاشية بين العوام والجهلاء والطغام من كتب المناقب ككتاب «الروض الفائق»، و«روض الرياحين في مناقب الصالحين»، و«نوادر القليوبي»، و«كرامات الأولياء»، و«نزهة المجالس»، و«تنوير القلوب»، و«تنبيه الغافلين»، وكذا كتب الشروح والحواشي الأزهرية، وأمثال هٰذه الكتب لا تحوى سوى ما يفسد عقائد العوام وبسطاء العقول، وقد كان الواجب على علمائنا أن ينبهوا عليها في الجرائد والمجلات وفي دروسهم ومؤلفاتهم؛ إذ هي السبب الأعظم في إفشاء تلك الخرافات بين العوام وفي عبادتهم لقبور الصلحاء؛ فكان الواجب إيقاف طبعها ومصادرة قراءتها دفعاً لضررها وتطاير شررها، ولٰكن علماءنا ماتوا والأحياء لم يرج منهم أمر ولا نهي؛ فإنا لله وإنا إليه راجعون» انتهى.

٧٠ ـ «الدرة الفاخرة في كشف علوم الآخرة»، لأبي حامد الغزالي (وهو مطبوع).

قال ابن حجر في «فتح الباري» (١١ / ٤٣٤):

«وقد أكثر في هٰذا الكتاب من إيراد أحاديث لا أصول لها؛ فلا يغترّ بشيء منها».

قلت: ومما فيه مما لا أصل له في السنة وهو متداول على لسان العامة

امتحان العبد، وهو في النزع يتمثل الشيطان له على صورة والديه وأمره بالكفر.

٧١ ـ «الكبائر المكذوب على الإمام الذهبي» (وهو مطبوع).

هٰذا الكتاب الشائع المنتشر مكذوب على الإمام الذهبي، وقد بيَّنتُ في (الكتب المنحولة) (رقم ٤١) أن للذهبي كتاباً بهٰذا العنوان، ولٰكنه لم يصدر إلا من قريب، وقد منَّ الله علي وعملتُ على تحقيقه ونشره.

وهٰـذا التحذير من الطبعة المتداولة الشعبية المليئة بالقصص والآثار والحكايات التي فيها تكلف، والوضع عليها ظاهر، بخلاف الكتاب الحقيقي للإمام الذهبي؛ فإنه لم يحو بين جنباته إلا الأحاديث المرفوعة الصحيحة أو الحسنة أو الضعيفة ضعفاً يسيراً، وقد تكلَّم عليها صاحبها على وفق منهجه وعادته، رحمه الله تعالى وأجزل مثوبته.

٧٢ ـ «وسيلة المتعبدين»، لعمر الملا الموصلي.

٧٣ ـ «الفردوس»، لشهريار الديلمي (وهو مطبوع).

فإنَّ هٰؤلاء ـ أي: الموصلي والدَّيلمي ـ فيما يذكرونه من الأكاذيب أمر كبير؛ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١ / ٢٦١).

وقال أيضاً: «كتاب «الفردوس» للديلمي فيه موضوعات كثيرة، أجمع أهل العلم على أنَّ مجرَّد كونه رواه لا يدلُّ على صحة الحديث»[١].

---

(١) «منهاج السنة النبوية» (٤ / ٣٨).

وانظر منه: (٤ / ٧٨)، و«الأجوبة الفاضلة» (ص ١١١ ـ ١١٢) للكنوي (ت ١٣٠٤هـ).

٧٤ ـ «الدِّيباج»، لأبي القاسم إسحاق بن إبراهيم الخُتُّلي (ت ٢٨٣هـ).

قال الذهبي في «السير» (١٣ / ٣٤٣): «فيه أشياء منكرة».

قلت: وصاحبه متكلم فيه؛ كما في «لسان الميزان» (١ / ٣٤٨).

٧٥ ـ «ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى»، للمحبّ الطَّبري (وهو مطبوع).

أشار السخاوي في خطبة كتاب له في مناقب أهل البيت إلى بعض خطأ على هٰذا الكتاب، بأنَّ فيه كثيراً من الموضوع والمنكر، فضلاً عن الضعيف، ثم نقل عن شيخه الحافظ ابن حجر أنه قال في حق المحب الطبري: «إنه كثير الوهم في عزوه للحديث مع كونه لم يكن في زمنه مثله»، قاله ابن حجر الهيتمي في «الصواعق المحرقة» (٢٢٦).

٧٦ ـ «العروس»، لجعفر بن محمد بن محمد بن علي الحسيني أبي الفضل.

قال الدَّيلمي: «أسانيد كتاب «العروس» واهية لا يعتمد عليها، والأحاديث منكرة جدّاً»[١].

٧٧ ـ «العلويات»، لمحمد بن محمد بن الأشعث الكوفي.

قال السهمي: «سألت الدارقطني عنه؛ فقال: آية من آيات الله وضع ذٰلك الكتاب (يعني «العلويات»)»[٢].

قال ابن حجر: «وقد وقفتُ على بعض الكتاب المذكور، وسماه «السنن»، ورتبه على الأبواب كله بسندٍ واحد، وأورد الدارقطني في «غرائب

(١) «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ١٩٥) للسيوطي.

(٢) «لسان الميزان» (٥/٣٦٢)، والنص في «سؤالات السهمي للدارقطني» (٥٢).

مالك» من روايته . . . حديثاً، وقال: كـان ضعيفاً»[1].

٧٨ ـ «الديات»، خالد بن يزيد بن عبد الرحمٰن بن أبي مالك الدمشقي.

قال ابن أبي الحواري: «سمعتُ ابن معين يقول:

بالعـراق كتاب ينبغي أن يدفن؛ «تفسير الكلبي»[2] عن أبي صالح، وبالشام كتاب ينبغي أن يدفن؛ «كتاب الديات» لخالد بن يزيد بن أبي مالك، لم يَرْضَ أن يكذب على أبيه حتى كذب على الصحابة».

قال أحمـد بن أبي الحواري: «سمعتُ هٰذا الكتـاب عن خالد، ثم أعطيتُه للعطار فأعطى للناس فيه حوائج»[3].

٧٩ ـ «الأربعين في قضاء الحوائج»، لعبد الرحمٰن بن داود الواعظ.

صاحبـه ليس بثقـة، اتَّهمـه أبـو عبـد الله بن الأبـار، وكـان يلقب بـ(الـزُّرزور). قال الشيخ الضياء: رأيتُـه بالقـاهـرة على المنبر، ورأيتُ له «الأربعين في قضاء الحوائج» موضوعة قد ركَّب لها أسانيد من طرق البخاري وأبي داود وغيرهما[4].

٨٠ ـ «المسند»، لأبي علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز الأهوازي (ت ٤٤٦هـ).

قال فيه الذهبي: «حشاه بالأباطيل السَّمجة»[5].

---

(١) «لسان الميزان» (٥ / ٣٦٢)، وانظر: «الميزان» (٣ / ٢٨).

(٢) انظر عنه: «كتب منحولة» (رقم ١٢).

(٣) «ميزان الاعتدال» (١ / ٦٤٥).

وانظر: «السلسلة الضعيفة» التعليق على حديث (رقم ١٣٩).

(٤) «ميزان الاعتدال» (٢ / ٥٥٨)، و«لسان الميزان» (٣ / ٤١٣).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٨ / ١٥).

٨١ ـ «جزء في البسملة»، لعثمان بن حسن بن علي بن الجميل الكلبي السبتي (ت ٦٣٤هـ).

قال ابن حجر: «وقفت له على جزء في الجهر بالبسملة أنبأ فيه عن عدم معرفته بهٰذا الفن»[1].

٨٢ ـ «مثالب ابن أبي بشر»، للحسن بن علي بن إبراهيم أبو علي الأهوازي (ت ٤٤٦هـ).

قال الذهبي: «فيه أكاذيب»[2].

وله أيضاً:

٨٣ ـ «البيان في شرح عقود أهل الإيمان»، لأبي علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز الأهوازي (ت ٤٤٦هـ).

قال فيه الذهبي: «وألف كتاباً طويلاً في الصفات، فيه كذب، ومما فيه حديث عَرَقِ الخيل، وتلك الفضائح؛ فسبَّه علماءُ الكلام وغيرهم»[3].

وقال أيضاً: «صنَّف كتاباً في الصفات لو لم يجمعه؛ لكان خيراً له، فإنه أتى فيه بموضوعات وفضائح»[4].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «أبو علي الأهوازي له مصنَّف في الصفات، قد جمع فيه الغث والسمين»[5].

---

(١) «لسان الميزان» (٤ / ١٣٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٥ / ٨٩). وانظر: «الميزان» (١ / ٥١٢).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٨ / ١٥).

(٤) «ميزان الاعتدال» (١ / ٥١٢).

(٥) «تفسير سورة العلق» (٥٤ ـ ٣٥٣) ضمن «مجموعة تفسير شيخ الإسلام»، ط الهند.

وقد حذر العلماء منه قديماً؛ فقال ابن عساكر (ت ٥٧١هـ) فيه:

«ومن وقف على كتابه الذي سماه كتاب «البيان في شرح عقود أهل الإيمان»، الذي صنفه في أحاديث الصفات، واطلع على ما فيه من الآفات، ورأى ما فيه من الأحاديث الموضوعة والروايات المستنكرة المدفوعة والأخبار الواهية الضعيفة والمعاني المتنافية السخيفة كحديث ركوب الجمل وعرق الخيل؛ قضى عليه في اعتقاده بالويل، وبعض هٰذا الكتاب موجود بدمشق بخط يده، فمن أراد الوقوف عليه فليقف عليه ليتحقق سوء معتقده وما كان منطوياً عليه من سوء الاعتقاد»[1].

قلت: وأخذ أحمد بن يوسف الفهري اللَّبلي في «فهرسته»[2] (ص ٧٨ ـ ٧٩) على هٰذا الكتاب؛ فقال عن أبي علي الأهوازي: «بالغ في ذم أبي الحسن الأشعري وصاحبه، وأُغري لفرط جهله وسوء عقده في شتمهم، وتقوَّل عليهم في كتابه المسمَّى بـ «البيان» المشحون بالكذب والبهتان ما لم يقولوه، ونسب إليهم من المذاهب الفاسدة ما لم يذهبوا إليه ولا ذكروه، وقد تصدَّى لنقضه وردّه وإبداء عواره وكشف سره الإمام أبو القاسم بن عساكر بتصنيف جليل سماه «تبيين كذب المفتري». . .».

ثم أخذ يتحامل عليه وعلى غيره بكلام أقذع فيه، والشاهد من ذكره هنا التنبيه على ما حواه هٰذا الكتاب من بواطيل الأحاديث، والله الموفّق.

٨٤ ـ كتب أبي عمر عثمان بن معبد بن عثمان (ت ٤٤٤هـ).

قال محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْح القرطبي:

---

(١) «تبيين كذب المفتري» (٣٦٩).

(٢) المطبوعة عن دار الغرب، سنة (١٤٠٨هـ) بتحقيق ياسين عياش وعواد أبو زينة.

«وكنت بالأندلس قد قرأت أكثر كتب المقرىء الفاضل أبي عمر عثمان ابن سعيد بن عثمان توفي سنة أربع وأربعين وأربع مئة؛ فمن تآليفه «كتاب السنن الواردة بالفتن وغوائلها والأزمنة وفسادها والساعة وأشراطها»، وهو مجلد مزج فيه الصحيح بالسقيم ولم يفرق فيه بين نسر وظليم، وأتى بالموضوع، وأعرض عما ثبت من الصحيح المسموع»[1].

٨٥ ـ تصانيف لعبيد الله بن أحمد بن خُرداذبة.

قال ابن حجر:

«وكان يأتي في تصانيفه بالغرائب حتى قال بعضهم في شيء نقله عنه: كذا زعم ابن خُرداذبة، وإنْ يك كاذباً؛ فعليه كذبه»[2].

قلت: وله تصانيف شحنها بما يعجب منه ويستغرب؛ مثل: «المسالك والممالك»، و«المختار من كتاب اللهو والملاهي»، وكلاهما مطبوع[3]، و«الندامى والجلساء»، و«الطبخ والشراب»؛ فينبغي أن يحذر طالب العلم مما حوته هٰذه الكتب، وأن يتثبت فيما ينقل عنها، والله المستعان، لا ربَّ سواه.

٨٦ ـ «الفوائد في الصِّلات والعوائد»، للشرجي اليمني.

خلط صاحبه فيه؛ فجمع بعضاً من الصحيح والضعيف، وبقيَّته أكاذيب، وخرافات، وأباطيل، وترهات، وأضاليل، وتمويهات، أعاذنا الله

---

(١) «التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة» (٧١٧).

(٢) «لسان الميزان» (٤ / ٩٧).

(٣) انظر كتابنا: «الإشارات إلى أسماء الرسائل المودعة في بطون المجلدات والمجلات» (رقم ٩٤٨، ٩٠٩).

منها: المسلمين والمسلمات[1].

قلت: مؤلّفه الشرجي اليمني، وهو كتاب لا يعوّل عليه، ولا يلتفت من أراد السَّلامة إليه؛ فكم فيه من أضاليل وترهات وأباطيل؟[2].

٨٧ ـ «المجموعة المباركة».

قال الشيخ علي الطنطاوي: «يسألني كثيرون عن كتيب صغير ما أدري من أين يشترونه، اسمه «المجموعة المباركة»، وليس مباركاً ولا صحيحاً؛ لأنَّ فيه أحاديث موضوعة، مكذوبة على رسول الله عليه الصَّلاةُ والسلام؛ فلا يجوز لمسلم أن يصدقه ولا أنْ يقرأه، ولا أن يبيعه، وينبغي لمن قدر على إنكار هٰذا المنكر أن ينكره، وأن يمنع تداول هٰذا الكتاب، وأن يبيد النسخ الموجودة منه في الأسواق»[3].

قلت: هي من تآليف الرواس، المسمى ـ والعياذ بالله ـ بقطب الغوث!!

وصف فيها مؤلّفات أحد شيوخه؛ فقال:

«ومؤلفاته المباركة النافعة، ونظمه النادر المثيل الذي كاد أن يكون قرآناً أو أحاديث نبوية»!!

٨٨ ـ «الدُّرر الحسان في البعث ونعيم الجنان»، المنسوب لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ).

كتاب مطبوع، وهو طافح بالأخبار التَّالفة، وبالقصص الواهية،

---

(١) «السنن والمبتدعات» (ص ٢١٩).

(٢) المرجع السابق (ص ٢٤٢).

(٣) «فتاوى علي الطنطاوي» (ص ٢٨٧).

والأحاديث الموضوعة، وهو مطبوع طبعة شعبية مستقلّة سنة (١٤٠٤هـ)، ملأت السهل والواد، وتداولها العباد، وانتشرت بينهم أشياء فيها فساد، وهو مطبوع أيضاً بذيل كتاب:

٨٩ ـ «دقائق الأخبار في ذكر الجنة والنار»، لعبد الرحيم بن أحمد القاضي.

وهو كسالفه، يقمش مؤلّفه الأخبار التي تشده وتشد القارىء بغض النظر عن درجتها من حيث الصحة أو الضعف أو الوضع، وإنْ كان غلب عليها الأمر الأخير، ولذا لا بد للقارىء أن يكون على حذرٍ منها كبير، والله الهادي.

ومثلها:

٩٠ ـ «الجواهر في عقوبة أهل الكبائر»، للميلباري.

فإنه أيضاً مليء بالأحاديث والقصص التي لا سند لها ولا أزمّة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

٩١ ـ «من وصايا الرسول ﷺ»، لطه عفيفي.

قال الأخ الفاضل محمد عمرو عبد اللطيف بعد أن بيَّن ضعف حديث: «الدنيا دار من لا دار له، ومال من لا مال له، ولها يجمع من لا عقل له»، وهو في كتاب العفيفي (ص ٦٤١): «ومثل هٰذا في وصاياه كثير مع أنه حشاه بالمناكير والواهيات التي لا يحل ذكرها في الكتب إلا على سبيل القدح فيها، بل الوصايا نفسها تسع منها ـ في الجزء الأول وحده ـ لا يصح، ما بين ضعيف ومنكر وواهٍ، هدانا الله وإياه لتحري الحق والصواب، وتحاشي الوقوع في الكذب على سيد الأنبياء صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وعامله الله تعالى بما يستحق؛ إذ رمى أهل السنة والجماعة الذين يصفون رب العالمين بما وصف به نفسه ووصفه به نبيه صلى الله عليه وعلى آله وسلم بقلة

الأدب! إذ قال على الملأ عقب خطبة جمعة بالمعادي ما معناه: «يقولون: إن الله في السماء، انظروا إلى قلة الأدب!»؛ فالله بيننا وبينك يا طه، ﴿يوم لا ينفع مال ولا بنون . إلا من أتى الله بقلب سليم﴾»[1].

والكتاب مطبوع مشهور متداول ولا سيما بين الخطباء والوعاظ.

٩٢ ـ «الدعاء المستجاب»، لأحمد عبد الجواد.

حذر الشيخ أشرف عبد المقصود من هٰذا الكتاب؛ فقال:

«كتاب من كتب الأذكار والأدعية المشهورة والمنتشرة في أيدي الناس، لِذا لَزِمَ التّنبيه والتّنْزيه على ما فِيهِ من مُخالفات وأخطاء، والتي منها:

(١) كثرة الأحاديث الضعيفة والموضوعة والتي لم تثبت عن النبي ﷺ:

مثل حديث: «من قرأ (حم الدخان) في ليلة؛ أصبح يستغفر له سبعون ألف ملك» (ص ٣١) موضوع كما في «ضعيف الجامع» (٥٧٧٨).

وحديث: «من صلَّى عليَّ عند قبري سمعته، ومن صلَّى عليَّ نائياً وكِّل بها ملك يُبلغني وكُفِيَ أمر دنياه وآخرته وكنت له شهيداً أو شفيعاً» (ص ٤٠)، موضوع كما في «السلسلة الضعيفة» (ص ٢٠٣).

وغير ذٰلك كثيراً. . . والذي أوقع المؤلف في هٰذه الأخطاء هو ما بنى عليه كتابه حيث ذكر في مقدمته (ص ٥) أنه ينقل الأحاديث من «الجامع الصغير» وزياداته، وذكر المؤلف عن السُّيوطي أنه صان كتابه عما تفرد به وضاع وكذاب؛ فمنتقض بما بَيَّنه النُّقاد وأهل التَّحقيق أنه لم يَصُنْهُ عَمَّا زعم، بل شحنه بمئات الأحاديث الضَّعيفة بل والموضوعة، وبيِّن المناوي كثيراً من ذٰلك في مواضعه، وكذا الألباني في «ضعيف الجامع الصغير» وزياداته، وكذا

(١) «تكميل النفع بما لم يثبت به وقف ولا رفع» (ص ٨١).

الغماري في «المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير»، وممَّا يدُلُّ على تساهل السُّيوطي وأنه كان يهتم بالجمع والنقل أكثر من التحقيق والنقـد؛ أن قسماً كبيراً من هٰذه الأحاديث الواهية قد حكم هو نفسه عليها بالـوضع في غير «الجامع الصغير» مثل كتابه «ذيل الأحاديث الموضوعة»، وقسماً آخر منها تابع هو ابن الجوزي على حكمه عليها بالوضع في «اللآلىء المصنـوعة» وغيرها، والأمثلة على ذٰلك كثيرة، وراجع «السلسلة الضعيفة» للألباني على سبيل المثال (رقم ١٨، ١٩، ٥٤، ٨٩، ١٠٩، ٢٧٠، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٩٦، ٤١٧، ٤٧١، . . .) إلخ.

وهٰذا لا يمنع أن في الكتاب طرفاً مـن الأحاديث الثابتة، ولٰكن هٰذا لا يجعلنا نغتر؛ فالواهي فيه كثير كما أشرنا»[1].

وقـد حذرت اللجنـة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء من الأحاديث الموضوعة في هٰذا الكتاب؛ فقالت:

«لا يعتمد على هٰذا الكتاب لكثرة ما فيه من الأحاديث الضعيفة والموضوعة».

قلت: ومن ذٰلك ما ذكره (ص ١٠٩ وما بعدها) من دعاء حفظ القرآن، والأوراد التي تقال في كل يوم؛ فهٰذا مما لم يثبت فيه حديث؛ فتنبه ولا تكن من الغافلين.

والكتاب مطبوع في عشرات الطبعات، وهو متداول بين العوام، ولا سيما بين النساء[2]، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) «مجلة التوحيد المصرية»، السنة الحادي والعشرون، العدد التاسع، رمضان، سنة (١٤١٣هـ)، (ص ٣٢).

(٢) وانظر تعليقنا في الهامش على الكتاب الآتي.

٩٣ ـ «مفاتيح الفرج لترويح القلوب وتفريج الكروب».

هٰذا الكتاب جمعه مؤلفه من مجموعة من كتب الأوراد الصوفية التي تحتوي على أباطيل وأكاذيب وخرافات.

ففيه صلوات مبتدعة مثل: صلاة الحاجة لألف حاجة، وصلاة دواء الشدة، وصلاة الضائع والآبق، وصلاة جلال، وصلاة الفاتح، وصلاة الحبيب المحبوب، والصلاة التفريجية، والصلاة المنجية...[١] إلخ.

وفيه توسلات مبتدعة مثل: توسله بالنبي ﷺ، وبالأنبياء، وبأهل البيت، وبالسيدة زينب.

وفيه أوراد مخترعة، وتخصيص سور معينة بعدد معين بالشفاء، وأنها منجيات بدون دليل شرعي.

وفيه الشيء الكثير من الأحاديث الموضوعة والمكذوبة على رسول الله ﷺ، والتي لا تصح نسبتها إليه مثل حديث: «لما أذنب آدم الذنب الذي أذنبه رفع رأسه إلى العرش، فقال: أسألك بحق محمد إلا غفرت لي» موضوع كما قال الذهبي وغيره.

وفيه ادعاءات مزعومة بأن جامع كذا وقبر كذا يستجاب عنده الدعاء، مثل زعمه بأن جامع عمرو بن العاص بالقاهرة من الأماكن التي يستجاب فيها الدعاء، وكذا قبر الإمام أحمد الدردير بالقاهرة، وقبر السيدة زينب...[٢].

---

(١) انظر وضع هٰذه الصلوات وغيرها ـ وقد حواها الكتاب السابق «الدعاء المستجاب» ـ أيضاً في: «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١١ / ٥٧٩)، وآخر كتابنا: «القول المبين في أخطاء المصلين».

(٢) «مجلة التوحيد»، السنة الحادية والعشرون، العدد (٣)، (ص ٢٩)، و«كتب تحت المجهر» (الجزء الثاني، ص ٨ ـ ٩).

٩٤ ـ «التحفة المرضية».

حذر منه صاحب «السنن والمبتدعات»؛ فقال (ص ٩٠):

«وقصة اليتيم التي تقرأ على المنابر أيام الأعياد، وفيها: وجده (ﷺ) يبكي يوم العيد؛ فقال له: «أيها الصبي! مالك تبكي؟». فقال له: دعني فإن أبي مات في الغزو مع رسول الله وليس لي طعام ولا شراب. فأخذ بيده وقال: «أما ترضى أن أكون لك أباً وعائشة أمّاً» إلخ، وقد فتشت عليها كثيراً في الكتب؛ فلم أجدها إلا في كتاب «التحفة المرضية»، وهو قد حوى من الخرافات والأكاذيب والترهات شيئاً كثيراً».

●●●●●

مسرد عام فيه كتب لأئمةٍ ثقات وعلماء أخيار حوت أخباراً لا بد من الفحص عنها قبل النقل منها

٩٥ - «حلية الأولياء»، للحافظ أبي نعيم الأصفهاني.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «قد روى أبو نعيم في أول «الحلية» في فضائل الصحابة وفي كتاب «مناقب أبي بكر وعمر وعثمان وعلي» أحاديث: بعضُها صحيحة، وبعضها ضعيفة بل منكرة، وكان رجلاً عالماً بالحديث، لٰكن هو وأمثاله يروون ما في الباب لأنْ يُعرف أنه قد رُوي كالمفسِّر الذي ينقلُ أقوالَ الناس في التفسير، والفقيه الذي يذكر الأقوال في الفقه، والمصنِّف الذي يذكر حجج الناس ليذكر ما ذكروه، وإن كان كثير من ذٰلك لا يعتقد صحَّته، بل يعتقد ضعفه؛ لأنه يقول: إنما نقلتُ ما ذكر غيري؛ فالعهدة على القائل لا على الناقل»[1] انتهى.

وقال في موضع آخر: «إن أبا نعيم روى كثيراً من الأحاديث التي هي ضعيفة بل موضوعة باتفاق علماء الأحاديث وأهل السنة والشيعة، وهو وإن كان حافظاً ثقة كثير الحديث واسع الرواية؛ لٰكن روى كما هو عادة المحدثين يروون ما في الباب لأجل المعرفة بذٰلك، وإنْ كان لا يحتج من ذٰلك إلا ببعضه»[2] انتهى.

---

(١) «منهاج السنة النبوية» (٤ / ١١).

(٢) «منهاج السنة النبوية» (٤ / ١٥)، وقد تكرر الكلام من ابن تيمية في هٰذا الكتاب عن أبي نعيم ومؤلَّفاته في المواطن (٤ / ١٠، ١٥، ١٨، ٣٨، ٤٢، ٤٦، ٥٣، ١٩٤).

وقال أيضاً:

«وأبـو نعيم يروي في «الحلية» في فضـائـل الصحـابة وفي «الزهد» أحاديث غرائب يعلم أنها موضوعة»[1].

وقال الذهبي في ترجمة الإمام أحمد بن حنبل في «السير» ما نصه: «وقـد ساق صاحب «الحلية» من الخـرافـات السَّمجـة هنا ما يُسْتَحْيى من ذكره»[2].

وقال في ترجمته في «السير» (١٧ / ٤٦١): «ما أعلم له ذنباً ـ والله يعفو عنه ـ أعظم من روايته للأحاديث الموضوعة في تواليفه، ثم يسكت عن توهينها».

وقد قدح ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» في هٰذا الكتاب من أكثر من وجه، سيأتي الكلام عليها ـ إن شاء الله تعالى ـ في المجموعة الثانية (كتب الصوفية)، والذي يهمّنا هنا التنبيه على حال الأخبار التي في هٰذا الكتاب، وقـد ظفرتُ بكلمة لصاحب «السنن والمبتدعات» (ص ٢٤٣) يقول فيها: «فيها طامات ورزايا وأباطيل وأكاذيب»!!

قلت: وللدكتور محمد لطفي الصباغ دراسة جيّدة عن هٰذا الكتاب،

---

(١) «الردّ على البكري» (١٩).

(٢) «السير» (١١ / ٢٥٥)، ومما فيه في (ترجمة حيوة بن شريح) (٦ / ٤٠٥) فائدة نافعة عن هٰذا الكتاب؛ قال: «وسائر المصريين الصلحاء لم يوردهم صاحب «الحلية» ولا عرفهم».

وانظر ـ غير مأمور ـ تقديمنا لجزء أبي نعيم: «جزء فيه طرق حديث: إن لله تسعة وتسعين اسماً» (ص ٤٩).

وهي مطبوعة.

وقد تحسب بعض الباحثين المعاصرين من شرٍّ بالغٍ وقع في هٰذا الكتاب؛ فقال:

«ولست أدري؛ هل أكون مصيباً أو مخطئاً إذا قلت بوجوب إعادة النظر بمثل أبي نعيم الأصفهاني و«حليته»، وذٰلك بدراسةٍ دقيقة من قبل أكثر من عالم حديث شريطة أن يكونوا كلهم على معرفة كاملة واضحة بالكشف والرؤى الكشفية، وكيف يمكن أن يذهب المكاشف إلى مسجد مثلاً؛ فيرى فيه شيخاً معيناً وتلاميذ يطلبون العلم عليه فيجلس معهم ويكتب ما يمليه الشيخ ثم يعود إلى بيته وفي كراسته علوم جديدة بينما كان ذٰلك المسجد في حقيقة الأمر خالياً إلا من هٰذا المكاشف الذي رأى الشيخ وتلامذته بوهم كشفه، وسيقسم هٰذا المكاشف اليمين تلو اليمين أن ما كتبه كان سماعاً من الشيخ المعين بحضور تلاميذه أو بدون حضورهم (حسب الكشف)»[1].

قلت: وهٰذا كلام فيه غلوّ، ولا أحسبه إلا بعيداً كل البعد عن أمثال هٰذا الحافظ، والله أعلم.

٩٦ ـ مؤلفات أبي القاسم عبد الرحمٰن ابن الحافظ الكبير أبي عبد الله محمد ابن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدي الأصبهاني (ت ٤٧٠هـ).

قال الذهبي: «أطلق عبارات بدَّعه بعضهم بها، الله يسامحه، وكان زَعِراً على من خالفه، فيه خارجية، وله محاسن، وهو في تواليفه حاطب ليل، يروي الغث والسمين، وينظم رديء الخرز مع الدر الثمين»[2].

---

(١) «الكشف عن حقائق الصوفية» (ص ٨٣٠ ـ ٨٣١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٨ / ٣٥٤).

وقد وقع نحو من هٰذا في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى؛ فقال:

«وكذٰلك ما يجمعه عبد الرحمٰن بن منده ـ مع أنه أكثر الناس حديثاً ـ، لٰكن يروي شيئاً كثيراً من الأحاديث الضعيفة، ولا يميز بين الصحيح والضعيف، وربما جمع باباً وكلُّ أحاديثه ضعيفة؛ كأحاديث أكل الطين وغيرها، وهو يروي عن أبي علي الأهوازي[1]، وقد وقع ما رواه من الغرائب الموضوعة إلى حسن بن عدي؛ فبنى على ذٰلك عقائد باطلة»[2].

٩٧ ـ كتب ابن الجوزي الوعظية.

أفاد شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «الردّ على البكري»[3] أن غير واحد من العلماء يروون في كتبهم أحاديث غرائب يُعلم أنها موضوعة، وذكر من بينهم ابن الجوزي.

وعلى الرغم من أن ابن الجوزي قد ألَّف كتاب «الموضوعات» ليتجنَّبها القصاص والوعاظ؛ فهو مع ذٰلك قد شحن كتبه الوعظية بالأحاديث الموضوعة، والقصص الباطلة، والأخبار التالفة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قال السخاوي: «وقد أكثر ابنُ الجوزي في تصانيفه الوعظية وما أشبهها من إيراد الموضوع وشِبْهِهِ»[4].

---

(١) انظر عنه: (الأرقام ٨٠، ٨٢، ٨٣).

(٢) «تفسير سورة العلق» (ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤) ضمن «مجموعة تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية»، ط الهند.

(٣) (ص ١٩).

(٤) «شرح الألفية»(ص ١٠٧)، وكذا قال ابن الأثير في «الكامل» (٢٢٨/١٠).

قلت: ومن هٰذه الكتب التي ينبغي أن يحذر طالب العلم ما فيها من أحاديث وأخبار وقصص:

ـ «المدهش»، و«ذم الهوى»، و«رؤوس القوارير»، و«التبصرة»[1]، و«المواعظ والمجالس»، و«المقلق»، و«بستان الواعظين ورياض السامعين»، و«الحدائق»، و«ياقوتة المواعظ والموعظة»، و«تنبيه النائم الغمر على حفظ مواسم العمر»، وكلها مطبوعة وغيرها كثير ما زال مخطوطاً[2].

٩٨ ـ «الفاروق في الصِّفات»، للإمام أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي (المتوفى سنة ٤٨١هـ).

صاحبه إمام، قدوة، حافظ كبير، بالغ في الاتّباع فأجاد، لا سيما في الأسماء والصفات، وخصوصاً في كتابه هٰذا؛ فإنه جمع فيه وحوى، ونصر مذهب السَّلف الصالح؛ فجزاه الله خيراً، والتحذير هنا من أجل ما أورد في هٰذا الكتاب من الأحاديث الباطلة، وإلا؛ فقد عُرض صاحبنا على السيف خمس مرات، لا يقال له: ارْجِعْ عن مذهبك، وإنما يقال له: اسكت عمن خالفك، فيقول: لا أسْكُتُ.

قال الذهبي: «كان المصنِّف طَوْداً راسياً في السنّة لا يتزلزلُ ولا يلين، لولا ما كدَّر كتابه «الفاروق في الصفات» بذكر أحاديث باطلةٍ يجب بيانُها وهتكُها، واللهُ يغفر له بحُسْنِ مقْصدِهِ»[3].

---

(١) طبع مختصر «قرن العيون المبصرة بتلخيص كتاب التذكرة» لأبي بكر الإحسائي.

(٢) انظر: «مؤلفات ابن الجوزي» للعلوجي، واستدراك ناجية عبد الله إبراهيم عليه في كتاب «قراءة في مؤلفات ابن الجوزي»، مطبوع عن المكتبة العالمية ببغداد، سنة (١٩٨٧م).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٨ / ٥٠٩)، وفيه أيضاً: «قلت: غالب ما رواه في كتاب «الفاروق» صحاح وحسان».

وإلا؛ فقد مدح الإمام ابن القيم هٰذا الكتاب بقوله:

«استوعب فيه أحاديث الصفات وآثارها، ولم يسبق إلى مثله»[1].

٩٩ ـ «الشَّفا»، للقاضي عياض اليحصبي، المتوفى سنة (٥٠٤هـ).

قال الذهبي في ترجمة القاضي عياض:

«قلت: تواليفُهُ نفيسةٌ، وأجلُّها وأشرفُها كتاب «الشِّفا»، لولا ما قد حشاهُ بالأحاديث المفتعلة، عَمَل إمامٍ لا نَقْدَ له في فنِّ الحديث ولا ذوق، واللهُ يثيبه على حُسْن قصده، وينفعُ بـ «شفائِهِ»، وقد فَعَلَ، وكذا فيه من التأويلات البعيدةِ ألوان، ونبيُّنا صلوات الله عليه وسلامه غنيٌّ بمدْحَةِ التنزيلِ عن الأحاديث، وبما تواتر من الأخبار عن الآحاد، وبالآحاد النَّظيفةِ الأسانيد عن الواهيات؛ فلماذا يا قوم نتشبَّعُ بالموضوعات؟! فيتطرَّقُ إلينا مقالُ ذوي الغِلِّ والحسد، ولكن مَنْ لا يعلم معذورٌ؛ فعليك يا أخي بكتاب «دلائل النبوَّة» للبيهقي[2]، فإنه شفاءٌ لما في الصدور وهدىً ونُور»[3].

قلت: ويظهر لك صحة ما قاله الذهبي عند النظر في تخريج السيوطي لهٰذا الكتاب، وهو «مناهل الصَّفا في تخريج أحاديث الشِّفا»، وقد أورد «مؤلفه ـ رحمه الله ـ تحت تأثير عاطفته الجياشة بعض الأحاديث الضعيفة، ونقل بعض الأقوال الواهية في التفسير ليستدل بها»[4]، وقد بيَّنتُ شيئاً من ذٰلك في كتابي «من قصص الماضيين» (ص ٤٢٩)، وقد قام الأستاذ أحمد جمال العمري بدراسة هٰذا الكتاب، ونبه على أشياء وقعت للقاضي فيه في كتابه

---

(١) «مدارج السالكين» (١ / ٢٦٣).

(٢) وهو أيضاً كسابقه فيه أحاديث واهية، وعذرُه فيها أنه ساقها بأسانيدها.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٢٠ / ٢١٦).

(٤) «مصادر السنة النبوية وتقويمها» (١٠٤).

المطبوع بعنوان «السيرة النبوية في مفهوم القاضي عياض»[1].

١٠٠ ـ «التاج الجامع للأصول»، للشيخ منصور علي ناصف.

قال شيخنا الألباني: «إنَّ كتاب «التاج» هٰذا مليء جدّاً بالأخطاء العلمية، وقد كنت نقدت الجزء الأول منه منذ أكثر من عشر سنين من تأليف هٰذا الكتاب ومسودته موجودة عندي، ولو تسنى لنا نشره لفعلنا نُصحاً للأمة»[2].

قلت: والكتاب مطبوع في خمسة مجلدات، وهو مشهور متداول.

●●●●●

---

(١) انظر منه ـ على سبيل المثال ـ: (ص ٥٣٥ وما بعدها).

(٢) «تمام المنة في التعليق على فقه السنة» (ص ١٥٠).

وانظر: «السلسلة الضعيفة» التعليق على حديث (رقم ١٨٣).

كتب منحولة

(١ ـ ٥٠)

تمهيد

هٰذا هو الجزء الأول من «كتب منحولة» أدرجتُهُ في سلسلة «كتب حذَّر العلماء منها»، ذٰلك أن فيها كثيراً من الشرور التي يحتاج طلبة العلم (ولا سيما المبتدئين منهم) أن يحذروا منها؛ فكم من عقيدة فاسدة، وأحاديث باطلة، وأخبار ملفقة، ومعلومات مزوّرة قد حوتها هذه الكتب؟! وكم من شبهة وتهمة دارت وحوّمت حول بعض الأفاضل والكبراء من الصحابة والعلماء بسبب هذه النسبة الجائرة الشّوهاء؟!

ولا يخفى إن شاء الله تعالى على طلبة العلم أن هنالك كتباً كثيرة قد كُذبت على أصحابها، ونُسبت لهم زوراً وبهتاناً وهم منها برآء، ذٰلك ليروِّج الكذّابون بضاعتهم وباطلهم، ويتمكنوا من الدّس الرخيص، وإلصاق الترهات بهذا الدين، ولٰكن؛ يأبى الله سبحانه إلا أن يفضح هٰؤلاء ويكشف سوآتهم من خلال ما قعّدهُ أهل العلم وأصّلوه بقولهم «الأسانيد أنساب الكتب»[1]، وما ذكروه وفصّلوه من كلامهم على مناهج العلماء ومؤلّفاتهم.

فالكتاب الذي لا سند له ولا ذكر له في كتب التراجم، أو في دور المخطوطات[2]، أو لم يشتهر[3] عن صاحبه من خلال تداول أصحابه وتلاميذه

(١) «فتح الباري» (١ / ٥).

(٢) بوجود السند الصحيح المتصل إلى مؤلّفه على المخطوط مع معرفة ناسخه والتأكّد من خطه وعدم قيام الحجة على براءة المعزو إليه الكتاب.

(٣) وينظر؛ هل تكفي شهرة الكتاب عن الإسناد الصحيح له؟ والصواب التفصيل.

له، أو نقل من بعده منه؛ غير صحيح النسبة، فبهٰذه الأشياء يتميز الأصيل من الدّخيل، وينتفي المدخول والمنحول.

وقد جمعتُ في هذا الجزء (وهو الجزء الأول من «الكتب المنحولة») أسماء خمسين مؤلَّفاً جميعها منحولة ومدخولة على مؤلِّفيها، واخترتُها من مشاهير الكتب، وكثير منها مطبوع، وهي متفاوتة في زمن انتحالها وكذبها على أصحابها؛ فمنها القديم، بل منها ما هو مكذوب على الله ربِّ العالمين[1]، وعلى رسوله ﷺ الأمين[2]، وعلى صحابته الميامين[3]، ومن بعدهم من التابعين، وغيرهم من العلماء المشهورين. وختمتُه ببيان الوصايا وما يوزَّع في الناس بين الفينة والفينة من أشياء باطلة مكذوبة ومنحولة على لسان الرسول ﷺ، أو على لسان غيره على هيئة نشرات تتلقاها الأيدي وتطيرها.

ومما يلفت النظر إليه وجدير بالتسجيل والذكر؛ أنَّ الباطل والشّر ينتشر انتشاراً واسعاً؛ فسرعان ما تنتقل البدع والأكاذيب (سواء في الكتب أو النشرات) من بلدٍ إلى بلد، ومن مدينة إلى مدينة، ومن جيل إلى جيل، بيد أن الحق؛ إذ لم يوجد له أنصار تدافع عنه ودعاة تقوم بنشره يبقى حبيساً في الكتب أو في الصدور، ولا أدلّ على ذٰلكم من تلكم «الوصية المكذوبة» على لسان خادم الحجرة النبويّة «الشيخ أحمد»؛ فهي منتشرة انتشار النار في الهشيم في غير بلدٍ، وهذا الانتشار ممتد مما يزيد على نصف قرن من الزمان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) كما تراه برقم (١)، وإمامهم في هٰذا النوع من الكذب والصنيع؛ الشيطان الرجيم.

(٢) كما تراه برقم (٢، ٣، ٥)، وإمام هـذا من النوع الكذب والصنيع؛ أهل الأديان الباطلة.

(٣) كما تراه برقم (٤، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥)، وإمام هٰذا النوع من الكذب والصنيع؛ أهل الأهواء والبدع.

وتفسير هٰذه الظَّاهرة ما ثبت عن حذيفة رضي الله عنه؛ أنه قال: «الباطل خفيف وبيء، والحق ثقيل مريء».

وحريّ بنا أن نشير في هٰذا المقام إلى أربعة أُمور:

الأول: أننا اعتمدنا واتّكأنا في بيان هٰذه المؤلَّفات المنحولة على كلامٍ لعلماء ثقات، مزكين أثبات، مشهود لهم بالفضل والإنصاف، ووثّقنا النقولات من مصنَّفاتهم، وما استطعنا الوقوف على ذلك إلا بالبحث وكثرة النظر والمتابعة في بطون المراجع القديمة، وربما تجاوزنا ذٰلك ضرورةً إلى كلام لعلماء معاصرين، نحسبهم على خير ودين إن شاء الله رب العالمين.

الثاني: يقع الانتحال في بعض الأحايين عن قصد وعمد، وفي أحايين أُخرى من خطأ نسّاخ المخطوطات وتصحيفاتهم، أو من عبث الورّاقين والطابعين، أو من تشابه يقع في أسماء المصنِّفين والمؤلِّفين، وفي جزئنا هٰذا من هٰذين النَّوعَيْن والصِّنْفَيْن.

الثالث: المؤلَّفات المنحولة كثيرة، والكذب في هذا الباب واسع عريض، يصعب حصرُه ولا يمكن عدُّه؛ فهو من الكثرة بمكان بحيث لا يسنح على البال ولا يخطر في الخيال، وهو على ألوان وأشكال.

الرابع: ألَّف الشيخ بكر أبو زيد حفظه الله مصنفاً ما زال مخطوطاً(١) في المصنَّفات المنحولة، وأسماه بـ «معجم المؤلَّفات المنحولة وما وقع في اسمه أو نسبه ضرب من الوهم والغلط».

وأخيراً.. اللهَ تعالى أسأل، وبأسمائه وصفاته أتوسل أن ينفع بهٰذه السلسلة، وأن يضع لها القبول في الأرض، وأن يجعلها في ميزان الحسنات،

---

(١) ولم أقف عليه.

وأن ينفعنا بها في الحياة والممات، إنه جلّ وعلا القادر على ذٰلك، وصلى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

●●●●●

كتب منحولة

١ ـ «كذب على الله رب العالمين».

قال الديوبندي:

«وأما نحن؛ فقد رأينا قبل عشرين سنة (تخميناً) أن الشيطان تمثل في صورة الدكتور منجانا الإنجليزي، فأخرج قرآناً من وراء البحار وعرضه على الناس مع ادعائه أنه مصحف عتيق مخالف لهٰذه المصاحف الموجودة بأيدي المسلمين شرقاً وغرباً في كثير من المواضع، وكان غرضه إثبات التحريف في القرآن، ولكن؛ لم يرفعوا له رأساً؛ فلم ينجح، بل خاب وخسر وصار بعد أيام كأن لم يكن شيئاً مذكوراً، فذهب الزبد جفاء ومكث ما ينفع الناس في الأرض، ولله الحمد»[1].

٢ ـ «كتاب رسول ﷺ ليهود خيبر».

قال الصنعاني:

«ومما رد بوضعه لركاكة ألفاظه ونحوها وجزم العلماء بوضعه الكتاب الذي أبرزه يهود خيبر وزعموا أنه كتبه لهم رسول الله ﷺ في إسقاط الجزية، وقد ساقه بلفظه الزركشي في «تخريج أحاديث الرافعي»، وذكر أن من يعرف فصاحة ألفاظ رسول الله ﷺ وجزالتها يعرف أنه موضوع وإن كان لوضعه أدلة واضحة، ذكر منها اثني عشر وجهاً أحدها ما ذكر، وقد استوفيت ذٰلك في

---

(١) «فتح الملهم» (١ / ١٢٨).

رسالة جواب سؤال بحمد الله»[1].

وقد فصل الإمام ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ أوجه بطلان هٰذا الكتاب من عشرة وجوه، وذٰلك في كتابَيْه «أحكام أهل الذّمة» (١ / ٧ ـ ٩)، و «المنار المنيف» (ص ١٠٢ ـ ١٠٥)، ومما قال:

«وضع الجِزْية عن أهل خيبر، وهٰذا كذب من عدَّة وجوه:

أحدها: أنَّ فيه «شهادة سعد بن معاذ»، وسعد قد توفي قبلَ ذٰلك في غزوة الخندق.

ثانيها: أن فيه «وكَتَبَ معاوية بن أبي سفيان» هٰكذا، ومعاوية إنما أسلم زمن الفتح، وكان من الطلقاء.

ثالثها: أن الجزية لم تكن نزلت حينئذ، ولا يعرفها الصحابة ولا العرب، وإنما أُنْزِلَت بعد عام تَبُوك، وحينئذ وضعها النبي ﷺ على نصارى نَجْران ويهود اليمن، ولم تؤخذ من يهود المدينة؛ لأنهم وادَعُوه قبل نزولها، ثم قتل من قتل منهم، وأجلى بقيَّتهم إلى خيبر وإلى الشام، وصالحه أهل خيبر قبل فرض الجزية، فلما نزلتْ آية الجزية استقرَّ الأمر على ما كان عليه، وابتدأ ضربها على من لم يتقدَّم له معه صلح، فمن ها هنا وقعت الشُّبهةُ في أهل خيبر.

رابعها: أن فيه «وَضَعَ عنهم الكُلَفَ والسُّخَر»، ولم يكن في زمانه كُلَفٌ ولا سُخَرٌ ولا مُكُوس.

خامسها: أنه لم يجعل لهم عهداً لازماً، بل قال: «نُقِرُّكم ما شئنا»؛ فكيف يَضَعُ عنهم الجزية التي يصير لأهل الذمة بها عهدٌ لازِمٌ مؤبَّد، ثم لا

---

(١) «توضيح الأفكار» (٢ / ٩٤ ـ ٩٥).

يُثْبِتُ لهم أماناً لازماً مؤبداً؟

سادسها: أن مِثل هٰذا مما تتوفر الهِمَمُ والدواعي على نقله؛ فكيف يكون قد وقع ولا يكون عِلمُه عند حَمَلَةِ السُّنَّة من الصحابة والتابعين وأئمَّة الحديث، وينفردُ بعلمه ونقلِه اليهود؟

سابعها: أن أهل خيبر لم يتقدم لهم من الإحسان ما يُوجِبُ وضع الجزية؛ فإنهم حاربوا الله ورسوله، وقاتلوه وقاتلوا أصحابه، وسلُّوا السيوف في وجوههم، وسمُّوا النبي ﷺ، وآوَوْا أعداءَه المحاربين له المحرِّضين على قتاله، فمن أين يقع هٰذا الاعتناءُ بهم، وإسقاطُ هٰذا الفرض الذي جعله الله عقوبةً لمن لم يَدِنْ منهم بدين الإسلام؟

ثامنها: أن النبي ﷺ لم يُسقطها عن الأبعدين، مع عدم معاداتهم له كأهل اليمن، وأهل نجران؛ فكيف يضعها عن جيرانه الأدْنَيْن، مع شدَّة معاداتهم له، وكفرهم وعِنادهم؟ ومن المعلوم أنه كلَّما اشتد كُفْرُ الطائفة وتغلَّظَتْ عداوتُهم؛ كانوا أحقَّ بالعقوبة لا بإسقاط الجزية.

تاسعها: أن النبي ﷺ لو أسقط عنهم الجزية ـ كما ذكروا ـ؛ لكانوا من أحسن الكفار حالاً، ولم يَحسُن بعد ذٰلك أن يشترط لهم إخراجَهم من أرضهم وبلادهم متى شاء، فإن أهل الذمة الذين يقرُّون بالجزية لا يجوز إخراجهم من أرضهم وديارهم ما داموا ملتزمين لأحكام الذمة؛ فكيف إذا رُوعيَ جانبهم بإسقاط الجزية، وأُعفوا من الصَّغار الذي يلحقهم بأدائها، فأيُّ صغارٍ بعد ذٰلك أعظم من نفيهم من بلادهم وتشتيتهم في أرض الغربة؛ فكيف يجتمع هٰذا وهٰذا؟

عاشرها: أن هٰذا لو كان حقاً لما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون والفقهاء على خلافه، وليس في الصحابة رجل واحد قال: لا تجب

الجزية على الخيبريَّة؛ لا في التابعين ولا في الفقهاء، بل قالوا: أهل خيبر وغيرهم في الجزية سواء، وعرَّضوا بهٰذا الكتاب المكذوب، وقد صرحوا بأنه كذب، كما ذكر ذٰلك الشيخ أبو حامد، والقاضي أبو الطيب، والقاضي أبو يعلى وغيرهم.

وذكر الخطيب البغدادي هٰذا الكتاب، وبيَّن أنه كذبٌ من عدة وجوه، وأُحْضِرَ هٰذا الكتاب بين يدي شيخ الإسلام، وحَوْلَه اليهود يزُفُّونه ويُجِلُّونه، وقد غُشِّيَ بالحرير والديباج، فلما فتحه وتأمَّله بزق عليه، وقال: هٰذا كذِبٌ من عِدَّة أوجه، وذكرها؛ فقاموا من عنده بالذُّلِّ والصَّغار» انتهى.

قلت: وقد ذكر ذٰلك غيرُ واحد ممن ترجموا للخطيب البغدادي، مثل ياقوت الحموي في «معجم الأدباء» (٤ / ١٨)، وتاج الدين السبكي في «طبقات الشافعية» (٣ / ١٤)، والحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٢ / ١٠١ ـ ١٠٢)، والسخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (ص ١٠)، وقال: كان ذٰلك من اليهود في سنة (٤٤٧)، وبعد أن ذكر الحافظ ابن كثير جواب الخطيب البغدادي وكشْفَه كذِبَ ذٰلك الكتاب؛ قال: «وقد سُبِقَ الخطيب إلى هٰذا النقد، سبقه محمد بن جرير، كما ذكرتُ في مصنَّف مفرد».

واستُفيدَ من هٰذا ومما ذكره ابن القيم آنفاً من مجيء اليهود بالكتاب في زمن الشيخ ابن تيمية، وتكذيب الشيخ للكتاب أنه قد تكرّر من اليهود محاولة خدع المسلمين بهٰذا الكتاب المزور على رسول الله ﷺ في أزمان متعددة؛ في زمن ابن جرير، وقد ولد سنة (٢٢٤) وتوفي سنة (٣١٠)، وفي زمن الخطيب البغدادي، وقد ولد سنة (٣٩٢) وتوفي سنة (٤٦٣)، وفي زمن ابن تيمية وقد ولد سنة (٦٦١) وتوفي سنة (٧٢٨)، رحمهم الله تعالى.

وصدق عبد الله بن سلام رضي الله عنه؛ إذ قال لرسول الله ﷺ وهو يكشف له طبيعة اليهود: إنّ اليهود قومٌ بُهْت. كما رواه البخاري في

«صحيحه» وغيره[1].

وقد كذب النصارى بالأمس القريب على رسول الله ﷺ؛ فأخرجوا عهدةً نسبوها إلى رسول الله ﷺ، وأخرى إلى عمر بن الخطاب، ونشروا ذٰلك وألقوه بين المسلمين في أواخر العشرينات من هٰذا القرن الميلادي (القرن العشرين)، ذٰلك عندما رأت وزارة الحقانية[2] أن تنظم أحكام الطوائف غير الإسلامية؛ فادعى بعض النصارى أنه لا يجوز للوزارة ذلك، لأن العهد التي أخذت لهم من النبي ﷺ ومن الخلفاء الراشدين تمنع حق التدخل في تشريعهم، وهاك العهدة النبوية التي ادّعوها والرد عليها:

٣ ـ «العهدة النبوية للملة النصرانية».

بسم الله الرحمن الرحيم

هٰذه صورة العهد والميثاق والشروط التي شرطها محمد رسول الله لأهل الملة النصرانية وعليهم، وللرهبان والأساقفة بإملائه لمعاوية بن أبي سفيان يومئذ بشهادة الصحابة ممن حضر المكتوبة أسماؤهم أدناه، وكتب بالمدينة عام تاريخه بذيله.

كتب محمد رسول الله إلى الناس كافة بشيراً ونذيراً على وديعة الله في خلقه؛ لتكون حجة الله في سجل دين النصرانية في مشرق الأرض ومغربها، وفصيحها وأعجمها، وقريبها وبعيدها، ومعروفها ومجهولها كتاباً جعله عهداً مرعيّاً وسجلاً منشوراً، وصية منه نقيم فيه عدله وذمة محفوظة، فمن رعاها؛ كان بالإسلام متمسكاً، ولما فيه متأهلاً، ومن ضيعها، ونكث العهد الذي فيها وخالفه إلى غير المؤمنين، وتعدى فيه ما أمرت به؛ كان لعهد الله ناكثاً،

(١) من «التعليق» على «المنار المنيف» (١٠٥).

(٢) في جمهورية مصر العربية!

ولميثاقه ناقضاً، وبدينه مستهيناً (سلطاناً كان أو غيره من المؤمنين أو المسلمين)، وقد بدأت بالعهد على نفسي والميثاق الذي يسألون عني وعن جميع أهالي الكامنين من المسلمين بأن أعطيهم عهد الله وميثاقه، وذمة أنبيائه ورسله وأصفيائه وأوليائه من المؤمنين والمسلمين في الأولين والآخرين وذمتي وميثاقي أشد مما أخذ الله على نبي مرسل أو ملك مقرب من حق الطاعة وإيتاء الفريضة والوفاء بعهد الله؛ أن أحوط قاصيهم في ثغوري بخيلي ورجلي وأعواني وأتباعي من المؤمنين في كل ناحية ونواحي العدو بعيداً كانوا أم قريباً، سلماً كانوا أم حرباً، وأن أؤمنهم وأذب عنهم وعن كنائسهم وبيعهم ومصلاهم ومواضع الرهبان منهم ومواطنهم؛ أي: مقر السياحة حيث كانوا وأين كانوا، بّراً وبحراً، في شرق أو غرب، في جبل أو واد أو مغارة أو عمران، أو سهل أو رمل أو بناء، وأحوط دينهم وملكهم حيث كانوا وأين كانوا بما أحوط به نفسي وخاصتي وأهل ملتي من المؤمنين والمسلمين، وأن أدخلهم في أماني من كل أذى ومكروه ومؤنة وتبعة، وأن أكون من ورائهم رادّاً عنهم كل عدو يردني وإياهم بنفسي وأتباعي وأعواني وأهل ملتي، وأنا ذو سلطة عليهم وبذلك يحسب علي رعيهم وحفظهم من كل مكروه وألا يصل إليهم حتى يصل إلى أصحابي الذابين عن نصيب الأمر، وأن أعزل عنهم الأذى في المواد التي تحمل أهل العهد من العارية والخراج؛ إلا ما طابت به أنفسهم ولا يكن عليهم جبر ولا إكراه في ذلك، ولا ينفىٰ أسقف من أسقفيته، ولا نصراني من نصرانيته، ولا راهب من رهبانيته ولا عن سياحته، ولا راهب عن صومعته، ولا يهدم بيت من بيوت كنائسهم، ولا يدخل شيء في بناء المساجد ولا في منازل المسلمين، فمن فعل ذلك؛ لقد نكث عهد الله، وخالف رسول الله، وخان ذمة الله، وألا يحمل الرهبان ولا الأساقفة ولا جميع من لم يلزم بثمنه إلا أن تطيب بذلك أنفسهم، وألا تتجاوز الجزية على أصحاب التجارة

العظام في البحر والغوص واستخراج معادن الجوهر والذهب والفضة وذوي الأموال الجمة والقوة ممن انتحل النصرانية أكثر من اثني عشر درهماً في كل عام إذا كان أهل الموضع قاطنين وبه مقيمون، وأنه ليس على عابر سبيل ولا قاطن البلد ولا أهل الإحسان ممن لا يعرف موضعه الخراج ولا الجزية؛ إلا أن يكون في ميراث الأرض ممن يجب عليه ما للسلطان من حق، فيؤدي ذلك على ما يؤدي مثله، ولا يتجاوز عليه ولا يتحمل منه إلا مقدار طاقته وقوته، ومن يحوز الأرض وعمارتها وإقبال ثمرها؛ لا يكلف شططاً، ولا يحاد به عن حد أصحاب الخراج من نظرائه، ولا يكلف أهل ذمة الخروج مع المسلمين إلى عدوهم وملاقاة الحرب ومكاشفة الأقران؛ لأنه ليس على أهل الذمة مباشرة القتال، وإنما أعطوا الذمة على ألا يكلفوا ويكون المسلمون ذباباً عنهم محرزين من دونهم، ولا يكرهون على الخروج مع المسلمين إلى الحرب التي يلقون فيها عدوهم ولا بقوة من سلاح وخيل؛ إلا أن يتبرعوا إليهم، فيحمل على ذلك من تبرع به وعرف له ذلك وكفى عليه، ولا يجبر عليه أحد ممن كان على ملة النصرانية من الإسلام كرهاً، ولا يجادل إلا بالتي هي أحسن ويخفض لهم جناح الرحمة ويكف عنهم الأذى والمكروه حيث كانوا وأين كانوا، وإن جر أحد من النصارى جريرة أو جنى جناية؛ فعلى المسلمين نصره ومنعه، والذب عنه، والغرم عن جريرته، والدخول في الصلح بينه وبين ما أصاب، مناً عليه وإما فداء يفادى به، ولا يخدعون ولا يرفضون ولا يتركون مهلاً على أن أعطيتهم عهد الله على أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، وللمسلمين ما لهم وعلى المسلمين ما عليهم بالعهد الذي استوجبه حق الرعاء والذب عن الحرمة به، استوجبوا أن يذب كل مكروه، ويدخل لهم في كل مرفق حتى يكونوا للمسلمين شركاء فيما لهم وفيما عليهم، وألا يحمل من أمر النكاح شططاً لا يراد دونهم، ولا يكرهوا

أهل البنت منهم على تزويج المسلمين، ولا يضافروا في ذٰلك أن منعوا خاطباً أو أبوا تزويجهم؛ فإن ذٰلك لا يكون إلا بطيب أنفسهم ومسامحة أهوائهم إن أحبوه ورضوه، وإذا صارت النصرانية عهد المسلم؛ فعليه أن يرضي هواها في دينها من الاقتداء برؤسائها والأخذ بمعالم دينها، ولا يمنعها في ذٰلك، ولا يكرهها على تركها ولا يضادها في رفض دينها، وإن فعل ذٰلك وأكرهها عليه؛ فقد خالف عهد الله وعصى ميثاق رسوله، وهو عند الله من الكاذبين، ولهم إن احتاجوا حرمة كنائسهم أو صومعتهم أو شيء من مصلحة دينهم إلى رفد من المسلمين أو معونة على مهمة أن يرفدوا على ذٰلك ويعاونوا، ولا يكون ذٰلك ديناً، بل معونة لهم على مصلحة دينهم ووفاء لهم بعهد رسول الله هبة وموهبة لهم ذمة الله وذمة رسول الله عليهم، ولا يكره أحد منهم أن يكون بين المسلمين ولهم عدو، وقالوا له: كن رسولاً، أو دليلاً، أو مسخراً، أو في شيء ما يقوم مقام الحرب، فمن فعل ذٰلك بأحد؛ كان ظالماً، ولرسول الله عاصياً، ولوصيته مخالفاً.

هٰذه هي الشروط التي شرطها محمد رسول الله لأهل الملة المسيحية، وشرط عليهم في دينهم أموراً، وفي ذمتهم عليهم التمسك بها والوفاء بما عاهد عليهم منها ألا يكون أحد منهم معيناً لأحد من أهل الحرب على أحد من المسلمين في سر ولا في علانية، ولا يؤتى في منازلهم عدو لمسلم ولا ينزل أوطانه ولا شيء في مساكن عبادهم ولا غيرهم من أهل الملة، ولا يرفدوا أحداً من أهل الحرب بقوة من عارية السلاح ولا الخيل، ولا يستودعوا لهم مالاً، ولا يكاتبوهم، ولا يضيفوهم إلا أن يكونوا في دار بغية يذبون فيها عن أنفسهم وعن دمائهم ورعاية دينهم، ولا يمنعوا أحداً من المسلمين قرى ثلاثة أيام ولياليها لأنفسهم ولدوابهم حيث كانوا وحيث أرادوا، ويبدلون من القرى الذي منه يأكلون، ولا يكلفون زيادة عن ذٰلك؛ فيحموا الأذية عليهم والمكروه، فإن

احتيج إلى اختفاء أحد من المسلمين في منازلهم ومواطن عبادتهم أن يؤووهم ويرفدوهم ويواسوهم عما شق به ما كانوا مختلفين إذا كتموا عنهم ولم يظهروا على عورتهم ولم يبخلوا بشيء من الواجب عليهم في ذٰلك، فمن نكث منهم شيئاً من هٰذه الشروط وتعداها إلى غيرها؛ بريء من ذمة الله وذمة رسوله، عليهم بتلك العهود والمواثيق التي أخذت على الأحبار والرهبان والنصارى من أهل الكتاب، وأشهد على أمته من الإيمان والوفاء بذٰلك أين كانوا وحيث كانوا، وعلى رسول الله الوفاء بما جعل لهم على نفسه وعلى المسلمين رعاية ذٰلك لهم ومعهم به حتى تقوم الساعة وتنقضي الدنيا، وأشهدوا على هٰذا الكتاب الذي كتبه محمد رسول الله ﷺ بين النصارى الذين اشترط عليهم وكتب لهم هٰذا العهد.

أبو بكر الصديق، عمر بن الخطاب، عثمان بن عفان، علي بن أبي طالب، معاوية بن أبي سفيان، أبو الدرداء، أبو ذر، أبو بردة، عبد الله بن مسعود، عبد الله بن العباس، حمزة بن عبد المطلب، الفضل بن العباس، الزبير بن العوام، طلحة بن عبيدالله، سعد بن معاذ، سعد بن عبادة، ثابت ابن قيس، زيد بن ثابت، عبد الله بن يزيد، حرقوش (كذا) زيد بن أرقم، أسامة بن زيد، سهل بن بيضاء، عثمان بن مظعون، داود بن حبيب أبو العالية، عبد الله بن عمرو بن العاص، أبو حذيفة بن عسير (كذا) ابن ربيعة عمار بن ياسر، هاشم بن عصيد (كذا)، حسان بن ثابت، أبي بن كعب، كعب بن مالك، جعفر بن أبي طالب، رضوان الله عليهم أجمعين.

كتبه معاوية بن أبي سفيان بإملاء رسول الله ﷺ، يوم الاثنين في ختام أربعة أشهر من السنة الرابعة من الهجرة بالمدينة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وكفى بالله شهيداً على ما في هٰذا الكتاب، والحمد لله رب العالمين.

التكذيب لهٰذه العهدة

وقد أنكر هٰذه العهدة الشيخ عبد الوهاب النجار إنكاراً باتّاً وكذبها تكذيباً صريحاً، وبرهن على عدم صحتها وسلامة روايتها ورداءة أسلوبها وشناعة عبارتها، وقد نشر ذٰلك في جريدة «الأهرام» يوم الثلاثاء (١٠) من مارس، سنة (١٩٣١م)، وها هو ذا نص ما نشره فيها:

«هذه العهدة كاذبة مفتراة على رسول الله ﷺ، وهي تحمل بين طياتها شواهد كذبها، وذلك لثلاثة أمور:

الأول: أن مثل هٰذه العهدة لا يعطيها على نفسه إلا من عثر جده في الحرب وخر صريعاً أمام خصمه؛ لأنها تشترط على النبي والمسلمين أن يقوموا بترميم كنائس النصارى وبيعهم، وتقتضي أن رسول الله وضع نفسه والمسلمين معه موضع الخادم الذي لا يعصي، ووضع ماله ومال المسلمين رهن إشارة المسيحيين، وهٰذا شأن المغلوب على أمره أمام خصمه الغالب، في حين أن رسول الله لم يكن بينه وبين ذٰلك الفريق في العام الرابع من الهجرة أية حرب بل أية صلة، ولم يتصل بهم بكيفية من الكيفيات.

وثانيها: أنا إذا حللنا هٰذه العهدة تحليلاً فنياً من جهة العربية، وقسنا أسلوبها بالأسلوب العربي في عصر البعثة؛ وجدنا العربية تبرأ من لغتها وأسلوبها، وكثير من عباراتها لم يكن مستعملاً في القرن الأول ولا الثاني ولا الثالث من الهجرة؛ فهي غثة الألفاظ، فجة المعاني، رثة التركيب، وإني أضرب للقارىء الأمثلة على ذلك:

١ ـ أن التاريخ بالهجرة لم يستعمل إلا في زمن عمر بن الخطاب.

٢ ـ أن لفظ «المكتوبة أسماؤهم أدناه» لم يكن مستعملاً في العصور الثلاثة الأولى، ومثله لفظ: «وكتب بالمدينة عام تاريخه بذيله».

٣ ـ «ولا يكن عليهم جبر ولا إكراه في ذٰلك» خطأ نحوي يجل قدر أي عربي عن السقوط فيه، فضلاً عن محمد الذي هو أفصح العرب.

وإلى القارىء الكريم جملاً أسردها بلا تعليق هي من قبيل ما تقدم غثاثة ورثاثة، وإني أتحدى كل كاتب وأديب وفصيح وعالم بالإنشاء والأساليب لكل عصر أن يأتيني بنظائر لتلك الجمل وردت في عصر الرسالة أو العصر الذي بعده، وهي هذه الجمل:

١ ـ لتكون حجة الله في سجل دين النصرانية.

٢ ـ ولما فيه متأهلاً.

٣ ـ وخالفه إلى غير المؤمنين.

٤ ـ حتى يصل إلى أصحابي الذابين عن نصيب الأمر.

٥ ـ وألا يحمل الرهبان والأساقفة ولا جميع من يلزم بثمنه.

٦ ـ إذا كان أهل الموضع قاطنين ومقيمون.

٧ ـ ولا أهل الإحسان ممن لا يعرف موضعه الخراج والجزية إلا أن يتبرعوا إليهم.

٨ ـ ويجبر عليه أحد ممن كان على ملة النصرانية من الإسلام كرهاً.

٩ ـ مناً عليه وأما فداء.

١٠ ـ ولا يتركون مهملاً.

١١ ـ بالعهد الذي استوجبه حق الرعاء والذب عن الحرمة به.

١٢ ـ وألا يحمل من أمر النكاح شططاً ولا يراد دونه.

١٣ ـ ومسامحة أهوائهم إن أحبوه ورضوه.

١٤ ـ وإذا صارت النصرانية عهد مسلم؛ فعليه أن يرضي هواها.

١٥ ـ هبة وموهبة.

١٦ ـ لهم ذمة الله وذمة رسوله عليهم.

١٧ ـ لأهل الملة المسيحية.

١٨ ـ فيحموا الأذية عليهم.

١٩ ـ أن يؤووهم ويرفدوهم ويواسوهم عما شق به ما كانوا مختلفين.

٢٠ ـ وعلى المسلمين رعاية ذٰلك لهم ومعهم به.

٢١ ـ وأشهدوا على هٰذا الكتاب الذي كتبه محمد رسول الله بين النصارى، الذي اشترط عليهم وكتب لهم هٰذا العهد.

أما الأمر الثالث؛ «أترك الكلام فيه لصديقي المرحوم محمد أفندي عبد القادر المازني المحامي الشرعي، وكان حين نشر العهدة محرراً غير مسؤول في جريدة «الوطن»، وإلى القراء نص رده المنشور بالوقائع المصرية بتاريخ (٢٢) من سبتمبر، سنة (١٨٨١م)، وردت لنا هذه المقالة الرائعة المبنى، الفائقة المعنى من حضرة العالم الفاضل الشيخ محمد عبد القادر المازني أردنا إثباتها في الجريدة؛ فأوردناها قياماً بواجب الحق هي بنصها البليغ الشائق؛ رأينا في جريدة «الأهرام» عدد (١١٨٤)، بتاريخ (٢٣) أغسطس، سنة (١٨٨١م) جملة نقلاً عن جريدة «المصباح» تحت عنوان «للعهدة المحمدية»؛ قالت: منذ عهد قريب تجول أحد الوجهاء في أوربا ووجد بمكتبة لندرة كتاباً عربيّاً طبع في رومية منذ ثلاث مئة عام، متضمناً صورة عهدة محمدية كتبت من صاحب الرسالة ﷺ إلى مسيحيي عصره؛ فنقلها بلفظها من ذٰلك الكتاب، وأرسلها لجريدة «المصباح» لنشرها؛ فأجابته

ونشرتها على ما فيها من التصحيف، راجياً ممن يتبين له إصلاحها أن يرسلها له لينشرها تتميماً للفائدة؛ قال وهذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

«هٰذه صورة العهد والميثاق والشروط التي شرطها محمد رسول الله ﷺ لأهـل الملة النصرانية وعليهم، وللرهبان والأساقفة بإملائه لمعاوية بن أبي سفيان يومئذ بشهادة من حضر من الصحابة المكتوبة أسماؤهم أدناه، وكتب بالمدينة عام تاريخه بذيله»، وساق نص العهدة إلى أن قال آخرها: «وأشهدوا على هٰذا الكتاب الذي كتبه محمد رسول الله ﷺ بين النصارى الذي اشترط عليهم وكتب لهم هٰذا العهـد، ثم ذكر أسماء خمسة وثلاثين من الصحابة شاهدين، وختمها بقوله: كتبه معاوية بن أبي سفيان بإملاء رسول الله ﷺ يوم الاثنين في ختام أربعة أشهر من السنة الرابعة من الهجرة بالمدينة، وكفى بالله شهيداً على ما في هٰذا الكتاب».

ولما كان هٰذا من الأمور الشرعية النقلية التي لا مجال للعقل فيها سوى تطبيقها على الواقع المنصوص بأسفار الثقة مع شدة التحري، سيما ما نسب إلى الحضرة النبوية ولم نعتد (معاشر المسلمين) على قبول كل ما ألقي إلينا ما لم تصح نسبته؛ فإن أشد الجرائم في الملة الحنيفية التقول على صاحب الشريعة، بل إنا جبلنا على غاية التثبت حتى ينقل الثقة عن الثقة ما يطابق الواقع، وتلك نعمة من الله على عباده لتكون الشريعة الغراء دائمة الحفظ سالمة من الدخيل، وإني (وإن كنت أصغر القوم)؛ فقد قمت باستكشاف الحقيقة عن هٰذه الفرية؛ كفاية لأكابرنا مؤنة البحث وقياماً بواجبهم، وإحقاقاً للحق؛ فأقول:

إنه بعد التصفح والبحث الشديد بالكتبخانة الخديوية وغيرها مما به

المكاتبات النبوية؛ لم أظفر بما يقاربها (أي: هٰذه العهدة) فضلاً عنها، وأما غيرها مما يخالفها فلا كلام فيه الآن.

ثم خطر بالبال استبعاد اجتماع جميع شهودها وتوافر أسباب ذٰلك لجميعهم في وقت واحد، مع علمهم بتأخر إسلام بعضهم عن تاريخها، وتقدم وفاة البعض عنهم؛ فأخذت في البحث عن إدراك جميعهم لها حياة وإسلاماً وحضوراً؛ فوجدت في صحيح كتب الحديث والمغازي ما يؤكد ذٰلك.

حمزة بن عبد المطلب؛ استشهد في غزوة أحد منتصف شوال سنة ثلاث من الهجرة، عثمان بن مظعون؛ هو أول رجل مات بالمدينة من المهاجرين في السنة الثانية، أبو ذر الغفاري؛ أسلم بمكة قبل الهجرة ورجع إلى بلاده ولم يقدم المدينة إلا بعد غزوة الخندق سنة خمس، جعفر بن أبي طالب؛ هاجر من مكة بعد أن أسلم إلى الحبشة، وأقام عند النجاشي ولم يقدم إلا يوم فتح خيبر سنة سبع، ولما سلم على النبي ﷺ؛ قال: «بأيهما أسر؟أبقدوم جعفر أم بفتح خيبر؟»[1] عبد الله بن عمرو بن العاص(لا العاصي كما كتب بالعهدة)؛ كان مع أبيه وقد تأخر إسلامه، وكان عمرو على ميسرة رماة المشركين يوم أحد، وكان عبد الله معه باتفاق وأسلم عمرو وهاجر من مكة هو وأهله وخالد بن الوليد وعثمان بن طلحة بن عبد الدار سنة ثمان، الفضل وعبد الله ابنا عباس؛ كان العباس مقيماً بمكة على سقايته ورسول الله عنه راض، وكان يراسل النبي بأخبار المشركين، وهاجر إلى المدينة هو وأولاده وأهله سنة ثمان وكان النبي إذ ذاك قد توجه لفتح مكة وتلاقيا بالجحفة، على أن عبد الله ولد قبل الهجرة بثلاث سنين؛ فعمره في السنة الرابعة سبع سنين، زيد بن أرقم وزيد بن ثابت؛ كانا في أواخر سنة ثلاث هجرية في شوال

---

(١) وفي صحَّة هٰذا نظر!!

لم تبلغ سنُّهمـا ثلاث عشرة سنة، ولذلك؛ ردهما النبي مع من رده من غلمان الصحابة لما عسكر بالسبختين (أكمتين قرب المدينة) وهو متوجه إلى غزوة أحد.

فأنت ترى هؤلاء الـذين سردناهم من الذين نسبت إليهم شهود تلك العهدة وكتابتها لم يصح كونهم يعلمون بها؛ فكيف يصدق العقل مع ما ذكرناه عنهم بصحة هٰذه العهدة وصدورها عن صاحب الشريعة الغراء عليه الصلاة والسلام على مشهد من هؤلاء؟!

وإن الاعتراف بنقلها من مكتبة لندرة ليس سنداً لصحتها، واسأل به خبيراً.

على أننا لو نظرنا لانحطاط ألفاظها عن مرتبة الفصاحة وخلل تراكيبها مبنى ومعنى؛ لمـا صح لنـا أن نصـدق بصـدورهـا عن أبلغ العـرب مقالاً وأفصحهم بيانـاً، نبينـا الـذي أوتي جوامع الكلم ﷺ، مع أن في التاريخ المذكور (أي: سنة أربع) وما بعده لسنة ثمان لم يزل ﷺ قائماً هو وأصحابه وأنصاره بأحد أمرين: السيف أو الإسلام؛ حتى أنزل الله سبحانه وتعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْـلَامَ دِينـاً﴾، فلم يكن في هٰذا الوقت ليعقد معاهدة ويشتغل بشأن آخر، وعلى الإجمال؛ فهٰذه العهدة لم يصح عندنا معاشر الأمة المحمدية صدروها عن النبي ﷺ بحال من الأحوال، فضلاً عن مباينة بعض مضامينها لما عليه القرآن الكريم والسنة الشريفة والإجماع.

وقـد علق الأستـاذ الشيخ عبـد الـوهـاب النجـار على رد الشيخ محمـد عبد القادر المازني بقوله: «أقول: هذه هي العهدة المحمدية التي تمسـك بهـا المطران كيرلس رزق، ناشر هٰذه العهدة في مقطم يوم (١٣) فبراير، سنة (١٩٣١م)، واحتج بأنها قدمت إلى المرحوم السلطان سليم فاتح

مصر سنة (٩٢٢) هجرية ولا حجة له في ذٰلك، فإن السلطان سليماً لم يكن عالماً ولا مؤرخاً ولا محققاً، ولو كان ذا بصيرة ثاقبة وباحثاً حصيفاً؛ لأظهر ما فيها من الغش والتدليس، ولعلم أنها بمبناها ومعناها من تأليف شخص سخيف الفكر جاهل باللغة العربية وأساليبها الكتابية، لم يحسن الخداع ولم يجعل على كذبه طلاء يحجبه عن أعين النقدة، وقد رأى القراء نقد الشيخ محمد عبد القادر المازني».

٤ ـ «العهدة العمرية للبطرك صوفروفينوس».

هٰذه العهدة الثانية التي ادعى المطران نسبتها إلى سيدنا عمر رضي الله عنه.

«بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي أعزنا بالإسلام، وأكرمنا بالإيمان، ورحمنا بنبيه محمد ﷺ، وهدانا من الضلالة، وجمعنا بعد الشتات، وألف قلوبنا ونصرنا على الأعداء، ومكن لنا من البلاد ما جعلنا إخواناً متحابين، واحمدوا الله عباد الله على هٰذه النعمة، هٰذا كتاب عمر بن الخطاب لعهد وميثاق أعطي إلى البطرك المبجل المكرم وهو (صوفروفينوس) بطرك الملة الملكية في طور الزيتون بمقام القدس الشريف في الاشتمال على الرعايا والقسوس والرهبان والراهبات حيث كانوا وأين وجدوا، وأن يكون عليهم الأمان، وأن الذمي إذا حفظ أحكام الذمة؛ وجب له الأمان منا نحن المؤمنين عمن يتولى بعدنا، وليقطع عنهم أسباب حوائجهم كحسب ما قد جرى منهم من الطاعة والخضوع، وليكن الأمان عليهم وعلى كنائسهم ودياراتهم وكافة مزاراتهم التي بيدهم داخلاً وخارجاً، وهي القيامة وبيت لحم مولد عيسى عليه السلام كنيسة الكبراء والمغارة ذات الثلاثة أبواب قبلي وشمالي وغربي، وبقية أجناس النصارى الموجودين هناك وهم الكرج

والحبش، والـذين يأتـون للزيارة من القبط والإفرنـج والسـريان والأرمن والنساطرة، واليعاقبة والموارنة تابعين البطرك المذكور، ويكون متقدماً عليهم لأنهم أعطوا من حضرة الكريم والحبيب المرسل من الله، وشرفوا بختم يده الكريم وأمر بالنظر إليهم والأمان عليهم، كذٰلك نحن المؤمنين نحسن إليهم؛ إكـرامـاً لمن أحسن إليهم، ويكونوا معافين من الجزية والخفارة والمواجب ومسلمين من كافة البلايا في البر والبحور، وفي دخولهم إلى القيامة وبقية زياراتهم لا يؤخذ منهم شيء.

وأما الذين يقبلون إلى زيارة القيامة يؤدي النصراني إلى البطرك درهما وثلثاً من الفضة وكل مؤمن ومؤمنة يحفظ أمرنا سلطان أو حاكم أو وال يجري حكمه في الأرض غني أم فقير من المسلمين المؤمنين والمؤمنات، وقد أعطي مرسومنا هٰذا بحضور جم الصحابة الكرام: عبد الله، وعثمـان بن عفان، وسعد بـن زيد، وعبـد الـرحمن بن عوف، وبقية الأخـوة الصحابة الكرام؛ فليعتمد على ما شرحناه في كتابنا هٰذا ويعمل به، ويبقى في أيديهم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه، والحمد لله رب العالمين، وحسبنا الله ونعم الوكيل في (٢٠) ربيع الأول، سنة (١٥) للهجرة النبوية.

الرد على هٰذه العهدة

وقـد أنكر هٰذه العهدة الشيخ عبدالوهاب النجار أيضاً، وبعد النظر في رده تظهـر الحقيقـة في أمر هٰذه العهدة، وتنهار دعواها كما انهارت دعوى سابقتها، ويظهر بعد ذٰلك الصبح لذي عينين، قال: «هٰذه العهدة أنكرها بكل ما أملك من قوة أشد الإنكار؛ لأمور أذكر المهم منها:

١ ـ أنهـا تشتمـل على كلمات مبتذلة عامية، وتحمل في طياتها من الغثاثة في أسلوبها والرثاثة في تركيبها ما يقطع الصلة بينها وبين عمر وعصر

عمر والعصور الخمسة التي تلت عصر عمر رضي الله عنه.

٢ ـ اشتملت على عبارات وجمل لم يكن الاصطلاح جارياً على وجودها في الكتابة العربية، وإلى القراء الكرام جملاً منها يستبينون منها صدق ما قلت:

١ ـ جاء فيها بعد البسملة: «والحمد لله الذي أعزنا بالإسلام، وأكرمنا بالإيمان، ورحمنا بنبيه محمد ﷺ، وهدانا من الضلال، وجمعنا به بعد الشتات، وألف بين قلوبنا ونصرنا على الأعداء، وجعلنا إخواناً متحابين، واحمدوا الله عباد الله على هٰذه النعمة»؛ يعرف طلبة المدارس ومن لهم أقل إلمام بالأدب العربي أن التحميد في الكتب والمعاهدات التي تعقد بين الأمراء وقواد الأجناد لم يكن له وجود في عهد النبي عليه السلام، ولا في عهد الخلفاء الراشدين، ولا في الدولة الأموية، ولا في صدر دولة بني العباس.

٢ ـ «أعطي إلى البطرك المبجل المكرم»؛ لم يكن هٰذا الاستعمال جارياً في اصطلاحهم، ولو تحدث مثل البطرك عن الخليفة ما قال هذا؛ لأن القوم بعيدون عن أن يلوكوا هٰذه الأوصاف التي لا تكون إلا حيث تضعف الأبهة المعنوية في الشخص؛ فيستعيض عنها بأبهة الألقاب تكتب أو تتلى.

٣ ـ وصف القدس بالشريف لم يكن من مصطلح ذٰلك العصر، وهٰذه كتب الأدب والتاريخ بين أيدينا لا تحتوي شيئاً من هٰذا النمط.

٤ ـ «كحسب ما قد جرى من الطاعة والخضوع»؛ هذا تركيب لم ينطق به عربي أصلاً.

٥ ـ «والذين يأتون للزيارة من القبط والإفرنج»؛ ما كانوا يعبرون بلفظ الإفرنج في ذٰلك العصر، وإنما يعبرون بالروم، وذٰلك دليل على أنه مفتعل بعد أن صار التعبير بلفظ الإفرنج؛ أي بعد الحروب الصليبية.

٦ ـ «والمغارة ذات الثلاثة أبواب»؛ خطأ نحوي وصحتها (ذات الثلاثة الأبواب)؛ إلا أن يدعى أن عمر كان يكتب باللغة العامية التي حدثت بعده بقرون عديدة.

٧ ـ «قبلي وشمالي وغربي»؛ لفظ قبلي للجنوب لم يكن معروفاً ولا مستعملاً عندهم، وإنما حدث بعد قرون عديدة من الهجرة.

٨ ـ «الموارنة»؛ ما كان لهم مذهب معروف في ذٰلك التاريخ.

٩ ـ «تابعين البطرك» خطأ نحوي يتنزه عنه خادم جمال عمر.

١٠ ـ «لأنهم أعطوا من حضرة النبي الكريم والحبيب المرسل من الله، وشرفوا بختم يده الكريم»؛ كل ذٰلك لم يكن من اصطلاح أهل ذٰلك العصر، ولم تجر به عادة كتبهم.

١١ ـ «ويكونوا معافين»؛ خطأ نحوي ظاهر؛ إذ فيه حذف النون بدون ناصب ولا جازم.

١٢ ـ «وجوب إعطاء درهم وثلث عن كل زائر للبطرك»؛ كلام لا أصل له، وما كان عمر بالذي يسخر نفسه لفرض الضرائب على الناس في أمر لا ناقة له فيه ولا جمل.

١٣ ـ كان الاصطلاح في ذٰلك الزمن أن كل وال وكل ذي حكم؛ فهو سلطان، وتخصيص السلطان بمن هو أرفع من الوالي والحاكم لم يكن من مواصفاتهم، والذي ينطق بقوله: «يحفظ أمرنا سلطان أو حاكم أو وال يجري حكمه في الأرض» إنما يكون في زمن وجد فيه من أولي الأمر من يخص باسم سلطان، ومن يخص باسم وال، ومن يخص باسم حاكم؛ فهو من أهل القرون المتأخرة.

١٤ ـ «وقد أعطي لهم مرسومنا هٰذا»؛ كلام رجل متأخر؛ لأن العهود لا يقال لها مراسيم، وتسمية الأوامر بمراسيم أو الأمر بمرسوم من اصطلاح أهل القرون المتأخرة.

١٥ ـ «بحضور جم الصحابة الكرام»؛ ما كان من اصطلاح أهل ذٰلك العصر أن يطلقوا لفظ الصحابة على أصحاب رسول الله وإنما كانوا يسمونهم بأسمائهم أو يقولون أصحاب محمد والوصف بالكرام مبتدع بعد عصرهم.

١٦ ـ «عبد الله»؛ من هو؟ فإن المسمى بهٰذا الأسم كثيرون.

١٧ ـ «عثمان بن عفان»؛ لم يسافر إلى الشام من أول حياته إلى آخرها، وإنما هاجر إلى الحبشة وعاد بعد قليل.

١٨ ـ ذكر في الشهود سعد بن زيد وصحتها سعيد بن زيد بن نفيل، وهو ابن عم عمر بن الخطاب وختنه على فاطمة بنت الخطاب، ولم يكن في عداد جند الشام، وإنما كان عداده في جند العراق ونزل الكوفة وأقام بها ومات في زمن معاوية.

١٩ ـ «وبقية الأخوة الصحابة الكرام»؛ هٰذا التعبير دخيل دخل في القرون المتأخرة وقد قدمنا نظيره.

٢٠ ـ «فليعتمد ما شرحنا في كتابنا هٰذا»؛ هٰذا التعبير يكتبه كتاب الدواوين في القرون المتأخرة ولم يكن من مواصفات العرب ولا الكاتبين في القرون الأولى.

٢١ ـ «وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه»؛ لم تجر عادتهم بكتابة من هٰذا الطراز في ذٰلك العصر.

فهٰذه العهدة أو المعاهدة كذب على الله وعلى الناس وافتراء على

التاريخ».

ثم ذكر الأستاذ النجار بعد هٰذا التكذيب لتلك العهدة التي ادعى بعض النصارى نسبتها لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب نص العهدة الحقيقية التي كتبها عمر رضي الله عنه لأهل بيت المقدس وهي «الشروط العمرية» التي شرحها الإمام ابن القيم في كتابه «أحكام أهل الذمة»[1].

قلت: وبهٰذا الصدد تحسن الإشارة إلى ضعف:

٥ ـ «وثيقة المدينة».

التي فيها «موادعة الرسول ﷺ لليهود» أو بما يعرف بـ «دستور المدينة»، أو «صحيفة المدينة»، وقد تناولها بالبحث (بعيداً عن الناحية الحديثية) جمع من العلماء المعاصرين، وأوردوها في كتبهم؛ منهم الدكتور صالح أحمد العلي في بحثه «تنظيمات الرسول الإدارية في المدينة»، والدكتور عبد العزيز الدوري في كتابه «النظم الإسلامية»، وآخرون ذكرهم الأستاذ محمد حميد الله في كتابه «مجموعة الوثائق السياسية» (ص ٣٩ ـ ٤١)، وهي متداولة في كتب السيرة وفي كتب النظم الإسلامية.

وقد حكم عليها الأستاذ يوسف العش[2] بالوضع، والصحيح أنها ضعيفة فحسب، ولا مجال لسرد طرقها والكلام على أسانيدها، ومن أراد الاستزادة؛ فلينظر كتاب ضيدان بن عبد الرحمن اليامي «بيان الحقيقة في

---

(١) «التشريع الإسلامي لغير المسلمين» لعبد الله مصطفى المراغي (ص ٢٢ وما بعدها) بتصرف يسير.

(٢) في حاشية (٩) من (ص ٢٠) من كتاب «الدولة العربية وسقوطها» لفلهوزن، ترجمة العش.

الحكم على الوثيقة»[1].

٦ ـ «صحيفة الوصي».

قال شعبة: «كنت ألقى الركبان أسأل عن أبي هريرة هارون العبدي، فلما قدم؛ أتيته فرأيت عنده كتاباً فيه أشياء منكرة في علي رضي الله عنه؛ فقلت: ما هذا؟ قال: هٰذا كتاب حق»[2].

وكان عنده صحيفة يقول عنها: هٰذه الصحيفة الوصيّ! وكان عندهم لا يُصدَّق في حديثه[3].

هذا وقد كذب على علي رضي الله عنه وآله ما لم يكذب على أحدٍ، ولـذا أخرج مسلم في «مقدمة صحيحه» عن طاوس؛ قال: أُتي ابن عباس بكتاب فيه قضاءُ عليّ رضي الله عنه؛ فمحاهُ إلا قَدْرَ، وأشار سفيان بن عيينة بذراعه.

وأخرج بسنده إلى أبي إسحاق؛ قال: «لما أَحدثوا تلك الأشياء بعد عليّ رضي الله عنه؛ قال رجل من أصحاب علي: قاتلهم الله، أيَّ علم أفسدوا؟!».

وأخرج علي بن الجعد في «مسنده» رقم (٢٥٥٦) بسنده إلى الشعبي؛ قال: «ما كذب على أحدٍ من هٰذه الأمة ما كذب على علي رضي الله عنه».

---

(١) مطبوع عن مكتبة المعارف ـ الرياض، سنة (١٤٠٨هـ) في (٤٨) صفحة من الحجم الوسط، وانظر (إن أردت الاستزادة): «السيرة النبوية الصحيحة» لأكرم العمري (١ / ٢٧٢ وما بعدها).

(٢) «الجرح والتعديل» (٦ / ٣٦٣)، وانظر «الضعفاء الكبير» (٣ / ٣١٤).

(٣) «الجرح والتعديل» (٦ / ٣٦٤).

وأخـرج أيضاً برقم (١٢١٠) بسنده أن ابن سيرين كان يرى عامة ما يروون عن علي رضي الله عنه كذباً.

قال النووي في «شرح صحيح مسلم»: (١ / ٨٣) عقب الأثر الثاني: «فأشار بذٰلك إلى ما أدخلته الروافض والشيعة في علم علي رضي الله عنه وحـديثـه وتقـوَّلـوه عليه من الأبـاطيل، وأضافوه إليه من الروايات والأقاويل المفتعلة والمختلقــة، وخلطوه بالحق؛ فلم يتميَّز ما هو صحيح عنـه ممـا اختلقوه» انتهى.

قلت: فمن بين الكتب التي كذبت عليه:

٧ ـ «الجفر».

وقد أشبعنا الكلام عليه عند حديثنا على «كتب التنبؤات والتنجيم» في هٰذه السلسلة «كتب حذر العلماء منها»، ومن بينها أيضاً:

٨ ـ «وصية النبي ﷺ له».

وهـذه الـوصية منتشـرة بين النـاس، مطبـوعة على أوراق وتوزَّع في مساجدهم، ولا قوة إلا بالله، وإنْ سلم منها شيء؛ فهو يسير، وإلا؛ فغالبها كذب.

قال الذهبي في «الميزان» (٣ / ٤٤٩) في ترجمة محمود بن إبراهيم السمـرقنـدي الكسـائي: «شيخ لأبي عمرو بن السَّمَّاك، حدث عنه بتلك الوصية المكذوبة عن النبي ﷺ لعلي رضي الله عنه؛ فلعله هو الذي وضعها».

وقد نصَّ على وضعها وسرد شيئاً منها: الصغاني في «موضوعاته» (رقم ٨ و٩)، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» (٤٣٤).

ومن الجدير بالذكر أن غير واحد قد كذب على علي في وصاية النبي ﷺ له[1].

٩ ـ «نهج البلاغة».

منسوبة ألفاظه إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

قال الذهبي في ترجمة المُرْتَضى أبي طالب علي بن حسين بن موسى الموسوي (المتوفى سنة ٤٣٦هـ):

«هو جامع كتاب «نهج البلاغة» المنسوبة ألفاظه إلى الإمام علي رضي الله عنه، ولا أسانيد لذلك، وبعضُها باطلٌ وفيه حقٌّ، ولكن فيه موضوعات حاشا الإمام من النُّطق بها، ولكن؛ أين المنصف؟ وقيل: بل جَمْعُ أخيه الشريف الرّضي»[2].

وقال أيضاً: «وفي تواليفه سبُّ أصحاب رسول الله ﷺ؛ فنعوذ بالله من علمٍ لا ينفع»[3].

وقال أيضاً في ترجمته: «وهو المتهم بوضع كتاب «نهج البلاغة»، وله مشاركة قويّة في العلوم، ومن طالع كتابه «نهج البلاغة»؛ جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه، ففيه السّبُّ الصّراح والحطُّ على السيدين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وفيه من التناقض والأشياء الركيكة والعبارات التي من له معرفة بنفس القرشيين الصحابة، وبنفس غيرهم ممَّن

---

(١) انظر: «الميزان» (١ / ٢٠٠)، و«الموضوعات الكبرى» (٣٩٢، ٤٠٥) للقاري، و«اللآلىء المصنوعة» (٢ / ٣٧٤)، و«كشف الخفاء» (٢ / ٥٣٦ ـ ٥٣٧)، و«تنزيه الشريعة» (١ / ٢٨٤).

(٢) وهذا هو المشهور.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٧ / ٥٨٩، ٥٩٠).

بعدهم من المتأخرين؛ جزم بأن الكتاب أكثره باطل»[1].

وقد حكم بكذب كثير مما في هٰذا الكتاب على عليّ رضي الله عنه العلامة المقبلي؛ فقال رحمه الله:

«أخرج البخاري عن علي رضي الله عنه؛ أنه قال: اقضوا كما كنتم تقضـون؛ فإني أكره الخلاف حتى يكون الناس جماعة أو أموت كما مات أصحـابي. قال: وكان ابن سيرين يرى عامة ما يروون عن علي رضي الله عنه كذباً، وصدق ابن سيرين رحمه الله؛ فإن كل قلب سليم، وعقل غير زائغ عن الطريق القويم، ولب تدرب في مقاصد سالكي الصراط المستقيم؛ يشهد بكذب كثير مما في «نهج البلاغة» الذي صار عند الشيعة عديل كتاب الله بمجـرد الهوى الذي أصاب كل عرق منهم ومفصل، وليتهم سلكوا مسلك جلاميد الناس، وأوصلوا ذٰلك إلى علي برواية تسوغ عند الناس، وجادلوا عن رواتها، ولٰكن؛ لم يبلغوا بها مصنفها، حتى لقد سألت في الزيدية إمامهم الأعـظم وغيره؛ فلم يبلغوا بها الرضيّ الرافضي، ولو بلغوه لم ينفعهم فإن مذهب الإمامية تكفير من لم يكن على مذهبهم كفراً صريحاً لا تأويلاً»[2].

وقـد أشـار إلى الكـذب الـذي فيه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢ / ١٦١).

وقـد قال محمد محيي الدين عبد الحميد في مقدمة تعليقه عليه إنه من كلام علي رضي الله عنه، وقال: «إنه يعتقد أن محمد عبده كان مقتنعاً بأن الكتاب كله للإمام علي رضي الله عنه وإن لم يصرح بذٰلك، وحتى إنه ليجعل ما فيه حجة على معاجم اللغة».

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٣ / ١٢٤)، وانظر: «لسان الميزان» (٤ / ٢٢٣).

(٢) «العلم الشامخ» (ص ٢٣٧).

وذهب محمد الخضري بك إلى أنه من وضع حيدرة؛ فقال:

«ليس من شك عند أحد من أدباء هٰذا العصر ولا عند أحد ممن تقدمهم في أن أكثر ما تضمنه من كلام أمير المؤمنين علي. . .»، ثم قال: «ولٰكن بعض المعروفين من أدباء عصرنا يميلون إلى أن بعض ما في الكتاب لم يصدر عن غير الشريف الرضي»، ثم قال: «وقد سبق إلى التشكك في شأن الكتاب واستبعاد نسبة جميع ما فيه إلى الإمام علي القاضي ابن خلكان»، ثم قال: «ولعل ابن خلكان أول من أثار الشكوك في قلوب الباحثين؛ قال: ثم جاء من بعده الصفدي وغيره من كتاب التراجم؛ فتابعوه على ذٰلك، وحينئذ؛ قوي الشك وتمكن»، ثم قال: «إن أهم ما يجده باحثو الآداب العربية في هٰذا العصر من أسباب يدعمون بها القول بأن الكتاب من صنع جامعه الشريف الرضي أربعة أسباب (وسردها وهي قوية)»، ثم قال: «ولسنا علم الله ممن يرى في هٰذه الأسباب مجتمعة أو منفردة دليلاً أو شبه دليل على ما ذهب إليه أنصار هٰذه الفكرة».

ثم أجاب عن الأسباب بأجوبة واهية، ورد عليه بردود قويّة محمد العربي التباني؛ فقال تحت عنوان:

«نسبة «نهج البلاغة» لحيدرة دعوى باطلة بعشرة أوجه»

ما نصه:

«فجزمه بأنه ليس من شك عند أحد من أدباء هٰذا العصر ولا عند أحد ممن تقدمهم في أن أكثر ما تضمنه من كلام أمير المؤمنين علي؛ دعوى طويلة عريضة تحتاج في تدعيمها إلى إثبات ذٰلك عن كل واحد من أدباء العصر وعن كل واحد ممن تقدمهم من الأدباء، وقد نقضها باستدراكه وترجيه وبالصفدي وغيره من كتاب التراجم، على أنها لو أثبتها عن جميع الأدباء المتقدمين

والمتأخرين باطلة بعشرة أوجه:

الأول: عدم نقد العلماء الذين جاؤوا من بعد الشريف المرتضى إلى عصرنا لـ «نهج البلاغة» لا يكون حجة على صحة نسبته لحيدرة رضي الله تعالى عنه عند العقلاء.

الثاني: عدم نقدهم له مفرع عن اطلاعهم كلهم عليه في هٰذه القرون العديدة، وإقرارهم نسبته لعلي رضي الله تعالى عنه، واطلاعهم كلهم عليه في هٰذه القرون العديدة، وإقرارهم له مستحيل عادة وإن جاز عقلاً.

الثالث: اتفاقهم كلهم على صحة نسبته لحيدرة على فرض اطلاعهم عليه ليس بحجة أيضاً؛ لأنه بلا أسانيد توصل مؤلفه بحيدرة.

الرابع: الخوارج والرافضة والمعتزلة أبعد أهل الإسلام عن الرواية، وأجهلهم بها، وأعداهم لها ولحملتها؛ فالخوارج والرافضة لتضييقهم دين الإسلام وحصره فيهم؛ بتكفير الخوارج لجل الصحابة ما عدا الشيخين وجماعة قليلة والأمة الإسلامية كلها، والرافضة للصحابة كلهم ما عدا علياً وأولاده والأمة الإسلامية كلها، والمعتزلة لجعلهم العقل أصلاً والنقل فرعاً تابعاً مؤكداً له؛ لذلك يزدرون أهل السنة والجماعة ويلقبونهم بالحشوية.

وعليه؛ **فالخامس**: الشريف المرتضى ليس من أهل الرواية؛ لأنه رافضي إمامي معتزلي، بين وفاته ووفاة جده علي بن أبي طالب أربع مئة سنة إلا أربعاً.

السادس: على تقدير أنه من أهلها بينه وبين حيدرة على أقل تقدير سبع طبقات من الرواة، وقد حذفهم وقطع كتابه منهم.

وكل ما لم يتصل بحال إسناده منقطع الأوصال

فمجـرد قولـه فيه : من خطبة له عليه السلام ، من كلام له عليه السلام ؛ لا يدل على مطلق نسبته لحيدرة ولو نسبة ضعيفة عند أهل الرواية فضلاً عن كونها صحيحة .

السابع : لو فرض أن لكل ما يتعلق فيه بسب الصحابة والتعريض بهم سنداً متصلاً بحيدرة ؛ لوجب البحث فيه عن أحوال رجاله واحداً واحداً على طريق فن الرواية.

الثـامن : إذا قطع النـظر عن هٰذه الأوجـه ؛ يكفي في بطلانـه أمران ظاهـران : النيل من أعـراض سادات الصحـابة الخلفاء الراشدين تصريحاً وتعريضاً ، والسجع المتكلف الظاهر التوليد الذي تنبو عنه فصاحة الصحابة والهاشميين ، ولقد كان من واجب إمامه محمد عبده عند المتغالين فيه في كل فن (وخاصة في اللغة والكتابة) ألَّا يخفى عليه هذا السجع المصطنع الذي يجزم كل من له إلمام باللغة العربية بأنه بعيد من فصاحة الصحابة السليقية ، ولأجله ؛ جزم الصفـدي والأدباء العصريون الذين عبر عنهم الأستاذ محمد محي الـدين بصيغـة الإبهـام بـأنه من وضع الشريف المرتضى في قوله : «ولٰكن بعض المعروفين من أدباء عصرنا يميلون إلى أن بعض ما في الكتاب من خطب ورسائل لم يصدر عن غير الشريف الرضي جامع الكتاب» ، وجل الكتاب خطب ورسائل ؛ فليست بعضاً كما قال .

التـاسـع : ليس السب تصـريحاً وتلويحاً وتعريضاً والهمز واللمز من أخلاق عامة المؤمنين ، فضلاً عن ساداتهم الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ، فضـلاً عن سادات الصحـابة مثل حيدرة رضي الله تعالى عنه ؛ فصدور ما في «نهج البلاغة» من ذٰلك عنه مستحيل ؛ لأنه منابذ لما وصفه الله به مع جميع الصحابة في كتابه العزيز من الأخلاق العالية ، وقد ثبت عنه رضي

الله عنه في التاريخ القطعي والظني احترامه لجميع الصحابة وخصوصاً الشيخين»[1].

ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلمة قيمة في بيان كذب كثير ما في هٰذا الكتاب على عليّ رضي الله عنه، وهٰذا نص كلامه:

«. . . وأيضاً؛ فأكثر الخطب التي ينقلها صاحب «نهج البلاغة» كذبٌ على عليّ، وعليّ رضي الله عنه أجلّ وأعلى قدراً من أن يتكلّم بذٰلك الكلام، ولٰكن هٰؤلاء وضعوا أكاذيب وظنوا أنها مدح؛ فلا هي صدق ولا هي مدح، ومن قال: إن كلام عليّ وغيره من البشر فوق كلام المخلوق؛ فقد أخطأ، وكلام النبي ﷺ فوق كلامه، وكلاهما مخلوق.

ولٰكن هٰذا من جنس كلام ابن سبعين الذي يقول: هٰذا كلام بشير[2] يشبه بوجهٍ ما كلام البشر، وهٰذا ينزع إلى أن يجعل كلام الله ما في نفوس البشر وليس هٰذا من كلام المسلمين.

وأيضاً؛ فالمعاني الصحيحة التي توجد في كلام عليّ موجودة في كلام غيره، لٰكن صاحب «نهج البلاغة» وأمثاله أخذوا كثيراً من كلام الناس فجعلوه من كلام عليّ، ومنه ما يُحكى عن عليّ أنه تكلّم به، ومنه ما هو كلام حقٌّ يليق به أن يتكلم به، ولٰكن هو في نفس الأمر من كلام غيره.

ولهٰذا؛ يوجد في كلام «البيان والتبيين» للجاحظ وغيره من الكتب كلام منقول عن غير عليّ، وصاحب «نهج البلاغة» يجعله عن عليّ.

وهٰذه الخطب المنقولة في كتاب «نهج البلاغة» لو كانت كلّها عن عليّ من كلامه؛ لكانت موجودة قبل هٰذا المصنّف، منقولة عن عليّ بالأسانيد

(١) «إفادة الأخيار ببراءة الأبرار» (٢ / ١١١ ـ ١١٣).

(٢) كذا في الأصل! وهو خطأ.

وبغيرها، فإذا عَرَف من له خبرة بالمنقولات أن كثيراً منها (بل أكثرها) لا يُعرف قبل هذا؛ عُلم أن هذا كذب، وإلا؛ فليبيِّن الناقل لها في أي كتاب ذكر ذٰلك، ومن الذي نقله عن عليّ، وما إسناده؟ وإلاَّ؛ فالدعوى المجردة لا يعجز عنها أحد.

ومن كان له خبرة بمعرفة طريقة أهل الحديث ومعرفة الآثار والمنقول بالأسانيد، وتبيّن صدقها من كذبها؛ عَلِم أن هؤلاء الذين ينقلون مثل هٰذا عن عليّ من أبعد الناس عن المنقولات، والتمييز بين صدقها وكذبها»[1].

فإذا علمتَ ما دوّناه أغناك الله عما كتبه طالب الحسيني الرفاعي[2] ـ وهو أحد روافض العراق ـ، ويلقب نفسه بـ «إمام الشيعة في جمهورية مصر العربية» ـ على الرغم أنه ليس في مصر شيعة ـ من كتيب بعنوان «مع الإمام علي في نهجه»، من مطبوعات مطابع الدجوي في القاهرة، وعما كتبه محمد جواد مغنية من كتاب «في ظلال نهج البلاغة»، نشر دار العلم للملايين،

---

(1) «منهاج السنة النبوية» (٨ / ٥٥ ـ ٥٦)، وانظر في التحذير من هٰذا الكتاب وبيان أنه مكذوب على علي رضي الله عنه: «فجر الإسلام» (١٤٨ ـ ١٤٩)، و«ترجمة علي» لأحمد صفوت (ص ١٢٢)، و«البيان لأخطاء بعض الكتاب» (ص ٦٩ ـ ٨٥) للشيخ صالح الفوزان، وتعليق محب الدين الخطيب على «المنتقى من منهاج السنة» للذهبي (ص ٢٠، ٤٣٠، ٥٠٨)، و«مجلة المقتطف» (جزء ٤٢، ص ٢٤٨ ـ ٢٥٢، سنة ١٣٣١هـ).

(٢) وهو مؤلف كتيب «تقدير الإمامية للصحابة وموقفهم من الغلاة» نشرته دار الخانجي بمصر، وصدر عن جمعية شيعية تسمي نفسها «دار أهل البيت»، أنكر فيه ما تواتر عن الشيعة من سبهم ورميهم الشيخين ومن بايعهم بلعنٍ أو تكفير، وما فعل ذٰلك إلا ليتبوأ مكانة في البلد التي يبشّر فيها بمذهبه! وإلا؛ فهو ناشر رسالة لمحمد باقر الصدر سماها «التشيع ظاهرة طبيعية في إطار الدعوة الإسلامية»، قال عنها صاحب «مسألة التقريب» (٢ / ١١٧): «وهٰذه الرسالة محاولة يائسة وعاجزة لإثبات أصالة الرفض، وأن الصحابة ليسوا أهلاً لحملة الرسالة والشريعة، وإنما الجدير بحملها هو علي وحده، وهٰذا طعن في الصحابة، وفي السنة، وفي تواتر هٰذا الدين، وهٰذا الرفاعي ينشر هٰذا الباطل ويتحفه بتقريظه وتأييده».

سنة (١٩٧٢م)، وعما جمعه الهادي كاشف النظار «مستدرك نهج البلاغة»، طبع دار الأندلس، سنة (١٩٨٠م)، وعن شروح هٰذا الكتاب الكثيرة، كشرح ابن أبي الحديد[1] وشرح ميثم بن علي البحريني، المطبوعان في طهران، وغيرها مما ساقه حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢ / ١٩٩١ ـ ١٩٩٢).

(استدراك ٢).

١٠ ـ «الأهوال والقيامة».

قال الذهبي في «الميزان» (٣ / ٤٣٧):

«ومُجاشع هو راوي كتاب «الأهوال والقيامة»، وهو جزءان، كلُّه خبر واحد موضوع، رواه عن ميسرة بن عبد ربه عن عبد الكريم الجزري عن سعيد ابن جبيرعن ابن عباس، وعنه علي بن قدامة المؤذِّن، شيخ لإسحاق بن سُنين وهو من «الطَبَرْزديَّات»». وأقره ابن حجر في «اللسان» (٥ / ١٥).

ومنها أيضاً:

١١ ـ «معراج ابن عباس».

اشتمل هٰذا الكتاب المكذوب على عبد الله بن عباس رضي الله عنه على كثير من الأحاديث المكذوبة والأباطيل والترهـات التي لم ترد عن رسول الله ﷺ؛ فابن عباس منه براء لما حواه من الكذب عليه وعلى ابن عمه ﷺ؛ فمثل هٰذا الكتاب غير صحيح السند وغير ثابت النسبة إلى مَنْ نسب إليه، فلا يجوز تعاطيه ولا قراءتُه إلا للاعتبار بكذب الكاذبين، وأنهم سيتبوؤن مقعدهم من النار[2].

---

(١) وقد فنَّد أباطيله الأُستاذ محمود الملاح في كتابه «تشريح شرح نهج البلاغة».

(٢) هٰكـذا قص الرسـول ﷺ (ص ٢٠ ـ ٢١)، وقـد فصـل الأستـاذ محمود مهدي الاستانبولي في كتابه الآخر «كتب ليست من الإسلام» (ص ٨١ ـ ٨٦)، وكذا في كتابه «معراج

ولا بدّ من التنبيه على أن الأحـاديث التي فيه أغلبهـا كذب وافتراء، وإلا؛ فقد صح منها نزر يسير، قال البوطي في كتابه «فقه السيرة»: «احذر وأنت تبحث عن قصة الإسراء والمعراج أن تركن إلى ما يسمّى بـ «معراج ابن عبـاس»؛ فهـو كتـاب ملفّقٌ من مجمـوعة أحاديث باطلة لا أصل لها و لا سند»[1]، وتعقّبه شيخنا المحدِّث الألباني بقوله:

«قوله: «فهو ملفق من مجموعة أحاديث... إلخ»؛ فهل كل ما في الكتاب ملفق باطل؟! ذلك ما أريد بيانه ببعض الأمثلة».

ثم ذكر أربعة أمثلة مما جاء في كتاب «معراج ابن عباس» وهي صحيحة ثابتة في عدّة أحاديث، ثم قال: «فكيف يجوز للدكتور أن يقول في الكتاب المذكور أنه «ملفّقٌ من مجموعة أحاديث باطلة»، وفيه هذه الأمثلة المجموعة من الأحاديث الصحيحة؟»، ثم قال: «ويؤيدني فيما أقول أنه كتب في حاشية الصفحة (١٤٦) ما نصه:

«وحـاذر أن تعتمـد على مثل كتاب «معراج ابن عباس»؛ فهو مليءٌ بالكذب والأباطيل، وابن عباس بريء من هذا «الكتاب»، وهذا كلام سليم لا يرد عليه ما أوردتُه على قوله السابق»[2].

وقد حذر من «معراج ابن عباس» الأخ الشيخ محمد بن رزق طرهوني في كتابه «الإسراء والمعراج الرواية المتكاملة الصحيحة الوحيدة» (ص ٤)؛ فذكر أنه مكذوب صراحة؛ فقال: «... فمنها ما هو مكذوب صراحة مثل ما

المصـطفى ﷺ» (ص ٣٣ ـ ٣٥) الكلام حول هذا الكتاب، وذكر أمثلة كثيرة على الأحاديث الواهية والموضوعة في هذا الكتاب؛ فلا داعي للإعادة والتكرار.

(١) «فقه السيرة» (ص ١٥٥).

(٢) «دفاع عن الحديث النبوي والسيرة» (ص ٧٣ ـ ٧٤).

اشتهر بين الناس بما يسمى «معراج ابن عباس»»[1].

وقد حذر منه الشيخ وهبي غاوجي الألباني، فقال: «ولا يصح ما ينسب إلى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما من أن له رسالة في الإسراء والمعراج، بل إنها من وضع الزنادقة الذين يريدون تشويه الإسلام وإلحاقه بالأساطير، ولقد نص السيوطي في «تدريب الراوي»[2] على أن تلك الرسالة ليست لعبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما.

وعلى ذٰلك؛ فلا يقبل ما جاء في تلك الرسالة التي تطبع كثيراً باسم «معراج ابن عباس»، وهي ملفقة عليه من وصف السماوات أن إحداها من ذهب وأخرى من فضة وثالثة من حديد وهٰكذا.

وما ورد التنصيص على مادة السماوات في آية ولا حديث صحيح، وورد وصف السماوات أنها بنيت بقوة، وأن فيها طرقاً وأن لها أبواباً وحرساً، وأنها متطابقة بعضها فوق بعض، إلخ. . . »[3].

١٢ ـ «تنوير المقباس من تفسير ابن عباس».

طبع كتاب منسوب لابن عباس رضي الله عنه، وهو من طريق محمد ابن مروان السدي الصغير عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، كما ذُكِر إسنادُهُ في أوّل الكتاب وفي مواضع منه، وقد جمعه الفيروز آبادي[4](صاحب «القاموس») من كتب التفسير التي أدخل أصحابها هٰذا الطّريق في تفاسيرهم كالثعلبي والواحدي؛ فهذا التفسير لا يعتمد عليه، ولا تصح نسبته إلى ابن

---

(١) وانظر كتابنا: «الهجرفي الكتاب والسنة» (ص ١٨٣ / الهامش).

(٢) كذا قال، وفي هٰذا نظر، وقد مررتُ بـ «تدريب الراوي» لأقف على هٰذه المعلومة؛ فلم أظفر بشيء!

(٣) «أركان الإيمان» (ص ١٩٨ ـ ١٩٩).

(٤) انظر: «الضوء اللامع» (١٠ / ٨١)، و«البدر الطالع» (٢ / ٢٨١)، و«شذرات الذهب» (٧ / ١٢٧).

عباس[1].

قلت: كل ما أخرجه محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح عن عباس (وقد أخرج تفسيراً كثيراً) كذب وافتراء. قال سفيان الثوري: «قال لي الكلبي: كل ما حدثتُك عن أبي صالح؛ فهو كذب». وقال الإمام البخاري: «أبو النّضر الكلبي تركه يحيى وابن مهدي». وقال أبو حاتم: «الناس مجمعون على ترك حديثه، هو ذاهب الحديث لا يشتغل به»[2].

قال الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢ / ١٦٣): «وأما الكتب المصنَّفة في تفسير القرآن؛ فمنْ أشهرها كتابا الكلبي، ومقاتل بن سليمان».

وأسند إلى عبدالصمد بن الفضل؛ قال:

سئل أحمد بن حنبل عن «تفسير الكلبي»؛ فقال أحمد: «من أوله إلى آخره كذب. فقيل له: فيحلُّ النظرُ فيه؟ قال: لا».

وفي «سؤالات حمزة السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ» (ص ١٩٥ ـ ١٩٦): «قال لي علي بن العباس المقانعي: عن من يروي البلخي كتاب «التفسير»؟

فقلت له: عن ابن السائب عن أبيه عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس.

فقال علي بن العباس: جروا هٰؤلاء كلهم في شريط، أو قال: حبل».

---

(١) «تفسير ابن عباس ومروياته في التفسير من كتب السنة» (١ / ٢٧).

(٢) انظر: «الجرح والتعديل» (٧ / ٥٥)، و«ميزان الاعتدال» (١ / ٦٩٦)، و«تهذيب التهذيب» (٩ / ١٧٨).

وقال السيوطي: «وأوهى طرقه (يعني: تفسير ابن عباس) طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، فإن انضم إلى ذلك رواية محمد بن مروان السدي الصغير؛ فهي سلسلة الكذب، وكثيراً ما يخرج منها الثعلبي والواحدي»[1]. هذا وقد وضع موسى بن عبد الرحمن الصنعاني(وكان دجَّالا يضع الحديث) تفسيراً على ابن عباس.

قال شيخ الإسلام: «وموسى بن عبد الرحمن هذا من الكذابين، قال أبو أحمد بن عدي فيه: منكر الحديث». وقال أبو حاتم بن حبان: دجال يضع الحديث، وضع على ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس كتاباً في التفسير جمعه من كلام الكلبي ومقاتل[2].

ولهذا؛ فإن التفسير المتداول المنسوب إلى عباس ليس موثوقاً ولا يعتمد عليه؛ لأنه مكذوب على ابن عباس رضي الله عنه»[3].

ولعلي بن أبي طلحة نسخة في التفسير عن ابن عباس.

«وهذه النُّسخةُ طُبِعَت على الآلةِ الكاتبةِ، إعداد رسالة «العالمية» ماجستير في جامعةِ أُمِّ القُرى بمكَّةَ، زادها اللهُ شرفاً، وذلك عام (١٤٠٩هـ) أعدَّها أحمدُ بنُ عايِش العانيُّ.

وهذه الصَّحيفةُ من الصُّحفِ المشهورةِ؛ إذ تجاذَبَتْها كلمةُ النُّقَّادِ،

(١) «الإتقان» (٢ / ١٨٩)، و«تفسير المنار» (٢ / ٢٠٢ ـ ٢٠٣، ٣٠٧).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (١ / ٢٥٩)، و«ميزان الاعتدال» (٤ / ٢١١).

(٣) «التوصل إلى حقيقة التوسل» (ص ٣٢٣ ـ الهامش)، وعليه؛ فلا يلتفت لما في «الأعلام» للزركلي (٤ / ٩٥) في آخر ترجمة (ابن عباس): «وينسب إليه كتاب في «تفسير القرآن»، طـ، جمعه بعض أهل العلم من مرويات المفسرين عنه في كل آية؛ فجاء تفسيراً حسناً وأخباره كثيرة».

استقرَّتْ قدمُ التَّحقيق على اعتمادِ صحَّتِها، ومرويَّاتُها جوَّالةٌ في كتبِ الروايةِ والتفسير وأُصولِه، وهي تنتظِم تفسير آياتٍ من جميع سُوَر القرآن الكريم سوى عشر سُوَرٍ مِن المُفَصَّلِ، وهي في طَليعةِ ما دُوِّنَ في التفسيرِ.

وقد جاء جامِعُها ـ أثابَهُ اللهُ ـ بنحوِ (٢٨٠) صفحةً في الكَشْفِ عن هٰذه الصَّحيفةِ، وكلامِ العلماءِ حولَها ومنزلتِها، وتداولِها في كُتُبِ التَّفسيرِ. . . . إلى آخرِ المعلوماتِ الكاشفةِ عنها»[1].

وقد عمل على سرد أسماء التابعين للتفسير عن ابن عباس الحافظُ الخليلي في «الإرشاد» (١ / ٣٨٩ ـ ٣٩٦)، وابن حجر في كتابه «العجاب في بيان الأسباب»؛ وبينَّا حال كل واحد منهم، وهٰذا نصُّ ابن حجر:

«والذينَ اشتهرَ عنهُم القولُ في ذٰلك مِن التَّابعينَ أصحابُ ابنِ عباسٍ، وفيهم ثقاتٌ وضعفاءُ:

فمن الثقاتِ: مجاهِدُ بنُ جَبْرٍ، ويروى التفسيرُ عنه من طريقِ ابن أبي نجيحٍ عن مجاهدٍ، والطَّريقُ إلى ابنِ أبي نجيحٍ قويَّةٌ، فإذا وردَ عن غيرِه؛ بيَّنتُه.

ومنهُم: عِكْرِمةُ، ويُروى التفسيرُ عنه من طريقِ الحسنِ بنِ واقدٍ عن يزيدَ النحويِّ عنهُ.

ومن طريقِ محمَّدِ بنِ إسحاقَ عن محمَّدِ بن أبي محمَّدٍ مولى زيدِ بن ثابتٍ عن عكرمةَ أو سعيدِ بن جُبيرٍ (هكذا بالشكِّ، ولا يضرُّ؛ لكونهِ يدورُ على ثقةٍ).

ومِن طريقِ مُعاويةَ بن صالحٍ عن عليِّ بنِ أبي طلحةَ عن ابن عباسٍ،

---

(١) «معرفة النسخ والصحف الحديثية» (ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩).

وعليٌّ صدوقٌ ولم يلقَ ابنَ عباسٍ، لٰكنَّه إنما حملَ عن ثقاتِ أصحابِه، فلذلك؛ كانَ البخاريُّ وأبو حاتمٍ وغيرُهما يعتمِدونَ على هٰذه النسخةِ.

ومن طريق ابن جُريجٍ عن عطاءِ بن أبي رباحٍ عن ابنِ عباسٍ، لٰكن فيما يتعلَّق بالبقرة وآل عمرانَ، وما عدا ذٰلك يكونُ عطاءٌ هو الخُراسانيَّ، وهو لم يسمعْ من ابن عباسٍ؛ فيكونُ منقطعاً، إلَّا إنْ صرَّح ابنُ جُريجٍ بأنَّه عطاءُ ابن أبي رباحٍ.

ومِن روايات الضُّعفاءِ عنِ ابنِ عباسٍ التفسيرُ المنسوبُ لأبي النَّضْرِ محمدِ بنِ السائبِ الكلبيِّ؛ فإنَّه يرويهِ عن أبي صالحٍ، وهو مولى أُمِّ هانىء عن ابنِ عباسٍ، والكلبيُّ اتَّهموهُ بالكذبِ، وقد مرض؛ فقال لأصحابهِ في مرضِهِ: «كلُّ شيءٍ حدَّثتُكم عن أبي صالحٍ كذبٌ».

ومع ضعْفِ الكلبيِّ؛ فقد روى عنه تفسيرَهُ مثلُهُ أو أشدُّ ضعفاً وهو محمَّدُ بنُ مروانَ السُّدِّيُّ الصغيرُ، ورواهُ عن محمَّدِ بنِ مروانَ مثلُه أو أشدُّ ضعفاً وهو صالحُ بنُ محمدٍ التِّرمذيُّ.

وممَّن روى التفسيرَ عن الكلبيِّ مِن الثِّقاتِ: سُفيانُ الثَّوريُّ، ومحمَّدُ ابنُ فضيلِ بنِ غَزْوانَ.

ومن الضُّعفاءِ مِن قِبَلِ الحفظِ حِبَّانُ (بكسر المهملةِ وتثقيلِ الموحَّدةِ)، وهو ابنُ عليٍّ العَنَزي (بفتح المهملةِ والنونِ بعدَها زايٌ منقوطةٌ).

ومنهُم جُويْبرُ بنُ سعيدٍ، وهو واهٍ، روى التَّفسيرَ عن الضَّحَّاكِ بنِ مُزاحمٍ وهو صدوقٌ، عن ابن عباسٍ، ولم يسمعْ منهُ شيئاً.

وممَّن روى التَّفسيرَ عن الضَّحَّاكِ عليُّ بنُ الحكمِ وهو ثقةٌ، وعُبيدُ بنُ سليمانَ وهو صدوقٌ، وأبو رَوْق: عَطِيَّةُ بنُ الحارثِ، وهو لا بأْسَ بهِ.

ومنهم عُثمـانُ بن عطاءٍ الخَراسانيّ، يروي التَّفسير عن أبيه عن ابن عباسٍ، ولم يسمعْ أبوهُ من ابن عباسٍ.

ومنهُم إسمـاعيلُ بنُ عبـدِ الرحمنِ السُّدِّيُّ (بضمِّ المهملة، وتشديد الدَّالِ) وهو كوفيٌّ صدوقٌ، لُكنَّه جمع التَّفسير من طُرقٍ منها عن أبي صالحٍ عن ابن عبـاسٍ، وعن مُرَّةِ بنِ شِراحيلَ عن ابن مسعـودٍ، وعن ناسٍ من الصحـابـةِ وغيرهم، وخلط روايات الجميع؛ فلم تتميَّزْ رواياتُ الثقـةِ من الضَّعيفِ، ولم يلقَ السُّدِّيُّ من الصَّحابـةِ إلا أنسَ بن مالكٍ، وربما التبسَ بالسُّديِّ الصغيرِ الذي تقدَّم ذكره.

ومنهُم إبراهيمُ بنُ الحكمِ بنِ أبانَ العَدنيُّ وهو ضعيفٌ، يروي التَّفسيرَ عن أبيهِ عن عِكْرِمَةَ، وإنّما ضعَّفوهُ؛ لأنه وصلَ كثيراً مِن الأحاديثِ بذكرِ ابنِ عباسٍ، وقد روى تفسيره عبدُ بنُ حُميدٍ.

ومنهُم إسماعيلُ بنُ أبي زيادٍ الشاميُّ وهو ضعيفٌ، جمعَ تفسيراً كبيراً فيهِ الصَّحيحُ والسَّقيمُ، وهو في عصرِ أتباعِ التَّابعينَ.

ومنهُم عطاءُ بنُ دينار وفيه لينٌ، يروي التَّفسيرَ عن سعيدِ بن جُبيرٍ عن ابن عباسٍ، وهو تفسيرٌ رواهُ عنهُ ابنُ لهيعةَ وهو ضعيفٌ» انتهى.

وقـد اعتنى بطرق التفسير المـرويّة عن ابن عباس الشيخ محمد بن محمد أبو شهبة رحمه الله تعالى في كتابه «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» (ص ١٥١ ـ ١٥٧)، وكان قد قرر قبل في (ص ٦٢) أن التفسير المطبوع المنسوب إليه رضي الله عنه؛ ففي صحة نسبته إليه شك غير قليل.

وقـال الشـوكـاني في «الفوائد المجموعة» (ص ٣١٦): «ومن جملة

التفاسير التي لا يوثق بها «تفسير ابن عباس»؛ فإنه مرويّ من طريق الكذّابين؛ كالكلبي، والسدي، ومقاتل، ذكر معنى ذلك السيوطي، وقد سبقه إلى معناه ابن تيمية»[1].

وقد كذب أيضاً على سائر صحابة رسول الله ﷺ، فعل ذلك النصارى في العهدة المتقدمة في كذبهم على عمر رضي الله عنه، وقد كذب أيضاً على أبي بكر وعمر وغيرهما من صحابة رسول الله ﷺ، وإليك أخي القارىء ما يدل على ذلك:

١٣ ـ «الرسالة المنسوبة إلى أبي بكر وعمر مع أبي عبيدة إلى علي رضي الله عنه».

قال المالَيني: «قرأتُ الرسالة (يعني: المنسوبة إلى أبي بكر وعمر مع أبي عبيدة إلى علي رضي الله عنه) على أبي حيان التوحيدي؛ فقال: هٰذه الرسالة عملتها ردّاً على الرافضة، وسببه أنهم كانوا يحضرون مجلس بعض الوزراء، وكانوا يغلون في حال عليّ؛ فعملتُ هٰذه الرسالة».

قال الذهبي: «فقد اعترف بوَضْعها، وقد نفاه الوزير المهلبي عن بغداد لسوء عقيدته، وكان يَتَفَلْسَف.

قال ابن الرماني في كتاب «الفريدة»: كان أبو حيّان كذّاباً، قليل الدين والورع، مجاهراً بالبهت، تعرّض لأمورٍ جسام من القدح في الشريعة والقول بالتعطيل»[2].

---

(١) وانظر للاستزادة كتابنا: «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» (رقم ٢٧٤، ٢٩٨، ٣٠١، ٣١٨) وتعليقنا عليه، و«المجروحين» (٢/٢٤٢)، و«طبقات السبكي» (٢/٧١).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٤ / ٥١٨ ـ ٥١٩).

وقال الذهبي في «الرسالة» المذكورة أيضاً: «قلت: قد باءَ بالاختلاف على عليٍّ الصفوةُ، وقد رأيتُها وسائِرُها كَذبٌ بيِّن»[1].

وقال الحافظ ابن حجر بعد أن أورد كلام الإمام الذهبي السابق ما نصه:

«وقرأتُ بخط القاضي عز الدين بن جماعة أنه نقل من خط ابن العلاج أنه وقف لبعض العلماء على كلام يتعلّق بهٰذه «الرسالة» ملخصه:

لم أزل أرى أبا حيان عليّ بن محمد التوحيدي معدوداً في زمرة أهل الفضل، موصوفاً بالسّداد في الجدّ والهزل؛ حتى صنع «رسالة» منسوبة إلى أبي بكر وعمر رضي الله عنهما راسلا بها عليّاً رضي الله عنه، وقصد بذٰلك الطّعن على الصّدر الأوّل؛ فنسب فيها أبا بكر وعمر رضي الله عنهما إلى أمر لو ثبت؛ لاستحقّا فوق ما يعتقده الإمامية فيهما، فأول ما يدلّ فيها على افتعاله في ذٰلك نسبته إلى أبي بكر، إنشاء خطبة بليغة تملّق فيها لأبي عبيدة ليحمل له «رسالته» إلى علي رضي الله عنه، وغفل عن أنّ القوم كانوا بمعزل عن التملّق، ومنها قوله: «ولعمري إنك أقرب إلى رسول الله ﷺ قرابة، ولٰكنا أقرب إليه قربة، والقرابة لحم ودم، والقربة نفس وروح»، وهٰذا يشبه كلام الفلاسفة وسخافة هٰذه الألفاظ تغني عن تكلف الرد.

وقال فيها: إن عمر رضي الله عنه قال لعلي في ما خاطبه به: «إنك اعتزلت تنتظر وحياً من جهة الله، وتتواكف مناجاة الملك»، وهٰذا الكلام لا يجوز نسبته إلى عمر رضي الله عنه فإنه ظاهر الافتعال، إلى غير ذٰلك مما تضمنته «الرسالة» من عدم الجزالة التي تعرف من طراز كلام السلف»[2].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٧ / ١٢٢ - ١٢٣).

(٢) «لسان الميزان» (٧ / ٣٨ - ٣٩).

١٤ ـ «حرز أبي دُجانة».

قال الذهبي في ترجمة يزيد بن صالح: «هو الذي روى عنه غلام خليل «حرز أبي دُجانة» وهو حرز مكذوب، كأنه من صَنْعَة غلام خليل، يرويه عنه شعبة بقلة حياءٍ بسند الصحيح»[1].

قلت: وهذا نص الحرز:

«عن أبي موسى الأنصاري: شكى أبو دجانة إلى رسول الله ﷺ؛ فقال: بينما أنا نائم؛ إذ فتحت عيني فإذا عند رأسي شيطان، فجعل يعلو ويطول؛ فضربته بيدي، فإذا جلده كجلد القنفذ؛ فقال ﷺ: يا علي! اكتب لأبي دجانة كتاباً لا يؤذيه شيء من بعده. قال: اكتب بعد البسملة: هٰذا كتاب من محمد النبي العربي، الأمي، التهامي، الأبطحي، المكي، القرشي، المدني، الهاشمي، صاحب التاج والهراوة والقضيب والناقة... إلى من طرق الدار من الزوار والعمار... إلى: فهٰذا كتاب الله ينطق علينا وعليكم بالحق، إلى: يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس، إلى: ثم طوى الكتاب، وقال: ضعه عند رأسك. فوضعه؛ فإذا هم ينادون: النار النار، أحرقتنا بالنار. حتى قال له: ارفع عنهم، فإن عادوا؛ فعد، فوالذي نفسي بيده؛ ما دخلت هٰذه الأسماء داراً إلا هرب منه إبليس وجنوده وذريته والغاوون».

وقال الفتني الهندي: «موضوع وإسناده مقطوع، وأكثر رجاله مجهولون، وليس في الصحابة من يسمى بموسى أصلاً»[2].

وقد ساقه البيهقي بطوله في «دلائل النبوة» (٧ / ١١٨ ـ ١٢٠)، وقال

(١) «ميزان الاعتدال» (٤ / ٤٢٩).

(٢) «السنن والمبتدعات» (ص ٣٢٩)، و«تذكرة الموضوعات» (٢١١)، و«اللآلىء المصنوعة» (٢ / ٣٤٧).

عقبه: «وقد روي في حرز أبي دجانة حديثٌ طويل، وهو موضوع لا تحلّ روايته».

وقال الصغَاني في «موضوعاته» رقم (١٣) في معرض سرده الأمور المكذوبة: «والحرز المنسوب لأبي دجانة الأنصاري، واسمه سماك بن خرشة، موضوعة».

١٥ ـ «مسند أنس بن مالك البصري».

وهو كتاب مكذوب، فيه مقدار ثلاث مئة حديث، ألصق بسمعان بن مهدي.

قال الذهبي في «الميزان» (٢ / ٢٣٤) في ترجمته: «سمعان بن مهدي عن أنس بن مالك حيوان لا يعرف، أُلصقت به نسخة مكذوبة رأيتها، قبّح الله من وضعها».

وقال ابن حجر في «اللسان» (٣ / ١١٤): «وفي من رواية محمد ابن مقاتل الرازي عن جعفر بن هارون الواسطي عن سمعان، وهي أكثر من ثلاثة مئة حديث، أكثر متونها موضوعة».

قلت: وتسمّى هٰذه النسخة «مسند أنس البصري».

قال الصغَاني في «موضوعاته» رقم (١٤) بصدد ذكره للموضوعات: «ومسند أنس بن مالك الذي يروى عن جعفر بن هارون الواسطي عن سمعان عن أنس».

وقال الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص ٤٢٤): «ومنها: الكتاب المعروف بـ «مسند أنس البصري» مقدار ثلاث مئة حديث، يروي عن سمعان بن المهدي عن أنس، وأوله: أمتي في سائر الأمم كالقمر في

النجوم». قال في «الذيل»: «لا يكاد يعرف، ألصقت به نسخة موضوعة، قاتل الله واضعها».

وقد حكم بوضع هٰذا الكتاب وأنه منحول لأنس جمع من العلماء والحفاظ؛ منهم: ابن حجر في «نكته» (٢ / ٥١)، والسيوطي في «اللآلىء» (١ / ٤١ ـ ٤٢)، و«ذيل الموضوعات» (ص ٤١)، والقاري في «الأسرار المرفوعة» (٤٠٧) و«المصنوع» (١٩٦ ـ ١٩٧)، وابن عرّاق في «تنزيه الشريعة» (١ / ٦٥)، والعجلوني في «كشف الخفاء» (٢ / ٥٧٨).

وقد كذب أيضاً على كثير من آل البيت، وحصر ذٰلك صعب يكاد لا ينال من كثرته وشدّته، ولٰكن نمثّل على ذٰلك بالآتي:

١٦ ـ **«البطاقة»**.

كذب على جعفر الصادق باتفاق أهل العلم، يدعيه ابن الحلي ونحوه من المغاربة وأصحابه الذين أخذوا عنه العلم؛ كمالك بن أنس وسفيان بن عيينة وأمثالهما من الأئمة، أئمة الإسلام برآء من هذه الأكاذيب[1].

١٧ ـ **«الجدول»**.

نسب إلى جعفر الصادق كتاب «الجدول في الهلال» الذي بنى عليه الضلال طائفة من الرافضة، وهو كذب مفتعل عليه، افتعله عليه عبد الله بن معاوية أحد المشهورين بالكذب، مع رياسته وعظمته عند أتباعه[2].

---

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٤ / ٧٩) و(٣٥ / ١٨٣)، وانظر: «بغية المرتاد» (٣٢١، ٣٢٨)، و«مفتاح دار السعادة» (٢ / ٢١٦).

(٢) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٤ / ٧٩) و(٣٥ / ١٨٣)، و«نقض المنطق» (٦٦)، وانظر: «بغية المرتاد» (٣٢٨)، و«مفتاح دار السعادة» (٢ / ٢١٦).

١٨ ـ **«الهفت»**.

كذب على جعفر الصادق باتفاق أهل العلم[١].

وهنالك كتب كثيرة كذبت على جعفر الصادق، وبيَّنها شيخ الإسلام مع ما سبق ذكرهُ؛ فقال بعد كلام:

«وقد دخل كثير من هٰذه القرمطة في كلام كثير من المتصوفة، كما دخل في كلام المتكلمة، وقد ذكر أبو عبد الرحمن السلمي في كتاب «حقائق التفسير»[٢] قطعة من هٰذا الجنس عن جعفر الصادق رضي الله عنه.

وأهل العلم بجعفر وأحواله يعلمون قطعاً أن ذٰلك مكذوب على جعفر، كما كذب عليه الناقلون عنه «الجدول في الهلال»، وكتاب «الجفر»، و«البطاقة»، و«الهفت»، و«اختلاج الأعضاء»، و«الرعود والبروق»، ونحو ذٰلك مما هو من كلام أهل النجوم والفلسفة، ينقلونه عن جعفر، وأهل العلم بحاله يعلمون أنّ هٰذا كله كذب عليه، بل أعجب من ذٰلك ظن طوائف أن كتاب «رسائل إخوان الصفا»[٣] هو عن جعفر الصادق، وهٰذا الكتاب هو أصل مذهب القرامطة الفلاسفة؛ فينسبون ذٰلك إليه ليجعلوا ذٰلك ميراثاً عن أهل البيت، وهٰذا من أقبح الكذب وأوضحه؛ فإنه لا نزاع بين العقلاء أن «رسائل إخوان الصفا» إنما صنفت بعد المئة الثالثة في دولة بني بويه قريباً من بناء القاهرة»[٤].

---

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٤ / ٧٩) و(١١ / ٥٨٢) و(٣٥ / ١٨٣)، وانظر: «مفتاح دار السعادة» (٢ / ٢١٦).

(٢) سيأتي التحذير منه في المجموعة الثانية، ضمن (كتب التفسير) إن شاء الله تعالى.

(٣) انظر عنها: المجلد الأول، الكتاب الأول من كتب العقيدة.

(٤) «بغية المرتاد» (٣٢٨ ـ ٣٢٩)، ويوجد في مكتبة الأوقاف ببغداد رسالة في اختلاج الأعضاء تنسب للإمام جعفر الصادق، ورقة واحدة رقمها (١ / ٢٢ أ ـ مجاميع)، ويوجد بها أيضاً شرح رسالة اختلاج الأعضاء، مؤلفها مجهول، (رقمها ٢ / ٢٢ ـ ٦٠ ـ مجاميع)، ولمزيد من

ومن الكتب المكذوبة على أهل البيت:

١٩ ـ «الصحيفة السجّادية».

كذبت على علي بن الحسين المعروف بزين العابدين[1] (ت ٩٤هـ) رضي الله عنه، قال عنها محمد جواد مغنية في تفسيره «الكاشف» (١٠ / ٥١٥): «تعظِّمها الشيعة، وتقدّس كل حرف فيها».

قلت: ولم تثبت نسبتها إليه، وهي من وضع الشيعة عليه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية عنها في «منهاج السنة النبوية» (٣ / ٢٠٩): «إن أكثرها كذب على علي بن الحسين».

وقد طبعت هٰذه الصحيفة في النجف، عن المطبعة العلوية، في (٣٢٠ صفحة) سنة (١٣٥٢هـ ـ ١٩٣٣م)، طبع حجر، ثم صورت عن دار الصادق في بيروت، بعنوان: «الصحيفة الكاملة السجادية» في (٢٥٩) صفحة، ونشرها بعضهم في بعض المجلات، كما أشرنا إليه في كتابنا «الإشارات إلى أسماء الرسائل المودعة في بطون المجلدات والمجلات» (رقم ٦١٦).

٢٠ ـ «المسند المنسوب لزيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب» (ت ١٢٢هـ).

طبع هٰذا المسند (والذي يعرف أيضاً بـ «المجموع الفقهي») منسوباً

التفصيل في هٰذا انظر: «كشف الظنون» حاجي خليفة (١ / ٥٩١ ـ ٥٩٢)، «البداية والنهاية» لابن كثير. وطبع «الهفت الشريف» للمفضل بن عمر الجعفي، تحقيق مصطفى غالب (إسماعيلي معاصر)، عن دار الأندلس، سنة (١٩٦٤م)، وهو مليء بالخرافات؛ ففيه ـ مثلاً ـ (ص ٨٤) في الباب الثالث والعشرين (في معرفة تزويج أم كلثوم في الباطن) قال: «يحتمل أن تكون زفت لعمر جنيّة تصوّرت بصورة أم كلثوم»!!

(١) ينظر: «رسالة الحقوق» التي نشرها عبد الهادي المختار في بغداد سنة (١٩٥٠م) على أنها لزين العابدين، هل هي له أم منحولة؟! فليحقق.

للإمام زيد مرتين في ميلانو بإيطاليا سنة (١٩١٩هـ) باعتناء غريفيني، وفي مصر[١] سنة (١٣٤٠هـ) في (٣٩٩) صفحة، وكتب على غلافه:

«وهو ما رواه عن أبيه عن جده، ويسمى بـ «المجموع الفقهي» لذكره بعض المسائل الفقهية، نفع الله به آمين، جمعه عبد العزيز بن إسحاق البغدادي رحمه الله».

وقام على طبعه عبد الواسع بن يحيى الواسعي، وقدّم له مقدمة تعوزها الدِّقة، وفيها أشياء باطلة، وقرَّظ له بعض علماء الأزهر، وهم: محمد بخيت المطيعي، وعبد القادر بن أحمد بدران الدمشقي، وعبد المعطي السقا، ووضع طابعه في المقدمة سؤال وجوابه في الزيدية لبكر بن محمد عاشور الصدفي (مفتي الديار المصرية آنذاك)، والشيخ سليم البشري (شيخ الجامع الأزهر آنذاك).

وقد لام هٰؤلاء الشيخُ أحمد شاكر رحمه الله تعالى؛ فقال بصدد كلامه على هٰذا الكتاب: «ومما يؤسف له أن يقرظه بعض أفاضل العلماء من شيوخنا علماء الأزهر غير متحرين معرفة ما فيه من الكذب على رسول الله ﷺ، ولا ناظرين إلى عاقبة وثوق العامة ممن لا يعرف الصحيح من السقيم بوجود توقيعاتهم على مدائح لهٰذه الأكاذيب، ولله الأمر من قبل ومن بعد»[٢].

وتكلم هٰذا الكلام بصدد تعليقه على قول ابن حزم: «فإن قيل: فإنه قد روي من طريق زيد عن أبيه عن جده عن علي؛ قلت: يا رسول الله! أمسح على الجبائر؟ قال: «نعم، امسح عليها»[٣]. قلنا: هٰذا خبر لا تحل روايته؛ إلا

---

(١) وصوِّر بالأوفست مرات في بيروت وغيرها.

(٢) التعليق على «المحلى» (٢ / ٧٥).

(٣) نحوه في مطبوع «مسند زيد» (٧٤ ـ ٧٥).

على بيان سقوطه لأنه انفرد به أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي، وهو مذكور بالكذب»[1] انتهى.

قال الشيخ أحمد شاكر معلقاً على كلام ابن حزم وقبل ما ذكرناه عنه آنفاً:

«أبو خالد هٰذا وضاع: قال وكيع: كان في جوارنا يضع الحديث، فلما فطن له؛ تحوّل إلى واسط. وقال أحمد: يروي عن زيد عن آبائه أحاديث موضوعة؛ يكذب. وقال ابن معين: كذاب غير ثقة ولا مأمون، وأحاديثه التي يرويها هي التي عرفت باسم «مسند زيد» أو «المجموع الفقهي»»[2].

فالعجب من قول ناشر هذا الكتاب (ص ١) عن هٰذا الكذاب: «إن الأئمة من أهل البيت متفقون على الاحتجاج به والرواية عنه والاعتراف بفضله»!! والأعجب منه أن السيد يحيى بن الحسين ابن المؤيد بالله جمع رسالة في توثيق أبي خالد هٰذا، كما قال الشوكاني في ترجمته في «البدر الطالع» (٢ / ٣٣٠).

ولست هنا بصدد تفصيل كلام جهابذة الجرح والتعديل عليه؛ فقد فعلتُ ولله الحمد في تعليقي على مسألة رقم (٣٤) من «الخلافيات» للبيهقي، وإنما همي هنا الإشارة إلى أن هٰذا الكتاب مكذوب على الإمام زيد رحمه الله تعالى، ولذا؛ قال أحمد شاكر أيضاً في تقديمه لعمل محمد فؤاد عبد الباقي في القيام بمراجعة ترجمة «مفتاح كنوز السنة» (ص ع) في معرض حديثه على الأصول التي فهرسها د. أ. ي. فنسنك ما نصه:

«. . . والكتاب الرابع عشر: المسند المنسوب للإمام زيد بن علي بن

---

(١) «المحلى» (٢ / ٧٥).

(٢) التعليق على «المحلى» (٢ / ٧٥).

الحسين بن علي بن أبي طالب، المتوفى شهيداً سنة (١٢٢هـ)، وهٰذا الكتاب عمدة في الفقه عند علماء الزيدية من الشيعة، لو صحَّت نسبتُه إلى الإمام زيد عليه السلام؛ لكان أقدم كتاب موجود من كتب الأئمة المتقدمين؛ إلا أنَّ الراوي له عن زيد رجل لا يوثق بشيء من روايته عند أئمة الحديث، وهو أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي، رماهُ العلماء بالكذب في الرواية، قال الإمام أحمد بن حنبل في شأنه: كذاب، يروي عن زيد بن علي عن آبائه أحاديث موضوعة» انتهى.

ولا يفوتني في الختام أن أُنبه على ما يلي:

أولاً: جامع هٰذا المسند (كما على غلافه) عبد العزيز بن إسحاق البغدادي، قال عنه الناشر (ص ١٣): «كان ثقة، عالماً، فاضلاً، عارفاً بالفقه»، وقبل ذٰلك: «وروى عنه . . . ومحمد بن أبي الفوارس».

قلت: أسند الخطيب في «تاريخه» (١٠ / ٤٥٨ ـ ٤٥٩) عن ابن أبي الفوارس هٰذا قوله في جامع هٰذا «المسند» ما نصه: «كان البقال هٰذا أحد المتكلمين من الشيعة، وله كتب مصنفة على مذهب الزيدية، يجمع حديثاً كثيراً»، قال: «وكان له مذهب خبيث، ولم يكن في الرواية بذاك، سمعت منه أجزاء فيها أحاديث رديَّة»، ولذا ترجمه الذهبي في «الميزان»: (٢/ ٦٢٣) و«تاريخ الإسلام» (وفيات ٣٥١ ـ ٣٨٠) (ص ٣٠٨)، وابن حجر في «اللسان» (٤ / ٢٥)، وترجمته مظلمة في هٰذه الكتب وغيرها.

ثانياً: الراوي لهٰذا المسند عن أبي خالد الواسطي الكذاب، هو إبراهيم ابن الزِّبْرقان، قال عنه ناشر هٰذا «المسند» (ص ١٣): «وثقه ابن معين، وروى عنه الحافظ أبو نعيم».

قلت: ولم يسلم من غمز. . . قال عنه أبو حاتم في «الجرح

والتعديل»: (١ / ١ / ١٠٠): «يكتب حديثه ولا يحتج به».

ثالثاً: أما الراوي عن ابن الزبرقان؛ فهو نصر بن مزاحم، وهو رافضي جلد، واتّهمه أبو خيثمة بالكذب، ووهاه جمع من الجهابذة كما تراه في ترجمته في «الميزان» (٤ / ٢٥٣) وغيره.

رابعاً: وذكر الشوكاني في «البدر الطالع» (٢ / ٣٣٠) في ترجمة (السيد يحيى بن الحسين ابن الإمام المؤيَّد بالله محمد ابن الإمام القاسم بن محمد الشهاري الزيدي) أنه قد تصرّف في هٰذا الكتاب؛ فقال:

«ورأيت بخط السيد يحيى بن الحسين ـ وهو ابن الإمام القاسم بن محمد ـ أن صاحب الترجمة تواطأ هو وتلامذته على حذف أبواب من «مجموع زيد بن علي» وهي ما فيه ذكر الرفع، والضم، والتأمين، ونحو ذٰلك، ثم جعلوا نسخاً، وبثّوها في الناس، وهٰذا أمر عظيم، وجناية كبيرة، وفي ذٰلك دلالة على مزيد الجهل، وفرط التعصّب، وهٰذه النسخ التي بثّوها في الناس موجودة الآن؛ فلا حول ولا قوة إلا بالله» انتهى.

خامساً: قد سلك الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه «الإمام زيد» (ص ٢٣٣ ـ ٢٧٥) مسلكاً غريباً في إثبات نسبة هٰذا الكتاب للإمام زيد ضارباً أقوال أئمة الجرح والتعديل عرض الحائط، مع أن فيه نقولاً في عدم صحة هٰذا الكتاب عن علماء لم نذكرهم، فاقتضى التنبيه والتنويه، والله الموفق.

والخلاصة. . . هٰذا الكتاب مكذوب ومنحول على الإمام زيد، والإسناد إليه مظلم، ورجاله غير ثقات ابتداءً من جامعه إلى الراوي له عنه.

٢٠ ـ «تعبير الرؤيا»، و«منتخب الكلام في تفسير الأحلام».

المنسوبان لابن سيرين (ت ١١٠هـ).

جاء عن ابن سيرين في التعبير عجائب، وكان له في ذلك تأييد إلهيٌّ، كما قال الذهبي في ترجمته في «السير» (٤ / ٦١٨)، و«تاريخ الإسلام» (وفيات ١٠١ ـ ١٢٠هـ، ص ٢٤٥):

وقد عُرف عنه تأويل الرؤى، وأكثر من ذٰلك، مما جعل ابن شُبرمة يقول: «دخلتُ على محمد بن سيرين بواسط؛ فلم أر أجبن من فتوىً منه، ولا أجرأ على رؤيا منه»(١).

وقد جمع الأخ الفاضل خالد العنبري حفظه الله تأويلاته الصحيحة الثابتة عنه في كتاب مفرد(٢)، ولٰكن الكتابَ المطبوع بعنوان «منتخب الكلام في تفسير الأحلام»، و«تعبير الرؤيا» المنسوب لابن سيرين هو على التحقيق ليس من تأليفه على الرغم من شهرته وكثرة طبعاته؛ فقد طبع الكتاب منسوباً لابن سيرين بعنوان «تعبير الرؤيا» لأول مرة في مصر سنة (١٢٨١هـ ـ ١٨٦٤م) في (٦٢ صفحة)، ثم فيها سنة (١٢٩٨هـ)، ثم سنة (١٣٠٣هـ)، ثم سنة (١٣٠٥هـ)؛ كلها عن مطبعة شرف، وسنة (١٣٠١هـ) عن مطبعة محمد مصطفى، وسنة (١٣٠٩هـ) عن المطبعة الميمنية، وسنة (١٣١٠هـ) عن المطبعة العلمية، وطبع بعد ذٰلك في كثير من البلدان؛ فطبع مثلاً في بغداد سنة (١٩٦١م)، وطبع له «منتخب الكلام في تفسير الأحلام» لأول مرة في بولاق سنة (١٢٨٤هـ) على هامش «تعطير الأنام» لعبدالغني النابلسي، ثم في القاهرة سنة (١٣٢٠هـ)، ثم سنة (١٣٤٧هـ)، وفي لكناو سنة (١٨٧٤م)، وفي بومبي سنة (١٢٩٦هـ ـ ١٨٧٨م)، وبعد ذٰلك مرات في بيروت وغيرها.

---

(١) «تاريخ دمشق» (١٥ / ٢١٨ / أ)، وعنه «السير» (٤ / ٦١٤) وغيره.

(٢) انظر له «ثلاثة كتب في الرؤى والأحلام».

ومعذرة أخي القارىء على هٰذا الاستطراد، ولٰكني أريد أن أدلل من خلاله على شهرة هٰذا الكتاب، وما زالت أيدي العوام تتلقفه وألسنة الناس تبحث عنه وتطلبه، ولا سيما النساء منهم، وابن سيرين التابعي الجليل بريء منه.

ومن الجدير بالذِّكر أن «المنتخب» غير «تعبير الرؤيا»؛ فقد فرَّق بينهما الزِّركلي وحكم بأنه ليس له، قال: «ينسب له كتاب «تعبير الرؤيا»، ذكره ابن النديم وهو غير «منتخب الكلام في تفسير الأحلام» المطبوع المنسوب إليه أيضاً وليس له»[1].

قلت: و«تعبير الرؤيا» ليس لابن سيرين أيضاً، وقد أعجبني المقال الأخير للأستاذ عبد العزيز الرفاعي ضمن سلسلة مقالاته التي نشرتها مجلة «المنهل» بعنوان «مطالعات عن محمد بن سيرين»، جاء في الحلقة الثامنة[2] والأخيرة منها، ما نصه:

«هل ألَّف ابن سيرين كتاباً سواء في التعبير أو في غيره؟

لقد ولد ابن سيرين في عهد أخذت فيه الأمة العربية تتحفز للتدوين المرتب، وكان الوسط العلمي في البصرة قد شرع يأخذ بأسبابه، وكان ابن سيرين من الكتاب حقاً، ولٰكن؛ هل دوَّن شيئاً؟

من النتف الصغيرة التي يرويها ابن سعد في ترجمته له نعلم أن له في الكتابة قواعد وآداباً؛ فهو مثلاً في كتابة البسملة كان يكره أن يكتب الباء ثم يمدها إلى الميم حتى يكتب السين، كما روى ذٰلك محمد بن عمرو أبو سهل

(١) «الأعلام» (٦ / ١٥٤).

(٢) نشرت في عدد (٤٣٨)، السنة (٥١)، المجلد (٤٦)، ذو الحجة (١٤٠٥هـ)، (ص ١٦٠ ـ ١٦٤).

الأنصاري، كما روى محمد بن عمرو أيضاً أنه كان يكره أن يكتب: بسم الله الرحمن الرحيم لفلان. . . ويقول: اكتب بسم الله الرحمٰن الرحيم من فلان إلى فلان.

وربما أوحى تكرر رواية محمد بن عمرو عن قواعد الكتابة لدى ابن سيرين أنه كان كاتبه كما كان ابن سيرين من قبل كاتب لأنس بن مالك في فارس كما مرّ بنا.

ولٰكن هناك رواية صريحة عن ابن عون وهو صهره كما قدمنا تدل على أن ابن سيرين كان يكـره أن يتخذ كتاباً؛ فقد روى أن ابن سيرين قال: إياكم والكتب؛ فإنما تاه من كان قبلكم ـ أو قال: ضل من كان قبلكم ـ بالكتب.

وروى حفيده بكار، فقال: «لم يكن لجدي ولا لأبي ولا لابن عون كتاب فيه تمام حديث واحد».

وفي هٰذه الـرواية الأخيرة نلمـح احتمال أن يكون النفي منصبّاً على الكتابة في الحديث، وينسحب ذٰلك أيضاً على الرواية الأولى؛ فالخشية من الضلالة إنما تكون في شؤون الدين، وإنه كان يعني أن الاعتماد على كتابة الحـديث تهمـل الحفظ، وأن إهمال الحفظ يضعف الذاكرة ويبطل الأخذ بالسند، أو يجعله ثانوياً كما آل إليه أمر الناس الآن؛ فلا تكاد تجد من يأخذ بالسند، فإن وجد؛ فهو الندرة النادرة.

ويؤيد هٰذا الرواية التي تقول: إنه كان يأذن بالكتابة إلى حين حفظ المكتوب على أن يمحى بعد ذٰلك؛ لئلا يعتمد عليه.

وهٰذه الرواية عن يحيى بن عتيق[1] أن محمد بن سيرين كان لا يرى

---

(١) وكان ثقة كما قال عنه ابن سعد (٧ / ٢٥٣).

بأساً أن يكتب الحديث، فإذا حفظه؛ محاه، ولٰكن ابن سيرين كان يتوق إلى أن يجمع شيئاً من علمه في كتاب؛ فإن صهره ابن عون يحدثنا فيقول: سمعت محمداً يقول: «لو كنت متخذاً كتاباً لاتخذت رسائل النبي ﷺ».

فهو إذن كان يود أنْ لو جمع رسائل النبي عليه الصلاة والسلام في كتاب؛ إيماناً منه بأهميتها ودلالاتها، ولٰكنه لم يفعل، ويبدو أنه ترك ذٰلك لشدة ورعه.

وتدل هٰذه الأخبار في مجموعها على أن محمد بن سيرين، لم يؤلف كتاباً لا في الحديث ولا في غيره، فإذا كان لم يجمع أحاديث رسول الله ﷺ وهي أولى بالجمع؛ فكيف بغيرها مما يروى عنه من تأليف في التعبير؟

وقد يقال: إنه لا حرج في اتخاذ كتاب في التعبير، وقد يكون الحرج في كتابة الحديث من وجهة نظر ابن سيرين، ولٰكن منهج ابن سيرين في الحياة وهو منهج الحذر والتقوى وشدة الورع تجعلني أستبعد أن يتخذ كتاباً في التعبير، ويكفي أن يكون «ما رابه شيء إلا تركه منذ نشأ».

في المصادر التي بين يدي لا أجد بين المؤلفين الأولين من يذكر أن ابن سيرين ألف كتاباً في أي علم من العلوم، ويظل الأمر كذٰلك عبر القرون الثلاثة الأولى من الهجرة لنجد أول من ذكره ضمن المؤلفين ابن النديم صاحب «الفهرست»، المتوفى سنة (٣٥٨هـ) حيث يسرد الكتب المؤلفة في تعبير الرؤيا (٤٣٩)؛ فيذكر معها كتاب «تعبير الرؤيا» لابن سيرين، يذكر هٰذه العبارة فقط؛ فلا يزيد عليها شيئاً يوثقها أو ينفيها أو يشكك فيها...

وكما نعلم؛ فإن ابن النديم كان وراقاً، وكان همه في كتابه «الفهرست» أن يسرد أسماء الكتب والمؤلفين لا أن يحقق ويدقق، ولو أنه فعل؛ لكان لكتابه حجم آخر وشأن مختلف، وإن كان قد بلغ في قصده مدى بعيداً

واضطلع بعمل جليل؛ فهو قد وضع «الفهرست» وكفى.

وكما قال كاتب مقدمة الناشر لكتاب «الفهرست» في طبعة المطبعة الرحمانية بمصر (وهو مجهول): «إن لابن النديم أسلوباً اقتصاديّاً يكره اللغو والمقدمات والإطالة... ويندفع إلى صميم الموضوع ابتداء من غير مواربة ولا تمهيد».

ومعنى هٰذا أنه وجد بين الكتب المتداولة في عصره كتاب «تعبير الرؤيا» وعليه اسم ابن سيرين فسجله بين ذٰلك الحشد الكثير الذي سرده في كتابه، ولم تكن من مهمته أن يحقق فيه أو يدقق؛ فذٰلك هدف آخر كما قلت.

ونحن لا نستغرب أن يأتي بعد ابن النديم من المفهرسين من يذكر كتاب ابن سيرين ما دام ذكره ابن النديم، وما دام الكتاب موجوداً بالفعل في خزائن الكتب، ويستوقف نظرنا بين المؤلفين القدامى ذٰلك النص الذي سبق إيراده عن ابن خلدون في «مقدمته»، حيث نجده صريحاً في نفي اضطلاع ابن سيرين بالتأليف في التعبير.

وأود هنا ذكر ما قاله ابن خلدون عن «تعبير الرؤيا» في الفصل الثاني عشر من «مقدمته» الذي عقده بعنوان «في علم تعبير الرؤيا»:

«ولم يزل هٰذا العلم متناقلاً بين السلف، وكان محمد بن سيرين فيه من أشهر العلماء، وكتب عنه في ذٰلك القوانين وتناقلها الناس لهٰذا العهد، وألف الكرماني فيه من بعده، ثم ألف المتكلمون المتأخرون وأكثروا، والمتداول بين أهل المغرب لهٰذا العهد كتب ابن أبي طالب القيرواني من علماء القيروان مثل «الممتع» وغيره، وكتاب «الإشارة» للسالمي، وهو علم مضيء بنور النبوة للمناسبة التي بينهما، كما وقع ذٰلك في «الصحيح»، والله علام الغيوب».

فها نحن نجد ابن خلدون يذكر أن السلف كان يتناقل هٰذا العلم وهو يعني التناقل الشفهي أو التناقل المسجل في غير ما تصنيف مرتب مبوب، وإن ذٰلك ظل إلى عهد ابن سيرين حيث كتبت عنه قوانين العلم ولم يقل كتب فيها أو أملاها، ثم ظلت هٰذه القوانين متداولة أيضاً ومن بعده جاء الكرماني.

وتركيب النص الخلدوني على هٰذا النحو يدل على أن ما نسب إلى ابن سيرين من تأليف في هٰذا الباب لم يكن مقبولاً لديه، ولٰكنه في الوقت نفسه لا ينفي آليَّة وضع القواعد الأساسية لفن التعبير وهي القواعد التي كتبت عنه وجرى تناقلها حتى جاء الكرماني.

وأرى أن الباحثين المحدثين الذين شككوا في نسبة كتاب «تعبير الرؤيا» أو «منتخب الكلام في تعبير الأحلام» إلى الإمام ابن سيرين، إنما تابعوا في ذٰلك ابن خلدون أو تابعوا من تابعه.

وسواء عندي أصدر هٰذا التشكيك عن المستشرقين مثل بروكلمان، أو «دائرة المعارف الإسلامية»، أو عن غيرهم كـ «معجم المطبوعات» لسركيس أو غيره.

لنتأمل ما يذكره بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» (ج ١، ص ٢٥٥) من الطبعة الثانية؛ فهو بعد أن ترجم له في إيجاز شديد، وبعد أن قال: «وله اليد الطولى في تعبير الرؤيا»، وبعد أن دل على بعض مواطن ترجمته أو النقل عنه، يقول:

«نسب له كتاب في تعبير الأحلام بعنوان «الجوامع»؛ طبع بالقاهرة (١٣١٠هـ)، ذكره له البغدادي في «هدية العارفين» (٢ / ٧)، (ويوجد مختصر منه في جوتا ٢٤٢).

وينسب له «منتخب الكلام في تفسير الأحلام»؛ طبع في بولاق

(١٢٨٤هـ)، كما طبع على هامش كتاب «تعطير الأنام» لعبد الغني النابلسي في القاهرة (١٣٠٤هـ).

ويوجد مختصر منه بعنوان «تعبير الرؤيا»؛ طبع بالقاهرة ولكنو وبومباي.

وينسب له كتاب «الإشارة في علم العبارة» و«الإشارات في تفسير المنامات».

والمؤلف المظنون للكتاب وهو محمد بن أحمد بن قاسم السالمي يروي عن إسحاق الفراماني، المتوفى (٩٣٠ / ١٥٢٣).

وهٰكذا نجد أن بروكلمان يستعمل لفظة (نسب له) في كل ما أورده عن المؤلفات التي تعزى إليه، ولا يستعمل كلمة تدل على الجزم والتأكيد، بل هو يتحدث أيضاً عن المؤلف المظنون لأحد الكتب التي تنسب إليه.

ومعنى هٰذا أن بروكلمان يستبعد أن يكون ابن سيرين هو مؤلف أي كتاب من هٰذه الكتب التي يوضع عليها اسمه، وإن كان لا يحدثنا عن مبررات هٰذا الشك... ونجد أن عدداً من المفهرسين أو المعجميين الذين ذكروا ابن سيرين بعد بروكلمان تابعوه في استعمال لفظ (ينسب)، سواء أكانوا ممن رجعوا إلى بروكلمان أو لم يرجعوا إليه أو هم فعلوا ولكنهم لم يصرحوا، ولا أريد أن أعدد هٰؤلاء لئلا يطول البحث دونما طائل[1].

وخلاصة ما تبين لي هو أن ابن سيرين لم يؤلف في التعبير للأسباب التالية:

١ ـ أن جميع الذين ترجموا له خلال القرون الثلاثة الأولى من الهجرة لم يذكروا إطلاقاً أن لابن سيرين كتاباً في التعبير مع أنهم ذكروا براعته فيه.

---

(١) انظر: «معجم المؤلفين».

٢ ـ إن ابن سيرين رغم معرفته بالكتابة لم يكن يكتب بنفسه، وإنما كتب عنه بعض تلامذته، وإنهم إنما كانوا يقيدون المسائل لئلا تضيع بالنسيان، وإنه كان يكره كتابة الحديث؛ إلا ريثما تحفظه الذاكرة، وذٰلك حفاظاً على الرواية والسند، ولئلا يتحول الكتاب إلى مرجع بدلاً من الشيخ أو الراوي، ولم يذكر أحد من المؤرخين السابقين أنه كتب في الحديث أو غيره أو أنه أملى شيئاً في أي علم من العلوم والتقنين.

وهٰذا لا ينبغي أن يكون تلامذته أو أحدهم قد اهتموا بتعبيراته واستخلصوا منها القوانين، أو أن يكون هو ذاته قد شرح لهم بعض القواعد التي يلتمسها في التعبير؛ فتلقفوها بالتدوين، ولا مانع أن يكون ذٰلك قد تم بعلمه وإقراره، ولٰكن على أساس تقييد الفوائد العلمية لا التأليف فيها.

٣ ـ إن ابن سيرين كان شديد الورع، وكان يحمل نفسه من ورعه الشيء الكثير كما جاء في «سيرته»، وكما سبق تفصيل ذٰلك، وأغلب الظن أن يحمله ورعه هٰذا على أن لا يتحمل وضع قوانين معينة في الرؤيا، وإن كان في واقع الحال جريئاً على التعبير كما يروى عنه، ولٰكنها جرأة العالم المتمكن من فنه، وهي جرأة وقتية؛ أي أنها تتعلق بكل حالة تعرض له على حدة من حالات الرؤيا، يواجهها بما يفتح الله عليه به وفقاً للملابسات الخاصة بها، ولكنها ليست جرأة تحمل تبعة التأليف.

٤ ـ نقلت بعض المصادر نماذج من تعبيره، ولٰكنها لم تذكر إطلاقاً أنها منقولة من كتاب وضعه أو أملاه.

٥ ـ إن إلقاء أية نظرة عابرة على كتاب «تعبير المنام» المتداول في أيدي الناس منسوباً لابن سيرين، إلقاء مثل هٰذه النظرة كفيل بأن يدل على أن روح

التأليف وشواهد المؤلف ونسقه وتعبيره ليس مما تصح نسبته إلى القرن الأول الهجري؛ أي: إلى عصر ابن سيرين، أما متى خضع هٰذا الكتاب لدراسة جادة متأنية؛ فإن الدارس سيصل إلى اليقين من العصر الذي تصح نسبته إليه إن لم تكشف هٰذه الدراسة عن المؤلف الحقيقي للكتاب.

٦ ـ على أنه قد يكون أهم هٰذه الاستدلالات وأحقها بالتقديم أن ابن سيرين نفسه قال: «لو كنت متخذاً كتاباً لاتخذت رسائل النبي ﷺ».

وهٰذا تصريح واضح أنه لم يتخذ كتاباً، وأنه لو كان يريد أن يؤلف كتاباً لاتخذ كتاب النبي (ﷺ) كتاباً أي لاشتغل بجمعها وتدوينها وسرد رواياتها ونصوصها» انتهى.

ومن الجدير بالذّكر هنا أن الأخ خالداً العنبريَّ قد توصل إلى أن «منتخب الكلام» كذب على ابن سيرين، ذٰلك لأن في هٰذا الكتاب أقوالاً لبعض العلماء ممن أتوا بعده[1].

وقد كذب على كثير من العلماء أيضاً؛ فمن ذٰلك:

٢١ ـ «فتوح الشام».

كذب هٰذا الكتاب على الواقدي، وقد حذر منه بعض العلماء، وهٰذه شذرات من كلامهم:

قال الشيخ قليوبي الشافعي في «حاشيته على شرح المحلي على منهاج الطالبين»[2]: «والأولى للمعتكف الاشتغال بالعبادة، ومجالسة أهل العلم والحديث، وقراءة الرقائق والمغازي غير الموضوعة، وإلا؛ فتحرم

---

(١) انظر: «ثلاثة كتب في الرؤى والأحلام».

(٢) (٢ / ٧٧).

كـ «فتوح الشام»، و «قصص الأنبياء وحكايتهم»، المنسوبة للواقدي».

وفي كتاب «مختصر الفوائد المكية» للسيد علوي السقاف ذكر في خاتمتها التنبيه على بعض الكتب وأحاديث وحكايات لا ينبغي الاشتغال بها نقلاً عن «المشرع الروي»: «ويمنع في المسجد ما ذكره المؤرخون من قصص الأنبياء؛ كـ «فتوح الشام» للواقدي، فإن غالبه موضوع، أو مأخوذ ممن لا يوثق به»[1].

وذكره الشيخ علوي السقاف أيضاً في آخر جزئه «المنهل اللطيف في أحكام الحديث الضعيف»[2] تحت «فائدة: ذكر العلماء كتباً لا ينبغي للإنسان أن ينقل منها حديثاً إلا بعد المراجعة والتنقيب، بل بعضها يغلب فيه ذكر الأحاديث الموضوعة».

قلت: وهٰذا الكتاب لم تصح نسبته للواقدي[3]، وقرنه للشيخ محمد العربي التباني في «إفادة الأخيار ببراءة الأبرار» أو «تحذير العبقري من محاضرات الخضري» (١ / ٣٥) بكتب خرافية وقصص شعبية؛ فقال:

«... أشد من ضلالهم بالكتب الباطلة الخرافية الموضوعة من قبل لإفساد عقائد المسلمين وإضلالهم؛ كـ «فتوح الشام» المنسوب للواقدي، و «ذات الهمة»، و «العنترية»، و «رأس الغول»، و «ألف ليلة وليلة» وغيرها؛ فإلى الله المشتكى من هٰذا البلاء».

وقد ظفرتُ بكلام بديع متين، فيه بحث واستقصاء وتدليل وتمثيل خلص منه صاحبه ـ وهو الاستاذ أحمد عادل كمال حفظه الله ـ، إلى أن هٰذا

---

(١) بواسطة «إصلاح المساجد» للقاسمي (ص ١٥٣، ١٥٤ الهامش).

(٢) (ص ٢٩).

(٣) وكذا قال الدكتور شاكر مصطفى في «التاريخ العربي والمؤرخون» (١ / ٢٩٨).

الكتاب لقيط، وهو مكذوب على الواقدي؛ فلنسمع إليه وهو يقول:

لقد رجعنا ننظر في كتاب «فتوح الشام» المنسوب إلى الواقدي، وهو الـذي يهمنـا في بحثنـا هٰذا؛ فوجـدناه مليئاً بالمبالغات الظاهرة والعبارات المسجـوعـة على ألسنـة أبـطال الفتـوح؛ خلافاً لأسلوب عصرهم، ولٰكن الواقدي[1] فيما نسب إليه يدافع عن كتابه بقوله: «والله الذي لا إلٰه إلا هو، عالم الغيب والشهادة، ما اعتمدت في خبر هٰذه الفتوح إلا الصدق، وما أخذته إلا عن قاعـدة الصدق؛ لأثبت فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، لأرغم بذٰلك أهل الرفض والخارجية عن السنة والفرض؛ إذ لولاهم بمشيئة الله عز وجل لم تكن البلاد للمسلمين، ولا انتشر علم هٰذا الدين؛ فلله درهم، لقد جاهدوا وصابروا وثبتوا للقاء العدو، وبذلوا جهدهم وما قصروا حتى زحزحوا الكفر عن سريره وتهيأ لمسيره، وأزالوا كسرى وقيصر والجلند بن كركي حتى علا الإسلام وظهـر وذل الكفر وتقهقر، لا جرم قال الله فيهم: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ﴾».

لقد اطلعنا على ثلاث طبعات من الكتاب، الأولى لدار الجيل ببيروت وغير مثبت عليها سنة نشرها، والثانية للحلبي بمصر وبهامشه كتاب «تحفة النـاظـرين فيمن ولي مصـر من الولاة والسلاطين»، نشر سنة (١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م)، وبمضاهاة الطبعتين وجدناهما متطابقتين تماماً؛ فهما من أصل واحد لم يبن عنه أي من الناشرين، ولم يقدم أحد منهما ما نشر بأي تقديم، ولا ذكر شيئاً عن مصدره أو تحقيقه، ثم اطلعنا على نسخةٍ من طبع كلكتا عام (١٨٥٤م)، تحقيق المستشرق الايرلندي وليم ناسوليس W. Nassaulees، وقد جاء في تقديمه أنه اعتمد على نسختين تختلف إحداهما عن الأخرى فروقاً

---

(١) «فتوح الشام» طبعة كلكتا، تقديم المستشرق وليم ناسوليس (ص ١٨).

كبيرة جدّاً، وتمنى لو كانتا أكثر صحة مما هما عليه ولو أنهما كانتا قد كتبتا بعناية أكبر، وذكر أن النسخ الخطية لـ «فتوح الشام» قليلة، وأن في المكتبات الشرقية في أوروبا عشر نسخ حررت خمس منهما في السنوات (٧٧٣ و ٨٢٧ و ٨٦٣ و ٩٩٤ و ١٠٠٩هـ)، وقد اعتمد ناسوليس على نسخة تخص العقيد Raw linson حررت عام (٨١٥هـ)، ووصفها بأنها نسخة دمشق، وعلى نسخة ثانية تخص مولـوي محمد حسن وهو مواطن من كانبورKanpoor حررت عام (٩٥٢هـ)، ولم تكتب أيٌّ منهما بعناية، وبهما أخطاء عديدة هجائية ونحوية وصرفية، وخلط بين التذكير والتأنيث، وبهما من التناقضات ما جعله يفترض أنه كان هناك إصدارين للكتاب، وأضاف أنه أحياناً لا يجد قطاعات بأكملها من صفحة أو أكثر في إحداهما، وأن نسخة كنبور أكثر امتلاء من نسخة دمشق في جزئها الأول بينما تزيد نسخة دمشق في جزئها الأخير، وأن محرر نسخة العقيد رو لنسون عمد إلى إجراء بعض التصحيحات حتى تبدو أنها أصلية غير مقلدة، ولٰكنه لم يوفق في دقة النقل.

ويضيف المستشـرق ناسـوليس أنه لم يستطع الترجيح بين اختلاف مؤرخي الفتوح، وأنه ما لم يقم أحد بهٰذا العمل؛ فسوف يكون من المحال الـوصول إلى أي نتيجة تستحق التصديق، كما ذكر أن ما يعلمه الأوربيون بصفة عامة عن حروب المسلمين في الشام إنما تعتمد على هٰذا الكتاب، وإن صح هٰذا فإننا نأسف أشد الأسف؛ إذ إن كتاب «فتوح الشام» يقوم على أسلوب تعصبي استفزازي للمسيحيين خاصة، فهو مثلاً يكثر من ذكر استنصار الروم بالصلبان، ثم تقع هٰذه الصلبان على الأرض ويحطمها المسلمون، كما يكثر من ذكر استعاذة القساوسة الروم بالمسيح وبأمه، ويحرص على بيان أن ذٰلك لم يغنهم شيئاً أمام المسلمين المؤمنين بالله، ويفيض الكتاب في مثل تلك التحديات بين المسلمين والروم بصورة لا نجدها في أي مصدر آخر،

ولقد وجدنا في طبعة كلكتا فقرات بأكملها لم نجدها في طبعة دار الجيل ببيروت أو طبعة الحلبي بمصر.

كنا بصدد دراسة عن الصحابي البطل ضرار بن الأزور؛ فقادتنا هٰذه الدراسة إلى شيء خطير جدير بالتسجيل فيما يتعلق بتحديد تاريخ وفاة هٰذا الصحابي الجليل، وليس هٰذا التاريخ هو ما يعنينا هنا، ولٰكن الذي لفت نظرنا هو ما يقرره الواقدي في هٰذا الشأن، ولعل أقرب الرواة إلى الواقدي هو كاتبه محمد بن سعد صاحب كتاب «الطبقات الكبرى»، قال في ترجمته[1] عن ضرار: «قال عبد الله بن جعفر: مكث ضرار بن الأزور باليمامة مجروحاً قبل أن يرحل خالد بيوم، فمات... قال محمد بن عمر [يعني الواقدي]: وهٰذا أثبت عندنا من غيره».

وذكر البلاذري[2] عن الواقدي قوله: «المجمع عليه عند أصحابنا أن ضراراً قتل باليمامة».

وقال الفقيه، الحافظ[3]، المحدث، أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (وذكر الواقدي)؛ قال: قاتل ضرار بن الأزور يوم اليمامة قتالاً شديداً حتى قطعت ساقاه جميعاً، فجعل يحبو على ركبتيه ويقاتل وتطؤه الخيل حتى غلبه الموت، وقيل: مكث ضرار باليمامة مجروحاً، ثم مات قبل أن يرتحل خالد بيوم، قال: وهٰذا أثبت عندي من غيره».

وقال عز الدين بن الأثير[4]: «... وشهد قتال مسيلمة باليمامة وأبلى

---

(١) «الطبقات الكبرى» (٦ / ٢٥).

(٢) «فتوح البلدان» (٣٠٠ ـ ٦١٢).

(٣) «الاستيعاب في أسماء الأصحاب» (٢ / ٢٠٤).

(٤) «أسد الغابة».

فيه بلاء عظيماً حتى قطعت ساقاه جميعاً، فجعل يحبو على ركبتيه ويقاتل وتطؤه الخيل حتى غلبه الموت، قاله الواقدي».

وقال ابن حجر[1] عن ضرار: «. . . واختلف في وفاته؛ فقال الواقدي: استشهد باليمامة. . .».

ابن سعد المتوفى (٢٣٠هـ)، والبلاذري المتوفى (٢٧٩هـ)، وأبو عمر المتوفى (٤٦٣هـ)، وابن الأثير المتوفى (٦٣٥هـ)، وابن حجر المتوفى (٨٥٢هـ)؛ خمسة مصادر موثوقة تنسب إلى الواقدي تأكيده أن ضراراً استشهد باليمامة، وقد كانت معركة اليمامة ضد مسيلمة الكذاب عام (١١هـ)، في حين امتلأت صفحات هٰذا الكتاب «فتوح الشام» المنسوب إلى الواقدي ببطولات أسطورية لضرار بن الأزور الأسدي في كل معركة من معارك فتح الشام، بل وذهب إلى أبعد من هٰذا، فجعل له ذكراً في معركة القادسية، وفي فتح الجزيرة، وفي فتح مصر، وقد كانت هٰذه جميعاً بعد حروب الردة بسنوات ولم ينسب أحد من هٰؤلاء الخمسة ولا من غيرهم إلى الواقدي ما نجده الآن في هٰذا الكتاب.

أفلا يسوقنا هذا إلى الشك في صحة نسبة النسخ المطبوعة بين أيدينا اليوم من كتاب «فتوح الشام» إلى الواقدي، بل إلى القطع بانعدام هٰذه الصحة؟ إن الأمر يحتاج إلى بحث شامل (ليس هٰذا مكانه) وراء النسخ الخطية لذٰلك المصدر حيث وجدت، للتحري عن تاريخها وعن الفروق فيما بينها وعما اشتملت من تناقضات أو اتفاقات مع مرويات الواقدي المنقولة عنه في المصادر الأخرى، إنه جهد ندعوا باحثينا وجامعاتنا إلى القيام به، ويقول فتحي عثمان في كتابه «أضواء على التاريخ الإسلامي» حين عرض للواقدي:

---

(١) «الإصابة».

«له كتاب «التاريخ الكبير» وكتاب «الطبقات»، ولم يبق لنا مما يصح من كتبه إلا كتاب «المغازي»[1]. . . »، وأغفل ذكر كتاب «فتوح الشام».

لقد بحثنا فيما رجعنا إليه من مصادر عن ذكر لكتاب «فتوح الشام» للواقدي؛ فوجدنا أن محمد بن سعد في «الطبقات الكبرى»، وابن حجر في «لسان الميزان»، وابن قتيبة الدينوري في «المعارف»؛ كلٌّ قد ترجم للواقدي ترجمة مختصرة دون الإشارة إلى الكتاب ولا إلى أي من مصنفاته، ولم نعثر في «الإصابة» على إشارة إلى الكتاب، كما ذكر ابن الأثير في مقدمة «أسد الغابة» المصادر التي أخذ عنها، ولم يذكر كتاب «فتوح الشام»، ولا أي كتاب للواقدي. . . لقد ذكر في كتابه أشياء نسبها إلى الواقدي، ولكنه لم يبن عن مصدرها، وذكر صاحب «الاستيعاب» أن «تاريخ الواقدي» أخبره به خلف بن القاسم عن علي بن العباس عن. . . إلخ، ولم يذكر كتاب «فتوح الشام»، أما أول ذكر عثرنا عليه للكتاب؛ فهو ما ذكره ياقوت في «معجم الأدباء» في معرض تعداده لمصنفات الواقدي، ثم ذكر شمس الدين الذهبي في كتابه «دول الإسلام» من مات عام (٢٠٧هـ)؛ فقال: «. . . وقاضي بغداد محمد ابن عمر الواقدي صاحب «المغازي»»، ولم يذكر «فتوح الشام».

ما معنى أن نعثر على الذكر الوحيد لهذا الكتاب لدى الأولين على لسان ياقوت المتوفى (٦٢٦هـ)، ثم يختفي هذا الذكر من لسان ابن الأثير المتوفى (٦٣٠هـ)، والذهبي المتوفى (٧٤٨هـ) نذهب إلى أن الكتاب قد ظهر قبيل ياقوت، ونستبعد أنه كان مجهولاً لدى ابن الأثير ولدى الذهبي ولو أن علمهما به لم يثبت، وأغلب ظننا أنهما لم يذكراه رأياً منهما في عدم صحة نسبته إلى الواقدي.

---

(١) انظر عنه لزاماً: «آداب الشافعي» (٢٢٠) لابن أبي حاتم، و«السيرة النبوية الصحيحة» (١ / ٦٢) لأكرم العمري؛ ففيها تحذير من هذا الكتاب.

نخلص مما سبق أن «فتوح الشام» كتاب لقيط مجهول النسب، ينتسب ادعاءً إلى غير كاتبه، بصرف النظر عن توثيق الواقدي أو تكذيبه.

وفي كتاب «فتوح الشام» روايات وفيرة عن هٰذه الفتوح، أوفر مما رواه كل مصدر من المصادر الأخرى، بل لعلها أوفرها مما روته مجتمعة، وقد أسقطنا هٰذا الكتاب كلية كمرجع؛ فلم نأخذ عنه شيئاً على الإطلاق لسقوطه عندنا أمام البحث والفحص»[1].

قلت: وقد استمد صاحب «شرح ديوان الخنساء» كثيراً من هٰذا الكتاب واعتمد عليه، وصاحبه ومؤلفه مجهول غير معروف؛ فكن على حذر منه.

«فائدة مهمة»

ومن المناسب هنا ذكر فائدة نفيسة، وهي أن «خولة بنت الأزور» وقصصها البطولية مع أخيها ضرار لا وجود لها في الواقع، بل إن «خولة» لا ذكر لها البتة في كتب التراجم والسير، بل ولا في كتب اللغة والأدب؛ فهي على الراجح شخصية وهمية، وكل من يثبت عنها شيئاً؛ فإنما اعتماده على الواقدي وعلى «شرح ديوان الخنساء»، وقد علمتَ ـ أخي القارىء ـ حال هٰذين الكتابَيْن؛ فإنهما مما لا يعتمد على ما فيهما.

وقد بحث الأستاذ عبد العزيز الرفاعي هٰذه المسألة في كتاب «خولة بنت الأزور»، وخلص إلى ما توصلنا إليه، وعرَّج على كتاب «فتوح الشام»، وشكك في صحة نسبته للواقدي أيضاً معتمداً على أن أسلوب الكتاب يخالف أسلوب الواقدي المعروف، وقال عن هٰذا الكتاب بأنه أشبه بكتاب لسرد الأساطير والحكايات، وفيه تناقض وتباين في المعلومات، ثم توصل إلى أن

(١) «الطريق إلى دمشق» (ص ٧٧ ـ ٨٢)، وفيه (ص ٥٤٤) في مراجع الكتاب: «فتوح الشام المنسوب خطأ إلى الواقدي».

الكتاب إن كان للواقدي؛ فقد حصل فيه زيادات وتشويه[1].

ونخلص مما سبق أن هٰذا الكتاب منحول على الواقدي وهو منه بريء، والله أعلم.

٢٢ ـ «الفقه الأكبر».

في صحة نسبة الكتاب للإمام أبي حنيفة رحمه الله وقفة؛ لأنه متضمّن مسائل لم يكن الخوض فيها معروفاً في عصره ولا العصر الذي سبقه، على أنّ عدداً غير قليل من مسائله يؤيِّدها ما تناثر في كتب الفقه والتراجم من نقول عن الإمام[2].

وقد نسب الكتاب الإمام الذهبي في «العلو للعلي الغفار» (ص ١٠١) إلى أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي، وهو من كبار أصحاب أبي حنيفة وفقهائهم؛ فقال: «وبلغنا عن أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي صاحب «الفقه الأكبر»؛ قال».

وعلق شيخنا الألباني على مقولة الذهبي في «مختصر العلو» (ص ١٣٦)، فقال: «وفي قول المؤلف: «صاحب الفقه الأكبر»: إشارة قوية إلى أن كتاب «الفقه الأكبر» ليس للإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى؛ خلافاً لما هو مشهور عند الحنفية، وقد طبع عدة طبعات منسوباً إليه».

قلت: وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (وفيات ١٩١ ـ ٢٠٠هـ، ص ١٥٨) في ترجمة أبي مطيع: «صاحب كتاب «الفقه الأكبر»، تفقّه بأبي حنيفة وروى عنه»، ونسبه لأبي مطيع شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»

---

(١) أنظر: «المجلة العربية» العدد التاسع، السنة الثالثة، (ص ١٠١) وما بعدها.

(٢) انظر: «أقاويل الثقات» (ص ٦٣ / الهامش) وتعليقنا على «أدلة معتقد أبي حنيفة» (ص ٤٢) للشيخ علي القاري.

(٥ / ٤٦ وما بعدها)، وأبو مطيع هٰذا متكلَّم فيه كما تراه في «الميزان» (١ / ٥٧٤ ـ ٥٧٥).

ولذا؛ يتعامل كثير من العلماء مع هٰذا الكتاب من حيث النسبة لأبي حنيفة على حذر، كما تراه في «خلاصة الأثر» (٣ / ١٨٦) وغيره؛ فيقولون فيه: «المنسوب لأبي حنيفة»[1].

٢٣ ـ «الفقه الأكبر»، المكذوب على الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ).

طبعت مجلة «الأزهر» هٰذا الكتاب في (٧٩) صفحة من القطع الوسط ووزعته هدية مجانية مع عدد جمادى الأولى، سنة (١٤٠٦هـ)، وكتبت على غلافه ما نصه: «من نوادر الأصول في علم التوحيد «الفقه الأكبر»»، وتحت هٰذا العنوان: «تصنيف الإمام عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه (١٥٠ ـ ٢٠٤هـ)».

ثم بعد ذٰلك «إعداد محمد محمود محمد فرغلي، رئيس قسم أصول الفقه بجامعة الأزهر». وطبع قبل ذٰلك في العراق أيضاً.

قلت: والله؛ إن هٰذا الكتاب ليس من تصنيف الإمام محمد بن إدريس ولم يدر به ولم يحط علمه بمسائله المستحدثة المصبوغة بعلم الكلام، وتفصيلات الأشاعرة في علم التوحيد زعموا.

فهٰذا الكتاب صنّفه أشعريٌّ جلد، ربما كان متمذهباً بمذهب الإمام الشافعي في الفقه، والأدلة على بطلان نسبة هٰذا الكتاب للإمام محمد بن إدريس الشافعي كثيرة؛ فكل فقرة من فقراته تنادي على نفسها أنها متأخرة

---

(١) وانظر حول إسناد الكتاب لأبي حنيفة: «توضيح المشتبه» (٢ / ٢٠٧) لابن ناصر الدين، والتعليق على «الإكمال» لابن ماكولا (٣ / ٢٢٣).

عنه، بريئة منه، بل هو رحمه الله تعالى بريء منها، ومن هٰذه الأدلة:

أولاً: لم ينسبه له أحدٌ ممن ترجم له، ولم ينقل أحد منه شيئاً.

ثانياً: لم يذكر ناشره ولا معده للطبع النسخ الخطية التي اعتمدها في التحقيق.

ثالثاً: أسلوب مؤلفه مغاير لأسلوب الإمام الشافعي في التصنيف.

رابعاً: ورد فيه (ص ٤٢، ٥٢، ٧٣): «قال بعض أصحابنا»، و«إليه ذهب بعض أصحابنا»، وهٰذا يؤكّد أن مؤلّفه متأخّر، بل ورد فيه (ص ٥٣) إشارة إلى تخطئة من فضَّل إبراهيم عليه السلام على نبينا محمد ﷺ، وهٰذه مسألة أثارها بعض المبتدعة في القرن العاشر الهجري، كما بيّناه في كتابنا «الإشارات إلى أسماء الرسائل المودعة في بطون المجلدات والمجلات» (رقم ٨٢٠).

خامساً: المسائل الموجودة في هٰذا الكتاب لم تكن معروفة في زمن الإمام الشافعي.

سادساً: الأحاديث الموجودة في الكتاب غير مسندة، بل فيه بعض الأحاديث الضعيفة والباطلة والموضوعة؛ ففيه (ص ٧٥) حديث موضوع وهو «أصحابي كالنجوم...»، وفي (ص ٤٩) حديث ضعيف جدّاً... وهكذا.

سابعاً: وقد جنح حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١ / ١٢٨٧ - ١٢٨٨) إلى أنه ليس من تأليف الشافعي؛ فقال: ««الفقه الأكبر» للإمام الشافعي، وهو جيد جدّاً! مشتمل على فصول، قَرأهُ بعض أهل حلب على الشيخ زين الدين الشماع، لٰكن في نسبته إلى الشافعي شك، والظن الغالب أنه من تأليف بعض أكابر العلماء!».

وظفرتُ بعد كتابة ما تقدم بكلمة متينة للشيخ صالح المَقْبلي في كتابه الجيد «العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ» (ص ١٨٠) هذا نصها:

«ومن عجيب ما اطلعتُ عليه كتاب سماه صاحبه «الفقه الأكبر» من محض مقلّدة الأشعري، ذكر فيه غثَّ الكلامِ وسمينَه، ومن دقائقه وجلائله شيئاً كثيراً، ثم عزاه إلى الإمام الشافعي! صانه الله تعالى، ولو كان للشافعي لحلَّ من أتباعه محلَّ الإنسان من العين، وحاشا الشافعي من تلك الرذائل» انتهى.

فالخلاصة: هٰذا الكتاب مكذوب على الإمام الشافعي، ولم يقم دليل واحد على أنه له، والله أعلم.

٢٤ ـ «مسند الربيع بن حبيب الإباضي».

طبع هٰذا المسند باسم «الجامع الصحيح، مسند الإمام الربيع بن حبيب بن عمر الأزدي البصري» في مجلد واحد في أربعة أجزاء.

ومؤلِّفه نكرة مجهول غير معروف، على الرغم من أنه قد سطر على غلاف هٰذا الكتاب عنه «أحد أفراد النبغاء من علماء آخر قرن البعثة»!!

ولم أعثر له على ترجمة إلا في «الأعلام» للزِّركلي (٣ / ١٤)، وهو قد أخذها من مطلع هٰذا الكتاب! ولذا؛ قال شيخنا الألباني في «صفة صلاة النبي ﷺ» (ص ١٨٨ ـ ط المعارف): «. . . رواه ربيعهم في «مسنده» المجهول»، وقال أيضاً في ردّه على الأستاذ عز الدين بليق عند قوله (ص ٨) في كتابه «منهاج الصالحين»: «وقد انتقيتُ أكثر الأحاديث من كتب الحديث الستة و«الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب». . .»، قال شيخنا حفظه الله: «. . . الربيع هٰذا ليس إماماً من أئمتنا، وإنما هو إمام لبعض الفرق

الإسلامية من الخوارج، وهو نكرة لا يعرف هو ولا «مسنده» عند علمائنا».

قلت: ومما ينبغي ذكره بهٰذا الصدد أُمور:

الأول: جاء على غلاف المطبوع من هٰذا المسند:

«على ترتيب الشيخ، المحقق، صاحب التفسير الكبير والعدل والإنصاف والدليل والبرهان:

أبي يعقوب، يوسف بن إبراهيم الورجلاني رضوان الله عليهما».

والورجلاني هٰذا إسناده منقطع إلى مؤلف هٰذا «المسند».

الثاني: والورجلاني هٰذا رجل مغربي غير مشهور بالرواية.

الثالث: ومن ثم؛ كيف يكون ما في هٰذا الكتاب من تأليف الربيع وهو في أواخر قرن البعثة، وقد روى فيه (٣ / ٢٣): «قال: وأخبرنا بشر المريسي...».

الرابع: ومنه تعلم ما في قول مصححه (وهو عبد الله بن حميد السالمي) من المغالطات عندما افتتح الكتاب بتنبيهات، قال في «التنبيه الأول» (١ / ٢):

«اعلم أن هٰذا المسند الشريف أصح كتب الحديث رواية وأعلاها سنداً، وجميع رجاله مشهورون بالعلم والورع والضبط والأمانة والعدالة والصيانة، كلهم أئمة في الدين وقادة للمهتدين».

قلت: واغوثاه! لا والله؛ بل بشر المريسي[1] من أئمة الضلال،

---

(١) وقع كلامه إلى عثمان بن سعيد الدارمي الحافظ؛ فصنَّف كتاباً في الرد عليه وهو مطبوع، واسمه «الرد على بشر المريسي فيما ابتدعه من التأويل لمذهب الجهميّة».

«انسلخ من الورع والتقوى»؛ كما قال الذهبي في «السير» (١٠ / ٢٠٠).

وكثير من رجال هٰذا المسند حالهم كحال هٰذا المبتدع الضال.

والخلاصة: هٰذا المسند منحول، ومؤلّفه مجهول، ولله عاقبة الأمور.

٢٥ ـ «رسالة الإمام أحمد للإصطخري أحمد بن جعفر بن يعقوب الفارسي».

هٰذه الرسالة منحولة على الإمام أحمد بن حنبل، إمام أهل السنة رحمه الله تعالى، وقد أوردها برمتها ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١ / ٢٤ ـ ٣٦)، والدليل على ذٰلك أمران:

الأول: فيها من العبارات ما يخالف منهج السلف الصالح في الصِّفات، وفيها من التفصيلات والإثباتات ما يجعل المنصف يستبعد صدور ذٰلك من مثل هٰذا الإمام الذي نعت بأنه «تابعي جليل، تأخر به الزمن»؛ ففيها مثلاً:

«وكلم الله موسى تكليماً من فيه»! و«ناوله التوراة من يده إلى يده»! وهٰكذا.

والآخر: ما قاله الذهبي في «السير»(١١ / ٢٨٦) عقب رسالة أرسلها الإمام أحمد إلى عبيد الله بن يحيى بن خاقان؛ قال: «فهٰذه الرسالة إسنادهُا كالشمس؛ فانظر إلى هٰذا النَّفَس النوراني لا كرسالة الإصطخري».

وقال في «تاريخ الإسلام» (وفيات ٢٤١ ـ ٢٥٠هـ، ص ١٣٦) عقب رسالة عبيد الله أيضاً: «قلتُ: رواةُ هذه الرسالة عن أحمد أئمة أثبات، أشهد بالله أنه أملاها على ولده، وأما غيرها من الرسائل المنسوبة إليه كرسالة الإصطخري؛ ففيها نظر، والله أعلم».

٢٦ ـ «رسالة الصلاة».

رسالة موضوعة على الإمام أحمد[1]، وموضوعها: ما يلزم في الصلاة من اعتـدال وطمـأنينة في الأركان ويتحدث فيها عن أهمية صلاة الجماعة وأحكام إقامتها على وجهها، وزعم واضعها أنه رحمه الله قد كتبها إلى إمام صلى هو وراءه؛ فأسـاء في صلاته، وهي مطبوعة مشهورة، وذكرها له غير واحد ممن ترجم له من المعاصرين، مثل: محمد أبو زهرة في كتابه «ابن حنبـل: حياتـه وعصـره ـ آراؤه وفقهه» (ص ١٩٤)، وأحمد بن عبد الجواد الدومي في كتابه «أحمد بن حنبل بين محنة الدين ومحنة الدنيا» (ص ١٨٨)، وعبد الغني الدقر في «أحمد بن حنبل إمام أهل السنة» (ص ٣٢٤). . .

وعلى الرغم من ذلك؛ فقد ذكـر الذهبي في ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١١ / ٢٨٧)؛ أنها مكذوبة ومنحولة عليه؛ فقال: «وكذٰلك رسالة المسيء في صلاته باطلة، وما ثبت عنه أصلاً وفرعاً؛ ففيه كفاية».

وقال أيضاً فيه (١١ / ٣٣٠) متعقِّباً ابن الجوزي عند سرده مصنفات الإمـام أحمد عند قوله: «الرسالة في الصلاة»؛ قال: «قلتُ: هو موضوع على الإمام».

وقد تابعه على هٰذا الحكم وأقرّه عليه شيخنا أبو عبد الرحمن الألباني ـ فسح الله مدته وأمتع به ـ في كتابه «صفة صلاة النبي ﷺ» (ص ٣٣ ـ ط المعارف).

٢٧ ـ «الإمامة والسياسة».

كتاب مكذوب على ابن قتيبة رحمه الله تعالى، وعلى الرغم من ذٰلك؛ فهو مصدر هام عند كثير من المؤرخين المعاصرين، ويجب أن يتعامل مع

(١) انظر كتابنا: «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» (رقم ٥٧٦).

هٰذا الكتاب بحذر شديد؛ إذ حوى مغالطات كثيرة، ولذا؛ شكك ابن العربي من نسبة جميع ما فيه لابن قتيبة.

والأدلة على عدم صحة نسبة هٰذا الكتاب لابن قتيبة كثيرة؛ منها:

١ ـ أن الذين ترجموا لابن قتيبة لم يذكروا هٰذا الكتاب بين ما ذكروه له، اللهم؛ إلا القاضي أبا عبد الله التوزي المعروف بابن الشباط، فقد نقل عنه في الفصل الثاني من الباب الرابع والثلاثين من كتابه «صلة السمط».

٢ ـ أن الكتاب يذكر أن مؤلفه كان بدمشق وابن قتيبة لم يخرج من بغداد إلا إلى دينور.

٣ ـ أن الكتاب يروى عن أبي ليلى، وأبو ليلى كان قاضياً بالكوفة سنة (١٤٨هـ)؛ أي: قبل مولد ابن قتيبة بخمس وستين سنة.

٤ ـ أن المؤلف نقل خبر فتح الأندلس عن امرأة شهدته، وفتح الأندلس كان قبل مولد ابن قتيبة بنحو مئة وعشرين سنة.

٥ ـ أن مؤلف الكتاب يذكر فتح موسى بن نصير لمراكش، مع أن هٰذه المدينة شيدها يوسف بن تاشفين سلطان المرابطين سنة (٤٥٥هـ) وابن قتيبة توفي سنة (٢٧٦هـ)[1].

٦ ـ إن هٰذا الكتاب مشحون بالجهل والغباوة والركة والكذب والتزوير؛ ففيه أبو العباس والسفاح شخصيتان مختلفتان، وهارون الرشيد هو الخلف المباشر للمهدي، وأنّ الرشيد أسند ولاية العهد للمأمون، وهٰذه الأخطاء يتجنبها صغار المؤرخين، فضلاً عمن هو مثل ابن قتيبة الذي قال عنه شيخ

---

(١) مقدمة محقق كتاب «المعارف» بقلم الدكتور ثروت عكاشة (ص ٥٦). وأول من شكك في صحة نسبة هٰذا الكتاب مع سرد بعض الأدلة المذكورة هو غاينفوس المجريطي في صدر كتابه عن الأندلس سنة (١٨٨١)، ثم تبعه دوزي وآخرون!

الإسلام ابن تيمية: «... وكان أهل المغرب يعظِّمونه ويقولون: من استجاز الوقيعة فيه؛ يُتَّهم بالزّندقة، ويقولون: كل بيت ليس فيه شيء من تصنيفه لا خير فيه»[1].

٧ ـ إن مؤلف «الإمامة والسياسة» يروي كثيراً عن اثنين من كبار علماء مصر، وابن قتيبة لم يدخل مصر ولا أخذ من هٰذين العالمين؛ فدلّ ذٰلك على أنّ الكتاب مدسوس عليه.

وقد جزم بوضع الكتاب على ابن قتيبة غير واحد من الباحثين، من أشهرهم:

١ ـ محب الدين الخطيب في مقدمة كتاب ابن قتيبة «الميسر والقداح» (ص ٢٦ ـ ٢٧).

٢ ـ ثروت عكاشة في مقدمة كتاب ابن قتيبة «المعارف» (ص ٥٦).

٣ ـ عبد الله عُسيلان في رسالة صغيرة مطبوعة بعنوان «كتاب الإمامة والسياسية في ميزان التحقيق العلمي»، ساق فيها اثني عشر دليلاً على بطلان نسبة هٰذا الكتاب لابن قتيبة.

٤ ـ عبدالحليم عويس في كتابه «بنو أمية بين الضربات الخارجية والانهيار الداخلي» (ص ٩ ـ ١٠).

٥ ـ سيدة إسماعيل الكاشف في كتابه «مصادر التاريخ الإسلامي» (ص ٣٣).

٦ ـ وقد قدمت في الجامعة الأردنية كلية الآداب عام (١٩٧٨م) رسالة ماجستير عنوانها: «الإمامة والسياسة دراسة وتحقيق»، قال الباحث فيها:

---

(١) «تفسير سورة الإخلاص» (٩٥).

«وعلى ضوء هٰذه الدراسة؛ فقد تبين أن ابن قتيبة الدينوري بعيد عن كتاب «الإمامة والسياسة»، وبنفس الوقت؛ فإنه لم يكن بالإمكان معرفة مؤلف الكتاب، مع تحديد فترة وفاته بحوالي أواسط القرن الثالث الهجري، وقال قبل ذٰلك في نفس الصفحة: «إن النّسخ المتوفرة من الكتاب المخطوطة منها (وهي عشر نسخ وقف عليها الباحث) والمطبوعة تنسبه إلى ابن قتيبة».

٧ ـ وقد جزم ببطلان نسبة هٰذا الكتاب لابن قتيبة أيضاً السيد أحمد صقر في مقدمة تحقيقه لـ «تأويل مشكل القرآن» (ص ٣٢)؛ فقال: «كتاب مشهور شهرة ببطلان نسبته إليه»، ثم قال بعد أن ساق بعض الأدلة الآنفة الذكر: «إنّ هٰذا وحده يدفع نسبة الكتاب إلى ابن قتيبة، فضلاً عن قرائن وأدلة أخرى كلها يثبت تزوير هٰذه النسبة». وإلى هٰذا ذهب الحسيني في رسالته (ص ٧٧ و٧٨)، والجندي في كتابه عن ابن قتيبة (١٦٩ ـ ١٧٣)، وفاروق حمادة في «مصادر السيرة النبوية» (٩١)، وشاكر مصطفى في «التاريخ العربي والمؤرخون» (١/ ٢٤١ ـ ٢٤٢)، والله الموفق.

٢٨ ـ كتاب «ما يمتحن به السني من البدعي» أو «مسائل الامتحان»، للشيخ أبي الفرج المقدسي عبد الواحد بن محمد الأنصاري (ت ٤٨٦هـ).

هٰذا الكتاب من تصنيف الإمام أبو الفرج المقدسي، ونعته الذهبي في «السير» (١٩ / ٥١) بـ «شيخ الإسلام»، وليس مرادنا من التحذير من أصل الكتاب، وإنما مما زيد فيه عليه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «. . . فقد رأيت من ذٰلك أموراً من أعظم المنكرات والكفران، وأحضر لي غير واحد من الناس من الأجزاء والكتب ما فيه من ذٰلك ما هو من الافتراء على الله وعلى رسوله، وقد وضع لتلك الأحاديث أسانيد، حتى إن منهم من عمد إلى كتاب صنفه الشيخ أبو الفرج

المقدسي فيمـا يمتحن به السني من البدعي ، فجعل ذٰلك الكتاب مما أوحاه الله إلى نبيه ليلة المعراج ، وأمره أن يمتحن الناس ، فمن أقر به ؛ فهو سني ، ومن لم يقر به ؛ فهو بدعي ، وزادوا فيه على الشيخ أبي الفرج أشياء لم يقلها هو ولا عاقل»[1].

٢٩ ـ «درة التنزيل وغرَّة التأويل».

كتاب منحول على الخطيب الإسكافي ، وهو مطبوع على أنه له وهو ليس كذٰلـك ؛ إذ أحـال فيه في تفسير سورة الكـافـرون على كتاب له في التفسير، ولـم يعـرف للخطيب الإسكافي كتب في التفسير، ورجّح بعض الباحثين وهو الدكتور عمر عبد الرحمن السريسي أنه للراغب الأصبهاني ، ونشـر ذٰلك في «المجلة العربية للعلوم الإسلامية» العدد الثاني والثلاثون ، المجلد الثاني ، خريف عام (١٩٨٨م)، (ص ٣١٦ ـ ٣٢٠)، وتكلم على ذٰلك بتفصيل في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد المزدوج (٣ ـ ٤)، السنـة الثـانية، صفر ـ جمادى الأولى ، عام (١٣٩٩هـ) تحت عنوان «تحقيق نسبة كتاب «درة التنزيل وغرّة التأويل»» .

وقد وافقه الأستاذ أحمد حسن فرحات على عدم صحة نسبة الكتاب للخـطيب الإسكـافي ، ولٰكنـه رأى أنـه من تأليف قِوام السنة التيمي (أبي القاسم، إسماعيل بن محمد الأصبهاني) ، وأسهب في بيان ذلك ، وذٰلك في بحث له بعنوان : «كتاب «درة التنزيل وغرّة التأويل» لا تصح نسبته إلى الراغب الأصبهاني» نشره في مجلة «الشريعة والدراسات الإسلامية» التي تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت، السنة السادسة ، العدد الخامس عشر، جمادى الأولى ، (١٤١٠هـ)، (ص ٢٣ ـ ٨٠).

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤ / ١٤٥).

٣٠ ـ «الحكمة الدريَّة».

كتاب منحول على أحمد بن سليمان، قال الشيخ صالح المَقْبليّ:

«كـان ينبغي تنزيهه عن نسبة هٰذا الكتاب إليه؛ لما فيه من التهافت والأباطيل، وإنْ كان يشهد لبعض أبحاثه بعض أبحاث حقائق المعرفة مع صحة نسبتها إليه»[1].

٣١ ـ «مولد العروس».

هٰذا الكتاب مكذوب على ابن الجوزي، وفيه كثير من الطامات والرزايا على الرغم من طبعاته الشعبيّة الكثيرة الرخيصة الثمن، وانتشار هٰذا الكتاب قديم؛ فذكر الأستاذ عبد الحميد العلوجي في «مؤلفات ابن الجوزي» (ص ٢٤٢) له أكثـر من عشرة مخطوطات، وبيَّن أنه طبع في القاهرة سنة (١٩٢٧م) بعنوان «بغية العوام في شرح مولد سيد الأنام» وأنه طبع خمس مرات بعدها.

وبين يدي الآن طبعة سادسة عن مكتبة الحضارة في دمشق.

وأشار الأستاذ العلوجي إلى أن النووي قد شرحه وطبع شرحه في بولاق سنـة (١٢٩٢هـ) بعنوان: «فتح الصمد العالم على مولد أبي القاسم» أو: «البلوغ الفوزي في بيان ألفاظ مولد ابن الجوزي».

قلت: وهذا الشرح ليس ليحيى بن شرف، وإنما هو لمحمد بن عمر النووي الجاوي، ألفه سنة (١٢٩٤هـ / ١٨٧٧م).

وزادت الـدكتـورة ناجية إبـراهيم في «قـراءة جديدة في مؤلَّفات ابن الجـوزي» (ص ١٣٦ ـ ١٣٧) ست مخـطوطـات أخرى للكتاب؛ إلا أنها

---

(١) «العلم الشامخ» (ص ٢٣١).

ختمت كلامها على الكتاب بقولها:

«الشك واضح في نسبة هٰذه المخطوطة لابن الجوزي؛ فهو يخلو من الإسناد الذي اعتاد عليه ابن الجوزي في كتبه، كما يخلو من تعليق أو نقل ابن الجوزي لما يرد فيه من أخبار، وكل ما ورد فيه يتعلق بولادة الرسول ﷺ وأشعار مدحه، مما يدل على أن أحد العوام قد وضعه».

قلت: وكلامها صحيح لأسباب كثيرة؛ منها:

١ ـ إن نسخها كلها متأخرة جدّاً.

٢ ـ لم يذكره مترجمو ابن الجوزي ضمن مصنفاته.

٣ ـ ما ورد فيه من أشياء ساقطة مخالفة للعقيدة الإسلامية والنصوص الشرعية؛ ففي مطلعه (ص ٢): «الحمد لله الذي أبرز من غُرَّة عروس الحضرة صُبحاً مستنيراً»، وفي (ص ٢) أيضاً: «. . . وكل نبي غدا به مستجيراً. . . ونوح في الفلك به توسل، وهود في دعائه عليه عوَّل، والخليل به تشفَّع، وإسماعيل به تضرَّع»، وفيه (ص ١٣): «أن الله خلقه من نوره»، وفيه (ص ١٥): «وفي الحديث الصحيح!! أن البيت الذي فيه اسم محمد وأحمد فإن الملائكة تزوره في كل يوم وليلة سبعين مرة».

قلت: بل والله إنه كذب ولم يصححه أحد، وحكم عليه ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات» بالوضع، وكذا على كثير مما جاء في هٰذا الكتاب، وهٰذا يؤكد أنه مكذوب عليه[1]. (استدراك ٣).

وقد أظهر الأستاذ محمود مهدي الاستانبولي في كتابه «كتب ليست من الإسلام» (ص ٤٧ ـ ٦٠) الطامات التي في هٰذا الكتاب؛ فليراجع.

---

(١) انظر كتابنا: «الهجر في الكتاب والسنة» (ص ١٨٣ / الهامش).

٣٢ ـ «المقاصد في بيان ما يجب معرفته من الدين من العقيدة والعبادة وأصول التّصوّف».

كتاب مطبوع عن دار الإيمان في (١٠٢) صفحة من القطع الصغير، منسوب كذباً وزوراً للإمام النووي، والأدلة على بطلان هٰذه النسبة كثيرة؛ منها[1]:

أولاً: أسلوب صاحبه يغاير أسلوب النووي.

ثانياً: فيه ما يناقض المقرر في كتب النووي الأخرى.

ثالثاً: لم ينسبه إليه إلا الزّركلي في «الأعلام» (٩ / ٨٥)، ووافقه الأستاذ الدقر في كتابه «الإمام النووي» (٦٣).

وهٰذه النسبة لا تنهض لجعل الكتاب للنووي؛ فبقي الأمر يحتاج إلى أدلة حتى يثبت هٰذا الكتاب له، والله أعلم.

نتيجة لشهرة الإمام النووي العلمية، وسيرته المرضيّة؛ نسب إليه بعضُ الناس من الوراقين وغيرهم مؤلّفاتٍ ليست له ليقبل طلبة العلم على شرائها، أو ليلصقوا به ما يريدون نشره، ومن ذٰلك:

٣٣ ـ «شرح مولد ابن الجوزي».

وقد بيّنا أن هٰذه النسبة منحولة عليه تحت رقم (٣٠) من هٰذا الجزء.

٣٤ ـ «أغاليط الوسيط».

قال الإسنوي: «نسب ابن الرفعة إليه كتاباً في «أغاليط الوسيط» يشتمل على خمسين موضعاً؛ بعضها فقهية، وبعضها حديثية، وليس هو له وإنما

---

(١) انظر كتابنا: «الردود والتعقبات» (ص ٢٠، ٢٥، / الهامش).

لشخص حموي، وكذا قال ابن المُلقن: «الظاهر أنها ليست له»[1].

٣٥ ـ «الغاية في الفقه».

قال ابنُ المُلَقِنّ: «وعندي أنها ليست له، وإن كانت له؛ فلعلها مما صنفه في أول أمره، وسماها غيره «النهاية في الاختصار للغاية»، وجزم الإسنوي بأنها ليست له»[2].

٣٦ ـ «مختصر صحيح مسلم».

توقف ابن الملقّن في نسبته له؛ قال: «وأن مصنفه أخذ تراجمه من شرح «صحيح مسلم» له، وركّب عليها متونه وعزاه إليه»[3].

٣٧ ـ «منار الهدى في الوقف والابتداء».

ذكره الـزِّرِكْلِي في «الأعـلام» (٨ / ١٤٩) ضمن مؤلّفات النووي، وقال: «إنه مطبوع».

قلت: وهم الأستاذ خير الدين الزركلي رحمه الله تعالى في نسبة هٰذا الكتاب للإمام النووي ذٰلك لأن الكتاب المطبوع المعروف لدى أهل العلم إنما هو للأشموني، وقد طبع في مصر في طبعته الثانية سنة (١٣٩٣ / ١٩٧٣م)، ومعه «المقصد لتلخيص ما في «المرشد في الوقف والابتداء»» لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري. اهـ.

٣٨ ـ «غيث النفع في القراءات السبع».

لم يذكره أحد ممن ترجم للنووي؛ فلم يذكره ابن العطار ولا السخاوي

---

(١) «ترجمة النووي» للسخاوي (ص ١٥).

(٢) «ترجمة النووي» للسخاوي (ص ١٥).

(٣) «ترجمة النووي» للسخاوي (ص ١٤).

ولا السيوطي، وإنّما ذكره البغدادي في «إيضاح المكنون» (٢ / ١٥٢)، وقال عنه في «هدية العارفين» (٢ / ٥٢٥): إنه مطبوع.

قلت: ولم يعرف للإمام النووي كتاب في القراءات، ولم نجد أحداً تابع البغدادي على نسبة هٰذا الكتاب للإمام النووي، وقال: إنه مطبوع، وهٰذه الكتب بين أيدينا، فلم نعثر عليه، ولم نجد أحداً نقل منه أو رجع إليه، علماً بأن كتب النووي رحمه الله تعالى تنتشر وتشتهر بين طلبة العلم عند أوّل ظهورها وبروزها إلى عالم المطبوعات، وهٰذه خزائن المخطوطات طافحة بنفائس الكتب، فلم نظفر (ولو بالإشارة من خلال الفهارس) بذكر لهٰذا الكتاب على أنه للإمام النووي، ولقد ظفرنا ووجدنا أن هٰذا الكتاب مشهور ومطبوع على أنه لولي الله علي بن محمد بن سليم النوري السفاقسي[1]، (ت ١١١٧هـ)، وقد طبع على هامش «سراج القارىء المبتدىء» لأبي القاسم علي بن عثمان العذري.

ولذا؛ نجزم بأنه منحول ومنسوب للإمام النووي، والله تعالى أعلم.

٣٩ ـ «دعاء ختم القرآن».

هٰذا منسوب ومنحول على ابن تيمية رحمه الله تعالى؛ فلم يذكره أحدٌ ممن ترجم له، ولم يورده تلميذه الملازم له ابن القيم في «مؤلفات شيخ الإسلام»، وكذا لم يرد له ذكر في «مجموعة مؤلفات شيخ الإسلام» التي اعتنى بجمعها وبيان مخطوطاتها الأخ الفاضل محمد بن إبراهيم الشيباني رحمه الله تعالى.

وقد عثرتُ على نصين ينفي فيهما عالمان جليلان معاصران ممن

---

(١) انظر: «معجم المؤلفين» (٧ / ٢٠١)، و«الأعلام» (٥ / ١٤).

يعرفون نفس شيخ الإسلام ـ ولهما عناية بالغة بكتبه ـ نسبة هٰذا الكتاب لشيخ الإسلام، وهما:

الأول: الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله؛ قال: «أما الدعاء المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله؛ فلا أعلم صحة هٰذه النسبة إليه، ولٰكنها مشهورة بين مشايخنا وغيرهم، ولٰكني لم أقف على ذٰلك في شيء من كتبه»[1].

والآخر: الشيخ بكر أبو زيد حفظه الله؛ قال عنه: «لم تثبت نسبته إليه، ولا يعرف من نسبه إليه»[2].

٤٠ ـ «النصيحة الذهبية».

رسالة مكذوبة على الإمام الذهبي، فيها حطٌّ كبير على شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، «والإمام الذهبي في دينه وورعه وخلقه يرتفع قدره عن مثل هٰذه الرسالة التي تنادي عباراتها على بطلانها»[3]، ومما يؤكّد بطلانها أنها بخط خصم مُلد لابن تيمية وهو ابن قاضي شهبة، هٰذا على زعم ناشرها المقدسي بتعليقات الكوثري، وإلا؛ فالمثبت من صورة خطه في الطبعة الهندية من «طبقات الشافعية» يخالف المثبت في أولها.

وقد صنف الأخ الفاضل محمد بن إبراهيم الشيباني كتاباً أبطل فيه نسبة هٰذه النصيحة للذهبي، وبيَّن العوار الذي فيها والتناقض الواقع في عباراتها، وسماه بـ «التوضيح الجلي في الرد على النصيحة الذهبية المنحولة على الإمام الذهبي»، دراسة تحليلية لموضوع الرسالة ونسبتها وما جاء فيها من

---

(١) مجلة «البحوث الإسلامية» (٢٠ / ص ١٨٦).

(٢) «مرويات دعاء ختم القرآن» (ص ١١).

(٣) من مقدمة الشيخ بكر أبو زيد لـ «التوضيح الجلي» (ص ٧).

أغاليط وأوهام»، ومما فيه (ص ٨٥ ـ ٨٦):

«أقول: إن هٰذه النصيحة لا تصح نسبتها إلى الإمام الذهبي؛ لاعتبارات عدة:

أولاً: لم يذكرها أحد ممن اعتنى بمؤلفات الذهبي رحمه الله تعالى.

ثانياً: الذهبي تلميذ طالت ملازمته للشيخ ابن تيمية، وحتى آخر أيامه إلى وفاته رحمه الله تعالى.

ثالثاً: جميع أقوال الذهبي في كتبه المعتمدة أو أقواله المنتشرة في الثناء على ابن تيمية والحفاوة به تنكث هٰذه الرسالة وتنادي ببطلان نسبتها إليه، بل وتزويرها عليه.

رابعاً: هٰذه الرسالة بخط خصم ملد لابن تيمية رماه بسهم من القول مفزع، وهي شهادة مرفوضة شرعاً.

خامساً: حتى الساعة لم نر دليلاً من دلائل التوثيق المعتبر يُسند صحة نسبتها إليه، وهٰذا دونه خرط القتاد.

سادساً: لم نر من نسبها للذهبي رحمه الله تعالى بعد ابن قاضي شهبة إلاَّ عصريه الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى، وفي الوقت الذي لم يذكر فيه مستنداً للتوثيق لا نشك أن اعتماده على هٰذه النسخة لا يتجاوز زمنه، ومن فعلات عصريه ابن قاضي شهبة ولهما التقاء في المشرب المناهض لدعوة ابن تيمية رحمه الله تعالى.

سابعاً: أما المعاصرون المثبتون لنسبتها إلى الذهبي؛ فهم بين رجل يلتقي مع ابن قاضي شهبة مذهباً ومشرباً، وآخر لم يأت بدليل، وأنى يكون القبول لقولٍ عريٍ عن الدليل؟!

ثامناً: الشدة غير اللائقة بأهل العلم ومنهم الإمام الذهبي مع شيخه الإمام ابن تيمية.

الثاني: قول المنجد إنها نقلت من خطه (الذهبي)، ولم ينكرها أحد من العلماء.

ومن هم العلماء الذين أثبتوها للذهبي غير ابن قاضي شهبة خصم مدرسة الذهبي، وغير السخاوي المتابع لعصريه ابن قاضي شهبة، وبعض المعاصرين دون تثبت ودقّة وروية ومتابعة للتاريخ؟ والتاريخ هو الحكم في كل أثر أو حديث نبوي أو رواية أو حادثة، وهل قول الخصم ـ ابن قاضي شهبة ـ إنها بخط الذهبي؛ يثبت لنا نسبة المؤلّف الذي كتبه أنه له على الإطلاق؛ فكم من عالم دست عليه، أو في كتبه دسائس كثير من مؤلفات وأقوال وأفعال هو منها بريء؟!» انتهى.

وقد بحث الأستاذ زكريا علي يوسف في مقدمة نشره لكتاب الذهبي «المهذب في اختصار السنن الكبير» (١ / ٤ ـ ٧) هٰذه الوصية وخرج إلى أنها مكذوبة، ومما قال تحت عنوان «النصيحة الذهبية مزوّرة» ما نصه:

«... أما الكتب الحديثة التي ظهرت في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري، والتي تعرضت لترجمة الإمام الذهبي؛ فقد رأينا فيها ما لا يصدقه عقل ولا يؤيده نقل.

ذٰلك أن الإمام الذهبي معروف بأنه سلفي المنهج من مدرسة شيخ الإسلام ابن تيمية، ومؤلفاته السلفية كثيرة؛ منها كتابه «العلو للعلي الغفار» وقد طبع مرات في الهند ومصر والشام، وعلى ذٰلك؛ لا يمكن أن يكون لما رأيناه في الكتب الحديثة نصيب من الصحة، فقد رأينا فيها ما أسموه بالنصيحة الذهبية، وهي نصيحة موجهة من الإمام الذهبي زعموا إلى شيخ

الإسلام ابن تيمية، ينصحه فيها بالإقلاع عن خطئه وعن ضلاله وإضلاله . . . إلخ .

عجباً! كيف تصدر هٰذه النصيحة من الإمام الذهبي لشيخه قبل موته (أي : قبل عام ٧٢٦) ولم يخبر بها أحد مع أن خصوم ابن تيمية كانوا كثرة في كل زمان ومكان إلى أنْ جاء هٰؤلاء الفقراء في الدين والورع ؛ فانكشف لهم ما كان مستوراً، وعرفوا ما كان منكوراً؟!

إن ظهور هٰذه النصيحة في ذٰلك الوقت المتأخر وعلى أيدي هٰؤلاء المعروفين بالخصومة لشيخ الإسلام ابن تيمية؛ يحيط هٰذه النصيحة بالشكوك والشبهات، ويجعل الرجل العاقل لا يشك في تزويرها ؛ لأنه يعلم أن الخصوم لا يقبل كلامهم في خصومهم .

وهناك سبب آخر دفع هٰؤلاء الناس إلى هٰذه الفرية؛ حفاظاً على تقديرهم وتقبيل أيديهم» .

ثم قال : «ولا يهولنك أننا رمينا النصيحة الذهبية بالتزوير؛ فليس الإمام الذهبي أول ولا آخر من زوروا عليه، فهٰذا الإمام ابن قتيبة زوروا عليه كتاب «الإمامة والسياسة»، وما كان هٰذا التزوير على الذهبي إلا حسداً وبغضاء للإمام ابن تيمية» .

ثم قال : «بعد كتابة ما تقدم في إثبات تزوير النصيحة الذهبية أردت أن أعرف رأي الدكتور محمد رشاد سالم (وهو مدرس بالجامعة وله صلة كبرى بالإمام ابن تيمية وكتبه وتلاميذه) ؛ فاتصلت به بالهاتف وقلت له : ما رأيكم في النصيحة الذهبية، وهل هناك ما يدل على صدورها من الإمام الذهبي أو العكس؟ فقال : إنها عندي وتحت يدي، ولٰكن؛ لا أستطيع إبداء الرأي فوراً. قلت له : إني في حاجة إلى رأيكم على عجل . قال : كلمني مرة أخرى

بعد عشرة أيام.

وبعد أسبوعين كلمته؛ فقال: لم أجد لها بعد البحث أصل قديم، والذين نشروها لم يقولوا لنا من أين نقلوها. قلت له: إذن هي مزورة؟ قال لي: خير لك أن تقول: إنك تشك في صحتها. قلت له: أقول: إني أشك فيها وأرجح تزويرها. قال: إن القول بتزويرها يحتاج إلى بيان أسباب مقنعة للقراء. قلت له: إن الأسباب التي قدمتها مقنعة. قال: أنت المسؤول عما تقول».

وقد عمل الأستاذ محمد حسين العقبي في آخر تحقيقه الجزء الأول (ص ٤٩١ ـ ٥٠١) من «المهذب في اختصار السنن الكبرى» على تفنيد ما في هٰذه الرسالة من اتهامات لابن تيمية، وكشف زيفها بكلام جيد؛ فارجع إليه إنْ أردت الاستزادة.

٤١ ـ «الكبائر».

للإمام الذهبي كتاب «الكبائر»، ولٰكن الطبعة المشهورة المتداولة مكذوبة عليه، وهي على التحقيق للحقي صاحب «روح البيان»؛ فقد ورد في ترجمته أنه صنّف كتاباً في «الكبائر» وحشاه كثيراً من القصص والغرائب والعجائب.

وكان الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة نشر كتاب الحقي عازياً إياه خطأً للإمام الذهبي، وانتشر هٰذا الكتاب[1] وطار أي مطار على أنه للذهبي، والحق

(١) ونقل عنه كثير من الأعلام؛ كشيخنا الألباني، والشيخ بكر أبو زيد، وغيرهما كثير، وزعم ناشره لأول مرة أن للذهبي كتابين في الكبائر: «صغرى» و«كبرى»، ولم تذكر الكتب التي ترجمت للذهبي أنه ألَّف في الكبائر كبرى وصغرى أو شرحاً ومختصراً. وأول من ذكر ذٰلك الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة؛ فقال في مقدمته لـ «الكبائر» (ص ٢): «وقد جرى الذهبي رحمه الله

أنه ليس له، والأدلة على هٰذا كثيرة؛ منها:

أولاً: منهج صاحبه فيه يخالف منهج الإمام الذهبي، وقد بيَّن صلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤هـ) منهج الذهبي في كتبه؛ فقال:

«وأعجبني منه ما يعانيه في تصانيفه، من أنه لا يتعدى حديثاً يورده، حتى يبيّن ما فيه من ضعف متن أو ظلام إسناد أو طعن في رواته، وهٰذا لم أر غيره يراعي هٰذه الفائدة فيما يورده»[1]، وكيف لا يفعل ذٰلك كلَّه وهو القائل: «وأيُّ خيرٍ في حديث مخلوطٍ صحيحُه بواهيه، وأنت لا تفلّيه ولا تبحث عن ناقليه؟!»[2].

ولا يلحظ القارىءُ في كتاب «الكبائر» المتداول المطبوع المنهج الذهبي المذكور، بل يلمس فيه «نَفَسَ فقيهٍ صوفي واعظ، يجمعُ الأقوالَ والآثار كحاطب ليل»[3]، ولهٰذا؛ شكك بعضُهم في صحة نسبته للإمام الذهبي رحمه الله تعالى.

على ذٰلك؛ فذكر في رسالته هٰذه من صحاح الأحاديث معزوّة وغير معزوّة، ومن ضعّفها ضعفاً قد لا يحتمل كتبها للعامّة، وإن كانت لا تخلو عمّا يفيد الخاصة، ثم استدرك ذٰلك؛ فكتب رسالة أخرى أصغر حجماً منها، اعتمد فيها ما صح وما قارب الصحة مع البيان، وحذف منها أكثر ما في هٰذه الرسالة الكبرى من ضعاف وحكايات؛ فجاءت على الثلث من الكبرى» انتهى.

ولم يسبقه أحد فيما أعلم في هٰذا، وستأتيك قصةُ الصغرى والكبرى بعد قليل، وطبع الكتاب طبعات عديدة بعد طبعة الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة من غير مقابلة للمتن على المخطوطات.

(١) «الوافي بالوفيات» (٢ / ١٦٣).

(٢) «بيان زغل العلم والطلب» (ص ٦).

(٣) مقدمة محيي الدين مستو لـ «الكبائر» (ص ١٣).

وإنْ صحَّ هٰذا التشكيك؛ فإنه يتنزّل على الطبعة المتداولة التي وصفها ابن حجر الهيتمي بقوله:

«لم يشفِ الأوام، ولا أغنى عن ذٰلك المرام لما أنه استروح فيه استرواحاً تَجلُّ مرتبته عن مثله، وأورد فيه أحاديث وحكايات لم يَعْزُ كلًّا منها إلى محله، مع عدم إمعان نظره في تتّبع كلام الأئمة في ذٰلك، وعدم تعويله على كلام مَنْ سبقه إلى تلك المسالك»[1]، وإلاّ؛ فإنّ للذهبيّ كتاب «الكبائر» «ذكره الصفدي، وابن شاكر، والزركشي، وابن تَغْرِي بَرْدِي، وسبط ابن حجر، والبغدادي»[2]، وكتاب الذهبي هٰذا لم يُطبع أصلُه إلّا حديثاً بتحقيق الأستاذ محيي الدين مستو، وقد بيّن في مقدمته (ص ١٤) أن كتاب «الكبائر» المخطوط ربما وقع في يد أحد الفقهاء الوعاظ؛ فأخذ كثيراً من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي استشهد بها الحافظ الذهبي على تحريم كل كبيرة، وحذف كثيراً من عزوه للأحاديث وتعليقاته القيمة، وأضاف إلى ذٰلك أحاديث ضعيفة وحكايات ومنامات وأشعار وعظية . . .

ولم يثبت هٰذا الشيخ اسمه ووقع الكتاب في يد مَنْ جاء بعده، فأثبت اسم الذهبي رحمه الله تعالى لاشتهار أن «الكبائر» من تأليفه، أو أن الشيخ نفسه أبقى اسم الذهبي عليه؛ ليقبله الناسُ بما فيه، ثم جاء الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة رحمه الله لينفض التراب عن هٰذا الكتاب المنحول، وليصرف أنظار العلماء والباحثين من غير قصد منه عن المخطوط الحقيقي للكبائر، بدعوى أنه اختصار جاء على الثلث من الكبائر الكبرى». انتهى.

---

(١) «الزواجر عن اقتراف الكبائر» (١ / ٤).

(٢) «الذهبي ومنهجه في كتابة التاريخ الإسلامي» (ص ١٤٩)، وفيه مظانّ ذكْر كلٍّ واحد من المذكورين لكتاب «الكبائر».

وعلى الرغم من هٰذه الحسنة التي قام بها الأستاذ محيي الدين في الاعتناء بنشر أصل كتاب «الكبائر» الذي صنَّفه الذهبي، خالياً من الأحاديث الضعيفة والموضوعة والقصص والحكايات التي تعارض مقاصد الشريعة أحياناً؛ إلا أن كتابه لم يخلُ من نقص، سيأتي التنبيهُ عليه.

وممّا يؤكد ما ذكره محققُ أصل «الكبائر» الصحيح، عدا عن منهج الذهبي في التنبيه على الخطأ والضعيف والموضوع عدَّةُ أمور؛ منها:

ثانياً: جاء في الكتاب المتداول في كبيرة «ترك الصلاة» حديث: «مَن حافظ على الصلوات المكتوبة؛ أكرمه الله تعالى بخمس كرامات، ومَن تهاون بها؛ عاقبه الله تعالى بخمس عشر عقوبة، خمس في الدنيا، وثلاثة عند الموت، وثلاث في القبر، وثلاث عند خروجه من القبر. . . إلخ»، ولم يعلّق كاتبه عليه بشيء مع أن الذهبي قال فيه في «ميزان الاعتدال» (٣ / ٦٥٣) في ترجمة محمد بن علي بن العباس البغدادي العطّار: «ركّب على أبي بكر بن زياد النيسابوري حديثاً باطلاً في تارك الصلاة».

فلو كان هٰذا الحديث في نسخة المصنِّف؛ لنبّه عليه، كيف لا وهو القائل في أهل زمانه: «فيا ليتهم يقتصرون على رواية الغريب والضعيف، بل يروون والله الموضوعات والأباطيل والمستحيل، في الأصول والفروع والملاحم والزهد، نسأل الله العافية.

فمَن روى ذٰلك مع علمه ببطلانه وغرَّ المؤمنين؛ فهٰذا ظالم لنفسه، جانٍ على السنن والآثار، يستتاب من ذلك، فإن أناب وأقصر، وإلّا؛ فهو فاسق، كفى به إثماً أن يحدّث بكل ما سمع، وإن هو لم يعلم؛ فَلْيتورع وليستعن بمَن يعينه على تنقية مروياته، نسأل الله العافية؛ فقد عمَّ البلاء، وشملت الغفلة، ودخل الدَّخل على المحدّثين الذين يركن إليهم المسلمون؛

فلا عتبى على الفقهاء وأهل الكلام»[1].

ثالثاً: وفي كبيرة «عقوق الوالدين» من رواية الحسين بن علي مرفوعاً: «لو علم الله شيئاً أدنى من الأُفِّ؛ لنَهَى عنه...».

وفي سنده «أصْرَم بن حَوْشَب» الذي قال المؤلِّفُ الذهبي عنه في «الميزان»: (١ / ٢٧٢): «قال يحيى فيه: كذاب خبيث، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات».

رابعاً: وفي كبيرة «ترك الصلاة» أورد حديثاً فيه حنش، حسين بن قيس، أبو علي الرحبي، وهو: «مَن جمع بين الصلاتين من غير عذر؛ فقد أتى باباً من أبواب الكبائر»، والحديث عند الحاكم في «المستدرك» (١ / ٢٧٥) وغيره، وقال عقبه الحاكم: «حنش بن قيس الرحبي يقال له أبو علي، من أهل اليمن، سكن الكوفة، ثقة...»، وتعقبه الذهبي؛ فقال في «التلخيص»: «بل ضعَّفوه»[2].

هٰذه الأمور وغيرها تؤكد لنا أن الذهبي بريء من الطبعة المتداولة لـ «الكبائر»؛ لأنه يستحيل عليه أن يقف على ضعف الحديث أو على الحكاية المصنوعة، أو القول الوعظي المتكلّف ويسكت عنه، «وأمّا الاعتذار لما وقع في «الكبائر» من تساهل بأنه باكورة[3] إنتاج الذهبي في ميدان التأليف؛ فهو افتراض مرفوض لا دليل عليه، ولم ينقل لنا أن المؤلف بعد أن اشتدّ ساعدُهُ، ونضج في علم الحديث تبرّأ من عمله السابق، أو نقد ما جاء

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢ / ٦٠١ - ٦٠٢).

(٢) وانظر آراء جهابذة الجرح والتعديل في حنش هٰذا في كتابنا «الجمع بين الصلاتين في الحضر بعذر المطر» (ص ٨١ - ٨٢).

(٣) وكان يردد هٰذا بعض أساتذتنا الأفاضل في الجامعة الأردنية.

فيه».

أمّا اعتذار الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة السابق؛ فهو اعتذار مقبول بشرط أن «يكون الضعف محتملاً يمكن أن يتقوّى، أمّا إذا كان الضعف شديداً لا يمكن جبرُه كما في الروايات السابقة، حيث بلغ القدح درجة التهمة؛ فإن الحديث في مثل هٰذه الحالة لا يمكن اعتضاده بقولِ أهلِ العلم أو عملهم بما يوافقه؛ لشدّة ضعفه وانحطاطه عن درجة الاعتبار»[1].

ونخلص ممّا تقدّم إلى أمرين:

أولهما: أن كتاب «الكبائر» المتداول المطبوع مليء بالأحاديث الضعيفة والقصص المصنوعة، والذهبي بريء منْهُ.

والآخر: إن للذهبي كتاب «الكبائر»، ولم يُطْبع أصلُه الصحيح إلاّ حديثاً وبتحقيق الأستاذ محيي الدين مستو؛ إلا أن نقصاً كثيراً وقع في طبعة الأستاذ مستو، وهٰذا النقص يتمثل في عبارات قليلة غالباً، وفي بعضها حكم على بعض الأحاديث، مثل:

١ ـ سقطت كلمة «الثابت» بعد «وفي الحديث» من (ص ٨٠، س ١)، وجاءت في نسخة خطية.

٢ ـ سقط من (ص ٩٩، س ٩) بعد إيراده الحديث كلمة (جيد)، وجاءت في نسخة خطية.

وقع فيها سقط لبعض الآيات جاءت في النسخ الخطية التي اعتمدها الأُستاذ مستو في التحقيق؛ مثل:

١ ـ سقطت آية من (صِ ١٣٠) وهو قوله: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ

(١) «الوضع في الحديث» (٢ / ٢٥٥).

لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً. . . ﴾.

٢ ـ وسقطت آية أخرى من (ص ١٣٧) وهو قوله: ﴿يا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنهُمْ﴾.

وكذا وقع فيها سقط لبعض الأحاديث؛ مثل:

١ ـ سقط حديثان من (ص ٦١) وهما قوله ﷺ: «من كذب علي؛ بُني له بيت في جهنّم»، وقوله ﷺ: «من يقل عني ما لم أقله؛ فليتبوأ مقعده من النار».

٢ ـ وسقط في (ص ٧٦) قوله ﷺ: «لا يدخل الجنة أحد في قلبه مثقال ذرة من كبر».

٣ ـ وسقط في (ص ١١٨) قوله ﷺ: «لا تلاعنوا بلعنة الله ولا بغضب الله ولا بالنار».

هٰذا عدا كلمات كثيرة وفقرات تنبني عليها بعض الأحكام؛ فسقطت في (ص ١٥١) في آخر الكبيرة السابعة والخمسون عبارة:

«إلا أن يعتقد نبوّة علي رضي الله عنه أو أنه إلٰه، فهٰذا ملعون كافر».

وفي طبعة الأستاذ مستو تصحيفات كثيرة أشرنا إليها في مقدمة طبعتنا للكتاب (ص ١٤ وما بعدها)، والشاهد من هذا كله؛ القول بأن كتاب «الكبائر» المطبوع قديماً (عدا طبعة الأستاذ مستو وطبعتنا التي فرغنا من تحقيقها[1]) مكذوب على الإمام الذهبي، وفيه شيء كثير لا يرتضيه الإمام الذهبي، وهو بريء فيه من خرافات وقصص باطلات، والله الموفق.

---

(١) وكذا طبعة مكتبة السنة، بتحقيق أبي عبد الرحمن السلفي، وهي مأخوذة مع تعديل وتحوير وتغيير وتبديل في الهوامش من طبعتنا، ثم ظهرت طبعات جديدة للكتاب.

٤٢ ـ «أخبار النساء».

طبع مراراً منسوباً لابن القيم، وهٰذه النسبة مكذوبة عليه ومنحولة إليه، والصواب أنه لابن الجوزي، والأدلة على ذلك كثيرة؛ منها:

أولاً: نسب هٰذا الكتاب لابن الجوزي غير واحدٍ ممن ترجم له، منهم: الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٤ / ١٣٤٣)، والداودي في «طبقات المفسرين» (١ / ٢٧٢)، وقال: «إنه مجلد»، ونسبه له أيضاً حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١ / ١٢)، وعرفه بقوله: «مختصر على مئة وعشرة أبواب، أوله: الحمد لله جابر الوهن...»، وذكره له أيضاً ابن حجر في «فتح الباري» (١٠ / ٥٨٦)؛ فقال: «ثم وجدت في كتاب «النساء» لأبي الفرج ابن الجوزي قد أخرج في أواخره في ترجمة أم سليم من طريق محمد بن عمرو وهو أبو سهل البصري وفيه مقال عن حفص بن عبيد الله عن أنس أن أبا طلحة زوج أم سليم كان له منها ابن يقال له: حفص، غلام قد ترعرع، فأصبح أبو طلحة (وهو صائم في بعض شغله)، فذكر قصته...».

هل كتاب «أخبار النساء» المطبوع هو من تأليف ابن الجوزي؟

قال الشيخ بكر أبو زيد: «والجزم بنسبة المطبوع إليه (أي: إلى ابن الجوزي) يحتاج إلى مزيد من التوثيق»[1].

قلت: الصحيح أن الكتاب المطبوع هو لابن الجوزي، وذٰلك لما يلي:

١ ـ المذكور عند ابن حجر في النقل السابق في كتاب «أحكام النساء»

---

(١) كتاب «ابن القيم؛ حياته وآثاره» (ص ١٢٥)، وكنت قد تابعته على ذٰلك في كتابنا «معجم المصنفات الواردة في «فتح الباري»» (رقم ١٣٧٦).

(ص ١٢٩، ط دار الكتب العلمية).

٢ ـ مطلع الكتاب الذي نقله حاجي خليفة هو مطلع كتاب «أحكام النساء» (ص ٣).

٣ ـ أما قول حاجي خليفة «مختصر على مئة وعشرة أبواب»؛ فالمطبوع كذٰلك، فالباب الأول «ذكر البلوغ وبيان حده»، ويبدأ من المطبوع بصفحة (٦) والباب الموفي عشرة ومئة «في ذكر إيمان النساء المتقدّمات في الشرف والفضل والعلم»، وهو في صفحة (١١٧) من المطبوع، وبه ينتهي الكتاب بعد أن سرد جماعة من النساء القديمات والصحابيات وجماعة من الفاضلات بعد الصحابيات المعروفات بشرفٍ أو علم أو تعبُّدٍ أو كرم.

ويتأكّد لك ذٰلك إذا علمت أن من هٰذا الكتاب نسخة في الظاهرية في المجموع (رقم ٩٤٠٩ عام/ق ١ ـ ١٠) وفيه النصف الآخر، ويبتدأ من الباب الخامس والستين في ثواب طاعة الزوج، وينتهي بالباب الحادي والسبعين في ذكر ما تتصنع به المرأة من قشر الوجه والوشم وغير ذٰلك[1].

قلت: وفي النسخة المطبوعة من هٰذا الكتاب في (ص ٧٨) «ثواب طاعة الزوج» وأمامه (رقم ٦٥)، وفيها (ص ٧١) «ذكر ما تتصنع به المرأة من قشر الوجه والوشم وغير ذٰلك» وأمامه رقم (٧١).

٤ ـ ويتأكّد لك ذٰلك إذا علمت أن في النسخة المطبوعة من «أحكام النساء» (ص ١٤٩) في آخر الكتاب ما نصه: «... فإن أحببت زيادة في أخبار النساء؛ نظرت كتابنا المسمى بـ «صفة الصفوة»[2]...».

---

(١) انظر: «فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية المنتخب من مخطوطات الحديث» (ص ٣٨) لشيخنا الألباني.

(٢) ولكاتب هٰذه السطور «عناية النساء بالحديث النبوي»، وهو مطبوع.

و«صفة الصفوة» من تأليف ابن الجوزي بيقين.

٥ ـ قال ابن الجوزي: «وأما تلبيس إبليس على النساء؛ فكثير جدًّا، وقد أفردتُ كتاباً للنساء ذكرتُ فيه ما يتعلق بهن من جميع العبادات وغيرها»[١].

وكتابه هٰذا هو «أحكام النساء»، ومنه نسخ خطية كثيرة[٢]، وقد ذكر في هٰذا الكتاب (ص ٦١) في الباب الحادي والستين: «تحذير النساء من مجالس القصاص، وما تجلب من المحن وأحداث السوء، ومؤاخاة الرجال النساء ومصافحتهن، وغير ذٰلك من المنكرات»، وذكر كثيراً من الشرور التي تقع فيها النساء، وقال في نهايته: «وقد ذكرتُ في كتابي «تلبيس إبليس» طرفاً من ذٰلك».

٦ ـ ونقل منه التجاني المغربي كتابه «تحفة العروس»[٣] (ق ٥ ـ ٧، ١٨ و ٢٠ ـ ٢٢، و ٢٨ ـ ٢٩، و٣١ ـ ٣٢) ومواطن أخرى كثيرة، وهٰذه النقولات في النسخة المطبوعة من الكتاب.

لهٰذه الأمور وغيرها نجزم بأن الكتاب لابن الجوزي رحمه الله تعالى.

والمقصود من ذكره هنا أن الكتاب منحول ومنسوب كذباً وزوراً لابن القيم، وقد نبَّه على ذٰلك غير واحدٍ من المعاصرين، وقد نسبه إليه الأستاذ عبد العظيم عبد السلام شرف الدين في كتابه «ابن قيم الجوزية؛ عصره ومنهجه وآراؤه في الفقه والعقائد والتصوف» (ص ٧٥)؛ فقال: «وألف في

---

(١) «تلبيس إبليس» (ص ٤٠٠).

(٢) انظر: «مؤلفات ابن الجوزي» لعبد الحميد العلوجي (ص ٨٥، ٨٨، ١٨٦)، و«قراءة جديدة في مؤلفات ابن الجوزي» لناجية عبد الله إبراهيم (ص ٣٤، ٣٥، ٩٨).

(٣) وقد طبع حديثاً.

التاريخ «أخبار النساء»، وهو يمثّل جانباً من جوانب المجتمع»، وتبعه على ذٰلك الأستاذ محمد مسلم الغنيمي في كتابه «ابن قيم الجوزية» (ص ١١١)، بينما نجد أن غير واحد قد جزم ببطلان هٰذه النسبة؛ منهم: الشيخ محمد منير آغا الدمشقي، قال رحمه الله تعالى في كتابه «نموذج من الأعمال الخيرية» (ص ٧٨):

«كتاب أخبار النساء طبع ونسب إلى ابن قيم الجوزية المتوفى سنة (٧٥١هـ)، المطبوع سنة (١٣١٩هـ) بمطبعة التقدم العلمية، وهو خطأ واضح وكذب فاضح، فإن مؤلفه الحقيقي هو ابن الجوزي المتوفى سنة (٥٩٧هـ)، وقد أشار المصنف إليه في كتاب «تلبيس إبليس»[٤]، وكتب هٰذا الإمام الجليل تدل على أن كتاب «أخبار النساء» هو له من أسلوبه ووضعه؛ فله من هٰذا كثير، ويبعد بأمثال ابن القيم أن ينسب له «أخبار النساء»؛ لأنه في زمنه كان مشغولاً بالمدافعة عن الكتاب والسنة ودحض اعتقاد المخربين وانتحال المبطلين، ومتى كان الإنسان كذٰلك؛ فيستحيل عادة أن يشتغل بأمثال هٰذا لأن هٰذا الكتاب فكاهي مضحك وحماسي معجب».

ومنهم الأستاذ عبد الغني بن عبد الخالق؛ إذ قال في مقدمته لـ «الطب النبوي» (صفحة ل):

«إن كتاب «أخبار النساء» المنسوب له إنما هو لابن الجوزي، قد اختصره مع تجريد أسانيده من كتاب «النساء» لأبي الفرج الأصفهاني».

وقال فيه الأستاذ أحمد عبيد في مقدمته لـ «روضة المحبين» (صفحة ق):

«لم يذكر أحد من المحققين أنه له».

ونبه على ذٰلك أيضاً الزركلي في «الأعلام» (٦ / ٢٨١) نقلاً عن

محمد منير الدمشقي في كلامه السابق.

قال الشيخ بكر أبو زيد في كتابه «ابن القيم؛ حياته وآثاره» (ص ١٢٢ ـ ١٢٣) بعد أن أورد ما سبق؛ قال:

«هٰذا ما تحصل الوقوف عليه في نفي نسبة هٰذا الكتاب لابن القيم رحمه الله تعالى وتقرير أنه لابن الجوزي رحمه الله تعالى، ولا يسعنا هنا بعد هٰذا وبعد الدراسة والفحص لمادة الكتاب إلا التقرير بأن كتاب «أخبار النساء» المذكور ليس لابن القيم؛ لأمور:

الأول: أنه بالتتبع لم يذكره أحد من المترجمين له في مسرد كتبه.

الثاني: أنه لم يشر إليه في شيء من كتبه، لا سيما كتاب «روضة المحبين» مع أن المناسبة بين الكتابين ظاهرة في شأن النساء.

الثالث: أنه لم يشر فيه إلى أحدٍ من شيوخه أو شيء من كتبه أو مباحثه جرياً على عادته.

الرابع: أن هٰذا الكتاب غريب في أسلوبه ووضعه وطريقته ومنهجه عن مسلك ابن القيم رحمه الله تعالى في البحث والتأليف وطول النفس والتقرير، بل بعيد كل البعد عن هٰذا، وإن سبيله في هٰذا لواضح معروف عند من عانى طرفاً من كتبه ورسائله؛ فإن مادة الكتاب قصص وحكايات وإفاضة في أوصاف النساء الحسان، وما جرى مجرى ذٰلك وما هو على النقيض من ذٰلك، على نهج الإخباريين والمؤرخين؛ فأين هٰذا من ملامح ابن القيم التأليفية في العرض والسياق بذكر مسائل العلم وتدوين الآراء فيها، والاستشهاد لها بالنصوص من الكتاب والسنة، وبيان وجوه الاستدلال ووفرة التفصيل والاستطراد، والبعد السحيق عن الهزل والأقاصيص كما صنع في كتابه الثمين «روضة المحبين ونزهة المشتاقين»؟!

خامساً: إن هٰذا الكتاب إخباري، يعتمد سياق الأخبار والقصص الطوال خالية من النقد والتمحيص ونفس التحديث والاستدلال، ولم نر لابن القيم مؤلفاً على هٰذا النسق والمثال. ولعله من هٰذه الأمور يتبين القارىء الخطأ في نسبة هٰذا الكتاب لابن القيم رحمه الله تعالى.

٤٣ ـ «الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان».

هٰذا الكتاب منحول على ابن القيم[١] على الرغم من أن اسمه عليه، منهجه يخالف ما كان ابن القيم يدعو إليه، ومع هٰذا؛ فقد نسبه له أحمد ماهر البقري في كتابه «ابن القيم؛ من آثاره العلمية» (ص ١٨١ ـ ١٨٣)؛ قال:

«له (أي: لابن القيم) «الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان»، وجميل في نظرنا أن يقرن القرآن بالبيان؛ فهذه حقيقة أنه لا يفهم القرآن إلا من يعرف البيان، وقد عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني، وهو في حكم المخطوط ندرة تداول؛ إذ مرَّ على طبعته الأولى أكثر من نصف قرن، ولم تعد طباعتُه خلال هٰذه الفترة فيما نعلم».

قلت: وقد صورتْه دار الكتب العلمية أخيراً في طبعته الأولى المشار إليها سنة (١٣٢٧هـ) عن مطبعة السعادة بالقاهرة، وانتشر انتشاراً واسعاً؛ فكان هٰذا التحذير.

والأدلة على بطلان نسبة هٰذا الكتاب لابن القيم كثيرة؛ منها[٢]:

---

(١) وقد تبنّاه بعض الأشاعرة؛ فكان يدرِّسُهُ في بعض الجامعات في مادة «أساليب البيان»، نصرةً للتأويل المعروف عند الأشاعرة، ودون التفات إلى ما حققه ابن القيم في كتبه الكثيرة من تحطيمٍ لهٰذا الباطل، وهٰذا مشهور عنه.

(٢) مأخوذة من كتاب الشيخ بكر أبو زيد «ابن قيم الجوزية؛ حياته وآثاره» (ص ١٨٤ ـ ١٨٥).

أولاً: مغايرة أسلوب الكتاب ومنهجه للطريقة المعهودة من ابن القيم رحمه الله تعالى في عامة مؤلفاته؛ من التحقيق، والحيوية، وأساليب الترجيح والحفاوة بالسنة، ونصوص السلف؛ فالكتاب خلو من ذٰلك، فكله مبني على دقائق التفريع والأنواع والتقاسيم للحقيقة والمجاز بأسلوب لا يتواطأ مع أساليب ابن القيم المعهودة في منهجه التأليفي.

ثانياً: أنه يمر على جملة من الأحاديث، وهي قليلة، ويذكرها مرسلة مع ضعفها، بل وبطلان بعضها، ومنها ما يلي:

١ ـ قوله (ص ١٤٦): «ومنه في السنة قوله ﷺ: علم الأنساب علم لا ينفع وجهالة لا تضر».

وهٰذا ليس بحديث كما في «الإنباه على قبائل الرواة» (ص ٤٣) لابن عبد البر.

٢ ـ وقوله: وقد قال رسول الله ﷺ: «خير المال عين ساهرة لعين نائمة».

وقد بحثت عنه فلم أجده، والله أعلم.

ثالثاً: أنه قسّم فيه الكلام إلى حقيقة ومجاز، واستغرق نحو ثلث الكتاب في تقرير المجاز وبيان أقسامه وما يندرج تحت كل قسم، وهٰذا فيه مناقضة ظاهرة لما هو معروف من منهج ابن القيم ورأيه في المجاز؛ فإنه يرفضه ويرى المجاز في الشرع قولاً مبتدأً فاسداً، بل يرى أن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز تقسيم فاسد مخترع، وأجلب على نقضه من نحو خمسين وجهاً وذٰلك في كتابه «الصواعق المرسلة» (٢ / ٢٤٤ وما بعدها)، وسماه طاغوتاً؛ فقال في فاتحة الكلام فيه: «كسر الطاغوت الثالث وهو المجاز»؛ فكيف مع هٰذا يمكن الجزم بأن هٰذا الكتاب «كتاب الفوائد المشوق. . .» هو

لابن القيم؟ هٰذا فيه بعد ظاهر وهو أمر يقوي نفي الكتاب عن ابن القيم رحمه الله تعالى، يقول الشيخ بكر أبو زيد حفظه الله تعالى أيضاً:

«وقـد فاتحت بعض أهل العلم في هٰذا، فقال: يمكن أنه ألفه قبل اتصاله بشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، فأبديت أن في هٰذا بعداً لأنه لو كان كذٰلك؛ لأشار إليه في معرض بحثه وقرر الرجوع عنـه ونبه على ذٰلك حتى لا يغتر به كما هو دأب أهل العلم في هٰذا، وهو مقتضى الأمانة والنصيحة، وابن القيم رحمه الله تعالى في المنزلة التي جعله الله فيها من النصيحة في سبيل الله نصحاً للأمة وتوجيهاً لها، بل إن هٰذه دعوى عريضة كثيراً ما نسمعها في توهين نسبة بعض المؤلفات إليه كما حصل لهم في كتاب «الروح»، والله أعلم».

٤٤ ـ «الاستعداد ليوم الميعاد».

كتاب طبع منسوباً كذباً وزوراً للحافظ ابن حجر العسقلاني، وقد مرَّ بي بيان هٰذا قديماً في مجلة «الجامعة السلفية»، ومع مرور الزمن تأكّد لي ذٰلك بأدلّة وشواهد، أقواها وأغلاها ما نقله الحافظ ابن حجر نفسه في ترجمة «إبراهيم بن محمد بن المؤيد بن حمويه الجويني صدر الدين أبو المجامع ابن سعد الدين الشافعي الصوفي» (ت ٧٢٢هـ) عن الإمام الذهبي[١] قوله: «كان حاطب ليل، جمع أحاديث ثنائيات وثلاثيات ورباعيات من الأباطيل المكذوبة»[٢].

قلت: وهٰـذا وصـف لكتـاب «الاستعـداد»، وقد أنكر الدكتور شاكر محمود عبد المنعم نسبة هٰذا الكتاب لابن حجر؛ لثلاثة أسباب هي:

---

(١) ترجمه في «معجمه المختص» (رقم ٧٣)، و«معجم الشيوخ» (رقم ١٥٦).

(٢) «الدرر الكامنة» (١ / ٦٨).

الأول: أنـه يخالف أسلوب ابن حجر في ذكر الأحاديث ومنهجه في تبيان أسانيدها ونقدها ومتونها والاختلاف فيها.

الثاني: لم يذكره مصدر معاصر لابن حجر ولا تلامذته.

الثالث: لا يوجد اسم المؤلف على المخطوط في غالب النسخ التي اطَّلع عليها[1].

وقد نبّه على بطلان نسبة هٰذا الكتاب لابن حجر الأخ جاسم الدوسري حفظه الله؛ فقال:

«ومما يحسن التنبيه عليه أن الكتاب المتداول بين الناس بعنوان «الاستعداد ليوم الميعاد»، المنسوب تأليفه إلى الحافظ؛ باطل النسبة إليه بلا شك، ومن قرأه ورأى ما فيه من الأحاديث المكذوبة الموضوعة؛ علم يقيناً أن الحافظ منه بريء.

وقد كتب الشيخ عبد الرحمٰن فاخوري حفظه الله مقالاً نشره في مجلة «الجامعة السلفية» بالهند (حج ١٠ / عدد ٣، ربيع الأول، سنة ١٣٩٨هـ) بعنوان «أما لهٰذه الأيدي من يقطعها!!»، بيَّن فيه بياناً شافياً بطلان نسبة هٰذا الكتاب إلى الحافظ؛ فراجعه إن شئتَ الاستزادة»[2].

وقد رأيتُ بعد كتابة هٰذه الأسطر أن هٰذا الكتاب قد طبع طبعة جديدة عن دار التربية بالعراق بتحقيق عادل أبو المعاطي، دون تاريخ، في (١٤٢) صفحة من القطع الكبير.

وأثبت على غلافه أنه لابن حجر العسقلاني!! إلا أنه قد شكك في

---

(١) «ابن حجر ودراسة مصنفاته» (ص ٦٨٣).

(٢) مقدمة «معرفة الخصال المكفرة» (ص ١٨).

ذلك في تقديمه له (ص ٩ ـ ١١)؛ فذكر أنه قد واجهته في تحقيق الكتاب صعوبتان:

الأولى: نسبة الكتاب إلى العسقلاني.

الثانية: تخريج أحاديث الكتاب.

والذي يهمّنا من كلامه ما قاله في الصعوبة الأولى؛ فأفاد ما يلي:

أولاً: أن كتب التراجم التي ترجمت للعسقلاني وذكرت مصنفاته لم تذكر من بينها هٰذا الكتاب على الإطلاق، فلم يذكرها السخاوي تلميذ العسقلاني في «الضوء اللامع»، وكذٰلك الشوكاني في «البدر الطالع»، وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين»، والزِّركلي في «الأعلام».

ثانياً: رغم ذٰلك فإن هٰذا الكتاب طبع عدة مرات منسوباً إلى العسقلاني، وهٰذه طبعاته.

الأولى: تحت عنوان «منبهات» لابن حجر العسقلاني، عام (١٣١٢هـ) بالهند أي من حوالي (٩٥) عاماً، ومعها ترجمتها بالفارسية في (٩٦) صفحة.

الثانية: تحت عنوان «منبهات» لابن حجر العسقلاني، عام (١٣١٥هـ) باستانبول أي من حوالي (٩٢) عاماً.

الثالثة: تحت عنوان «منبهات على الاستعداد ليوم المعاد»، عام (١٩٠٤) مكتبة الشركة، قزان أي من حوالي (٨٢) عاماً.

ولٰكن على الصفحة الأولى توجد عبارة: «وهو على ما قيل للشيخ شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢)، وقيل لغيره، وهو الأظهر».

والعبارة الأخيرة توحي بالشك في نسبة الكتاب للعسقلاني، ويؤيد هٰذا ما قاله حاجي خليفة في «كشف الظنون» حيث نسب الكتاب «المنبهات على الاستعداد ليوم المعاد للنصح والوداد» لزين القضاة أحمد بن محمد الحجي، ثم قال:

«جمع فيه أحاديث ونصائح من الواحد إلى العشرة مثنى وثلاث ورباع أوله: الحمد لله رب العالمين... إلخ، قال: هٰذه منبهات على الاستعداد ليوم المعاد» اهـ.

ثالثاً: وتوجد لهٰذا الكتاب خمس نسخ مخطوطة في دار الكتب المصرية منسوبة للعلامة الشيخ أحمد بن محمد بن علي الحجري وأرقامها: (٢١م، ٣٦م، ٢١٣ مجاميع، ٣٦٠ مجاميع، ٨ م مجاميع)، ولٰكن لم يتيسر لي الاطلاع عليها، وكذٰلك هناك مخطوطة ضمن مخطوطات المدرسة الحسنية بالموصل تحت رقم (٢٧٨٢٤) منسوبة لزين القضاة أحمد بن محمد.

رابعاً: لقد حاولت الوصول إلى ترجمة أحمد بن محمد الحجري أو الحجي كما ذكر حاجي خليفة من كتابي «الأعلام»، «معجم المؤلفين»، ولٰكن كليهما لم يذكره على الإطلاق، وزاد الأمر صعوبة أن حاجي خليفة لم يذكر له تاريخ وفاة وإلا لرجعنا للكتب التي تترجم بتاريخ الوفاة، وكذٰلك لم يذكره صاحب كتاب «هدية العارفين».

ولذٰلك رأيت ـ وقد أكون مخطئاً ـ أن أنسب الكتاب إلى العسقلاني كالنسخ المطبوعة التي أشرنا إليها وأرجو أن يوفقني الله في طبعة قادمة لتلافي هٰذه النقطة. انتهى.

قلت: ولا شك في خطأ نسبة هٰذا الكتاب لابن حجر، والأمر ـ إن شاء

الله تعالى ـ ما ذكرناه آنفاً عن ابن حجر نفسه من أن مؤلفه إبراهيم بن محمد، والله أعلم.

٤٥ ـ «الرحمة في الطِّبِّ والحكمة».

كتاب مملوء بالشعبذة والدَّجل، وقد فصَّلتُ ذٰلك في «كتب التنبّؤات والتنجيم والشعبذة والسحر والطلاسم»، والشاهد من ذكره هنا؛ القول بأنه مكذوب على السيوطي رحمه الله تعالى؛ فهو لم يورده في «ثبت» كتبه، ولا في «التحدث بنعمة الله»، والسيوطي رحمه الله يصان عن مثل ما فيه من أباطيل وترهات وخزعبلات[1]، وقد نسبه حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١ / ٨٣٦) لمهدي بن علي بن إبراهيم الصّبنري اليمني المهجمي المقرّي (ت ٨١٥هـ).

وقال ابنُ الجَزَري في ترجمته: «. . . وطبيب حاذق، وهو مؤلف كتاب «الرحمة في الطب والحكمة». . .»[2].

٤٦ ـ «أحكام تمني الموت».

طبع في مجموعة مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في المجلد الثاني بناءً على أصل خطي مكتوب عليه: «بخط الشيخ محمد بن عبد الوهاب»، ولم ينسب هٰذا الكتاب للشيخ محمد بن عبد الوهاب أحد من تلاميذه أو ممن ترجموا له، فضلاً على أن أسلوب مؤلفه مغاير لأسلوب الشيخ، وأن منهج مصنفه مناقض لمنهج الشيخ؛ ففيه إثبات أشياء غيبية بأحاديث واهية وضعيفة، وفيه القول بمشروعية التلقين وقراءة القرآن على

---

(١) انظرها في المجلد الأول (ص ١٣١ ـ ١٣٣).

(٢) «غاية النهاية» (٢ / ٣١٥ ـ ٣١٦).

الأموات وغير ذٰلك مما اشتهر عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله من عدّه هٰذه الأشياء من المحدثات والبدع.

وقدطار بعضهم[1] بما وقع من خطأ نسبة هٰذا الكتاب للشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب؛ فاستلّه من مجموعة مؤلّفاته وطبعهُ على حدة، وحقَّ له أن يتمهل ويتبصَّر، وعلى فرض أنه بخط الشيخ؛ فليس من الضرورة أن يكون من تآليفه، ولذا؛ يجزم المنصف ببراءة الشيخ محمد بن عبد الوهاب من هٰذا الكتاب، وقد برهن على ذٰلك الشيخ صالح الفوزان بثمانية أدلَّة فيها غنية وكفاية في كتابه «إبطال نسبة كتاب أحكام تمني الموت إلى شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب»، وهو مطبوع في (٣٢) صفحة من القطع الصغير عن دار ابن خزيمة.

وقد استدلّ به بعض من صنف في البدعة موسَّعاً إياها فكتب عبد الملك السعدي «البدعة في مفهومها الإسلامي الدقيق»[2]، وخلط فيه البدع بالسنن، ولام وعتب فيه على أئمة العصر؛ كالشيخ الألباني، وعبد العزيز بن باز، والشاهد أنه تعرض فيه (ص ١٢٤) لقراءة الفاتحة للأموات وذكر أن ذٰلك سنة، وأيَّد كلامه بالنقل من هٰذا الكتاب!! والله المستعان، وعليه التُّكلان.

●●●●●

---

(١) وهو صاحب المكتبة الإمدادية بمكة المكرمة.

(٢) طبع في دار الإيثار، بغداد، سنة (١٤١٣هـ)، في (١٧٦) صفحة من القطع الكبير.

نشرات مكذوبة وباطلة

ومما يلحق بالكتب المنحولة تلك النشرات المزوَّرة الباطلة التي تنتشر بين المسلمين، ويكثر السؤال عنها بين الفينة والأخرى، وبعضهم يعمل على طبعها أو نسخها أو تصويرها ظانّاً أنه يعمل الخير وينشر الحق، وما يدري هٰؤلاء ـ هدانا الله وإياهم ـ أنهم يعمقون الخرافة والدجل والكذب على رسول الله ﷺ بين الناس، ومن أشهر هٰذه النشرات:

٤٧ ـ «الوصية المكذوبة»، المنسوبة للشيخ أحمد حامل مفاتيح حرم الرسول!! ﷺ. زعموا.

ملخص ما في هٰذه الوصية التي تصل إلى الناس، وبها سلسلة من الوعود تأتي بالخير والبركات المزعومة على كاتبها إنْ نسخها ثلاثين مرَّة ووزعها على معارفه، وتنزل النكبات والمصائب عليه إنْ هو أهملها أو لم يكتبها.

وهٰذه الوصية خرافية مرت عليها عشرات من السنين، ووقع ولا يزال يقع ضحيّتها الآلاف من الناس الطيبين الذين يخدعون بسهولة، ومن العجيب أنَّ أمرها لا يقتصر على الأردن فحسب أو على قطر معين، بل إنه يوجد في مصر وفي لبنان وفي الكويت وفي الأقطار العربية الأخرى.

وهٰذه الوصية مكذوبة قطعاً، لا يختلف في ذٰلك أحد وإنما يصدّقها العوام الأميون، ولا شك أنَّ الواضع لها من العوام، وهي في ظاهرها تخدع

الشبان والسذّج من الكبار حتى يبذلوا المال في طبعها؛ طمعاً في الثواب أو الغنى أو قضاء الدَّيْن، وخوفاً مِنْ اسوداد الوجه في الدنيا أو الآخرة، أو حلول المصائب والنكبات كما ورد فيها، ولٰكن المؤمن يجب أن يكون فطناً، والنّظرة الأولى لهٰذا المنشور الخرافي المزمن تجعل الإنسان يبادر بحرقه لا بكتابته أو طبعه[1].

وقد توالت تحاذير العلماء من هٰذه الوصية؛ فكتب فضيلة الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله تحذيراً طبع بأكثر من لغة، جاء فيه: «. . . ما كنتُ أظنّ أن بطلان هٰذه الوصية يروج على مَنْ له أدنى بصيرة أو فطرة سليمة، ولٰكن؛ أخبرني كثيرٌ من الإخوان أنها قد راجت على كثير من الناس وتداولوها بينهم، وصدّقها بعضهم، فمن أجل ذٰلك؛ رأيتُ أنه يتعيّن على أمثالي الكتابة عنها لبيان بطلانها، وأنها مفتراة على رسول الله ﷺ حتى لا يغترّ بها أحد، ومَنْ تأملها من ذوي العلم والإيمان أو ذوي الفطرة السليمة والعقل الصحيح؛ عرف أنها كذب وافتراء من وجوهٍ كثيرة، ولقد سألتُ بعض أقارب الشيخ أحمد المنسوبة إليه هٰذه الفرية عن هٰذه الوصية؛ فأجابني بأنها مكذوبة على الشيخ أحمد، وأنه لم يلقها أصلاً، والشيخ أحمد المذكور قد مات مِنْ مدّةٍ، ولو فرضنا أن الشيخ أحمد المذكور (أو مَنْ هو أكبر منه) زعم أنه رأى النبي ﷺ في النوم أو اليقظة، وأوصاه بهٰذه الوصية؛ لعلمنا يقيناً أنه كاذب، أو أن الذي قال له ذٰلك شيطان، وليس له الرسول ﷺ لوجوه كثيرة. . . . إلخ»[2].

وحذر منها الدكتور يوسف القرضاوي؛ فقال:

---

(١) «الأجوبة النافعة عن المسائل الواقعة» (ص ٧١ - ٧٢).

(٢) «التحذير من البدع» (ص ١٨)، وقد طبع تحذيره من هٰذه الوصية مفرداً بلغات كثيرة، حفظه الله ونفع به.

«. . . إنّ مَنْ يظنّ أنّ دين الإسلام (بعد أن أتمّه الله وأكمله) في حاجةٍ إلى وصية يوصي بها إنسان مجهول، يكون قد شك في هٰذا الدين وفي كماله وفي تمامه، ديننا قد تم وقد كمل، وليس في حاجة إلى وصية من الوصايا، إنّ هٰذه الوصية تحمل في طياتها دليل كذبها ودليل تزويرها؛ فصاحبها يهدّد الناس ويخوّفهم إذا لم ينشروها أن تصيبهم المصائب، وتحلّ بهم الكوارث، وأن يموت أبناؤهم، وأن تفقد أموالهم، وهٰذا ما لم يقل به إنسان، حتى في كتاب الله وفي سنة رسول الله ﷺ لم يؤمر الناس أن كلِ مَنْ قرأ القرآن كتبه ونشره، وأن مَنْ قرأ «صحيح البخاري» كتبه ونشره، وإلا؛ حلّت به المصائب؛ فكيف بمثل هٰذه الوصايا التخريفيّة؟! هٰذا شيء لا يمكن أن يصدّقه عقل مسلم يفهم الإسلام فهماً صحيحاً.

وتقول الوصية الزّائفة: إنّ فلاناً في البلد الفلاني نشر هٰذه الوصية؛ فرزق بعشرات الآلاف من الروبيات، هٰذا كله تخريف وتضليل للمسلمين عن الطريق الصحيح وعن اتباع السنن والأسباب التي وضع الله عليها نظام هٰذا الكون؛ فالرزق له أسبابه وله طرائقه وله سننه، أما أن يعتمد الناس على مثل هٰذه الأوهام وعلى مثل هٰذه الخرافات؛ فهٰذا تضليل وانحراف بعقلية المسلمين، إننا نربأ بالمسلمين أن يصدقوا مثل هٰذه الخرافة، وأن يظنّوا أنّ مَنْ نشر مثل هٰذه الوصية المكذوبة يختصّ بشفاعة النبي ﷺ كما قال كاتب هٰذا الكلام الباطل، فإن شفاعة الرسول عليه الصلاة والسلام لأهل الكبائر من أمته، كما جاء في الأحاديث الثابتة.

نسأل الله عز وجل أن يفقه المسلمين في أمر دينهم، وأنْ يلهمهم الرشد، وأن يعصمهم من تصديق الخرافات والأوهام والأباطيل»[1].

---

(١) «فتاوى معاصرة» (١ / ١٨٧).

والعجب أخي القارىء من سرعة انتشار هٰذه الوصية بين الناس، على الرغم أن كبار العلماء قديماً وحديثاً قد حذروا منها، وبيّنوا زيغها وبطلانها؛ فقد حذر الشيخ محمد رشيد رضا (المتوفى ١٨٦٥هـ - ١٩٣٥م)، وذكر أنه كان يقف عليه عند تعلّمه الخطّ والتهجّي، وهٰذا نص كلامه[1]:

«إننا نتذكر أننا رأينا مثل هٰذه الوصية منذ كنا نتعلم الخط والتهجي إلى الآن مراراً كثيرة، وكلها معزوة كهٰذه إلى رجل اسمه الشيخ أحمد خادم الحجرة النبوية، والوصية مكذوبة قطعاً لا يختلف في ذٰلك أحد شم رائحة العلم والدين، وإنما يصدقها البلداء من العوام الأميين، ولا شك أن الواضع لها من العوام الذين لم يتعلموا اللغة العربية، ولذٰلك؛ وضعها بعبارة عامية سخيفة لا حاجة إلى بيان أغلاطها بالتفصيل؛ فهٰذا الأحمق المفتري ينسب هٰذا الكلام السخيف إلى أفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء صلى الله عليه وآله وسلم، ويزعم أنه وجده بجانب الحجرة النبوية مكتوباً بخط أخضر، يريد أن النبي الأمي هو الذي كتبه، ثم يتجرأ بعد هٰذا على تكفير من أنكره؛ فهٰذه المعصية هي أعظم من جميع المعاصي التي يقول: إنها فشت في الأمة، وهي الكذب على الرسول عليه الصلاة والسلام وتكفير علماء أمته والعارفين بدينه، فإن كل واحد منهم يكذّب واضع هٰذه الوصية بها، وقد قال المحدثون: إن قوله ﷺ: «من كذب عليّ متعمداً؛ فليتبوأ مقعده من النار» قد نقل بالتواتر، ولا شك أن واضع هٰذه الوصية متعمد لكذبها، ولا ندري أهناك رجل يسمى الشيخ أحمد أم لا.

أما تهاون المسلمين في دينهم وتركهم الفرائض والسنن وانهماكهم في المعاصي؛ فهو مشاهد، وآثار ذٰلك فيهم مشاهدة؛ فقد صاروا وراء جميع

---

(١) «فتاوى رشيد رضا» (١ / ٢٤٠ - ٢٤٢).

الأمم بعد أن كانوا بدينهم فوق جميع الأمم، ﴿وَلَعَذَابُ الآخِرَةِ أَخْزَى وَهُمْ لاَ يُنْصَرُونَ﴾ [فصلت: ١٦]؛ إلا أن يتوبوا، ولا حاجة لمن يريد تصيحتهم بالكذب على الرسول ووضع الرؤى التي لا يجب على من رآها أن يعتمد عليها شرعاً، بل لا يجوز له ذٰلك إلا إذا كان ما رآه موافقاً للشرع؛ فالكتاب والسنة الثابتة بين أيدينا، وهما مملوآن بالعظات والعبر والآيات والنذر»[1].

وقد أصدرت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء تحذيراً من هٰذه الوصية هٰذا نصُّهُ:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه، وبعد:

«من الممكن عقلاً الجائز شرعاً أن يرى المسلم في منامه النبي ﷺ على هيئتـه وصورته التي خلقه الله عليها؛ فتكون رؤيا حقٍّ، فإن الشيطان لا يتمثل به لقوله ﷺ: «من رآني في المنام؛ فقد رآني، فإن الشيطان لا يتمثل بي». رواه الإمام أحمد والبخاري من طريق أنس، ولٰكن قد يكذب الإنسان فيدعي زوراً أنه رأى النبي ﷺ على صورته التي خلقه الله عليها والتي نقلت إلينا نقلاً صحيحاً، وقد يرى في منامه شخصاً على غير الصفة الخلقية للنبي ﷺ، ويخيل إليه الشيطان أنه النبي ﷺ وليس به؛ فتكون الرؤيا كاذبة.

والرؤيا المنسوبة إلى الشيخ أحمد خادم الحجرة النبوية إن لم تصح نسبتهـا إليه؛ كانت مصـطنعـة مفتراة، وهٰذا هو الظاهر؛ فإنه لا يزال مدع مجهول يسمي نفسه الشيخ أحمد، ويدعي أنه رأى هٰذه الرؤيا، وقد توفي الشيخ أحمد خادم الحجرة من زمن طويل كما أخبر بذٰلك أهله وأقرب الناس إليه حينما سئلوا عن ذٰلك، وأنكروا نسبة هٰذه الرؤيا إليه، وهم ألصق الناس به وأعرفهم بحاله، وإن صحت نسبتها إليه؛ فهي إما كذب منه وافتراء على

---

(١) «فتاوى رشيد رضا» (١ / ٢٤١ - ٢٤٢).

النبي ﷺ، وإما أضغاث أحلام وخيال كاذب، وتلبيس من الشيطان على الرائي وليست رؤيا صادقة، والذي يدل على أنها كذب وبهتان أو خيال وزور ما اشتملت عليه مما يتنافى مع الواقع وشريعة رسول الله ﷺ.

أما منافاتها للواقع؛ فإنها لا تزال تدعى وتنشر مرات بعد وفاته، وقد أنكر أهله وألصق الناس به نسبتها إليه حينما سئلوا عن ذٰلك.

وأما منافاتها للشريعة الإسلامية؛ فلما اشتملت عليه من الأمور التالية:

أولاً: الإخبار فيها عن تحديد عدد من مات من هٰذه الأمة على غير الإسلام من الجمعة إلى الجمعة، وهٰذا من أمور الغيب التي لا يعلمها البشر، إنما يعلمها الله ومن يظهره عليها من رسله في حياتهم، وقد انقطعت الرسالة من البشر بوفاة النبي ﷺ، قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّماواتِ والأَرْضِ الغَيْبَ إِلَّا اللهُ﴾، وقال: ﴿عالِمُ الغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً . إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَداً﴾، وقال: ﴿ما كانَ مُحَمَّدٌ أَبا أَحَدٍ مِنْ رِجالِكُمْ ولٰكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾.

ثانياً: إخباره عن النبي ﷺ أنه قال له: «أنا خجلان من أفعال الناس القبيحة ولم أقدر أن أقابل ربي والملائكة»؛ فإنه من الزور والأخبار المنكرة؛ لأن النبي ﷺ لا يعلم أحوال أمته بعد وفاته، بل لا يعلم منها أيام حياته في الدنيا إلا ما رآه بنفسه، أو أخبره به من اطلع عليه من الناس، أو أظهره الله عليه؛ فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: خطب النبي ﷺ؛ فقال: «إنكم محشورون إلى الله حفاة عراة غرلاً، ثم قرأ: ﴿كما بدأنا أول خلق نعيده وعداً علينا إنا كنا فاعلين﴾. . .» إلى أن قال: «ألا إنه يجاء برجال من أمتي فيؤخذ بهم ذات الشمال؛ فأقول: يا رب! أصحابي. فيقال: لا تدري ما أحدثوا

بعدك. فأقول كما قال العبد الصالح: ﴿وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شيء شهيد﴾. فيقال: إن هٰؤلاء لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم»، رواه البخاري.

وعلى تقدير أنه يعلم أحوال أمته بعد وفاته؛ فلا يلحقه بذٰلك حرج ولا يصيبه من وراء كثرة ذنوبهم ومعاصيهم إثم ولا خجل، وقد ثبت في حديث الشفاعة العظمى أن أهل الموقف كفاراً ومسلمين يستشفعون بالأنبياء واحداً بعد آخر حينما يشتد بهم هول الموقف؛ فيعتذر كل منهم عن الشفاعة لهم عند الله، ثم ينتهي أهل الموقف إلى النبي ﷺ؛ فيسألونه أن يشفع لهم عند الله فيستجيب لهم ولا يمنعه من الشفاعة لهم كثرة معاصيهم أو كفر الكافرين منهم ولا يخجل من ذٰلك، بل يذهب فيسجد تحت العرش ويحمد ربه ويثني عليه بمحامد يعلمه إياها حتى يأمره أن يرفع رأسه وأن يشفع لهم، وبعد ذٰلك ينصرفون للحساب والجزاء، ولم يمنعه شيء من ذٰلك من لقاء ربه ومقابلة الملائكة، ولم يلحقه منه عار.

ثالثاً: إخباره بالجزاء العظيم الذي يترتب على كتابة هٰذه الوصية ونقلها من محل إلى محل أو من بلد إلى بلد، وتعيين جزاء الأعمال وتحديده من الأمور الغيبية التي لا يعلمها إلا الله، وقد انقطع الوحي إلى البشر بوفاة خاتم الأنبياء عليه الصلاة والسلام؛ فادعاء العلم بذٰلك باطل، وقد ادعاه الشيخ أحمد المزعوم حيث قال في الوصية المكذوبة: «ومن يكتبها ويرسلها من بلد إلى بلد ومن محل إلى محل؛ بني له قصر في الجنة»، وقال: «ومن يكتبها وكان فقيراً؛ أغناه الله، أو كان مديناً؛ قضى الله دينه، أو كان عليه ذنب؛ غفر الله له ولوالديه»؛ فهو كاذب في ذٰلك.

وكـذا إخباره عن الوعيد الشديد الذي يصيب من لم يكتبها ويرسلها

وتعيينه إياه بأنه يحرم شفاعة النبي ﷺ ويسود وجهه في الدنيا والآخرة، حيث قال فيها: «ومن لم يكتبها ويرسلها؛ حرمت عليه شفاعتي يوم القيامة»، وقال: «ومن لم يكتبها من عباد الله؛ اسود وجهه في الدنيا والآخرة»؛ فهٰذا أيضاً من الغيب الذي لا يعلم بتحديده إلا الله، فإخباره به وقد انقطع الوحي إلى البشر؛ رجم بالغيب، وكذب وزور، وكذا قوله فيها: «ومن يصدق بها؛ ينجو من عذاب النار، ومن يكذب بها؛ كفر»؛ فهذا أيضاً زور وبهتان، فإن التكذيب بالرؤيا الصادرة من غير الأنبياء لا يعد كفراً بإجماع المسلمين.

رابعاً: إن كل ما أخبر به من الوعد والوعيد على سبيل التعيين والتحديد يتضمن تشريعاً بالحث على كتابه الوصية وإبلاغها ونشرها بين الناس للعمل بها واعتقاد ما فيها رجاء المثوبة التي حددها، ويتضمن تشريع تحريم كتمانها والتفريط في إبلاغها ونشرها والتحذير من ذٰلك خشية أن يحيق بمن كتمها أو فرط في نشرها ما أخبر به من الوعيد الشديد بحرمانه من الشفاعة واسوداد وجهه.

خامساً: عدم التناسب بين ما أخبر به من الجزاء والأعمال، وهو دليل الوضع والكذب في الأخبار، إلى غير هٰذه الأمور من الأكاذيب؛ فيجب أن يحذر المسلم هٰذه الوصية المزعومة ويعمل على القضاء عليها.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم»[1].

ومن أحسن المقالات التي كتبت في التحذير من هٰذه الوصية ما نشر في مجلة «نور الإسلام» المجلد الثالث، الجزء الرابع، عدد ربيع الثاني سنة (١٣٥١هـ، ص ٢٨٩ وما بعدها) تحت عنوان «رؤيا الشيخ أحمد خادم

---

(١) «فتاوى اللجنة الدائمة» (٤ / ٧٤ ـ ٧٧، فتوى رقم (٩٩٩)، وانظر منه أيضاً: (٤ / ٧٧ ـ ٨٢).

الحجرة النبويَّة»، وقدمت المجلة لتلك المقالة بقولها:

«بلي الإسلام بأشخاص يتخذون من الافتراء عليه طرقاً للتنفير منه، أو حبائل لاصطياد شيء من المال، ومن هٰذا القبيل صحيفة تشتمل على حكاية رؤيا منسوبة لشخص يسمي نفسه الشيخ أحمد خادم الحجرة النبوية، وقد اخترعت هٰذه الأكذوبة من مدة تزيد على أربعين سنة، ولا يزال مخترعها يتعهد بها الناس في الشرق والغرب من سنة إلى أخرى، وكثيراً ما كتب أهل العلم في تزييفها وبيان ضلالاتها، ورجاؤنا اليوم في الخطباء والوعاظ أن ينبهوا الأمة لفريتها وسخافة عقل من يتقبلها، وقد ورد إدارة المجلة مقال محرر بقلم فضيلة الأستاذ صاحب التوقيع يكشف عن جهل كاتبها وسوء قصده وعظم وزره، وإليك ما كتب الأستاذ».

ثم نشرت كلاماً للأستاذ محمود ياسين نختار منه قوله:

«لا نزال بين آونة وأخرى نسمع خبر هذه الرؤيا، ويسوؤنا أن يتهافت الناس على طبعها ونشرها وقراءتها وتعليقها على الجدران، رغبة في الوعد الذي وقع فيها، وهو قوله: «ومن يصدق بها؛ ينج من عذاب النار»، وقوله: «ومن قرأها ونقلها من بلد إلى بلد؛ كان رفيق النبي ﷺ في الجنة، وكانت له شفاعته يوم القيامة»، ورهبة من الوعيد الذي تضمنته، وهو قوله: «ومن كذب بها؛ كفر»، وقوله: «ومن قرأها ولم ينقلها؛ كان خصم النبي ﷺ يوم القيامة».

كنا في سنة (١٣٢١) هجرية نشرنا في الجزء السادس من المجلد الثالث من مجلة «الحقائق» ردّاً ممتعاً على هٰذه الفرية، وحذرنا الناس من الوثوق بها والاغترار بوعودها، ووقع إذ ذاك في خلدنا أنّ صاحب هٰذه النشرة سيرتدع عن إعادة نشرها، وأنّ الناس سيعرضون عنها ولا يلتفتون بعد هٰذا إليها، ولٰكن؛ خاب ما ظننا ولم نبلغ ما أملنا؛ فالكاذب لا يزال الفينة بعد

الفينـة ينشـر فريته ويذيع كذبته بين الناس، وهم لا يزالون يقبلون عليها، ويتقبلون ما فيها من ترهات وتغرير بالقبول الحسن والعناية اللازمة.

ثم إن ناشـرهـا جرياً مع الأيام قد عاد عليهـا بالتشذيب والتهذيب؛ فنقح وصحح، وحذف منها كثيراً من المفتريات التي كنا نبهنا عليها مثل قوله: «كنت[1] ليلة الجمعة في اليوم الثاني والعشرين من شهر صفر الخير سنة كذا مضطجعاً على وضوء كامل. . .» إلخ، وقوله: «استحيت (كذا) من الله عز وجل[2] وهو يقول لي: يا محمد! لأبدلن وجوههم وأعذبهم عذاباً شديداً. فقلت: يارب! أمهلهم حتى أنذرهم وأبلغهم. . .» إلخ، وقوله: «يا أحمد[3]! إنهم قد سلب إيمانهم من كثرة الزنى. . .» إلخ، وقوله: «يا أحمد[4]! إن تارك

---

(١) كتبنا في الرد الأول على هٰذه الجملة ما نصه: «هٰذا من كذبات الرجل؛ إذ إن هاتـه الرؤيا لم تزل من سنين عديدة تأتي على هٰذا النمط، وهو أنه في ليلة الجمعة من اليوم الثاني والعشرين. . .» إلخ، ومع اختلاف السنين لم يختلف تعيين الليلة ولا الشهر؛ ليظن الجاهلون أنها قريبة العهد وحديثة الزمن.

(٢) كتبنـا في الردّ الأول على هٰذه الجملة ما ملخصه: «دعوى هٰذا الأفاك بأنه عليه الصلاة والسلام طلب إمهال أمته حتى ينذرهم ويبلغهم؛ محض كذب لأنه عليه الصلاة والسلام بلغ الناس جميع ما أمره الله تعالى بتبليغه، وقد أتم تبليغه وترك الناس على شريعة كاملة تامة واضحة، والشك في إتمام التبليغ كفر يجب التحذير من اعتقاده».

(٣) ملخص ما كتب في الرد على هٰذه الفرية أن الزنى وما بعده من المعاصي التي ذكرها مما يوجب ارتكابها العذاب في الدار الآخرة، لٰكنه لا يسلب الإيمان ولا يمحو الإسلام، خلافاً لما زعمه هٰذا الكاذب على الله ورسوله، وقد صح قوله صلى الله عليه وسلم: «ما من أحد يشهد أن لا إلٰه إلا الله وأن محمداً رسول الله صدقاً من قلبه؛ إلا حرمه الله على النار» الحديث؛ أخرجه البخاري.

(٤) يلخص ما كتب من الرد على هٰذه الفرية بأن عامة العلماء على أن تارك الصلاة إذا مات؛ تجب الصلاة عليه، كما يسن تشييع جنازته خلافاً لما افتراه هٰذا الكذاب على الله تعالى ورسوله.

الصلاة لا تمشوا بجنازته»، وقوله: «ومن[1] اطلع عليها ولم يخبر بها الناس؛ كان وجهه مسوداً يوم القيامة. . . » إلخ، وقوله: «ومن[2] كذّب ولم يصدّق بها (يعني الوصية)؛ فهو ملعون ثم ملعون ثم ملعون. . . » إلخ، وقوله: «من بعد[3] ألف وثلاث ومئة وأربعين سنة يخرجن (كذا) النساء من بيوتهن إلى الأسواق من غير إذن أزواجهن. . . » إلخ، وقوله: «وبعد[4] ألف وثلاث مئة وخمسين ينزل من السماء مطر كبيض الدجاج، وبعد سنة (١٣٧٠) تغيب الشمس ثلاثة أيام»، وقوله: «وبعد ألف[5] وأربع مئة يظهر المسيح الدجال».

وقوله: «فما كان[6] والله والله والله وآيات الله وأمانه أنها مكتوبة بقلم

---

(١) أما هٰذه الجملة؛ فخلاصة ردنا عليها أن وعيد اسوداد الوجه يوم القيامة هو للكافرين والمكذبين، وقد جعله هٰذا المفتري لمن لم يخبر الناس بوصيته؛ فالامتناع من إخبار الناس بوصيته معناه عنده الكفر والتكذيب، عافانا الله من الكذب وحمانا من الافتراء.

(٢) قلنا في الرد على هٰذه الأكذوبة: «إن اللعنة إذا لم تجد مسلكاً؛ رجعت من حيث جاءت كما في حديث النبي ﷺ عند أحمد، وعلى هٰذا؛ فهذه اللعنات تعود على صاحبها».

(٣) يلخص ما كتبناه في الرد على هٰذه الجملة أنها مع ما فيها وما في غيرها من اللحن الذي يتنزه عنه الله تعالى ورسوله دليل واضح على كذبه؛ إذ إن النساء خرجن قبل الوقت الذي عينه بعشرات من السنين.

(٤) كتبنا في الرد على هٰذه الأكذوبة ما ملخصه: «ما ذكره من نزول المطر كبيض الدجاج وغروب الشمس محض كذب على رسول الله ﷺ؛ إذ ليس هو من أشراط الساعة التي ورد النص الصحيح بها».

(٥) كتبنا في الرد الأول على هٰذه الفرية ما ملخصه: «صح في الحديث الشريف أن خروج المسيح الدجال من أشراط الساعة، لكن؛ لم يصح تعيين ذٰلك في سنة مخصوصة؛ فمن أين لهٰذا الكذاب العلم بتعيين الوقت وتحديده والله تعالى يقول على لسان نبيه ﷺ: ﴿ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء﴾؟ أي؛ فالنبي ﷺ ينفي عن نفسه الكريمة علم الغيب، وهٰذا الكذاب يدعيه؛ فلا حول ولا قوة إلا بالله.

(٦) جاء في الرد الأول على هٰذه الكذبة ما ملخصه: «من علامة الفاجر أن يحلف من

القدرة»، وقوله: «ومن كان[1] عنده ثلاثة دراهم واستأجر بهم (كذا) وكتب هٰذه الوصية وكان مذنباً وعليه فرض صيام؛ غفرت ذنوبه ببركة هٰذه الوصية».

كل هٰذه الترهات والأكذوبات قد حذفها هٰذا المفتري الكذاب جرياً مع الأيام كما قلنا، وجاء إلينا الآن برؤيا أو وصية ملخّصة مشذّبة، ومع ذٰلك؛ لم تخل مما يجب إنكاره وفضيحة صاحبه وإشهاره بين الناس بأنه كاذب أفاك متلاعب، مجترىء على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ، القائل في الحديث الصحيح المتواتر الذي رواه الجم الكثير من الصحابة عنه ﷺ: «من كذب علي متعمداً؛ فليتبوأ مقعده من النار»؛ أي: فليتخذ منزله منها.

وقبل الشروع في الرد على وصية هٰذا المفتري الجديدة؛ رأينا أن نتقدم إلى إخواننا (قراء مجلة «نور الإسلام الغراء») بجمل مختصرة يتعرفون منها عظيم أمر الكذب، وخصوصاً ما كان منه في حكاية المنام كهاته الرؤيا التي نحن بصدد ردها، وما كان من ذٰلك على الله تعالى وعلى رسول الله ﷺ».
ثم ذكر قبح الكذب مطلقاً، ثم قال تحت عنوان: «قبح الكذب في حكاية المنام»:

«لو أن هٰذا الرجل الذي سمى نفسه بالشيخ أحمد خادم الحجرة النبوية كان ممن يخشون الله تعالى، ويعدون العدة للقائه سبحانه؛ لما حمل نفسه

غير أن يستحلف، وهٰذا الكذاب لم يكتف بالهزء بالدين حتى عرج إلى السماء وادعى أن وصيته مكتوبة بقلم النور، نسأل الله تعالى السلامة منه ومن أمثاله؛ أهل الإفك والزور.

(1) يلخص ما كتب ردّاً على هٰذه الفرية الفاضحة بأنها مؤكدة أتم التأكيد، تلاعب هٰذا الأفاك بأحكام الدين؛ فقد سبق له أن حكم بسلب إيمان المذنب ثم جاء الآن ينفي ذنوبه، لا لأنه آمن وتاب، بل لمجرد أنه نقل هٰذه الوصية الكاذبة، ولو أن إنساناً ترك صوم يوم واحد من صيام الفرض ثم نقل جميع كتب العلم، بل نقل كتاب الله الحكيم؛ لا يكون ذٰلك مكفراً لذنبه، بل هو مسؤول ومحاسب.

أقبح أنواع الكذب، وأشدها لله تعالى سخطاً؛ حيث اعتاد أن يبني وصيته على رؤيا منامية يحكيها للناس، وهو في ذٰلك من الأفاكين الكذابين الدجالين؛ فقد صح عنه ﷺ؛ أنه قال: «إن من أعظم الفرى أن يدعى الرجل إلى غير أبيه، أو يُرِي عينه في المنام ما لم تر، أو يقول عليّ ما لم أقل»، وقال ﷺ: «من أفرى الفرى أن يرى عينه ما لم تر»».

ثم قال: «قلنا: إن وصية هٰذا الأفاك الجديدة لم تخل مما يجب إنكاره وفضيحة صاحبه؛ لئلا يشيع ضرره، وتعم بين الناس إذايته، فمن المنكرات في هٰذه الوصية الجديدة اشتمالها على أغلاط[1] يتحاشى عنها أصغر الكتاب، والشيخ أحمد خادم الحجرة النبوية ينسبها للنبي ﷺ بغير حياء ولا خجل، ومع ذٰلك؛ يوجد في جهال المسلمين من يذيع أمرها، ويعلقها على الجدران، ويقرؤها لغيره رغماً عن تحذير العلماء لهم من تصديق أمثال هٰذه الخرافات وإشاعة هٰذه المخزيات.

ومنها قوله: «هٰذه وصية من عند رسول الله ﷺ عن الشيخ أحمد خادم الحجرة النبوية. . .» إلخ، وهو تعبير غاية في البشاعة، وأي بشاعة أفظع من أن يقال: إن الوصية من عند رسول الله ﷺ عن فلان؟! نسأل الله العافية من الخزي والحفظ من الحرمان.

ومنها قوله: «إنه رأى النبي ﷺ في يوم الجمعة يقرأ القرآن العظيم» لما فيه من التغرير والتضليل؛ إذ لا يعلم على التحقيق من هو فاعل «يقرأ»؛ أهو النبي ﷺ، أو هو الشيخ أحمد؟

---

(١) منها قوله: «مات من الجمعة إلى الجمعة تسعون ألف»، وقوله «منهم سبعون ألف على الإسلام»، وقوله: «وطلوع الشمس من الغرب لقريب»، وقوله: «ومن يصدق بها ينجو من عذاب النار» على اعتبار أن «من» شرطية كما هو الظاهر.

ومنهـا قولـه: «يا شيخ أحمد! وصية لك ثانية غير الوصية السابقة»؛ لإيهامه أنّ هٰذه الوصية سبقتها وصية أولى وهي الثانية، مع أنه سبقها عشرات أو مئات الوصايا كما هو مشاهد لعامة الناس وخاصتهم.

ومنهـا قوله: «هٰذه آخر وصية لهم»؛ لأنها جملة يكررها هٰذا الرجل الكذاب في كل وصية ينشرها بين الناس، ثم لا يعتم بعد حين أن يعيد نشرها ويقول: هٰذه آخر وصية لهم.

ومنها قوله: «قال الشيخ أحمد خادم الحجرة النبوية الشريفة: قال عليه الصلاة والسلام: من قرأها ونقلها من بلد إلى بلد؛ كان رفيقي في الجنة، وشفاعتي له يوم القيامة، ومن قرأها ولم ينقلها؛ كان خصمي يوم القيامة»؛ لأن فيها إسناد حديث إلى النبي ﷺ كذب موضوع عليه، لا أصل له في الدين، ولا يحل نقله عنه ﷺ لأحد من المسلمين؛ فالعجب ممن يدعي أنه خادم الحجرة النبوية الشريفة؛ كيف يجرؤ هـٰذه الجرأة، ويتقول على النبي ﷺ ما لم يقله وما لا يجتمع مع أحكام دينه وقواعد شريعته؟ وهٰذا وأمثاله يحملنا على أن نظن بهٰذا الرجل أنه ليس من المسلمين، بل عدو لهم متستر باسم خادم الحجرة النبوية الشريفة، يستهزىء بدينهم وبأحكام شرعهم؛ فيجعل جزاء نقل وصية من بلد إلى بلد مرافقة النبي ﷺ في الجنة واستحقاق شفاعته.

بخ بخ لهٰـذا العمـل العظيم الذي يستحق صاحبه عليه هٰذا العطاء العظيم، وأهون بدين يكون صاحبه خصماً للنبي ﷺ يوم القيامة لأنه قصر في نقل هٰذه الأكذوبة، ويكون طريق النجاة فيه ناشئاً عن عمل تافه كهٰذا العمل، وأين هٰذا من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾، حيث جعل الحق تعالى ثمن دخول الجنة بيع النفس والمال

في سبيله، وخادم الحجرة النبوية الشريفة جعل ثمن دخول الجنة كما تقدم قراءة وصيته ونقلها، بل زاد على ذٰلك، فأنعم على قارئها وناقلها بمرافقة النبي ﷺ في الجنة، اللهم إن هٰذا هو الخذلان المبين، والتلاعب بدينك القويم!

ومنها قوله: «ومن يصدق بها؛ ينجو (كذا) من عذاب النار، ومن كذب بها؛ كفر»؛ لأنّ هٰذا الوعيد لا يصح أن يكون إلا لكتاب الله تعالى وما علم من الدين الإسلاميّ بالضرورة؛ كأركان الإيمان والإسلام، أما غير ذٰلك مما لا يجب الإيمان به شرعاً؛ فالتكذيب به ليس كفراً، كما أن التصديق به لا ينجي من نار، ولا يمنع من عذاب، ومن هنا يعلم القارىء سخافة عقل هٰذا الرجل الذي يسمي نفسه بالشيخ أحمد خادم الحجرة النبوية الشريفة، وجهله، وقلة دينه، وجرأته على الله تعالى وعلى شريعته، وأنه على ما نرجح متلاعب مستتر بهٰذا الاسم، لا يريد إلا الكيد للمسلمين وإيذاءهم، وإعلام رجال الديانات الأخرى أن المسلمين تلاشى أمرهم من الوجهة الدينية بعد أن تلاشى من الوجهة السياسية، وأن عوامهم بلغوا من الجهل إلى حد أنهم يصدقون لكل ما يقال لهم بل يصدقون بمثل هٰذه الوصية السخيفة الكاذبة، وبأن منزلتها منزلة كتاب الله تعالى ومنزلة ما يجب اعتقاده والإيمان به من الدين الإسلامي، من يصدق بها؛ ينج من عذاب النار، ومن يكذب بها؛ يكفر ويخرج من الملة!

ولست أدري من أين استمد هٰذا الأفاك هٰذه الآراء الفاترة، وكيف يجسر أن ينشر في بلاد الإسلام أمثال هٰذه المكفرات، وأعجب من هٰذا أن يجد لترهاته أنصاراً، ولكفره رواجاً، وفي ظننا أن وصيته هٰذه لو لم يكن فيها غير هٰذه الأكذوبة الأخيرة؛ لكانت شاهد عدل على فسقه ووجوب التحذير من شره، وحمل الناس على الإعراض عن نصائحه التي يزعم أنه يريد بنشرها الخير للمسلمين، وتخويف العاصين منهم ليرتدعوا ويدعوا ما هم فيه من

الـذنـوب، ولو تفكر؛ لعلم أنه بذلك قد خبط خبط عشواء، وترك المحجة البيضـاء، وقعد عن سلوك الطريق الواضح، وتعامى عن اقتفاء أثر السلف الصالح؛ فكان بذلك من الأخسرين أعمالاً، الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً. إن فيما جاء في كتاب الله تعالى وفيما صح من الأخبار عن رسوله ﷺ غنية لكل صادر، وماء عذب لكل وارد؛ فليدع الأفاكون تلقف الأخبار الكاذبة والأقوال الباطلة، وليقبلوا على الأخذ بما صحَّ من الأخبار الإلهية وثبت من الآثار النبويّة؛ فإنّ أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي سيدنا رسول الله ﷺ.

قلت: وقد طبعت جمعية الهداية الإسلامية في سنة (١٣٥١هـ) هذه المقالة في كتيب صغير بعنوان «الرد على رؤيا الشيخ أحمد الكاذبة»، وكان المشـرف عليها آنذاك شيخنا محمد نسيب الرفاعي رحمه الله تعالى، وقد حذر الشيخ صالح الفوزان من هذه الوصية في كتابه «البيان لأخطاء بعض الكتاب» (ص ٢٢١ ـ ٢٢٧).

٤٨ ـ «عقوبة تارك الصلاة».

تظهـر هذه النشـرة بين الحين والحين، وتُعلَّقُ على جدران بعض المساجد، ويوزِّعها بعض الغيورين على الصلاة في الناس، وبعضهم يقوم بطبعهـا أو استنسـاخهـا، ويُحمد لهؤلاء هذه الغيرة على ترك بعض الناس للصلاة، ولكن ما كان ينبغي لهم أن يتورَّطوا في الكذب على رسول الله ﷺ؛ فيزعم واضع هذا الحديث أن رسول الله ﷺ قال: «من تهاون بالصلاة؛ عاقبه الله بخمس عشرة عقوبة، خمس في الدنيا، وثلاث عند الموت، وثلاث في القبر، وثلاث عند خروجه من القبر...».

وهـذا حديث باطـل[1]، ركَّبـه محمد بن علي بن العباس البغدادي

---

(١) أخرجه الخلال في «أماليه» (رقم ٧٧)، وابن النجار في «تاريخه».

العطار على أبي بكر بن زياد النيسابوري كما قال الذهبي في «الميزان» (٣ / ٦٥٣)، وتبعه الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٥ / ٢٩٥ ـ ٢٩٧) وقال فيه: «وهو ظاهر البطلان، من أحاديث الطرقية». وكذا في «تنزيه الشريعة» (٢ / ١١٣ ـ ١١٤). وقال الشيخ عبد العزيز بن باز في «الفتاوى» له (١ / ٩٧ ـ ط الدعوة): «ينبغي لمن وجد هٰذه الورقة (التي عليها الحديث المشار إليه) أن يحرقها، وينبّه من وجده يوزّعها؛ دفاعاً عن النبي ﷺ، وحماية لسنّته ﷺ من كذب الكذّابين.

وفيما ورد في القرآن العظيم والسنّة الصحيحة عن النبي ﷺ في تعظيم شأن الصلاة، والتحذير عن التهاون بها، ووعيد من فعل ذٰلك ما يشفي ويكفي ويغني عن كذب الكذّابين»[1].

كتب صحيحة النسبة وشكك بها بعض الناس خطأً ووهماً:

وأخيراً؛ يحسن بنا في هٰذا الصدد أن ننبه على كتابَيْن قد شكك بعض الناس في صحة نسبتها إلى مؤلِّفيهما، وهم مخطئون في هٰذا التشكيك، وواهمون في هٰذا الزّعم.

وقد أَلَّف أحدُهم كتاباً مفرداً ذا عنوانٍ مثير؛ ليبرهن على صحّة دعواه في أحد هٰذين الكتابين، وهو مخطىءٌ وواهم، ونبقى معه في هٰذه الجولة ـ وقد تطول ـ؛ لأنّ زعمه خطير، وينبني عليه شر مستطير، وذٰلك في حديثٍ عن:

٤٩ ـ «كتاب الأُم»، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)

أجمع العلماء الثقات قديماً وحديثاً على أن كتاب «الأُم» من تأليف الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، ولم يشذّ عن ذٰلك إلا من لا يؤبه بقوله.

(١) وانظر عن شبهة إيراد الذهبي له في «الكبائر» (رقم ٤١) من (كتب منحولة).

لقد ظهر في أواخر القرن الرابع الهجري من يدّعي أنَّ كتاب «الأم» ليس من تصنيف الإمام الشافعي، إنما هو من تأليف البويطي تلميذ الشافعي.

أخذه الربيع بن سليمان وزاد عليه، وأظهره وسمعه الناس منه.

ويحسن بنا أنّ نذكر قبل تفنيد هٰذا الزعم والافتراء؛ أن نبيّن مصدر تلك المقالة وأن نكشف مروّجيها.

جاء في كتاب «قوت القلوب»[1] (٤/١٣٥ ـ ١٣٦) لأبي طالب المكي (وهو رجل متصوف) عبارة ذكرت استطراداً في باب الأخوة، وأرى أن نذكر تلك العبارة مع طولها؛ لنبين موضعها من كلامه والغرض الذي سيقت من أجله، قال أبو طالب المكي:

«وقد كان الشافعي رضي الله عنه آخى محمد بن عبد الحكم المصري، وكان يحبه ويقربه ويقول: ما يقيمني بمصر غيره، واعتل محمد فعاده الشافعي؛ فحدثني القرشي عن الربيع؛ قال: سمعت الشافعي ينشد شعراً وقد عاد محمداً:

مرض الحبيب فعدته ... فمرضت من حذري عليه
وأتى الحبيب يعودني ... فبرئت من نظري إليه

ما شك أهل مصر أن الشافعي يفوض أمر حلقته إليه، وأنه يستخلفه بعد موته، ويأمر الناس بالحضور عنده، حتى سئل عن علته؛ فقيل له: يا أبا عبد الله! من نجلس بعدك ومن يكون صاحب الحلقة (وهم يظنون أن يشير إلى محمد)؟ فاستشرف لذلك محمد وتطاول لها، وكان جالساً عند رأسه؛

(١) انظر عنه ما سيأتي في مجموعة لاحقة ـ إن شاء الله ـ (كتب الصوفيّة).

فقال: سبحان الله! أيشك في هذا؟ أبو يعقوب البويطي. فأنكر لذلك محمد ووجد في نفسه ومال أصحابه إلى أبي يعقوب البويطي، وقد كان محمد حمل علم الشافعي ومذهبه وفارق مذهب مالك.

إن البويطي كان أزهد وأورع؛ فحمل الشافعي نصحه للدين والنصيحة للمسلمين، ولم يداهن في ذلك، بل وجه الأمر إلى أبي يعقوب وأثره؛ لأنه كان أولى، فلما قبض الشافعي رضي الله عنه انتقل محمد بن عبد الحكم من مذهبه وفارق أصحابه، ورجع إلى مذهب مالك، وروى كتب أبيه عن مالك وتفقّه فيها؛ فهو اليوم من كبار أصحاب مالك رضي الله عنه، وأخمل البويطي رحمه الله نفسه، واعتزل عن الناس بالبويطة من سواد مصر، وصنف كتاب «الأم» الذي ينسب الآن إلى الربيع بن سليمان ويعرف به، وإنما هو جمع البويطي ولم يذكر نفسه فيه، وأخرجه إلى الربيع فزاد فيه وأظهره وسمعه الناس منه، وقد كان البويطي حمل في المحنة ورفع من مصر إلى السلطان، وحبس في شأن القرآن؛ فحدثنا الربيع قال: كتب البويطي من السجن يحثني على المجالس، ويأمرني بالمواظبة على العلم والرفق بالمتعلمين والإقبال عليهم، وأن أتواضع لهم، وقال: كثيراً ما كنت أسمع الشافعي رضي الله عنه يقول:

أهين لهم نفسي لكي يكرموها ... ولن تكرم النفس التي لا تهينها»

فأخذ الإمام الغزالي هذا النص (كما يقول الشيخ أبو زهرة)[1] ووضعه في كتابه «إحياء علوم الدين» من غير أن يبين مصدره، وقد كان «قوت القلوب» ثاني الكتابين اللذين أخذ عنهما «الإحياء»، والأول «الرسالة» للقشيري، والنص السابق جاء في كتاب الغزالي مع اختلاف يسير[2].

---

(١) انظر كتابه: «الشافعي» (ص ١٦٠) وما بعدها.

(٢) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (ج ٢، ص ١٦٦).

لقد ساق أبو طالب المكي تلك الكلمة للاستشهاد بقصة الشافعي والبويطي وابن عبد الحكم، على أن الوفاء للآخرة لا يتقاضى الصديق أن يؤثر محبته على الدين والنصيحة لله والمسلمين، ثم استطرد؛ فذكر زهد البويطي وإيثاره الخمول بما يتفق مع النزعات في التصوف.

فهل يصح (كما يقول الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله) أن نأخذ من هٰذا الكلام أن أبا طالب يطعن في نسبة «الأم» إلى الشافعي عن طريق الربيع، وأن طعنه مقدم على توثيق غيره هٰذه النسبة وعلى تضافر العلماء عليها من أجل أن يساق كلام العالم مساق الطعن الرَّاد لأقوال العلماء يجب أن يكون قد عني بالموضوع عناية بحث وتمحيص، وأن يبين ذٰلك بأدلة من السند والمتن يرجّح بها قوله، وينقض بها ما قاله غيره، وخصوصاً إذا كان غيره كثرة متضافرة تلقى الأخلاف كلامها بالقبول، وإلا؛ ما استقر علم، ولا استقام الناس إلى حقيقة مقررة ثابتة، إذا كان مجرد ذكر عالم ما يخالف أمراً سجله التاريخ كافياً لبطلانه وإثبات نقيضه أو إثارة الغبار حوله والشك فيه.

لقد ساق أبو طالب المكي القصة للترغيب في الزهد وإيثار الله على المحبة، وللصوفية والوعاظ طريق واسع في باب الترغيب والترهيب، يسوقون فيه ضعيف الأخبار والآثار كما يسوقون مقبولها، ويستسيغون ذٰلك ولا ينفرون منه، ولذٰلك؛ كان في كتاب أبي طالب (كما كان في تابعه كتاب «إحياء علوم الدين» للغزالي) الأخبار الضعيفة، بل الأخبار الموضوعة، ولقد تصدى لبيان ضعف الضعيف ووضع الموضوع المخرجون لأحاديث رسول الله ﷺ، وإذا كان ذٰلك هو الشأن لأحاديث رسول الله ﷺ؛ فكيف يكون الشأن في أخبار غيره ممن ليس له هٰذه المكانة من الدين؟!

وإذا كان لأخبار كتب المتصوفة هٰذه المنزلة؛ فما كان لأحد أن يلتفت

إلى قصة البويطي والربيع على أنها حقيقية، أو تثير الشك حول ما هو مقرر ثابت، ولذلك؛ لم يلتفتوا إليها، ومروا عليها ولم يعيروها نظراً فاحصاً، عالمين أنها لا تقوى على الفحص والكشف، أو هي لم تسق على أنها رأي معتنق، أو خبر صادق ثابت الصدق[1].

ثم جاء بعد ذلك الدكتور زكي مبارك؛ فتلقف ما أورده الغزالي من عبارة أبي طالب المكي، ووضع كتاباً صغيراً سماه «إصلاح أشنع خطأ في تاريخ التشريع الإسلامي: كتاب «الأم» لم يؤلفه الشافعي وإنما ألفه البويطي وتصرف فيه الربيع بن سليمان».

لقد خاض الدكتور زكي مبارك غمار الجدل في هٰذا الموضوع من غير بينة ولا دراسة منه لكتب المتقدمين وطرق تأليفهم، ثم طرق رواية المتأخرين عنهم لما سمعوه؛ فأشبهت عليه بعض الكلمات في «الأم»، فظنها دليلاً على أن الشافعي لم يؤلف هٰذا الكتاب.

والحجج على نقض ما أورده الدكتور مبارك من افتراءات متوافرة في كتب الشافعي نفسها، ولو صدقت هٰذه الرواية كما يقول الأستاذ أحمد شاكر[2]؛ لارتفعت الثقة بكل كتب العلماء، بل لارتفعت الثقة بهٰؤلاء العلماء أنفسهم، وقد رووا لنا العلم والسنة بأسانيدهم الصحيحة الموثوق بها بعد أن نقد علماء الحديث سير الرواة وتراجمهم، ونفوا رواية كل من حامت حول صدقه أو عدله شبهة، والربيع المرادي من ثقات الرواة عند المحدثين، وهٰذه الرواية فيها تهمة له بالتلبيس والكذب، وهو أرفع قدراً وأوثق أمانة من أن نظن أنه يختلس كتاباً ألفه البويطي، ثم ينسبه لنفسه، ثم يكذب على الشافعي في

---

(١) انظر: كتاب «الشافعي» لأبي زهرة (ص ١٦٣) وما بعدها.

(٢) انظر: مقدمة «الرسالة» (ص ٩).

كل ما يروى أنه من تأليف الشافعي، بل لو صح عنه بعض هٰذا؛ كان من أكذب الوضاعين وأجرئهم على الفرية.

وحاشى لله أن يكون الربيع إلا ثقة أميناً، وقد رد مثل هٰذه الرواية أبو الحسين الرازي الحافظ محمد بن عبد الله بن جعفر، المتوفى سنة (٣٤٧هـ)، وهو والد الحافظ تمام الرازي؛ فقال: «هٰذا لا يقبل، بل البويطي كان يقول: الربيع أثبت في الشافعي مني، وقد سمع أبو زرعة الرازي كتب الشافعي كلها من الربيع قبل موت البويطي بأربع سنين»[1].

إن الدكتور زكي مبارك يرمي في مقالته السابقة أوثق رواة كتب الشافعي (الربيع بن سليمان المرادي) بالكذب على الشافعي، ثم ينتصر لرأيه ويسرف في ذٰلك، ويخونه قلمه حتى ينقل عن «الأم» نقلاً غير صحيح، ينتهي به إلى أن يرمي الشافعي نفسه بالكذب؛ فيزعم أن عبارة «أخبرنا» لا تدل على السماع في الرواية، وأن الإخبار معناه أحياناً النقل والرأي، ثم ينقل عن «الأم» أن الشافعي قال في «الأم»[2]: «أخبرنا هشيم»، ويقول: إن الشافعي لم يلق هشيماً؛ فقد توفي هشيم في بغداد سنة (١٨٣هـ)، والشافعي إنما دخل بغداد سنة (١٩٥هـ).

وأصل هٰذا الاستدراك كما يقول الأستاذ أحمد شاكر[3] للسراج البلقيني وهو مذكور بحاشية «الأم»، ولٰكن؛ ليس في كلام الإمام الشافعي «أخبرنا هشيم»، بل فيه «هشيم» فقط، وهٰذا يسمى عند علماء الحديث تعليقاً، وذٰلك أن يروي الرجل عمن لم يلقه من الشيوخ شيئاً؛ فيذكر اسمه فقط على تقدير

---

(١) انظر: «التهذيب» لابن حجر (ج ٣، ص ٢٤٦).

(٢) (ج ١، ص ١١٧).

(٣) انظر: مقدمة «الرسالة» (ص ١٠).

«قال»، أو يقول صريحاً: «قال فلان» وليس بهٰذا بأس، بل هو أمر معروف مشهور ولا مطعن على الراوي به، ولذٰلك؛ بين البلقيني الأمر، فإن لكلامه بقية حذفها الدكتور زكي مبارك وهي: «فلكونه لم يسمع منه يقول بالتعليق: هشيم (يعني: قال هشيم)»، ولٰكن الدكتور فاته معنى هٰذا عند علماء المصطلح؛ فحذفه، ثم زاد فيما نقل عن الشافعي كلمة «أخبرنا» ليؤيد بها رأيه الذي اندفع للاحتجاج له.

وقد ذكر السيد أحمد صقر محقق كتاب «مناقب الشافعي» للبيهقي في مقدمته للكتاب المذكور بعض الأمور التي كانت سبباً في وهم الدكتور زكي مبارك، وحافزاً له على التصريح بتلك المقالة التي تفوح منها رائحة الجهل والافتراء، لذا تتميماً للفائدة نذكر بعض ما أورده السيد صقر ذكراً للواقع، ووضعاً للأمور في نصابها، ورداً لافتراءات المفترين، حيث قال[1]:

«وقد رجح الدكتور زكي مبارك أن «الأم» وضع بعد وفاة الشافعي؛ لأنه ليس له مقدمة، ولأنه لا تمضي فصوله على وتيرة واحدة؛ ففي أحيان كثيرة تجيء عبارة: «قال الشافعي»، وفي بعض الأحيان: «حدثنا الربيع بن سلمان؛ قال: أخبرنا الشافعي إملاء»، وفي بعضها: «سألت الشافعي؛ فقال». وتجيء في «الأم» أحياناً عبارة: «قال الشافعي كذا، فقلت له كذا»، وللربيع تعليقات كثيرة في التعقيب على كلام الشافعي.

وعرض المؤلف في باب «الوصايا» لوصية الشافعي؛ فقال: «هذا كتاب كتبه محمد بن إدريس الشافعي في شعبان سنة ثلاث ومئتين، وعنونه بعبارة: «الوصية التي صدرت من الشافعي»، وإذا تذكرنا أن الشافعي مات سنة أربع

---

(١) انظر: مقدمة «مناقب الشافعي» للبيهقي لمحققه السيد أحمد صقر (ص ٣٢ - ٤١).

ومئتين؛ عرفنا أن كتاب وصيته أثبت في الكتاب بعد وفاته.

وجاء في كتاب «الأم» ما نصه: «أخبرنا الربيع بن سليمان المرادي بمصر سنة سبع وسبعين ومئتين؛ قال: أخبرنا الشافعي»، وكلمة بمصر تدل على أن المؤلف كان مشغولاً بجمع مواد الكتاب في مكان غير مصر؛ أعني: غير العاصمة. وكلمة المكي والغزالي تعني أنه كان في بويط».

قال السيد صقر[1]: «وقد وقع الدكتور هنا في خطأ طريف غير الخطأ الأساسي في نفي «الأم» عن الشافعي؛ فكلمة «مصر» لا يراد بها العاصمة في هٰذا النص؛ لأن ذٰلك خطأ محض، وعاصمة مصر في تلك الحقبة من الزمان كانت «الفسطاط»، ثم هي لا تدل على أن المؤلف كان مشغولاً بجمع مواد كتابه في غير العاصمة، والمضحك حقّاً أن يقول الدكتور: وكلمة المكي والغزالي تعين أنه كان في بويط، والعبارة كما جاءت في «الأم» لا تدل على أكثر من أن راوي الكتاب عن الربيع يقول: إن الربيع حدثه بمصر في تلك السنة، ولا مدخل للبويطي ولا لجمعه مواد الكتاب في هذا النص على الإطلاق، ورحم الله الشافعي إذ يقول: «وقد تكلم في العلم من لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه؛ لكان الإمساك أولى به، وأقرب إلى السلامة له».

وأما استدلاله بوجود وصية الشافعي في «الأم» على أنها أثبتت فيه بعد وفاة الشافعي؛ فغير مسلم له، وليس في النص ما يشير إليه من قريب أو بعيد.

جاء في «الأم»[2] تحت عنوان «الوصية التي صدرت من الشافعي»: «قال الربيع بن سليمان: هٰذا كتاب كتبه محمد بن إدريس الشافعي في شعبان سنة ثلاث ومئتين، وأشهد الله عالم خائنة الأعين وما تخفي الصدور،

---

(١) انظر: مقدمة كتاب «مناقب الشافعي» للبيهقي (ج ١، ص ٣٣).

(٢) (ج ٤، ص ٤٨).

وكفى بالله جل ثناؤه شهيداً ثم من سمعه أنه شهد أن لا إلٰه إلا الله. . . » إلى آخر الوصية.

وأكبر الظن أن أصل الكلام: «قال الربيع بن سليمان: قال الشافعي: هٰذا كتاب كتبه. . . . » إلخ؛ لأن أول وصية الشافعي كلمة «هٰذا»، ويؤيد ذٰلك ما رواه البيهقي في المناقب[1] عن الربيع؛ أنه قال: «قرىء على محمد ابن إدريس الشافعي رحمه الله وأنا حاضر: هٰذا كتاب. . . » إلخ.

وهٰذا النص يدل على أن كتاب وصية الشافعي هو الذي قرىء عليه بحضور الربيع، ومعلوم أن كتاب «الوصايا» الذي سجل الشافعي فيه وصيته لم يسمعه الربيع ولا غيره من الشافعي، في حين أنه كان مكتوباً كله بخط الشافعي.

وآية ذٰلك قول الربيع كما جاء في «الأم»[2]: «كتبنا هٰذا الكتاب من نسخة الشافعي من خطه بيده، ولم نسمعه منه»، وقول المزني في مختصره بهامش «الأم»[3]: «كتاب الوصايا مما وضعه الشافعي بخطه لا أعلمه سمع منه».

وكتاب الوصايا قد ألفه الشافعي في العام الذي توفي فيه؛ لأنه كتب وصيته في شعبان سنة (٢٠٣هـ)، ومات في شعبان سنة (٢٠٤هـ)، وما الذي يمنع عقلاً من أن يكتب الشافعي وصيته في كتابه، حتى يقول الدكتور زكي مبارك: إنها أثبتت فيه بعد وفاة الشافعي؛ ليثبت بذٰلك أنه ليس من تأليف الشافعي؟

---

(١) (ج ٢، ص ٢٨٨).

(٢) (ج ٤، ص ١٨).

(٣) للإمام الشافعي (ج ٣، ص ١٥٩).

ولقد كتب الشافعي كتاب صدقته كذٰلك في العام الذي توفي فيه.

جاء في «الأم»[1] تحت عنوان: «صدقة الشافعي»: «هٰذا كتاب كتبه محمد بن إدريس الشافعي في صحة منه وجواز من أمره، وذٰلك في صفر سنة ثلاث ومئتين...»[2].

تلك هي أهم ما أورده الدكتور زكي مبارك من شبه والرد عليها، ويتبين لنا بعد مناقشتها أنه لا يثبت شيء منها أمام الدراسة والتمحيص، وهي إن دلت على شيء فإنما تدل على سطحية في البحث، وعدم ممارسة ومعرفة بكتب الأقدمين.

وممن تابع الدكتور زكي مبارك في مقالته تلك؛ الدكتور أحمد أمين حيث شكك أيضاً في نسبة كتاب «الأم» للشافعي.

قال في كتابه «ضحى الإسلام»[3]:

«وقد ثار الخلاف حديثاً في مصر؛ هل «الأم» كتاب ألفه الشافعي أو ألفه البويطي؟

وأظن أنه لو حدد موضع النزاع في دقة؛ لكان الأمر أسهل حلاًّ؛ فليس يستطيع أحد أن يقول: إن ما بين دفتي الكتاب الذي بين أيدينا هو من تأليف الشافعي، وأنه عكف على كتابته وتأليفه في هٰذا الوضع النهائي.

وأهم دليل على ذلك أن مطلع كثير من الفصول العبارة الآتية:

«أخبرنا الربيع؛ قال: قال الشافعي (وهي عبارة لا يمكن أن يكتبها

---

(١) للإمام الشافعي (ج ٦، ص ١٧٩).

(٢) انظر مقدمة كتاب «مناقب الشافعي» للبيهقي (ج ١، ص ٣٦).

(٣) للدكتور أحمد أمين (ج ٢، ص ٢٣٠).

الشافعي وهو يؤلف الكتاب)».

وفي ثنايا الكتاب نجد أخباراً بعدول الشافعي عن هٰذا الرأي، كما يجيء في سير الكلام[1]: «قال الربيع: قد رجع الشافعي عن خيار الرؤية، وقال: لا يجوز خيار الرؤية»، ومحال أن يصدر من الشافعي هٰذه العبارة وأمثالها، كما لا يستطيع أحد أن ينكر أن في «الأم» مذهب الشافعي بقوله وعبارته؛ فالظاهر أنها أمال أملاها الشافعي في حلقته كتبها عنه تلاميذه، وأدخلوا عليها تعليقات من عندهم، واختلفت روايتهم بعض الاختلاف، والذي بين أيدينا منها رواية الربيع المرادي عن الشافعي».

تلك هي الشبه التي آثارها الدكتور أحمد أمين، وهي لا تقوى على الصمود ولا تثبت للمناقشة؛ إذ إن من له أدنى إلمام بالكتب القديمة وطريقة الأقدمين في روايتها، يعلم علم اليقين (كما يقول السيد صقر[2]) أن وجود عبارة: «أخبرنا الربيع؛ قال: قال الشافعي» في أول الكتاب أو في داخله مرة أو مرات دليل ناصع على أنه من تأليف الشافعي، وأن هٰذه النسبة قد ازدادت وثاقة ومتانة برواية الربيع عن الشافعي، ثم برواية تلميذ الربيع عن الربيع... وهٰكذا إلى آخر سلسلة رواة الكتاب عن مؤلفه، وهي أوثق طريق التوثيق والتأكيد من نسبة الكتاب المروي إلى من وضعه.

وهٰذه من الحقائق الأولية والمسائل البسيطة التي لا تخفى على أبسط القراء؛ فمن العجب العجاب أن تكون سبباً للارتياب في الكتاب ودليلاً على نفيه عن مؤلفه؛ لأنه لا يمكن أن يكتبها الشافعي وهو يؤلف الكتاب.

ولو اتخذنا هٰذا الدليل الهام عند الدكتورين: زكي مبارك وأحمد أمين،

---

(١) انظر كتاب «الأم» للشافعي (ج ٣، ص ٢٣).

(٢) انظر مقدمة «مناقب الشافعي» للبيهقي (ج ١، ص ٣٧) وما بعدها.

وجعلناه معياراً في نظرنا إلى كتب العربية في القرون الأولى ؛ لنفينا أكثرها عن أصحابها.

ولو نظرنا كذٰلك في ضوء هٰذا الدليل إلى سائر كتب الشافعي التي أفردها عن مجموعة «الأم» ؛ لقلنا أنها ليست من مؤلفات الشافعي ، ولنأخذ منها مثالاً واحداً وهو كتاب «اختلاف الحديث»[1] ، وهو كتاب كتبه الشافعي وجعل له مقدمة طويلة ، وقد سجل فيه أنه من تأليفه وكتابته ، ومما قاله : «وقد وصفت في كتابي هٰذا المواضع التي غلط فيها بعض من عجل بالكلام قبل خبرته» ، ومنها : «فحكيت ما كتبت في صدر كتابي هٰذا. . . » .

ومنها : «وقد اختصرت من تمثيل ما يدل الكتاب على أنه نزل من الأحكام عاماً أريد به العام ، وكتبته في كتاب غير هٰذا. . . وكتبت في هٰذا الكتاب ما نزل على الظاهر ، ما دل الكتاب على أن الله أراد به الخاص. . . » .

وإذا نظرنا في أوائل أبواب «اختلاف الحديث» ؛ رأينا أكثرها قد بدىء بعبارة : «حدثنا الربيع. . . » وباقيها القليل قد بدىء بعبارة : «حدثنا الشافعي ، أو قال الشافعي» ؛ فهل ننفي هٰذا الكتاب عن الشافعي ، أو نتبع سبيل العلم ونقول : أنه من تأليفه ومن رواية الربيع عنه ، ونبحث عن الراوي الأول الذي قال : حدثنا الربيع لنعلم أنه (كما يقول السيد صقر)[2] أبو بكر : أحمد بن عبد الله السجستاني تلميذ الربيع؟

وما أكثر تلاميذ الربيع من أهل المشرق والمغرب ، الذين شدوا رحالهم

---

(1) مثبت بهامش الجزء السابع من «الأم» ، ويستغرق صفحات الهامش من (٢ - ٤٠٤) .

(2) مقدمة «مناقب الشافعي» للبيهقي (ج ١ ، ص ٣٩) .

إلى مصر؛ ليرووا عنه كتب الشافعي الذي قال له: «أنت راوية كتبي»، وقد لبث الربيع بعد موت الشافعي ستاً وستين سنة يدرس كتب الشافعي ويمليها على تلاميذه، ويعقب على بعض أقوال الشافعي بما يعن له أثناء الإملاء، والطلاب من حوله يكتبون كل ما يقول من قول الشافعي ومن قول نفسه في التعقيب على بعض قول الشافعي.

وهٰذا هو التفسير الصحيح لوجود: «قال الربيع» في ثنايا كتب الشافعي.

لقد كان من قدر الله لإظهار الحق في هٰذه المسألة أن البيهقي قد نقل في مناقب الشافعي عن الربيع؛ أنه قال: «إن الشافعي قد ألف بمصر كتاب «الأم» في ألفي ورقة، وهو قول عظيم يلقف ما صنع المنكرون، ويدحض أقوالهم، ويمحق باطلهم الذي جاؤوا به من عند أنفسهم بغياً بغير الحق، أو تقليداً دون حجة قاطعة، أو برهان ناهض».

قال البيهقي[1] في ذٰلك:

«قرأت في كتاب أبي الحسن العاصي رحمه الله عن الزبير بن عبد الواحد؛ قال: حدثني محمد بن سعيد؛ قال: حدثنا الفريابي (يعني: أبا سعيد)؛ قال: قال الربيع بن سليمان: أقام الشافعي هٰهنا أربع سنين؛ فأملى ألفاً وخمس مئة ورقة، وخرج كتاب «الأم» ألفي ورقة، وكتاب «السنن» وأشياء كثيرة، كلها في أربع سنين.

وما أظن المنكرين وتابعيهم بغير إحسان (كما يقول السيد صقر[2])

---

(١) انظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (ج ٢، ص ٢٤١).

(٢) انظر: مقدمة «مناقب الشافعي» للبيهقي (ج ١، ص ٤١).

يجادلون البيهقي فيما قرأ وروى، أو يمارون الربيع فيما شهد ورأى.

وأي شهادة أكبر عند العقلاء من شهادة الربيع بأن الشافعي هو الذي ألف كتاب «الأم» كله، وأنه سطره في ألفي ورقة[1]؟

٥٠ ـ «الروح».

يزعم بعض الباحثين أن هٰذا الكتاب قد ألّفه ابن أبي القيم في الشباب في أوّل اشتغاله التأليف؛ فليس له من القوّة ما لسائر كتبه[2]، ويشك بعض طلبة العلم بصحة نسبة هٰذا الكتاب لابن القيم، ويقول بعضهم: إنه ألّفه قبل اتصاله بشيخه شيخ الإسلام ابن تيمية.

وقد عالج هٰذه المسألة الشيخ بكر أبو زيد حفظه الله تعالى بكلامٍ ماتعٍ رزين؛ فقال:

«قد انتشر على ألسنة بعض طلاب العلم أن كتاب «الروح» ليس لابن القيم، أو أنه ألفه قبل اتصاله بشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

هٰذا ما تناقلته الألسن ومر على الأسماع في المجالس والمباحثات، ولم أر ذٰلك مدوناً في كتاب، ولعل شيئاً من ذٰلك قد دون، ولٰكن؛ لم يتيسر الوقوف عليه.

لهٰذا؛ فقد اندفعت إلى قراءة الكتاب من أوله إلى آخره قراءة المتأمل الفاحص؛ فتحصل لي أن هٰذه نتائج موهومة سبيلها النقض ونهايتها الرفض

---

(١) انظر: «الإمام الشافعي وأثره في أصول الفقه» (١ / ٢٥٥) وما بعدها لأستاذنا الدكتور حسن أبو عيد حفظه الله تعالى.

(٢) من كلام الدكتور أحمد ماهر البقري في كتابه «ابن القيم؛ من آثاره العلمية» (ص ١٦٦).

المحض، وأنهـا إنمـا انتشـرت من غير دراسة ولا تحقيق، وأن من يدرس الكتاب يظفر بالنتيجتين الآتيتين:

الأولى: أن الكتاب لابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى ولا شك في هٰذا.

الثانية: أنه إنما ألفه بعد اتصاله بشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، وقد رأيتُ أن أوضح التدليل على هاتين النتيجتين على ما يلي:

أولا: توثيق نسبة كتاب «الروح»[1] لابن القيم رحمه الله تعالى.

وهي تنجلي في وجوه متكاثرة؛ منها ما يلي:

١ ـ أن طائفة من كبار المترجمين له؛ كابن حجر، والسيوطي، وابن العماد، والشوكاني، وحاجي خليفة، والبغدادي، والألوسي وغيرهم ذكروا هٰذا الكتاب في مؤلفاته ولم يتعقبوه بشيء.

٢ ـ أن ابن القيم رحمه الله تعالى قد أشار إليه في كتابه «التبيان» في الباب السادس في معرض ذكره لحديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن النبي ﷺ قال[2]: «إذا خرجت روح المؤمن. . .» الحديث؛ فقال:

«وقد استوفيت الكلام على هٰذا الحديث وأمثاله في كتاب «الروح»»[3]

والمؤلف قد استوفى الكـلام على هٰذا الحـديث وأمثاله في «كتاب الروح» المطبوع[4].

---

(١) انظر: (ص ١٥٨).

(٢) انظر: (ص ٤٩) من كتاب «الروح».

(٣) «التبيان في أقسام القرآن» (ص ٢٨٢).

(٤) كتاب «الروح» (ص ٤١ ـ ٥٠).

٣ ـ أن هذا الكتاب قد شهد العلامة البقاعي تلميذ الحافظ ابن حجر أنه من تأليف ابن القيم رحمه الله تعالى؛ فإنه قد اختصره بكتاب سماه «سر الروح»[1] بنحو نصف الأصل.

٤ ـ أنه أشار في نفس الكتاب إلى كتابه الكبير في معرفة الروح والنفس[2]، وهٰذا الكتاب قد ذكره المؤلف أيضاً في كتاب «جلاء الأفهام» كما ذكر فيه أيضاً كتاب «الروح»[3].

وذكر كتابه الكبير في معرفة الروح والنفس[4] أيضاً في كتابه «مفتاح دار السعادة»[5].

٥ ـ أنه في نحو عشرة مواضع من الكتاب[6] ذكر شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، مستشهداً بأقواله وذاكراً لاختياراته على عادته المألوفة في عامة مؤلفاته.

٦ ـ كما نقل عن شيخه أبي الحجاج المزي وهو من شيوخه، وكثيراً ما يعتمده في عامة مصنفاته، لا سيما في «الفوائد الحديثية».

٧ ـ إن الناظر في أي مسألة من مسائل الكتاب البالغة إحدى وعشرين مسألة يلمح فيها نفس ابن القيم وأسلوبه وطريقته المعهودة في البحث والترجيح والاختيار، وسياق الأقوال ومناقشتها وحشر الأدلة ونقدها، وقد أفصح

---

(١) طبع سنة (١٣٢٦هـ) بمطبعة السعادة في مصر.

(٢) انظر: «كتاب الروح» (ص ٣٨).

(٣) انظر: (ص ١٨٩).

(٤) انظر: (ص ٢٨٢).

(٥) انظر: (ص ٤٩٦).

(٦) وهٰذه أرقام الصفحات (٣٤، ٤٥، ٥٠، ٥١، ٦٤، ٨٣، ١٢٩، ١٤٥، ١٥٦).

عن ذلك في ثنايا المسألة الخامسة عشر؛ فقال[1]:

«فهٰذا ما تلخص لي من جمع أقوال الناس في مصير أرواحهم بعد الموت، ولا تظفر به مجموعاً في كتاب واحد غير هٰذا البتة، ونحن نذكر مأخذ هٰذه الأقوال وما لكل قول وما عليه وما هو الصواب من ذٰلك الذي دلَّ عليه الكتاب والسنة على طريقتنا التي منَّ الله بها علينا وهو مرجو الإعانة والتوفيق».

وهٰذا الأسلوب له نظائر في كتبه وتقريراته.

ثانياً: التدليل على أنه إنما ألفه بعد اتصاله بشيخ الإسلام ابن تيمية.

والتدليل على ذٰلك من وجهين:

١ ـ ما تقـدَّم من نقوله عن شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، بل إنَّ في أول موضع ذكره فيه من كتابه ما يفيد أنه إنما ألَّفه بعد وفاة شيخه ابن تيمية رحمه الله تعالى؛ إذ يقول (ص ٣٤):

«وقد حدثني غير واحد ممن كان غير مائل إلى شيخ الإسلام ابن تيمية أنه رآه بعد موته وسأله عن شيء كان يشكل عليه من مسائل الفرائض وغيرها؛ فأجابه بالصواب».

٢ ـ أنه في مباحث الكتاب العقدية[2] فـي توحيد العبادة وفي توحيد الأسماء والصفات يقررها على المنهج السلفي الراشد الخالص من شوائب الشرك ووضر التأويل، وهٰذا هو الحد الفاصل بين السلف والخلف.

وقد هدى الله ابن القيم إلى ذلك بعد اتصاله بشيخ الإسلام ابن تيمية

---

(١) «الروح» (ص ٩٣).

(٢) انظر: (ص ١٥٣، ١٥٤، ٢٢١، ٢٥٤، ٢٦١).

كما أوضحه في «النونية»، والله أعلم.

فلعله من مجموع التدليل على هاتين النتيجتين يتبين للقارىء سلامة التوثيق لنسبة هٰذا الكتاب «الروح» للإمام ابن القيم، والله أعلم[1].

٥١ ـ «الجهاد»، لابن المبارك.

ومن الجدير بالذكر في هٰذا المقام: التنبيه على أن بعض الباحثين يطعن في صحة نسبة كتاب «الجهاد» لعبد الله بن المبارك! لأنه من رواية سعيد بن رحمة عنه، وقد قال ابن حبان في «الثقات» (١ / ٣٢٨) عن سعيد هٰذا ما نصُّه: «يروي عن محمد بن حمير ما لم يتابع عليه، روى عنه أهل الشام، لا يجوز الاحتجاج به لمخالفته الأثبات في الروايات».

ويؤخذ من هٰذا الكلام أن الجرح في سعيد إنما هو في روايته عن محمد بن حمير خاصة، ويؤكّد ذٰلك قوله: «لا يجوز الاحتجاج به لمخالفته الأثبات في الروايات»، ولم يسق له شيئاً استنكره إلا من طريقه، ولذا؛ فكتاب «الجهاد» صحيح النسبة لعبد الله بن المبارك، ولا يزال المخرجون يقولون: «رواه ابن المبارك بإسنادٍ صحيح»؛ فتنبه لهٰذا، ولا تكن من الغافلين.

٥٢ ـ «المسند» للإمام أحمد بن حنبل.

(استدراك ٤).

●●●●●

(١) «ابن قيم الجوزية؛ حياته وآثاره» (ص ١٥٨ ـ ١٦١).

كتب مسروقة

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

العلم أمانةٌ، وتقع فيه عند أصحاب النفوس المريضة والهمم العليلة خيانة، وقرن ابن القيم رحمه الله تعالى «السراق بالأيدي» مع «السُّرَّاق بالأقلام»؛ فقال في كتابه الفذّ «إعلام الموقعين» في حيل أرباب الملاهي واللصوص:

«. . . وتحيل السُّرَّاق واللصوص على أخذ أموال الناس بالباطل، وهم أنواع لا تحصى؛ فمنهم السُّرَّاق بأيديهم، ومنهم السُّرَّاق بأقلامهم، ومنهم السُّرَّاق بأمانتهم، ومنهم السُّرَّاق بما يظهرونه من الدين والفقر والصلاح والزهد وهم في الباطن بخلافه، ومنهم السراق بمكرهم وخداعهم وغشّهم. . .»[1].

إن من ينظر في هٰذا الكلام يحسبه لكاتب حديث مقتدر يصوِّر به حالة المجتمع الإسلامي الآن، حيث كَثُر فيه السراق بأقلامهم وألسنتهم وأمانتهم وتديُّنهم الكاذب وتظاهرهم بالصلاح والزهد المفتعلين، وبصفة أخص بالخداع والمكر والغش في كل معاملة تقريباً؛ إلا من عصم ربك وقليل ما هم[2].

وموضوع «السرقة العلمية» يحتاج إلى تأصيلٍ وتفصيل؛ إذ يتوسّع فيه

---

(١) «إعلام الموقعين» (٤ / ٤٠٩).

(٢) «الحيل الفقهية في المعاملات المالية» (ص ١٧٠).

بعضهم، فيجعل من يقع في كتبه عبارات معدودات من غير عزو من باب السرقة، ويكاد لا يسلم إلا ثلة قليلة من هٰذا من الأقدمين، ونمى إليّ أن بعضهم ـ أصلحه الله ـ قد نسب للإمام مسلم السرقة العلمية لمجرد وقوع نوع تشابه بين ما في كتبه و كتب أستاذه البخاري، نسأل الله الإنصاف وأن يجنبنا الغلو والاعتساف، وقد ظفرتُ بكلمةٍ حسنةٍ في هٰذا المضمار للعلامة صالح بن مهدي المَقْبليّ تكشف عن جانب من جوانب هٰذا الموضوع، قال رحمه الله في بعض المصنّفين:

«يعمد الرجل إلى كتاب فيصوغه بقالب آخر حتى قد يبلغ جهده وقدرته في تغيير الصورة، وقد لا، مع عدم فائدة توجب إفراد التصنيف من الفوائد المعروفة، وربما لا يتعرض لذكر الأصل كما فعل البيضاوي في «تفسيره»، وربما يعاد صاحبه إن كان حيّاً حتى وقعت مخاصمة في ذٰلك لبعض الأكابر من علماء مصر ومثل من اختصر مطوله حين رأى غيره مد عنق المسخ إليه، وعلى الجملة؛ فمن عرف المصنفات وما اعتمد مصنفوها من الكتب المتقدمة عليها؛ رأى مما ذكرنا أمراً غريباً كثيراً عجيباً، ولقد عمد بعض أهل عصرنا إلى «مختصر المفتاح» للقزويني وشرحه للتفتازاني؛ فحولهما بصورة أخرى مسخ محض ليس هناك ما يعتد به، وما أرى هٰذا الصنيع إلا خللاً وفساداً في العقل والدين، أما العقل؛ فلأن انتفاع المنتفع وسائر فوائد التصنيف إنما يتبع إخراج تلك الفوائد من الحال الذي يقل نفعها معه إلى الحال الذي يكثر؛ كجمع الشتات، وضبط الرواة، وتفصيل المجملات، وتفسير المبهمات ونحو ذٰلك، وأيضاً حيث لا يمكن إفرادها بذيل أو نحوه، وأما إخراجها من صورة إلى صورة مثلها أو دونها؛ فلا يتبعه أثر، فهي باقية في حوزة الأول كمن غصب عيناً وغير صورتها بما لا يزيل معظم منافعها، سيما إذا أزال بعض مرافق الأول، ولو كونه قد أنس به وحفظ وخدم بتصحيح وتزييف والآخر

بحسب الصورة المتجددة وعرفوا فساد لا إصلاح كما ذكرنا في «التلخيص» و«شرحه»، وهٰذا الكتاب مبتلى بذٰلك وقل ما ترى انتفع بشيء من مختصراته كأنه لذٰلك؛ فكيف يرجى نفع ما ذكر وما أرى البيضاوي إلا من ذٰلك القبيل؟ بل الكتاب بالخصوص هو الأول إلى ما سلبه من حلية البلاغة ورونق الترصيف، غايته إن ثمت فائدة زائدة؛ فهي من فضل الأول وبره وأثره، ومع قلتها؛ لا توجب أن تكون سبباً لمحق صورةالأصل، بل يجب أن تكون بصورة الإلحاقات بحيث تكون زيادة في الأصل من استدراك وغيره؛ فهٰذا هو جزاء الإحسان بالإحسان، وذاك جزاء الإحسان بالإساءة؛ فهٰذا هو وجه كونه نقصاً في العقل، فإنه طلب الربح بما فيه خسران.

وأما كونه خللاً في الدين؛ فواضح مما ذكرنا إذ لا فائدة دينية بل مفسدة، ولانحصار فائدته في طلب القالة الدنياوية بأمر ديني وذٰلك أعظم الخسارة، وليس هٰذا من سوء الظن بالعلماء كما عساه يقول الأحمق، ولٰكن من الكلام الذي لا يخاطب به إلا من عرفه، ومن عرفه؛ لزمه الإقرار على وجه الإنكار كما فعلنا؛ إذ هٰذا دين ليس فيه مصانعة، وأما الجاهل فإن سكت؛ فجهل واحد، وإن تكلم؛ فجهلان، فلا يتقي لأنه دون مطلق الحيوان.

(حكاية) تصلح مثلاً لفعل البيضاوي ونحوه:

كان في صنعاء باشا رومي يسمى سنان قد ذكرناه في الأصل، فمر بالسوق، فرأى شيئاً من الأبنية في مرافق السوق قد بناها بعض الناس فأعجبه ذٰلك، فطلب الباني، فقال: خذ ما أنفقت في هٰذا ويكون الثواب لنا. فقال: ذٰلك إنما فعلته لله سبحانه؛ فكيف أفعل ما ذكرت؛ فقال لبعض خدمه: إن أخذ ماله والثواب لنا، وإلا؛ فاقتلوه. فأخلف الله على الرجل ماله في الدنيا بالكره منه وأجره الأخروي عند الله سبحانه، والكلام في هذا فيه نوع تقريب

والحقائق عند الله سبحانه، ولٰكن تحذير لك وإيقاظ»[1].

هٰذه هي السرقة العلمية، أما أن يعمل باحث ما على تجميع مادة علمية من مصادر عديدة ويؤالف بينها ويجمع بين أوصالها؛ فهذا هو التأليف لغةً واصطلاحاً[2]، ولكن؛ ينبغي أن ينسب كل قول لقائله، وكل فائدة لمصدرها، والتوسع في ذٰلك من عيوب التأليف فحسب.

وهنا ملاحظات جديرة بالتسجيل:

أولاً: على المصنِّف أن يتأنَّى؛ فإنه حينئذ ينال ما يتمنَّى، وأما العجلة والاجتزاء من الكتب وتنتيفها[3]؛ فهٰذا من الآفات، ولعله في بعض الأحايين يكون من باب المكاثرة والمباهاة بكثرة تسويد الصفحات.

ثانياً: على المصنِّف أن يحسن اختيار الموضوع؛ فقد باتت المكتبة الإسلامية تعج بكثرة المصنَّفات في الموضوع الواحد، بيد أن هناك مواضيع كثيرة لم تبحث على وجه يرضي، وهٰذه الكثرة يصلح فيها قول الأبِّي رحمه الله في «شرح صحيح مسلم» عند كلامه على قوله ﷺ «أو عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ بَعْدَه»:

«كان شيخنا أبو عبد الله بن عرفة يقول: إنما تدخل التواليف في ذٰلك إذا اشتملت على فائدة زائدة، وإلا؛ فذٰلك تخسير للكاغد، ونعني بالفائدة

---

(1) «العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ» (ص ٣٥٨ ـ ٣٥٩).

(2) انظر في بيان ظاهرة نقل العلماء عن بعضهم بعضاً دون عزو: «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص ٤٢٢)، ومقدمة كتاب ابن الجوزي «القرامطة» (ص ٢١ ـ ٢٢)، و«الكوكب الدري المتلالي» (١٣٢ ـ ١٣٩).

(3) انظر لزاماً: «أخطار على المراجع العلمية لأئمة السلف» للشيخ عثمان الصّافي، و«الرقابة على التراث» للشيخ بكر أبو زيد.

الزائدة على ما في الكتب السابقة عليه، وأما إذا لم يشتمل التأليف إلا على نقل ما في الكتب المتقدمة؛ فهو الذي قال فيه: إنه تخسير للكاغد، وهٰكذا كان يقول في مجالس التدريس، وإنه إذا لم يكن في مجلس التدريس التقاط زائدة من الشيخ؛ فلا فائدة في حضور مجلسه، بل الأولى لمن حصلت له معرفة بالاصطلاح والقدرة على فهم ما في الكتب أن ينقطع لنفسه ويلازم النظر» انتهى.

ونظم في ذٰلك أبياتاً وهي:

إذا لم يكن في مَجلس الدّرس نُكتةٌ ... بتقرير إيضاحٍ لمشكِل صورةِ
وعَزوِ غريب النقل أو حَلّ مُقفل ... أوِ إشكالٍ أبدته نتيجةُ فكرة
فدع سَعيَه وانظر لنفسك واجتهد ... ولا تتركن فالتركُ أقبحُ خَلة

انتهى[1].

قال المقري في المقصود بالتأليف:

«ورأيت بخط بعض الأكابر ما نصّه: المقصود بالتأليف سبعة: شيء لم يُسبق إليه فيؤلف، أو شيء أُلف ناقصاً فيُكمل، أو خطأً فيُصَحح، أو مُشكِلٌ فيُشرح، أو مُطَوّل فيُختصر، أو مُفترِق فيجمَع، أو منثور فيرتب.

وقد نظمها بعضهم؛ فقال:

ألا فاعلَمن أنَّ التآليف سبعةٌ ... لكلّ لَبيب في النّصيحة خالصِ
فشَرحٌ لإغلاق وتصحيحُ مُخطِىءٍ ... وإبداعُ حِبرٍ مُقدِمٍ غير ناكصِ
وترتيبُ مَنثورٍ وجمع مُفرَّقٍ ... وتقصير تطويلٍ وتتميمُ ناقصٍ»[2]

---

(١) بواسطة «أزهار الرياض» للمقرّي (٣ / ٣٣ ـ ٣٤).

(٢) «أزهار الرياض» (٣ / ٣٤ ـ ٣٥).

وقد نقل كلام المقري هٰذا أبو عبد الرحمٰن محمد بن الطيب بن محمد الفاسي الشركي الصميلي في كتابه «إضاءة الراموس على إضاءة القاموس» (٢ / ٢٨٨)، وزاد عليه ما نصه: «وعد الإمام أبو حيان في أوائل «شرح التسهيل» المسائل التي يكون لها التصنيف ثمانية، وأشار إليها في الخطبة بقوله: «فدونك أيها السائل من هٰذا الشرح كتاباً غريب المثال، قريب المنال، هبت عليه النفحات اليمانية، واجتمعت فيه المعاني الثمانية». ثم بينها بياناً شافياً، وزاد على السبعة: أو ما هو مبهم فيعين.

وقد نظمها الشرف إسماعيل بن إبراهيم بن السويهر نظماً؛ فقال:

أخا الذكاء والفطن	وُقيت أحداث الزمن
إن رمت أن تعرف ما	صنف فيه العلما
فهاكها ثمانية	من نفحة يمانية
وهي فقيد اخترع	وذو افتراق قد جمع
وناقص قد كمل	ومجمل قد فصل
ومسهب قد هذبا	ومخلط قد رتبا
ومبهم قد عينا	وخطأ قد بيّنا
خدمة عبد مقترف	عن رسمكم لم ينحرف

ثمّ إني رأيت أول من تكلم على ترتيب هٰذه المسائل وحصرها في الثمانية هو ابن حزم الظاهري رحمه الله في مصنفاته، ومنه أخذها أبو حيان وغيره، ونقلها ابن سيد الناس في أول شرحه لـ «جامع الترمذي»، رحم الله الجميع». وقال صاحب «عارضة الأحوذي»: «ولا ينبغي لحصيفٍ أن يتصدّى إلى تصنيف أن يعدل عن غرضين: إما أن يخترع معنى، وإما أن يبتدع وضعاً ومبنى، وما سوى هٰذين الوجهين؛ فهو تسويد الورق والتحلي بحلية السرق»[1].

(١) بواسطة «المنثور في القواعد» للزركشي (١ / ٧٢).

وقد اتُّهم غير واحد من أفاضل العلماء بسرقة المصنفات زوراً وبهتاناً، مثل صديق حسن خان؛ فقد اتّهمه نصراني في كتابٍ له مطبوعٍ بعنوان «اكتفاء القنوع بما هو مطبوع» بأنه كان عامياً وتزوج بملكة بوهبال، فعندما اعتزَّ بالمال؛ جمع إليه العلماء، وأرسل يبتاع الكتب بخط اليد، وكلَّف العلماء بوضع المؤلَّفات ثم نسبها لنفسه، قال: «بل كان يختار الكتب القديمة العديمة الوجود وينسبها لنفسه. . . »إلى آخر هٰذا الهراء، فتآليفه ـ كما يقول الغماري في «فهرس الفهارس» (٢/ ١٠٥٧) ـ نَفَسُهُ فيها متَّحد وهي له، وقد بيَّنا ذٰلك بشيء من التفصيل في كتابنا «اتِّهامات لا تثبت»، يسَّر الله إتمامه بخير وعافية.

بيد أن هنالك من اشتهر من الأقدمين بالسّطو على مؤلَّفات الغير، وجعل ذٰلك مهنة له، ونمثِّل على ذٰلك بما يلي:

تصانيف يحيى بن أبي طي حميد بن ظافر بن علي بن الحسين بن علي بن محمد بن الحسن بن صالح بن علي بن سعيد بن أبي الخير الطائي أبو الفضل البخاري الحلبي.

قال ابن حجر العسقلاني: «وله تصانيف، وأخذ عن غيره، ثم ترك صناعته ولزم تعليم الأطفال في سنة سبع وتسعين إلى ما بعد الست مئة، وتشاغل بالتصنيف؛ فاتخذ رزقه منه. قال ياقوت: كان يدعي العلم بالأدب والفقه والأصول على مذهب الإمامية، وجعل التأليف حانوته ومنه قوته ومكسبه، ولٰكنه كان يقطع الطريق على تصانيف الناسْ بأخذ الكتاب الذي أتعب جامعه خاطره فيه؛ فينسخه كما هو؛ إلا أنه يقدم فيه ويؤخر، ويزيد وينقص، ويخترع له اسماً غريباً، ويكتبه كتابة فائقة لمن يشبه عليه ورزق من ذٰلك حظّاً، وذكر من تصانيفه «معادن الذهب في تاريخ حلب» كبير، و«شرح بهجة البلاغة» في ست مجلدات، و«فضائل الأئمة» في أربع مجلدات،

و «خلاصة الخلاص في آداب الخواص» في عشر مجلدات، و «الحاوي في رجال الإمامية»، و «سلك النظام في أخبار الشام». . . إلى غير ذٰلك.

قلت: ووقفت على تصانيفه وهو كثير الأوهام والسقط والتصحيف، وكان سبب ذٰلك ما ذكره ياقوت من أخذه من الصحف. قال ياقوت: لقيته سنة تسع عشرة بحلب. قلت: وتأخرت وفاته بعد ذٰلك»[1].

وقد عقد السخاويُّ فصلاً نقله من خطِّ شيخه ابن حجر «فيمن أخذ تصنيف غيره فادَّعاه لنفسه وزاد فيه قليلاً ونقص منه، ولٰكن أكثره مذكور بلفظ الأصل»؛ فقال تحته:

««البحر» للروياني؛ أخذه من «الحاوي» للماوردي، «الأحكام السلطانية» لأبي يعلى[2]؛ أخذها من كتاب الماوردي ولٰكن بناها على مذهب أحمد، «شرح البخاري» لإسماعيل بن محمد التيمي[3]؛ من شرح أبي الحسن بن بطَّال، «شرح السنة» للبغوي؛ مستمد من شرحيّ الخطابي على البخاري وأبي داود، «الكلام على تراجم البخاري» للبدر بن جماعة؛ أخذه من «تراجم البخاري» لابن المنيِّر، «اختصار علوم الحديث» لابن أبي الدَّم؛ أخذه من «علوم الحديث» لابن الصلاح بحروفه وزاد فيه كثيراً، «محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن صلاح» لشيخنا البُلقيني؛ كل ما زاده على ابن

---

(١) «لسان الميزان» (٦ / ٢٦٣، ٢٦٤).

(٢) انظر: «الفتح المبين في طبقات الأصوليين» (١/٢٥٣) للمراغي، و«النظم الإسلامية نشأتها وتطورها» لصبحي الصالح (ص ٨)، و«القاضي أبو يعلى الفراء وكتابه الأحكام السلطانية» لمحمد عبد القادر أبو فارس (ص ٤٩٩ وما بعدها)؛ فقد أقروا جميعاً ما قاله ابن حجر.

(٣) انظر كتابنا «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» (رقم ٧٠٥).

الصلاح مستمد من «إصلاح ابن الصلاح» لمغلطاي، «شرح البخاري» لشيخنا ابن الملقن؛ جمع النصف الأول من عدة شروح، وأما النصف الثاني؛ فلم يتجاوز فيه النقل من شرحي ابن بطال وابن التِّين (يعني حتى في الفروع الفقهية)، كما سمعت ذٰلك من صاحب الترجمة».

ثم قال: «وقرأت بخطه أيضاً على ذَيْل لشيخه ابن الملقن مرتبة على الحروف اشتمل على أزيد من أربع مئة نفس، ذَيَّل به على «طبقات الشافعية» المرتب على طباق ثلاثة، اشتملت على أزيد من ألف ومئتي نفس له أيضاً ما نصه:

نظرت هٰذا الكتاب من أوله إلى آخره، وقابلت التراجم جميعها على كتاب «الطبقات الوسطى» للقاضي تاج الدين السبكي؛ فوجدت الجميع إلا اليسير منقولاً منها بحروفها، والقدر اليسير الزائد لعله عشرة تراجم لا يزيد على ذٰلك.

ولقد طال تعجبي من شيخنا فيما اعتمده من ذٰلك؛ فما كان يضره لو قال في خطبة إنه التقطه من تصنيف من سبقه إليه؛ أتراه ظن أن طبقات تاج الدين تدفن معه في القبر فلا تظهر وما جوز قط أن ينقل منها نسخة أخرى؟ إن هٰذا الشيء عجيب؛ قال: ولم أقف على طبقاته التي هٰذه ذيل عليها، وأظنها ملخصة من «الطبقات الكبرى»، ومن «طبقات الإسنوي»، والعلم عند الله تعالى» انتهى.

وقال السخاوي:

«وقد وقفت على الطبقات المشار إليها بخط فقيه صاحب الترجمة الشيخ صدر الدين السفطي في مجلد لطيف، والمجلد الثاني وهو بخطه أيضاً اشتمل على الذيل الذي كتب عليه شيخنا ما قدمته، وعلى طبقات القراء

وغير ذٰلك من تصانيف ابن الملقّن»[1].

وقال أيضاً: «وكذا قرأتُ بخطّه (أعني صاحب الترجمة) على «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة» للزركشي ما نصه:

أصل هٰذا التصنيف للأستاذ الجليل أبي منصور عبد المحسن محمد ابن علي بن طاهر البغدادي، الفقيه، المحدث، المشهور، رأيته في مجلدة لطيفة، وجملة ما فيه من الأحاديث خمسة وعشرون حديثاً، وكان الكتاب المذكور عند القاضي برهان الدين ابن جماعة؛ فما أدري هل خفي عليه وقت تقديم هٰذا له أو أعلمه به؟ نعم لمصنف «الإجابة» حُسْنُ الترتيب والزيادات البينة، والعزو إلى التصانيف الكبار، والأول على عادة من تقدَّم، يقتصر على سوق الأحاديث بأسانيده إلى شيوخه، وجملة من أخرج ذٰلك عنه من شيوخه نحو من ثلاثين شيخاً من شيوخ بغداد ومصر وغيرهما، ولا يعزو التخريج إلى أحد، وقد نقل هٰذا المصنِّف على أبي منصور في هٰذا الكتاب؛ فعلم أنه وقف عليه، وكان ينبغي له أن ينبه على ذٰلك».

قال السخاوي: «قلت: وأبو منصور هٰذا ليس هو مصنف الأصل، بل هو شيخه، والمصنف إنما هو الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، وقد وقعت على النسخة التي أشار إليها شيخنا؛ فسبحان من لا يسهو».

وقال أيضاً: «وقرأت بخطه أيضاً على نسخة من «شرح العمدة» للبرماوي ما نصه: يقول الفقير أحمد بن علي الشافعي: إن هٰذا الكتاب مشى فيه الشيخ شمس الدين ـ عفا الله تعالى عنه ـ على شرح شيخنا الشيخ سراج الدين ابن الملقّن من أوله إلى آخره، ينتخب فوائده ويحصّل مقاصده،

(١) انظر لزاماً: مقدمة محقق «البدر المنير» (١ / ٧٩)، وكتابنا «اتهامات لا تثبت».

وربما لم يزد فيه إلا الشيء اليسير بحيث لو تصدَّى حاذق إلى انتزاع ما زاده؛ لم يزد على كراس أو كراسين، ولو تصدى؛ لتتبع ما قدمه من شرح شيخنا من الفوائد التي تضاهي ما انتخبه؛ لكان قدر ما كتبه، ولو كان تجرد؛ لعمل نكتاً على كتاب شيخنا تحريراً واستدراكاً ونحو ذٰلك، فكان أظهر لبيان فضيلته وقوة تفننه، مع السلامة من الإغارة على كلام شيخه من غير أن ينسبه إليه؛ فليس ذٰلك من شكر العلم، والله المستعان».

وقال السخاوي: «وقرأت بخطه أيضاً «شرح البخاري» لبدر الدين العيني، أخذه من «فتح الباري» لابن حجر، ونقص منه وزاد فيه قليلاً، ولٰكن أكثره يسوقه بحروفه الورقة والورقتين وأقل وأكثر، أو يعترض عليه اعتراضات واهية.

قلت: وقد بينها صاحب «الترجمة» في مصنَّفه «انتقاض الاعتراض»[1]، رحمهم الله أجمعين.

وقرأت بخطه أيضاً في ترجمة الأديب المؤرخ الشهاب أحمد بن الحسن بن عبد الله بن طوغان الأوحدي ما نصه: اعتنى بعمل خطط القاهرة ومات عنه مسودة؛ فبيَّضه الشيخ تقي الدين المقريزي.

---

(١) وقد طبع في مجلدين بتحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي عن دار الرشد بالرياض.

وانظر في الموازنة بين شرحي ابن حجر والعيني واستفادة الثاني من الأول: «الضوء اللامع» (١٠ / ١٣٣ ـ ١٣٤)، و«الذيل على رفع الإصر» (٤٣٦)، و«التبر المسبوك» (٣٧٩)، و«كشف الظنون» (١ / ٣٦٧)، و«مقدمة إرشاد الساري» (١ / ٣٦ و٤٢ ـ ٤٣)، و«الحطة» (٢١٧)، و«الفارق بين المصنف والسارق» (٢٥)، و«المدخل إلى فتح الباري» (٥٤ وما بعدها) لسيد صقر، وكتابنا «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» (١٧ ـ ٢١).

قلت: وكذا عمل في «تاريخ مصر» للقطب الحلبي، فإنه لم يبيض منه غير المحمدين وبعض الهمزة؛ فأخذ المسودة بتمامها ولخص تراجمها، ولم ينسب له فيما رأيت ولا الترجمة الواحدة»[1].

قلت: ليس مقصدي من هٰذا النقل اتِّهام أولٰئك الأعلام بالسرقة والخيانة العلمية، وإنما وددتُ أن أشير إلى ظاهرة كانت موجودة عند المصنفين الأقدمين، تحتاج إلى أقلام أمينة ومنصفة لتتكلَّم بإسهاب مراعية أموراً كثيرة؛ منها:

أولاً: التفرقة بين النتاج الفكري والقيام بعملية التجميع أو الترتيب[2] والاختصار[3].

ثانياً: التفرقة بين ما دوِّن على أنه مصنَّف، وما دون على أنه تهذيب أو مختصر، أو ما انتقي من كتاب على أنه «كناش».

ثالثاً: التفرقة بين التأليف في موضوعٍ ما وتوظيف عبارات العلماء واقتباسها ووضعها في هٰذا التأليف، وبين الإغارة على مصنَّف للغير وطمس بعض ما فيه بتغيير وتبديل أو تقديم وتأخير.

---

(١) «الجواهر والدرر» (١ / ٣١٥ - ٣١٨).

(٢) وأُمثِّل على ذٰلك بكتاب «رفع الإصر عن قضاة مصر» لابن حجر؛ فإنه ألفه على «الطبقات»، وقام تلميذه العز الحنبلي بترتيبه على الحروف، ثم وقع نظر المؤلف على هٰذا الترتيب فأجازه؛ فهو مطبوع على أنه لابن حجر، ولٰكن بترتيب تلميذه، وليس في هذا ضير أو عيب، ومثله «الاختصار» ما لم يزد القائم فيه على الأصل شيئاً.

(٣) فالمعاجم اللغوية وكتب التفسير وكتب شرح الحديث وكتب شرح المتون الفقهية يغلب عليها أن اللاحق ينقل من السابق، ولا سيما في المتأخرة منها، ولا ينبغي للباحثين والمطلعين في هٰذه الآونة أن يتخذوا من ذٰلك ذريعة ليتوسعوا في النقولات والاقتباسات حتى تبلغ ذٰلك عشرات الصفحات، من غير عزو ولا إشارة.

رابعاً: التفرقة بين السرقة وعيوب التصنيف والتأليف.

خامساً: مراعاة حال المصنِّف والنظر في كتبه الأخرى، وما جرى عليه العرف في التصنيف في زمانه وأوانه والتأني في إطلاق الحكم بالسرقة، ولا سيما في حقّ المشاهير المزكين الأخيار، وأمثّل على ذٰلك بما يلي:

فهٰذا ابن خالويه يتهم ابن دريد بانتحال معجم «العين» المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، وإظهاره تحت عنوان جديد هو «جمهرة العرب»؛ حتى قال:

ابن دريد بقرة كثير الأكل والشره
قد ادَّعى من جهله وضع كتاب «الجمهرة»

وهٰذا ياقوت الحموي يقول في «معجم الأدباء» (١٨ / ١١٣) في ترجمة العلامة اللغوي محمد بن حبيب أبي جعفر:

«قال المرزباني: وكان محمد بن حبيب يغير على كتب النَّاس فيدَّعيها ويسقط أسماءهم، فمن ذٰلك الكتاب الذي ألَّفه إسماعيل بن أبي عبيد، واسم أبي عبيد الله معاوية، وكنيته هي الغالبة على اسمه، فلم يذكرها لئلا يُعرف، وابتدأ؛ فساق كتاب الرجل من أوله إلى آخره؛ فلم يخلطه بغيره، ولم يغير منه حرفاً ولا زاد فيه شيئاً، فلما ختمه؛ أتبع ذٰلك بذكر من لقب من الشعراء ببيت قاله.

قال[1]: وما علمت أنَّ أحداً من العلماء صنع صنيعه هٰذا ولا من

---

(١) قال ياقوت في آخر ترجمته (١٨/١١٥ ـ ١١٩) في معرض سرد كتبه: «كتاب «المحبَّر» وهو من جيِّد كتبه» مع أن الذهبي قال في «تجريد أسماء الصحابة» (٢ / ٢٤٩): «عامة ما قاله ابن حبيب من «الطبقات» لابن سعد».

قلت: ومقارنة يسيرة بينهما يظهر ذٰلك جلياً واضحاً.

استحسن أن يضع نفسه هٰذا الموضع القبيح، وأحسب أن الذي حمله على ذٰلك أنَّ كتاب إسماعيل هٰذا لم تكثر روايته ولا اتسع في أيدي الأدباء؛ فقدر ابن حبيب أنَّ أمره ينستر، وأنَّ إغارته عليه تميت ذكر صاحبه».

واتهم أبو بكر محمد ابن الأنباري بسرقة كتابه «الزاهر» من كتاب «الفاخر» للمفضل بن سلمة.

واتهم لسان الدين بن الخطيب عصريه خالدبن عيسى البلوي أنَّه سرق رحلته «تاج المفرق...» من «البرق الشامي» الذي ألَّفه العماد الأصفهاني.

واتهم السخاوي[1] المقريزي بأنَّه سرق «خطط مصر» من خطط ألفها الأوحدي.

وكذٰلك اتهم الشيخ زكريا الأنصاري بالسرقة والانتحال[2].

ومن رمى النَّاس بالحجارة ردوها إليه؛ فقام السيوطي باتهام السخاوي بالسرقة والانتحال؛ فقال في «الكاوي على تاريخ السخاوي»[3]:

«ويغير وينسب الناس إلى الإغارات، لقد رأيت له تأليفاً في قلم الأظفار؛ فإذا هو أخذ كلام «فتح الباري» بنصه وساقه بحروفه ونصه، وغالب ما ألَّفه في الحديث والأثر مسوَّدات ظفر بها في تركة الحافظ ابن حجر».

والسيوطي نفسه لم يسلم أيضاً؛ فاتهمه السخاوي والبقاعي وغيرهما[4].

---

(١) «الضوء اللامع» (١ / ٣٥٨).

(٢) «الضوء اللامع» (٣ / ٢٣٦).

(٣) ضمن «شرح مقاماته» (٢ / ٩٤٨ ـ ٩٤٩).

(٤) بواسطة «الكوكب الدري المتلالي» (ص ١٢٨ ـ ١٢٩).

سادساً: التفرقة بين نقل ما أصبح قواعد مقررة، أو روايات وعبارات سارت في الركبان؛ فهي حينئذ ليست ملكاً لأحدٍ، وبين ما هو مغمور غير مشهور؛ فنقله من غير عزوه لصاحبه يعد من العيوب والمثالب.

فتهمة السَّرقة عظيمة، ولا سيما في حق الصالحين والعلماء[1] فلا بُدَّ قبل إلقائها من دراسة ما يحيط بها من ملابسات ومنازعات، فإنَّ «المعاصرة أصل المنافرة»؛ ولذا؛ قرر العلماء بأنَّ كلام الأقران في بعضهم لا يسمع، كما حصل للسخاوي وعصريِّه السيوطي وغيرهما كثير، والله تعالى أعلم[2].

وقد ذمَّ العلماء غير واحدٍ ممن كان يزوِّر ويدَّعي السماع، أو يدَّعي أشياء لم تقع له، وأمثِّل على ذٰلك بالآتي:

- «جواهر الحكم في ملوك العرب والعجم»، لعبيد الله بن علان بن رزين بن عمر بن رزين الخزاعي، أبو الفضل الواسطي (ت ٦٢٣هـ).

قال ابن حجر: «له كتاب سماه «جواهر الحكم في ملوك العرب والعجم»؛ قال: وكان يُزوِّر الطبقة ويزوِّر خط الشيخ بخط نفسه، وكان كثير التخليط قليل الديانة»[3].

- كتاب لأحمد بن عبد الله بن هاشم، أبو العباس المعروف بالملثم.

---

(١) ومن أسوأ ما وقعت عيناني عليه ما قام به محقق «المنهاج في شعب الإيمان» للحليمي في تقديمه له (١ / ٩) من اتهام البيهقي بسرقة هٰذا الكتاب بأخذه ونسبته لنفسه!!

(٢) ولا ينس في هٰذا المقام ما يقع من سرقاتٍ في الرسائل العلمية، وللأستاذ عبده زايد كلمة حسنة بعنوان «ألقاب زائفة» في الإجراءات التي تحدّ من ذٰلك، نشرها في مجلة «الدعوة» في الرياض (عدد ٩٤٩)، وعنه الشيخ بكر أبو زيد في «تغريب الألفاظ العلمية» (ص ٥٥ - ٦٢).

(٣) «لسان الميزان» (٤ / ١٠٨).

قال ابن حجر: «جمع هٰذا الرجل كتاباً كبيراً بث فيه الأحوال التي اتفقت له وفيه دعاوى عريضة غالبها منامات، ويحلف على كل منها»[1].

ورحم الله القائل:

مَنِ ادَّعى العِلْمَ ولَمْ يُوصَفْ بِهِ فذاكَ قَدْ عُرِّضَ للنَّقْصِ
فالعِلْمُ مَعْروفٌ لأربابِهِ يَظْهَرُ بالنُّطْقِ وبالفَحْصِ[2]

●●●●●

(١) «الدرر الكامنة» (١ / ١٨٦).

(٢) «الضوء اللامع» (١ / ١٠٦).

الخـَـاتـمَة

خذوا. . . واحذروا

هٰذه هي أهم الكتب التي فيهـا العقائد والأخبار، وبعضها من كتب التراث ولا غنى للباحث عنها، وهٰذه الأخبار التي فيها تختلط بعضها ببعض عند أصحابها وعند المؤرخين المنصفين. . . ناهيك بأصحاب الأهواء.

لقـد اهتم المسلمـون بتجـريد الأحاديث الصحيحة من بين الأكوام والأكداس الفارغة التي تناقلتها الشفاه. . . فهل يقيض الله للتاريخ الإسلامي من يفعل فيه ما فعل الأسلاف في السنة المطهرة؟

إن العُـدَّة جاهـزة. . . سلاسـل الإسنـاد تتصـدر الأخبار في الكتب المؤلفـة، ودراسـات التـراجم والـطبقات تكشف عن المجهول والمعروف والمقبول والمردود، وهي تنتظر من يبذل الجهد ويتحرى الصدق.

وحتى يتم هٰذا. . . ويتبين المسلمون القول الفصل في كل كلمة من تاريخهم؛ فإننا نضيء إشارات للمرور فقط.

إشارات بيضاء تقول: الطريق من هنا. . . في إجمال وبلا تفصيل.

وإشارات حمراء تنبه على مواضع الخطر. . . على وجه العموم.

إن الكتب التي نضيء عندها النور الأحمر لا تخلو دراستها من مزايا ولٰكن يحتـاج تنـاولها إلى حذر، إنها حجة على أصحابها، وربما كشفت

السطور عن المخبأ والمستور، وهي بيان لوجهة نظرهم، نستطيع منه أن نحكم على منطقهم ومنهجهم في فكرهم، وفي غير ما يمس مركز الحساسية وأهواء التأثر والتحيز، وقد تفيدنا بالكثير.

ولكننا نشير إلى الخطر جملة حتى يقيِّض الله لنا من ينشر تراثنا وهو مغمور بالنور.. عليه من التحقيقات والتعليقات ما يشير إلى مواطن الزلل بالتحديد والتفصيل ليتسنى للناس الانتفاع من كل خير أنىٰ وجدوه[1]!

●●●●●

(١) «أضواء على التاريخ الإسلامي» لفتحي عثمان (٨٤، ٨٨).

الاستدراكات

* **استدراك (١ / ص ١٢٢):**

وممن أنكر عبد الله بن سبأ: برنارد لويس في «أصول الإسماعيليين والإسماعيلية» (ص ٨٦ ـ ٨٧) تعريب خليل جلو وجاسم الرجب، ويوليوس فلهوزن في كتابه «الخوارج والشيعة» ترجمة عبد الرحمٰن بدوي وغيرهم، وتابعهم طه حسين في «علي وبنوه» (ص ٩٨ ـ ١٠٠) و«الفتنة الكبرى»، وحامد حفني داود في «التشيع ظاهرة طبيعية في إطار الدعوة الإسلامية» (١٨)، ومحمد كامل حسين في «أدب مصر الفاطمية» (ص ٧)، وصنف مرتضى العسكري كتاباً خاصّاً بعنوان «عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى»، وكذٰلك محمد جواد مغنية اعتبرهُ البطل الأسطوري الذي اعتمد عليه كل من نسب إلى الشيعة ما ليس له به علم، وتكلم عنه جهلاً وخطأً أو نفاقاً وافتراءً في كتابه «التشيع» (١٨ ـ ١٩).

والأعجب من ذٰلك كله أن د. علي الوردي ذهب في كتابه «وعاظ السلاطين» (٢٧٤ وما بعدها) أن عبد الله بن سبأ هو نفسه عمار بن ياسر، واعتمد على أدلة أوهى من بيوت العنكبوت، وأنكره الدكتور عبد الله فياض في كتابه «تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة» (ص ٩٢ ـ ١٠٠) وهو كتاب مطعم بآراء المستشرقين، وكان المشرف عليها قسطنطيني زريق، وذهب إلى هٰذا طالب الرفاعي في كتابه «التشيع ظاهرة طبيعية في إطار الدعوة الإسلامية»

(٢٠)، وعبد العزيز الهلابي في دراسته الأخيرة التي ظهرت في «حوليات كلية الآداب الكويتية» بعنوان: «عبد الله بن سبأ: دراسة للروايات التاريخية عن دوره في الفتنـة»، وقد ردَّ على هٰؤلاء ـ وغيرهم ـ بأسلوب علميّ قائم على الأدلَّة والبراهيم: سلمان العودة في «عبد الله بن سبأ وأثره في إحداث الفتنة في صدر الإسلام»، وسعدي الهاشمي في مقاله «ابن سبأ حقيقة لا خيال» المنشـور في «مجلة الجـامعـة الإسـلامية» (العدد ٤٦، السنة ١٢، وسنة ١٤٠٠هـ، ص ١٤٢ ـ ١٦١)، وأحمد عرفات القاضي في مقاله «إنكار ابن سبأ نقش على الماء» المنشور في مجلة «الأزهر» (عدد ٥ وما بعده، السنة ٦٣، جماد الأولى، ١٤١١هـ)، ومحمد أمحزون في مقاله «عبد الله بن سبأ في ميزان البحث العلمي»، المنشور على حلقات في مجلة «البيان» (العدد ٨٠، ربيع الثاني، سنة ١٤١٥هـ).

* استدراك (٢ / ص ٢٥٧):

وعن الـدراسات التي قامت حوله وبيان أثره في مثقفي العرب، كما صنع روكس بن زائد العزيزي في كتابه «الإمام علي: أسد الإسلام وقدّيسه» (ص ٢٠٩ ـ ٢١٠). وقـد طبـع «نهـج البلاغة» محققاً وبين محققه الزور والبهتان وله مقدمة رائعة في ذٰلك.

وكما كذب على عليّ رضي الله عنه؛ فقد كذب على سائر أهل البيت خاصة أو أصحاب النبي ﷺ عامة؛ فها هو ابن عباس رضي الله عنه قد كذبت عليه هٰذه الكتب.

* استدراك (٣ / ص ٣٠٤):

وقد حذر صاحب «الروائح الزكيَّة في مولد خير البريَّة» (ص ٤٣ ـ ٤٤) من كتاب «مولد ابن الجوزي» هٰذا؛ فقال:

«ومن المفاسد التي انتشرت وأقبل على قراءتها كثير من العامة بعض الكتب التي أُلفت في المولد النبوي، وحُشيت بالأحاديث المكذوبة، والأخبار المعلولة، والغلو المذموم، والكذب على الدين؛ فيحرم رواية تلك الأكاذيب من غير تبيين أمرها، ويجب التحذير منها.

ومن أشهر هٰذه الكتب المدسوسة الكتاب المسمى «مولد العروس»، وفيه أن الله تعالى قبض قبضة من نور وجهه؛ فقال لها: كوني محمداً فكانت محمداً، وفي هٰذه العبارة نسبة الجزئية لله تعالى، وهو منزه عن الجزئية والانحلال؛ فهو لا يقبل التعدد والكثرة، ولا التجزء والانقسام، والله منزه عن ذٰلك، لا يشبه شيئاً من خلقه ولا يشبهه شيء من خلقه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[1]، وحكم من يعتقد أن محمداً أو غيره جزء من الله تعالى التكفير قطعاً، قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءاً﴾[2]، وهٰذا الكتاب ليس من تأليف ابن الجوزي رحمه الله، بل هو منسوب إليه زوراً وبهتاناً، وما في كتب ابن الجوزي من تنزيه الله عن مشابهة المخلوقين ونفي الجزئية عن الله تعالى مخالف لما في هٰذا الكتاب المفترى، بل إن ركاكة ألفاظه، وضعف تركيب عباراته ما يدل على أنه ليس من تأليف ابن الجوزي المحدث الفقيه المفسر، الذي أُعطي باعاً قوياً في الوعظ والإرشاد؛ فكان إذا تكلم حرك القلوب، حتى إنه أسلم على يده مئة ألف أو يزيد، وذٰلك بسبب قوة وعظه، وحسن تعبيره، وفصاحة منطعه؛ فإنه كان ـ رحمه الله تعالى ـ على جانب كبير من الفصاحة وإتقان اللغة العربية، ولم ينسب إليه هٰذا الكتاب إلا المستشرق بروكلمان».

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) الزخرف: ١٥.

*** استدراك (٤ / ص ٣٦٥):**

كتب الأستاذ عبد القدوس الهاشمي الندوي كلاماً حول «مسند الإمام أحمد» نشرته إحدى المجلات الباكستانية، جاء فيه ما يلي:

««مسند الإمام أحمد بن حنبل» هو مجموعة كبيرة من الأحاديث، تضم كل ضرب من ضروب الحديث، ونسبتها إلى الإمام أحمد بن حنبل (متوفى ٢٤٠هـ) ليست صحيحة!!

نعم، إنه كتب بعض المذكرات، ولكنه لم يدون كتاباً اسمه «المسند»، وقد أضاف ابنه عبد الله بن أحمد بعد وفاة والده مروياته إلى مذكرات والده، ثم وصلت تلك المسودات بطريقة ما إلى رجل شرير سيىء العقيدة! اسمه (القطيعي)، زاد فيها الكثير من الموضوعات، وجعل ضخامتها ضعفين، ونشرها باسم «مسند الإمام أحمد بن حنبل» في ستة مجلدات.

ونفس تلك المجموعة تناقلتها الأيدي فيما بعده من العصور، ثم طبعت نفس المجموعة ووصلت إلى أيدينا اليوم» انتهى كلامه.

وقبل الرد على فضيلته! نحب أن نؤكد حقيقة ذكرها الحافظ شمس الدين ابن الجوزي، وهي أن الإمام أحمد شرع في جمع هذا «المسند»؛ فكتبه في أوراق مفردة، وفرقه في أجزاء منفردة على نحو ما تكون المسودة، وحين تقدمت به السن وخاف أن يدركه الأجل؛ جمع أهله وأسمعهم «المسند»، ومات عليه رحمه الله قبل أن ينقحه ويهذبه.

ثم إن ابنه عبد الله ألحق بـ «المسند» مجموعة من الأحاديث بروايته عن شيوخه، وبعد أن أخذ القطيعي عنه «المسند» زاد المجموعة من الأحاديث بروايته عن شيوخه وهي قليلة.

ولذلك؛ فإننا نرى «المسند» بلا مقدمة على خلاف ما نعرف في بقية الكتب، ونرى فيه أيضاً بعض التداخل في المسانيد، وفيه أشياء مكررة.

ونحن نرى في هٰذه الحقيقة التي سردنا مزية علمية رائعة لعبد الله بن أحمد والقطيعي . . .

فعبد الله أبقى «المسند» كما سمعه من أبيه دون تنقيح أو تصحيح، بل إنه بعد وفاة أبيه وجد مجموعة من أحاديث «المسند» لم يكن قد قرأها على أبيه؛ فأثبت ذٰلك.

وأما القطيعي؛ فقد فعل مثلما فعل شيخه عبد الله، وتلك هي أمانة العلم . . .

وعليه؛ فإنك واجد في «المسند» الأصل الذي كتبه أحمد، والزيادة التي أتى بها عبد الله، والزيادة التي جاء بها القطيعي لا خلطة ولا تداخل، بل كل متميز من الآخر.

والآن سنحاور الشيخ عبد القدوس لنكشف عما في كلمته من حيدة:

أولاً: قال فضيلته: «إنه ـ أي: الإمام أحمد ـ كتب بعض المذكرات، ولٰكنه لم يدون كتاباً اسمه «المسند»».

أقول: إن كل من ترجم سيرة الإمام أحمد رحمه الله تعالى ذكر «المسند» من بين كتبه، وما عرفنا عالماً أنكر ذٰلك.

وقد روى الحافظ ابن الجوزي بسنده عن عبد الله بن أحمد؛ قال: «قلت لأبي: لم كرهت وضع الكتب وقد عملت «المسند»؟ فقال: عملت هٰذا الكتاب إماماً، إذا اختلف الناس في سنة عن رسول الله ﷺ رجع إليه . . .».

وقال مرة لابنه عبد الله: «احتفظ بهٰذا «المسند»؛ فإنه سيكون للناس إماماً. . .».

وأما قول فضيلته بأن أحمد كتب بعض المذكرات؛ ففي غاية الغموض لأنه لم يحدد لنا تلك المذكرات، ولم يذكر لنا مضمونها، ولا ندري كيف تولدت القناعة لدى فضيلته بصحة جزء مجهول من «المسند»؟

ونحن نعلم يقيناً الطريقة التي وصل إلينا بها «المسند»؛ فهل يفصح فضيلته لنا عن الطريقة التي وصل بها إليه ذٰلك البعض من «المسند» الذي أقر بصحته؟

ثانياً: يقول فضيلته: «ثم وصلت تلك المسودات بطريقة ما إلى القطيعي»؟

وأقـول: هٰذا أسلوب في البحث العلمي عجيب، ونحن نؤكـد أن «المسند» وصل إلى القطيعي سماعاً من عبد الله بن أحمد بن حنبل، وعنه تلقاه العلماء كابراً عن كابر؛ فما معنى كلمة (ما) في قوله: «بطريقة ما»، وماذا تفيد غير إثارة الريبة والشك؟

ومن جهة أخرى؛ فإن قوله هٰذا يناقض ما نقلناه عنه آنفاً من اعترافه بصحـة بعض «المسنـد»؛ فالذي يثير الشك في أصل «المسند» يجب أن يواجهه الشك في كل جزء منه، لا أن يسلم بصحة جزء مجهول ويثير الشك بالأصل، إن هٰذا لا يستقيم وقواعد البحث العلمي.

ثالثاً: يقول فضيلته عن القطيعي: «إنه رجل شرير، سيىء العقيدة. . .».

أقول: وتلك ثالثة الأثافي، بعد عشرة قرون يطلع علينا واحد من أقصى

الأرض يقول عن القطيعي كذا وكذا.

وليت فضيلتـه ذكـر لنا المصدر الأثير لديه، والذي اعتمده في نعت القطيعي بالشر وسوء العقيدة، إذن لأراحَ واستراح.

ونحن سنصفع هٰذ النعت بأقوال جهابذة العلم بالرجال عن القطيعي.

قال الحاكم: «كان شيخي وهو ثقة مأمون...»[1].

وقال الخطيب البغدادي: «لم نر أحداً امتنع عن الرواية عنه ولا ترك الاحتجاج به»[2].

وقال أبو بكر البرقاني: «كان شيخاً صالحاً...»[3]. وكذٰلك قال ابن العماد (العماد الحنبلي)[4].

وقال ابن الجوزي: «فكان كثير الحديث، ثقة»[5].

وقال الحافظ الذهبي: «هو المحدث، العالم، المفيد، الصدوق»[6].

وقال ابن كثير: «كان ثقة، كثير الحديث»[7].

فإذا كان هٰؤلاء العلماء وهم من نعرف تقى وورعاً قد قالوا عن القطيعي

---

(١) عن ابن الجزري في كتابه «المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد»، المطبوع في مقدمة «المسند» للعلامة أحمد محمد شاكر عليه رحمة الله.

(٢) «تاريخ بغداد» (٤ / ٧٣ - ٧٤).

(٣) المرجع السابق.

(٤) «شذرات الذهب» (٣ / ٦٥).

(٥) «المنتظم» (٧ / ٩٢).

(٦) عن ابن الجزري.

(٧) «البداية والنهاية» (١١ / ٩٣).

ما قرأت؛ فمن أين جاءت له صفة الشر وسوء العقيدة التي ألحقها به فضيلة الكاتب؟

وفي الختام نقول لفضيلة الكاتب، ولغيره بأن الأمة المسلمة قد تلقت منذ قرون كتاب «المسند» بالقبول، وأجمعت على أنه كنز من كنوز السنة المطهرة، كتبه الإمام أحمد بن حنبل العالم السيد بين العلماء، وإن كل محاولة لإثارة الشك حوله لا تعدو الغبار الذي تذروه الرياح، ويبقى «المسند» وتبقى السنة إلى الأبد، وستتحطم على حروفها رؤوس المكابرين والمعاندين(١).

اعتذار:

أعتذر عن استخدام كلمة (الاستعماء) في هٰذه المجموعة!

ويعجبني بهٰذا الصَّدد ما كتبه الشيخ السلفي الإمام محمد بشير الإبراهيمي ـ رحمه الله تعالى ـ في «عيون البصائر» (٥٨٢ ـ ٥٨٣) تحت عنوان (كلمات مظلومة) «الاستعمار»؛ قال رحمه الله تعالى:

«عجيب! وهل الاستعمار مظلوم؟ إنما يقول هٰذا (كولون الشمال) أصحاب الكيمياء التي أحالت السيد عبداً، والدخيل أصيلاً، أما أنت؛ فتوبتك أن تحشر كلمة (مظلوم) هٰذه في الكلمات المظلومة.

هون عليك؛ فإن المظلوم هنا هو هٰذه الكلمة العربية الجليلة التي ترجموا بها لمعنى خسيس.

---

(١) من مقال القاضي سعدي أبو حبيب بعنوان: «حول مسند الإمام أحمد بن حنبل»، منشورة في مجلة «حضارة الإسلام» (العدد ٨، ٩، سنة ٢٠، عدد شوال ـ ذو القعدة، ١٣٩٩هـ، ص ١٤٣ ـ ١٤٦).

مادة هٰذه الكلمة هي (العمارة)، ومن مشتقاتها التعمير والعمران، وفي القرآن: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ واسْتَعْمَرَكُمْ فيها﴾؛ فأصل هٰذه الكلمة في لغتنا طيب، وفروعها طيبة، ومعناها القرآني أطيب وأطيب، ولا ننكر من استعمالاتها في ألسنة خاصتنا وعامتنا إلا «العمارة» الدرقاوية.

ولٰكن إخراجها من المعنى العربي الطيب إلى المعنى الغربي الخبيث ظلم لها؛ فاستحقت الدخول من هٰذا الباب، والإدراج تحت هٰذا العنوان.

فالذي صيّر هٰذه الكلمة بغيضة إلى النفوس، ثقيلة على الأسماع، مستوخمة في الأذواق؛ هو معناها الخارجي ـ كما يقول المنطق ـ، وهو معنى مرادف للإثم، والبغي، والخراب، والظلم، والتعدي، والفساد، والنهب، والسرقة، والشره، والقسوة، والانتهاك، والقتل، والحيوانية. . . إلى عشرات من مئات من هٰذه الرذائل تفسرها آثاره، وتنجلي عنها وقائعه.

وواعجباً! تضيق الأوطان على رحبها بهٰذه المجموعة، وتحملها كلمة لا تمت إلى واحد منها بنسب، وإذا كنا نسمي من يجلب هٰذه المجموعة من كبائر الإثم والفواحش إلى وطن ظالماً؛ فأظلم منه من يحشرها في كلمة شريفة من لغتنا؛ ليخدع بها ويغرّ، وليهوّن بها على الفرائس شراسة المفترس، وفظاعة الافتراس.

أما والله لو أن هٰذا الهيكل المسمى بالاستعمار كان حيواناً؛ لكان من حيوانات الأساطير بألف فم للالتهام، وألف معدة للهضم، وألف يد للخنق، وألف ظلف للدوس، وألف مخلب للفرس، وألف ناب للتمزيق، وألف ألسان للكذب وتزيين هٰذه الأعمال، ولكان مع ذٰلك هائجاً بادىء السوءات والمقابح على أسوأ ما نعرفه من الغرائز الحيوانية.

سموا الاستعمار تخريباً ـ إذ لا تصح كلمة استخراب في الاستعمال ـ؛

لأنــه يخــرب الأوطــان، والأديان، والعقـول، والأفكـار، ويهـدم القيم، والمقامات، والمقومات، والقوميات.

وخذوا العهد على المجامع اللغوية أن تمنع استعمال هٰذه الكلمة في هٰذا المعنى الذي لا تقوم بحمله عربة مزابل».

●●●●●

الفهارس

= فهرس الآيات الكريمة.

= فهرس الأحاديث.

= فهرس الآثار.

= فهرس الأعلام.

= فهرس الكتب والمؤلفات.

= الموضوعات والمحتويات.

فهرس الآيات الكريمة

●●●●●

فهرس الأحاديث

●●●●●

فهرس الآثار

●●●●●

فهرس الأعلام

حرف الألف

حرف الباء

حرف التّاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدّال

حرف الذّال

حرف الرّاء

حرف الزّاي

حرف السين

حرف الشِّين

حرف الصاد

حرف الضاد

حرف الطّاء

حرف الظاء

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النّون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف لام ألف

حرف الياء

● ● ● ● ●

فهرس الكتب والمؤلفات الواردة في المجموعة الأولى (المجلد الأول والثاني)(1)

(١) ما كان أمامه (*) فقد حذر منه، وما أمامه (●) فقد وقع فيه شيء ينبغي الانتباه إليه، والله الموفق.

(ب)

(ت)

(ح)

(خ)

(د)

---

(١) هم جماعة، والخطب المطبوعة المنسوبة لابن نباتة المتقدّم مكذوبة عليه، وسيأتي لذلك فريد بحث في مجموعة لاحقة، إن شاء الله تعالى.

(ز)

(س)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(ف)

(ك)

(ل)

(ن)

(هـ)

الموضوعات والمحتويات

●●●●●

التنضيد والمونتاج
دار الحسن للنشر والتوزيع
هاتف ٦٤٨٩٧٥ = فاكس ٦٤٨٩٧٥ = ص.ب ١٨٢٧٤٧
عمان ١٥ ١١١ = الأردن